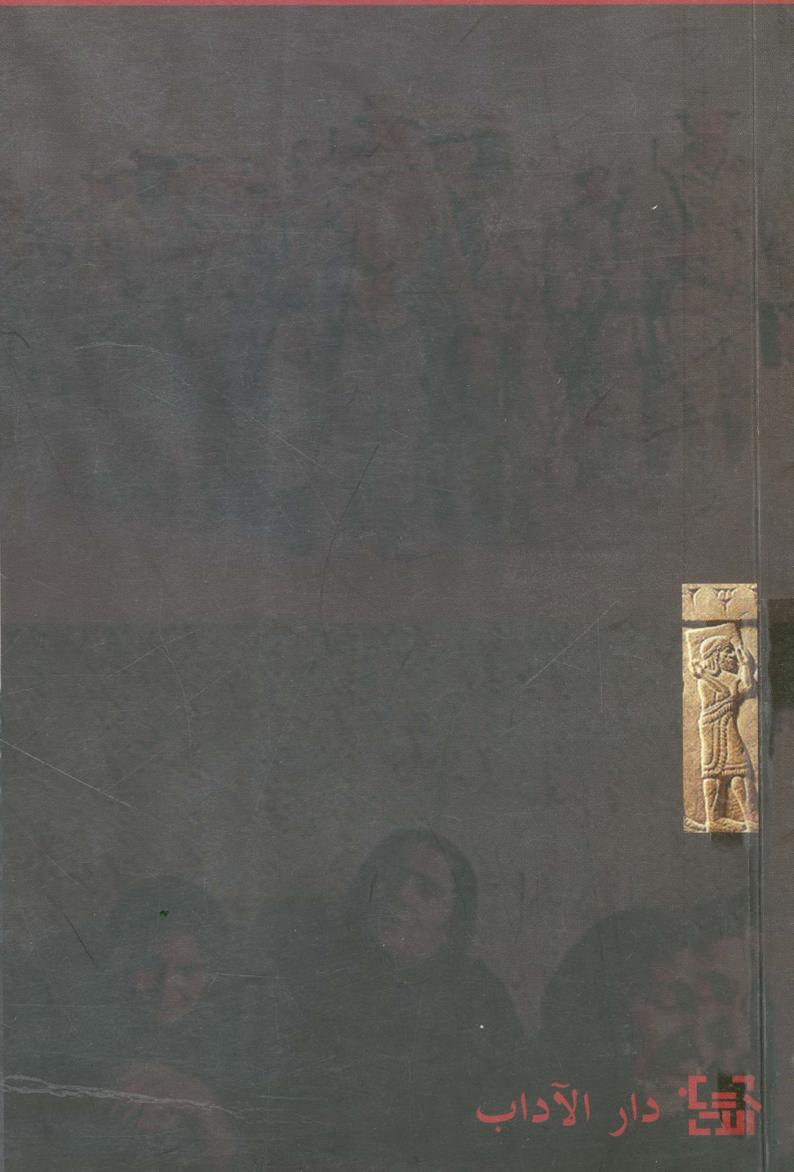


لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة

<https://palstinebooks.blogspot.com>

إدوارد سعيد

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة



دار الآداب

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة

إدوارد سعيد

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة

دار الآداب - بيروت

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة
ادوارد سعيد/مفكر فلسطيني
الطبعة الأولى باللغة العربية عام 2004

All rights in Arabic language reserved to Dar al Adab. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق باللغة العربية محفوظة لدار الآداب. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الآداب للنشر والتوزيع

ساقية الجنزير - بناية بيهم

ص.ب. 11-4123

بيروت - لبنان

هاتف: 861633 (01) - 861632 (03)

فاكس: 009611861633

e-mail: d_aladab@cyberia.net.lb

المحتويات

| | |
|---------------------------------------------------------------------|----|
| القسم الأول: تبدأ الانتفاضة الثانية، وهزيمة كلينتون..... | ٩ |
| الوهم والحقيقة في الانتخابات الأميركية..... | ١١ |
| المأساة تتعمق..... | ١٧ |
| المحاولة نفسها - مراراً وتكراراً..... | ٢٣ |
| إلى أين تسير إسرائيل..... | ٢٨ |
| البديل الوحيد..... | ٣٤ |
| فرويد والصهيونية وفيينا..... | ٣٩ |
| حان الوقت للالتفات إلى الجبهة الثانية..... | ٤٥ |
| التفكير في إسرائيل..... | ٥٠ |
| عن التحدي والكرامة الدغمائية..... | ٥٦ |
| وضع العرب... من سيئ إلى أسوأ..... | ٦٢ |
| أن تكرر أو لا تكرر..... | ٦٩ |
| اتهام الشعب الفلسطيني بـ «الإرهاب» وتصوير إسرائيل «داعية سلام»..... | ٧٣ |
| أوسلو لا يمكن استعادتها وعلى عرفات الرحيل..... | ٧٧ |
| الدعاية والحرب..... | ٨٣ |

| | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| القسم الثاني: الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب وإعادة اجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة..... | ٩١ |
| انفعال جماعي.. والمطلوب فهم عقلاني..... | ٩٣ |
| ردود فعل أميركية بين عنف وتراجع..... | ٩٩ |
| «صدام الجهالات!»..... | ١٠٦ |
| مأزق الشرق الأوسط..... | ١١٢ |
| الولايات المتحدة وفلسطين: المراجعة في اتجاه واحد فقط..... | ١١٩ |
| طريق إسرائيل المسدود: هل إسرائيل أكثر أمناً الآن؟..... | ١٢٥ |
| بروز بدائل في فلسطين..... | ١٢٣ |
| دورة جديدة للتاريخ وضغوطه..... | ١٣٩ |
| أفكار بشأن أميركا..... | ١٤٤ |
| الموضوع الوحيد للمفاوضات يجب أن يركّز على الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي الكامل..... | ١٥٢ |
| نظرة إلى المستقبل..... | ١٥٩ |
| أعمال إسرائيل..... | ١٦٤ |
| أزمة ليهود أميركا..... | ١٧٠ |
| الانتخابات الفلسطينية الآن..... | ١٧٥ |
| علاقات أميركا مع العرب..... | ١٨٢ |
| فلسطين والقتل البطيء!..... | ١٨٨ |
| تشبُّت العرب وتشرذمهم..... | ١٩٦ |
| حضيض العجز..... | ٢٠٢ |
| القسم الثالث: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة..... | ٢٠٧ |
| إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة (١)..... | ٢٠٩ |

| | |
|-----|---------------------------------------------------|
| ٢١٨ | إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة(٢)..... |
| ٢٢٧ | أوروبا مقابل أميركا..... |
| ٢٣١ | معلومات مضللة عن العراق..... |
| ٢٣٧ | ضرورات ملحة..... |
| ٢٤٤ | العجز المرفوض في الواقع العربي..... |
| ٢٥٠ | قمة الرباء الأميركي!..... |
| ٢٥٦ | من يدير الدفة في الولايات المتحدة..... |
| ٢٦١ | الحرب الغبية!..... |
| ٢٦٨ | ماذا يحصل للولايات المتحدة؟..... |
| ٢٧٤ | حال العرب..... |
| ٢٨١ | أحدث خطة سلام: خريطة طريق إلى ماذا وإلى أين؟..... |
| ٢٩١ | عن الكرامة والتضامن..... |
| ٣٠١ | المنظور الإمبريالي..... |
| ٣٠٥ | أحلام وأوهام..... |

تبدأ الانتفاضة الثانية،
وهزيمة كلينتون

الوهم والحقيقة في الانتخابات الأميركية

ها هما المؤتمران الحزبيان قد انتهيا من دون مفاجآت، بعدما توجّأ، كما كان متوقّماً منذ شهور، جورج دبليو بوش (الذي أجبر الصحافة على الخضوع لطلبه المضحك بتسميته «جورج دبليو» لتفريقه عن والده «جورج بي» - وكأنّ هناك مجالاً للخلط بين الاثنين) وألبرت غور مرشّحاً عن كلّ منهما. ويواصل المرشحان، كلّ برفقة المرشح لنائب الرئيس، تجوالهما المحموم في أنحاء البلاد لكسب المؤيدين. ولم تزد نسبة المشاركين في الانتخابات الرئاسية الماضية في ١٩٩٦ عن ٣٩ في المئة من مجموع الناخبين (أي أنّ نحو مئة مليون ناخب لم يصوّتوا)، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ النسبة ستكون أفضل هذه السنة. الواقع أنّ هناك خياراً ممكناً بين بوش وغور، لكنّه أتفه من أن يستحقّ الاهتمام. إذ ليس لأيّ منهما اعتراض يذكر على النظام السياسي (غور يقول إنّه سيصلح نظام تمويل الانتخابات، لكن هذا ما يقوله بوش، وإن كان يطرح أسلوباً مختلفاً)، كما يتفقان على ضرورة تقوية الإنفاق العسكري، ويؤيدان نظام الضمان الاجتماعي (ولو أنّ بوش يريد إحالته إلى القطاع الخاص)، وهما مناصعان تماماً لهيمنة الشركات الكبرى. من الصحيح أنّ بوش يعارض الإجهاض فيما يعتبره غور حقاً من حقوق المرأة، وأنّ بوش يريد خفض الضرائب على الأغنياء، فيما لا يريد غور ذلك، أو على الأصحّ أنّه لا يريده فوراً. لكنّ القضايا التي تجمعهما تفوق أهمية ما يفرّقهما، ولهذا يتخذ النقاش بينهما في حالات كثيرة شكل الاتّهام المتبادل بسرقة الشعارات.

يعد المرشحان بإجراء المزيد من الخفوض في الإنفاق العام. ويعني هذا فعلياً خفض الدعم الحكومي للفقراء والمحرومين والأقليات - وهذا بعدما خفض بيل كلينتون، رافع لواء «الليبرالية الجديدة»، البرامج الفيدرالية للدعم الاجتماعي إلى نقطة الصفر تقريباً. إنها نكسة رئيسية لمحاولة إقامة مجتمع تقدمي إنساني. وعندما نرى المرشحين يعدان بزيادة في الإنفاق العسكري، بما ينفخ موازنة «الدفاع» الحالية التي تزيد أضعافاً على مجموع الإنفاق العسكري لبقية العالم، نستطيع أن ندرك مدى تشوّه سلّم الأولويات في الولايات المتحدة.

يفتقر ملايين الأميركيين إلى الضمان الصحي، ما يحرمهم من العناية الطبية ومستويات الإسكان والتعليم المقبولة، كما يتركهم من دون دفاع أمام الشركات الكبرى (أميركا سوق تامة الحرية إلى حد كبير)، ومن دون رأي من أي نوع في التجاوزات بحق البيئة. غير أنّ بوش وغور لا يتناولان هذه القضايا. ويركّز الاثنان على دعمها لـ«القانون والنظام» (بوش يعارض السيطرة على السلاح الفردي فيما يتخذ غور موقفاً غامضاً من الموضوع)، وهو ما يعني بالنسبة إلى فقراء «الغيتو» وسكانه، خصوصاً الأميركيين الأفارقة، المزيد من وحشية الشرطة، والمزيد من إيديولوجية الفرض الأعمى للقانون، والمزيد من السجناء (نسبتهم في أميركا هي الأعلى في العالم). ولا يخجل بوش من حماسه لعقوبة الإعدام (سماه الصحافي ألكساندر كوبرن «السفاح الأكبر في أميركا»)، لكنّه وغور يريدان تشدداً أكثر تجاه الهجرة وسياسة خارجية أكثر محافظة. وتحفل الحملات الانتخابية للمرشحين بمناقشات عن كيفية التعامل مع «الدول المارقة» والحاجة إلى حملة لا هوادة فيها على «الإرهاب» (أي الإسلام)، وكأنّ الولايات المتحدة ليست في حقيقتها الدولة المارقة الأشد خطراً في العالم اليوم. أما عن الشرق الأوسط فيتسابق الاثنان، بالطبع، إلى دعم إسرائيل، كما يؤيدان سياسات تدخلات خارجية (علنية وسرية) على غرار ما حصل في كوسوفو والعراق وأميركا الوسطى ومناطق أخرى في آسيا وأفريقيا. وكان ريتشارد تشيني، مرشح الجمهوريين لمنصب نائب الرئيس، معارضاً للعقوبات على النظام العنصري في جنوب أفريقيا، واعتبر المؤتمر الوطني الأفريقي مجرد منظمة «إرهابية». من جهته كان مرشح الديمقراطيين لنيابة الرئيس جوزف ليبرمان أول ديموقراطي يصوّت لصالح حرب الخليج، وهو من أشدّ المتعصبين لإسرائيل.

هذا هو أيضاً موقف غور. وكان أستاذه في جامعة هارفرد وأحد مستشاريه الرئيسيين آلان مارتن بيريتز استخدم ثروة زوجته لشراء مجلة «نيو ريببلك» قبل نحو ٢٥ عاماً وحولها من أسبوعية ليبرالية إلى ناطقة باسم سفارة إسرائيل (وهو الإدعاء الذي تفخر به المجلة في الإعلان عن نفسها). وليس هناك في الصحافة الأميركية من يفوق بيريتز في الإصرار القائم على الجهل على كره العرب والمسلمين والإمعان في احتقارهم وإهانتهم.

ووصف بيريتز مراراً بأنه مهم تماماً لحملة غور، ولا شك في أن أي مواطن منصف يجب أن يشعر ببالغ القلق من احتمال قيام بيريتز بدور، علني أو مستتر، في رئاسة غور. المشكلة ليست أنه صهيوني متعصب بل إنه يزايد على صهاينة حزب العمل من وجهة نظر يمينية، وكل ذلك برياء الجبان الوضع الذي يريد لإسرائيل سياسة عليها إذا اتخذتها أن تحميها بقوة السلاح، فيما يقبع هو مرتاحاً متمتعاً بأمواله في واشنطن وبوسطن. ليس من المبالغة القول إنه يمثل أسوأ ما في الصهيونية والعدوانية الأميركية، وهو كارثة للشعبين على حد سواء.

ويفاقم من هذا بالطبع وجود السناتور ليبرمان على قائمة الديمقراطيين، بسجله السياسي الذي يشهد على انتمائه إلى يمين الحزب. ولا يكتف ليبرمان، مثله في ذلك مثل غور وبوش، رغبته في إقحام الدين في المجال السياسي، في هذا النظام الدستوري الذي يقوم على الفصل الواضح بين الكنيسة والدولة. إضافة إلى مجافاته للدستور يشكّل الإقحام الصارخ للدين في المؤتمرين الديمقراطي والجمهوري تحذيراً لغير اليهود والمسيحيين في أميركا (خصوصاً المسلمين الذي يتجاوزون اليهود عدداً وهم المجموعة الدينية الثانية في البلاد) من خطر استغلال الدين لغايات سياسية ضمن ديمقراطية علمانية كهذه. ويمثّل هذا واحداً من أوجه الاندفاع الأحق الذي تتسم به الحملات الانتخابية، حيث يتسابق الحزبان إلى كسب تأييد قطاع يمين الوسط، بما عرف عنه من المحافظة المالية، وخطاب معاداة الدولة، وأيديولوجية «القانون والنظام»، والعداء للهجرة النابع من كره الأجانب، ثم الموقف الإمبريالي المتعالي القائم على الجهل تجاه بقية العالم (خصوصاً عالم غير البيض). ولا يسع المراقب، عند النظر إلى هذين الشخصين العاديين تماماً، إلا من حيث كونهما سليلي الطبقة السياسية الأميركية، سوى

التساؤل عن السبب في أن بلداً غنياً بالمواهب مثل الولايات المتحدة، لا يجد من يرشّح إلى المنصب الأقوى في العالم غيرهما .

أسمع حالياً أن استبشاع الأميركيين العرب لموقف غور وليبرمان تجاه الشرق الأوسط وصل إلى حدّ يدفعهم إلى تأييد بوش والديناصور السياسي ريتشارد تشيني . لكنّ هذا خطأ كبير، لأنّ هناك رالف نادر، مرشّح حزب الخضر، وهو الأفضل لمنصب الرئيس، وليس بوش أو غور اللذين وصلا إلى موقعهما، تماماً مثل نظرائهما في العالم العربي، عن طريق الوراثة والثروة وليس الجدارة . (المفارقة الكبيرة أن غور وبوش يكرّران كالبيغاء الحاجة إلى إصلاح نظام تمويل الحملات، وكأنّ بإمكانها الوصول إلى موقعهما لولا الانتهاكات الفاضحة لقواعد التمويل الحالية) .

ويخصّ الإعلام الأميركي المرشّح نادر بأسوأ ما يمكن من المعاملة . ولا يقتصر ذلك على عدم إعطائه وقتاً مساوياً للمرشّحين الآخرين، بالرغم من أن الاستطلاعات الأخيرة تبين أنّ نسبة المرشحين إلى مواقفه تصل إلى نحو ١٥ في المئة وأنّه يتقدّم بسرعة ضدّ منافسيه الرئيسيين . بل إنّ الصحافيين عندما يقابلونه لا يخفون استخفافهم وتضايقهم من التحدّي الذي يوجهه إلى التيار السائد . من ذلك مقابلة أجرتها معه ماريا شرايفر أثناء مؤتمر الحزب الديموقراطي، وشرايفر امرأة من دون مواهب وما كانت لتحصل على عملها لولا أنّها من عائلة كنيدي، وقد طرحت عليه خلال المقابلة أسئلة من نوع : «ألا تعلم أنّك لن تفوز؟ لماذا إذن تخربّ فرصة غور في الفوز؟» وهو موقف فاضح في انحيازه من صحافية يفترض فيها الحياد .

يتخذ نادر مواقف قاطعة من الشرق الأوسط . قال في مقابلة مع «سي أن أن» إنّهُ في حال الفوز سيوقف المساعدات إلى إسرائيل ويرفع الحظر عن العراق . كما ليس هناك مرشّح له شجاعة نادر في مواجهة الانتهاكات البشعة التي يتعرّض لها المجتمع الأميركي، من جشع الشركات الكبرى التي سرقت من السكان حقّهم في العناية الصحية وسرقت منهم البيئة والسوق وحتى موجات الأثير، إلى القضية الكبرى المتمثلة بمصير الفئات العاملة التي كلّفها ايمانها بدّ الحلم الأميركي» ثمناً باهظاً . السبب في سلبية الناخبين هو ملهم من اللحن المكرور القديم عن الرخاء (تمرّ البلاد حالياً بمرحلة ازدهار اقتصادي، لكنّه ازدهار لقطاعات معيّنة والمزيد من الفقر للآخرين) فيما يرون

حصتهم من الفائض في الموازنة تذهب إلى موازنة الدفاع وكبريات الشركات. رالف نادر على حق حين يقول إنَّ الفقراء يزدادون فقرًا، وإنَّ حماية الحكومة للمواطن في تناقص مستمرّ. كما أنَّ له، بحكم كونه أول مدافع عن المستهلك يعرفه العالم، معرفة أنسيكلويدية بقوانين أميركا (هو محام أيضًا)، وقضى نحو أربعين سنة في الصراع ضدَّ جشع كبريات الشركات وسيطرتها على الحكومة. وأجد أنَّه أفضل من يعبر عن نفسه، كما في قوله في مقابلة مع لويس لابهام رئيس تحرير مجلة «هاربر»، وهي من المطبوعات المستقلة القليلة الباقية في الولايات المتحدة:

«بخلاف غور وبوش، أنا لا أقدم نفسي حلاً لمشاكل الأمة. بل الفكرة هي تشجيع الكثيرين من الناس على استخدام آليات النظام الديمقراطي للسيطرة على مواردهم العامة المشتركة، أي الأرض التي تعود إلى الملكية العامة، وموجات الأثير العامة، والمال العام.

ومهما كانت القضية التي تواجهك - العنصرية أو اضطهاد المثليين أو الضرائب أو العناية الصحية أو انهيار المدن - فلن تتقدّم نحو حلّها إذا لم تحصر انتباهك في قضية تركيز السلطة. لدينا في أميركا فئة ثرية متسلّطة بالغة التطور، مقابل ديموقراطية غير متطوّرة، أي الكثير من المصالح الخاصة التي تستغلّ المرافق العامة من أجل الربح. إنَّ غالبية الأميركيين لا تدرك مدى الضرر الذي يلحق بها من استحواذ المال الخاص على المرافق العامة. وإذا عرف عدد يكفي من الناس الأسئلة التي يجب طرحها ستكون لدينا سبل ووسائل للتوصّل إلى مدارس أفضل وبيئة أكثر صحية وخدمات طبية مناسبة أوسع انتشاراً».

يلاحظ لابهام في المقابلة نفسها أنَّ إحاطة نادر بالوقائع مذهلة - مثلاً، عدد الذين يموتون بسبب سوء المعالجة الطبية، ومكوّنات نظام توليد الكهرباء في كاليفورنيا المهيأً للخصخصة. ومن هنا يبدو غور وبوش كأنَّهُما طفلان مقارنة به، خصوصاً بوش، حاكم تكساس الخامل المشهور بجهله عن العالم، الذي يحيط نفسه بمخلفات إدارة أبيه، وسيصبح في حال الفوز رئيساً يقضي وقته في اللغو وتناول الشراب مع هؤلاء العجزة أنفسهم. الواضح أنَّ نادر يثير خوف الإثنين، بسبب صدقه وأيضاً قدرته على إحداث التغيير، حيث لا يرى الباقون إمكاناً لذلك. كما تتسم حياته الخاصة بالتقشّف، في حين

أن حملته (التي سرني أنني ساهمت فيها وأدعو الآخرين إلى المساهمة) تقوم أساساً على المتطوعين وليس كبار الممولين وخدمهم. إن له حضوراً ضخماً في الحياة الأميركية، ومن المهم للعرب الذين لا يزالون يفاضلون بين بوش وغور أن يتعرفوا إليه.

وكما يقول نادر في مقابله مع لابهام (في عدد «هاربر»، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) إن القضية بالنسبة إليه تتجاوز الفوز أو الخسارة، بل في البروز كعنصر مهدد للوضع القائم ونذير بالتغيرات التي تحصل. وهو ما ينطبق على كل التغيرات الحقيقية في الحياة العامة الأميركية، من حركة حقوق النساء إلى الثورة ضد بنوك الساحل الشرقي إلى الحركة النقابية - إذ لم يأت أي منها من داخل النظام بل جاءت كتحديات له.

المثير للاستغراب بالطبع هو أن نادر، رغم أنه من أبوين لبنانيين، لم يشارك في أي من التحركات العربية أو الأميركية العربية، حتى في أيام السناتور السابق جيمس أبو رزق في السبعينيات، عندما كان أبو رزق الأميركي العربي المرموق الوحيد في الحياة العامة الأميركية. السبب كما أعتقد هو خشية نادر من أن دوره كمدافع عن العرب كان سيضر بعمله مدافعاً عن المستهلكين. ويبدو أنه لا يزال على هذا الموقف، فهو رغم موقفه المعلن من إسرائيل والعراق لا يعطي الكثير من الوقت للسياسة الخارجية. ذلك أن ما يريده أهم، وهو إقناع كل مواطن بأن لا تغيير نحو الأفضل إلا من خارج نظام الحزبين. أو كما قال في المقابلة مع لابهام «عندما يقولون لي أنني أخرب نظام الحزبين، أجيب: وماذا بقي منه لكي يُخرب؟ الحزب الديمقراطي لن يصلح نفسه. ولو وقف تحت دوش بارد مدة أربع سنوات! ربما فُكّر بشيء يعمله ويقوله يختلف عما يقوله ويعمله الحزب الجمهوري».

كتبت في واحد من مقالاتي الأخيرة عن «التفكير السحري»، أو ذلك النوع من المنطق الذي يقول بأن التغيير قد يأتي فجأة بما يشبه المعجزة، فيما الواقع أن لا إمكان للتغيير إلا من خلال العمل الجاهد والإحاطة بكل جوانب النظام والتعبئة الشعبية. وهذا ما يمثله نادر في السياق الأميركي. إنه يقدم درساً للعرب والأميركيين الذين نفذ صبرهم من الاحتكار للسلطة من جانب الأنظمة والنخب، وأيضاً من إيديولوجية التفكير السحري السلبي.

الحياة ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

المأساة تتعمق

ليس هناك من يعرف إذا كان سبب التراجع المؤقت في انتفاضة الأقصى إعلان ياسر عرفات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي استنكاره لها، أم أنها هدأة عابرة نتجت عن الارهاق أو البحث عن مواقف جديدة. لكن رغم خسائر الفلسطينيين الكبرى في الأرواح والممتلكات، فإنّ المشاكل الجوهرية لاتزال على حالها، ويواصل الإسرائيليون هجماتهم العمياء، والغبية في التحليل النهائي، على الفلسطينيين، من خلال الإغلاق والحصار الاقتصادي والقصف المستمرّ بلا هوادة للمدن والبلدات.

المطلوب الآن من كلّ قائد عربي رحّب بانتخاب ايهود باراك قبل سنة ونصف السنة أن يعيد علينا تصريحاته للبرهنة النهائية على فراغها. إنني أجد المواقف العربية الرسمية غير مفهومة في شكل كامل تقريباً، بعدما قضيت أكثر حياتي محاولاً فكّ طلاسمها بحسب قوانين العقل وأبسط أنواع المعقولية. هل اعتقدوا حقاً أنّ باراك منقذ عملية السلام! وإذا اعتقدوا ذلك فعلاً ألم يدركوا أنّ إنقاذ عملية السلام لا يعني سوى إطالة عذاب الفلسطينيين؟ هل رأوه مختلفاً عن «بطل الحرب» ذاك الذي كرّس حياته لقتل العرب، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا استغرقتهم كلّ هذه المدة لكي يعرفوا أن لا فرق بين الاثنين؟ هل تعني مسايرة الولايات المتحدة كلّ هذا المقدار من الخضوع؟ وكلّ هذه البهلوانيات المعقّدة في التلوي واللّف والدوران؟ وكلّ هذا الانبطاح؟ إلى متى، ولأيّ سبب،

سيستمرّون في التمسكّ بالوضع القائم، بكلّ ما فيه من قمع وسلبية، والمفتقر إلى الإرادة والقدرة على شنّ الحرب أو العيش بسلام، وكلّ ذلك إرضاءً لقوة عظمى متفترسة لم تعاملهم وشعوبهم بسوى أعمق الاحتقار وأشدّ الوحشية؟

ألا يمكنهم أن يعملوا شيئاً أكثر تأثيراً ممّا عملوا حتى الآن، عندما تستخدم إسرائيل طائرات الهليكوبتر لقتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير مساكنهم، وتسلمّ الولايات المتحدة إسرائيل الصفقة الأكبر منذ عشر سنوات من طائرات الهليكوبتر الهجومية، وعندما تضيف إسرائيل ٥٠٠ مليون دولار إلى موازنتها للمستوطنات؟ لم تكن هناك كلمة احتجاج رسمية واحدة على سياسة الولايات المتحدة التي جاءت لشعبنا بالكارثة. إنّه الخوف الذي يسمح لصانعي السياسة الأميركية، من بينهم دنيس روس غير المأسوف على مغادرته - ذلك النكرة الذي استطاع بمفرده خدمة إسرائيل أكثر من البقية مجتمعين - القول إنّ العرب يثقون بالولايات المتحدة وسياساتها ويبقون أصدقاء وحلفاء أوفياء لها. لا بدّ أنّ الوقت قد حان للكلام بصراحة عن رياء واشنطن ووحشيتها، بدل الوقوف بصمت حاملين قبعة الاستجداء فيما يُقتل المزيد من الفلسطينيين بأسلحة يتكفّل ثمنها دافع الضرائب الأميركي.

لكنّ قلب المأساة هو ما يحصل للضحايا أنفسهم، أيّ الشعب الفلسطيني. هنا علينا الكلام بعقلانية ومنع العواطف والأهواء قدر المستطاع من التأثير على الموقف: إنطباعي هو أنّ الفلسطينيين في كلّ مكان يشعرون بغياب أي قيادة حقيقية، أي صوت أو مرجع يتكلم منطلقاً من قدر من الرؤيا للحاضر والمستقبل، معبراً عن هدف شامل متماسك بعيداً عن تحصيلات الحاصل المعتادة التي يبدو بوضوح أنّها تحاول تأجيل القرارات والرؤى ببلاغياتها الفارغة. الكلّ يعرف أنّ الفلسطينيين يكافحون الاحتلال العسكري منذ ٣٣ سنة. لكنّ هناك أيضاً أربعة ملايين لاجئ يكافحون الغربة، إضافة إلى مليون فلسطيني من مواطني إسرائيل يعيشون تحت نظام من التمييز العنصري والديني يتخفّى منذ زمن طويل تحت شعارات سخيفة مثل «الديموقراطية الإسرائيلية». ومن مشاكل أوصلو الكثيرة أنّ المفاوضات الفلسطينية اقتصرنا على تناول قضية الاحتلال وأغفلوا البُعدين الآخرين في القضية. لكن يجب أن يكون واضحاً الآن أنّنا على الأبعاد

الثلاثة كلها نقاتل ضدّ الصهيونية، ومن الضروري أن تكون لنا قيادة قادرة على صوغ استراتيجية متكاملة للكفاح على الجبهات الثلاث. المأساة أنّ الانتفاضة تستمرّ، مع الخسائر اليومية في الأرواح، في إطار سياسي يعمّق الفروق بين الفلسطينيين، بدل أن يوحدّهم. نحن بحاجة إلى رؤيا جديدة وصوت جديد وحقيقة جديدة.

أليس من الواضح الآن أنّ شعارات قديمة مثل «الدولة الفلسطينية» و«القدس عاصمتنا» هي ما أوصلنا إلى هذا المأزق؟ أليس لنا أن نتوقع من قائد حقيقي أن يخاطب كلّ الفلسطينيين بصراحة وشجاعة، من دون مخادعة أو غمز إلى أميركا وإسرائيل، وأن يرسم طريقاً للتقدّم تندمج فيه جبهات الكفاح الثلاث - ضدّ الاحتلال والتشردم في الشتات والتمييز العنصري؟ وإلاّ لماذا الاستمرار في إيهام الشعب بالأمل الكاذب في أنّ «الكفاح»، الكلمة التي يبدو أنّها تعني أنّ مواجهة الموت هي مسؤولية الآخرين، سيوصل العالم العربيّ عمومًا والفلسطينيين خصوصاً إلى ما يريدونه منذ زمن طويل؟ أليس من المخيف فعلاً أنّنا بعد نصف قرن من الجعجعة، وأيضاً بذل الدم والمال، والعسكرة وإلغاء الديمقراطية وأبسط ما يمكن من حقوق المواطنة في العالم العربيّ، نجد أنفسنا أمام العدو نفسه والهزائم نفسها والمناورات والتقلّبات العابثة نفسها، ومع الترسانة المستهلكة نفسها من التهديدات والوعود والشعارات والكليشيات، بعدما تبرهن مراراً وتكراراً على لا جدواها وجاءت بالفشل بعد الفشل، من حزيران ١٩٦٧ إلى أيلول الأسود إلى حرب ١٩٧٣ إلى بيروت إلى أوسلو؟

لا يمكن لأحد أن ينكر أنّ فلسطين تشكّل حالياً استثنائية من بين قضايا الكولونيالية خلال القرنين الأخيرين. إنّ تاريخ الإنسانية مليء بحالات متشابهة، وإن لم يكن متطابقة تماماً، وما يثير استغرابي، كشخص يعيش بعيداً عن الشرق الأوسط لكن يبقى قريباً منه من نواح كثيرة، هو مدى عزلنا أنفسنا عن العالم. ففيما يمكننا، كما أرى، تعلّم الكثير من تاريخ الشعوب المضطهدة في الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا وحتى أوروبا. لماذا نرفض مقارنة أنفسنا بالسود في جنوب أفريقيا مثلاً، أو الهنود الأميركيين، أو الفيتناميين؟ لا أعني هنا المقارنة بمعنى آلي أو من أجل التقليد الأعمى، بل في شكل إبداعي مفتوح الأفق.

كان الراحل إقبال أحمد، وهو بالتأكيد واحد من ألمع محللي التاريخ المعاصر الذين التفتيت، يشير دوماً إلى أنّ حركات التحرر الوطني الناجحة تدين بذلك إلى استعمالها الأفكار الخلاقة المبتكرة، فيما نجد في الحركات الفاشلة (مثل حركتنا للأسف) اجترار الصيغ والشعارات وأنماط الممارسة القديمة. لناخذ مثلاً فكرة الصراع المسلح. لقد اعتمدنا منذ عقود أفكار السلاح والقتل، الأفكار الذي جلبت لنا منذ ١٩٣٦ الكثير من الشهداء لكن من دون تأثير مهم، ليس على الصهيونية فحسب بل على أفكارنا عن الخطوة التالية المطلوبة. وفي حالنا فإنّ عبء القتال يقع على مجموعات صغيرة شجاعة تواجه عدواً هائل التفوق - أي الحجارة مقابل الهليكوبترات ودبابات ميركافا والصواريخ. إلا أنّ نظرة سريعة إلى حركات التحرر الأخرى - مثل الحركة الوطنية الهندية أو حركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا أو حركة الحقوق المدنية الأميركية - ترينا قبل كلّ شيء أن ليس من تأثير حقيقي على الاحتلال أو الاضطهاد سوى حركة شعبية تستخدم تكتيكات واستراتيجيات تضمن المستوى الأعلى من التعبئة للشعب. ثانياً، لا فرصة للتحرر من الاضطهاد أو الاحتلال إلاّ من خلال حركات شعبية مشبعة بالسياسة تدور رؤياها على المشاركة المباشرة في صنع المصير. فالمستقبل، مثل الماضي، هو من صنع البشر، وليس هناك مخلص أو وسيط يأتي من بعيد ليحدث التغيير.

من الواضح بالنسبة إليّ في هذا السياق، على سبيل المثال، أنّ المهمة المباشرة في فلسطين هي تخليص أنفسنا من الاحتلال بابتداع أساليب جديدة في الكفاح. وهذا يعني بالضرورة تدخّل أعداد كبيرة من الفلسطينيين في شكل مباشر في عمليات الاستيطان، من خلال تحرّكات مثل سدّ الطرق ومنع مواد البناء من الدخول، أي عزل المستوطنات، بدل ما يحصل اليوم، أي السماح لها، بسكانها قليلي العدد نسبياً، بعزل ومحاصرة الفلسطينيين. كما لا يزال من الصحيح، على سبيل المثال، أنّ العمال الذي يقيمون المستوطنات هم من الفلسطينيين، وهو مؤشّر واضح إلى مدى الضياع والافتقار إلى التعبئة والوعي السياسيين لدى الشعب الفلسطيني. لقد حان الوقت، بعد ٣٣ سنة من عمل الفلسطينيين على بناء المستوطنات، لأن توفر السلطة الفلسطينية مصادر رزق بديلة لأولئك العاملين. ألا يمكن للسلطة، التي تنفق ملايين الدولارات على قوات أمنية

لا نفع فيها وجهاز بيروقراطي غير منتج، تخصيص مبلغ متواضع لهذا الغرض؟ إنَّها بالطبع واحدة من نقاط الفشل التي تسجل للقيادة، لكنَّ المسؤولية في التحليل النهائي تقع أيضاً على كلِّ العناصر الواعية - المهنيين والمثقفين والمعلِّمين والأطباء... إلخ. التي تملك القدرة على التعبير والوسائل اللازمة له، لكنَّها لم توجَّه إلى القيادة حتى الآن ما يكفي من الضغط للتعامل مع القضية.

وهنا بالضبط المأساة الأعظم: فهذا هو الشعب يبذل من نفسه بلا حساب، مضحياً بزهرة شبابه وكلِّ طاقاته في صراع شجاع ضدَّ عدو سادي متوحِّش لا تطرف له عين حين يتقدَّم لخنق الفلسطينيين حتى الموت - لكنَّ ياسر عرفات يبقى صامئاً. فهو منذ بداية الأزمة لم يخاطب شعبه بصراحة وإخلاص، ولو بكلمة من عشر دقائق، لتشجيع المكافحين وشرح سياساته وتوضيح الوضع الحالي وأين نتَّجه منه بعد كلِّ الدماء والعذاب. ليس من دقيقة يخصِّصها لمصارحة شعبه بالحقيقة، بالرغم من كلِّ ترحاله في العالم من فرنسا إلى الصين مقابلاً رؤساء الدول والحكومات من دون أدنى فائدة. هل تحجَّر قلبه وأصيب ضميره بالخدر الكامل؟ إنَّه أمر مذهل يستحيل على الفهم، وهو يأتي بعد ٣٠ سنة قادنا خلالها من كارثة إلى كارثة ومغامرة فاشلة إلى مغامرة فاشلة، من دون مهلة لالتقاط الأنفاس أو حتى همسة تقول: «شكراً على صبركم عليّ وعلى تخبُّطي وأخطائي الشنيعة وسوء حساباتي طوال هذه السنين!». لقد نفذ صبري تماماً حيال موقف عرفات المهين لشعبه، وجموده البيروقراطي الصخري وعجزه عن الاستماع إلى الغير أو أخذهم بجدِّ، وتصريحاته الملتبسة التي لا تنتهي، وسريته وتخبُّطه الأعمى من «راعٍ» إلى آخر، تاركاً شعبه المعدَّب خلال ذلك ليتدبَّر أمر نفسه. قد شعبك يا عرفات! وإذا لم تستطع أو لم ترد فصارحه بذلك. لكن ما حصل دوماً منذ أوصلو لم يكن سوى التضليل والمراوغة وعقد الصفقات السرية التي لم تنفع سوى حفنة من السياسيين الفاسدين حولك، فيما أوصلت وضعنا إلى حضيض جديد.

إنَّ انتفاضة الأقصى موجَّهة ضدَّ أوصلو وصانعي أوصلو، وليس فقط دنيس روس وإيهود باراك، بل كلِّ تلك الجوقة من المسؤولين الفلسطينيين. على هؤلاء الأخيرين، إن كانت لهم خطة للتقدُّم، أن يملكوها ما يكفي من اللياقة للوقوف أمام شعبهم للاعتراف

بأخطائهم وطلب الدعم (إن كان سيقدمه بعد كل ما جرى). أما إذا لا خطة أو مخططين (وهو الواقع كما أعتقد) فواجبهم الأخلاقيّ الأبسط مصارحة الشعب. عدا ذلك ليس في نهاية الطريق الحالي سوى استمرار وتعمقُ المأساة. لقد وقّع المسؤولون الفلسطينيون على اتفاق لتقسيم الخليل، ووقعوا الكثير من الاتفاقات غيره، دون ضمانات مسبقة بإزالة المستوطنات (أو على الأقل عدم إقامة مستوطنات إضافية) وإنهاء كلّ مظاهر الاحتلال العسكري. وعليهم الآن أن يوضّحوا علناً ماذا اعتقدوا وقتها ولماذا أقدموا على تلك الخطوات. بعد ذلك يجب أن يتركوا لنا التعبير عن رأينا في أعمالهم ومستقبلهم. وعليهم هذه المرة أن يستمعوا، وأن يحاولوا وضع المصلحة العامة فوق مصالحهم، على رغم ملايين الدولارات التي بُدّدت أو هُرِّبت لشراء الشقق في باريس وصفقات المتاجرة والعقار مع إسرائيل. نقول لهم: كفى! وصلتكم حدكم ولا من مزيد!

الحياة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

المحاولة نفسها - مراراً وتكراراً

الجهود الأميركية اليائسة لإجبار ياسر عرفات على إنهاء وجود شعبه وسيادته لا تحمل تأثيرات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن فحسب بل تشي أيضاً بأسلوب بيل كلينتون السياسي. إنَّ وصف ما يسمونه تليطياً «مقترحات التجسير» بأنها سلام على طريقة «الوجبات السريعة» يخفّف إلى حدٍّ كبير من الشرِّ المتقصّد الذي تتطوي عليه صيغها الفضفاضة. هذه المقترحات، بعموميّاتها المضلّلة وبلطجتها اللاتاريخية والتلهّف في طرحها إرضاءً لمصلحة شخصية تعكس لنا صورة كلينتون على مكتبه، حيث يجلس حاملاً سماعة الهاتف بيد وقطعة البيتزا في الثانية، فيما تتدافع حوله بطانته من المساعدين والممولّين وعاقدي الصفقات والأصدقاء الشخصيين ومشاركيه في لعبة الغولف، في أجواء تبادل الأفضال وتدبير القروض والهبات وعقد الصفقات والرهونات وسماع القيل والقال. إنّها، في أقلّ تقدير، نهاية لا تليق بصراع استمرّ أكثر من قرن وكلفّ مئات الألوف من الضحايا وما لا يحصى من الموارد. ذلك أنّ ما يقترحه كلينتون - بلغة (كما أراها كمعلّم وباحث في حسن استعمال اللغة وسوئه) تتضح بالاستخفاف الأحق ممزوجاً بالغموض - لا يزيد على كونه استعادة لهدف إسرائيل في إدامة سيطرتها على حياة وأرض الفلسطينيين للأمد المنظور. القاعدة التي يقوم عليها هذا الموقف هي الحاجة إلى حماية إسرائيل من الفلسطينيين وليس العكس. وهنا نجد الخطأ الجوهرى في كلّ العملية: إنّهُ ليس فقط الصفح لإسرائيل عن ٢٣ سنة من الاحتلال و٥٢ سنة من الاضطهاد والسلب لشعب

فلسطين بأسره، وما لا يحصى من الانتهاكات الوحشية لإنسانية الفلسطينيين فرادى وجماعات، بل أيضاً مكافأة إسرائيل بخطوات مثل ضمّ أفضل أراضي الضفة الغربية إليها واستئجارها الطويل الأمد لوادي الأردن (بأبخس ثمن طبعاً) والضمّ النهائي لأكثر القدس الشرقية وإقامة محطات الإنذار المبكر في الأراضي الفلسطينية والسيطرة على الحدود الفلسطينية (التي يجب أن تكون مع إسرائيل فقط وليس مع أيّ دولة أخرى) إضافة إلى إعطائها كلّ الطرق والموارد المائية، والإلغاء الكامل لحقوق اللاجئين في العودة والتعويض إلاّ بحسب ما تراه إسرائيل. أمّا عن «تبادل الأراضي» الشهير، الذي تتنازل إسرائيل بموجبه (يا للسخاء!) عن مساحة صغيرة من صحراء النقب مقابل أفضل أراضي الضفة الغربية، فإنّ كلينتون يتجاهل أنّ المنطقة المعنية هي نفسها التي تستخدمها إسرائيل مكباً لنفاياتها السامة. إذا أضفنا إلى ذلك التقسيم الغريب المقترح للقدس الشرقية (وكّلها أصلاً أرض ضمّتها إسرائيل في شكل غير شرعي) والكانتونات الثلاثة (بدل الأربعة سابقاً) التي ستقسم إليها الأراضي بعد تنازل إسرائيل المشروط عنها، فإنّ كلّ تلك «الاختراقات» المزعومة التي حققتها ديبلوماسية كلينتون تتلاشى تماماً. إذا ليس فيها للفلسطينيين سوى تلك التضحيات الجسيمة المطلوبة على الأرض التي تبدو «التنازلات» الإسرائيلية أمامها وكأنّها لعب أطفال.

التضحية الكبرى التي يطلبها كلينتون من الفلسطينيين هي التنازل عن حقّ العودة، وأيضاً، وهو ما لا يقلّ عن ذلك أهمية، إعلان الفلسطينيين نهاية النزاع مع إسرائيل. الاعتبار الأول هنا أنّ حقّ عودة اللاجئين (حقّ المرء في الحياة الآمنة في المكان الذي يختار) ليس مضموناً بقرارات الأمم المتحدة فحسب بل أيضاً بميثاقها وبشرعة حقوق الإنسان. بالمقابل فإنّ صيغة كلينتون للتجايل على تلك «المشكلة الصغيرة» تكشف عن نظرة هذا الشخص إلى العالم: «أعتقد أنّنا بحاجة إلى تبنّي صيغة لحق العودة توضح أن ليس هناك حقّ محدّد في العودة إلى إسرائيل نفسها لكن من دون إلغاء تطّلع الشعب الفلسطيني إلى العودة إلى المنطقة». لكن أيّ منطقة يقصد؟ إذ يمكن بسهولة شمل العراق وسورية والأردن مثلاً في تلك «المنطقة». من يعتقد كلينتون أنّه يخدع؟ لماذا يتقصّد هذا التضليل المفضوح للفلسطينيين بتعبير «المنطقة» فيما هو يقصد فعلاً إلغاء حقّ اللاجئين في العودة إلى الأرض التي طردوا منها؟

يعرف كلينتون تماماً (خصوصاً أنه محام) أنّ حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض، وذلك بحسب القانون الذي تدّعي أميركا الدفاع عنه حين تهاجم دولاً عزلاء مثل السودان أو عراق ما بعد حرب الخليج، ولذا لا يمكن لأي طرف تعديل أو إلغاء حقوق الإنسان الأساسية. أي لا مجال هنا للانتقائية: الدفاع عن حقوق الإنسان في بعض الحالات والسكوت عن انتهاكها في حالات أخرى. إنّ حقوق الإنسان ليست أطلاقاً على لائحة طعام نختار منها ونرفض كما يحلو لنا، بل إنّ ثباتها نابع عن القبول الشمولي بها، خصوصاً من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذا اعترفنا بأنّ التطبيق دوماً مشكلة رئيسية، فإنّ هذا لا يؤثّر في أيّ شكل على ثبات تلك الحقوق سواء نفذت أو لم تنفذ، ولا يمكن بالتالي إلغاؤها أو التخفيف منها أو، كما يريد كلينتون، إعادة صياغتها. ينطبق الأمر نفسه على حقّ اللاجئ في اختيار مكان معيشته، فهو أيضاً حقّ ثابت غير مطروح على التفاوض، وليس لعرفات أو لكلينتون - كما بالتأكيد ليس لباراك - التلاعب به في أيّ شكل أو التنازل عنه أو الاحتيال عليه عن طريق «إعادة صياغته» بما يناسب إسرائيل. لماذا يتحتّم دوماً استثناء إسرائيل فيما يفرض على الفلسطينيين القبول بما لم يطلب من أيّ شعب آخر القبول به؟ الأمر المشين، كما يبدو لي، هو أنّ كلينتون الذي شنّ تلك الحرب المدمّرة على جمهورية الصرب ضمناً لحقّ العودة لألبان كوسوفو، يطالب الفلسطينيين بالتنازل عن ذلك الحقّ نفسه.

النقطة الثانية هي أن نتذكّر أنّ إسرائيل، مع إنكارها المتجبرّ الأعمى لأيّ مسؤولية عن سلب الفلسطينيين، تتمسّك من دون اعتراض أحد بـ «قانون العودة» لأيّ يهودي أينما كان. إنّ استمرارها على هذا النهج فيما ترفض بفجاجة وحمق حتى البحث في حقّ مماثل في العودة للفلسطينيين يتحدّى قواعد المنطق وأبسط مفهوم للإنصاف. هناك أيضاً مسألة التعويضات، وليس فقط عن الخسائر الكبرى في ١٩٤٨ بل عن ٣٠ سنة من الاحتلال العسكري وما رافقه من التدمير والنهب. ببيل كلينتون يريد للفلسطينيين التنازل عن كلّ هذا، وكأنّ عدم ذكر كلمة واحدة عن التعويض يلغي القضية بالفعل. بالمقابل هناك نجرة التعالي على الفلسطينيين حين يخبرهم أن إسرائيل ستتمغم بوضع كلمات عن التفهم أو حتى الاعتراف بمعاناتهم، لكن من دون ذكر أبداً للمسؤولية. من يفترض أن ترضيه هذه الوصفة الدعائية التي تعود إلى الخمسينيات؟ إسرائيل أو الوكالة اليهودية؟

لكنّ عرفات ذهب بالفعل إلى واشنطن بناء على دعوة كلينتون. ولأنّ عرفات هو عرفات فقد حرص في البدء على أن لا يرفض أو يوافق في شكل قاطع، بل لجأ إلى اللغو والمناورة والرواح والمجي، وفي النهاية وافق بشروط، في الوقت الذي سيضحي المزيد من الفلسطينيين بالحياة والرزق مقابل لا شيء.

حاولت خلال الأسابيع الماضية بكلّ ما أتيت لي من الوسائل دفع عرفات، الذي يسيطر منذ زمن طويل على شؤون الفلسطينيين، إلى مخاطبتهم ولو مرة واحدة، بصدق ومباشرة ووضوح. لكنّه يصرّ على صمته، فيما يتدافع مستشاروه هنا وهناك من دون قدرة على التأثير فيه أو طرح أي بديل. وها أنا أعود إلى القول إنّنا بحاجة إلى قيادة من نوع جديد لها القدرة على تعبئة الشعب الفلسطيني بأسره وعلى إلهامه. لقد اكتفينا تماماً من الزيارات الخاطفة إلى القاهرة والرباط وواشنطن إلخ، واكتفينا من الأكاذيب والبلاغات المضلّة، واكتفينا من الفساد والأداء الفاضح الركاکة، ومن الاستمرار على حساب الشعب، ومن التخضّع للأميركيين، والقرارات الغبية، والإهمال الإجرامي والغموض. ومهما كانت نتيجة هذه المحادثات أو غيرها فالواضح أنّ اللوم سيقع على الفلسطينيين. ولاشك أنّ كهنة الصهيونية الوقحين مثل توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» - الذي لم يقل كلمة واحدة عن وحشية إسرائيل ويواصل مطالبة العرب بالاعتراف بارتباطه «العضوي» كيهودي بأرض فلسطين، من دون أن يعترف أبداً بأنّ تحقيق تلك الرابطة لم يتمّ إلاّ بقوة السلاح والسلب الجماعي للفلسطينيين - سيحمل الفلسطينيون مسؤولية تدمير السلام ويواصل إشاعة إنصاف الحقائق في وسائل الإعلام الأميركي. لكن كلّ هذا لن يجدي. فسواء أراد هو وأصحابه أم أبوا لن تجد إسرائيل السلام إلاّ عند الاعتراف أولاً بانتهاك حقوق الفلسطينيين، ثم تقديم الاعتذار والتدم بدل المكابرة والصلف الحاليين.

واجبنا الأول كفلسطينيين إغلاق ملفّ أوسلو بأسرع ما يمكن والعودة إلى مهمتنا الرئيسية، وهي صوغ استراتيجية للتحرير تتسم بوضوح الأهداف ودقة الممارسة. علينا من أجل ذلك، في مرحلة ما، التعاون مع الإسرائيليين واليهود في الشتات الذين يتّخذون موقفاً مشابهاً لموقفنا: أي الذين يفهمون استحالة الجمع ما بين الاحتلال والسلب

للفلسطينيين من جهة، والتوصلُ إلى السلام معهم من الجهة الثانية. إنَّه الدرس من جنوب أفريقيا، حيث لم تكن هزيمة النظام العنصري ممكنة إلا بالكفاح المشترك ضدَّه من جانب السود والبيض الراضين للعنصرية. أمَّا منظمة التحرير الفلسطينية فإنَّ اعتقادها منذ زمن طويل بإمكان السلام مع إسرائيل والتعايش في الوقت نفسه وبشكل من الأشكال مع الاحتلال هو أحد أخطائها الاستراتيجية والتكتيكية الكثيرة. وها نحن نرى جيلاً جديداً من الفلسطينيين يرفض هذه المسلمات البالية، ولن يتسامح مع تلك «المرونة» البائسة التي أسقطت على التحرر الفلسطيني علامة استفهام كبرى بدل أن يبقى منارة للأمل.

هناك على الأرض الآن واقعان ستنهار إزاءهما مفاوضات كلينتون. الواقع الأول هو أنَّه لن يكون من السهل في المستقبل المنظور احتواء الطاقات التي فجرتها الانتفاضة: إنَّ احتجاج الفلسطينيين على ما جاءت به أوصلو يشكّل احتجاجاً على كلِّ أوجه الأمر الواقع. بالمقابل، وسواء أردنا أم كرهنا، فإنَّ فلسطين التاريخية الآن كيان مزدوج القومية يطفئ فيه نظام عنصري. إنَّه وضع يجب إنهاؤه لكي يبدأ عهد الحرية للعرب واليهود. مهمّتنا الحالية هي وضع العلامات على الطريق نحو المرحلة الجديدة. عدا ذلك، ليس لنا سوى توقُّع مراحل طويلة من الصراع العقيم الفادح الكلفة.

الحياة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

إلى أين تسير إسرائيل

يُروى عن القصّاص الشهير غي دوم موباسان في القرن السابق أنّه كان يذرع باريس طولاً وعرضاً بعد تشييد برج إيفل معلناً الكره والاستكار للمشروع. مع ذلك كان يحرص يومياً على تناول الغداء في مطعم البرج. وعندما لفت البعض انتباهه إلى التناقض، قال بهدوء: «أجيء إلى هنا لأنّه المكان الوحيد في باريس الذي لا أرى فيه البرج!».

بهذا المعنى، انطباعي العام أنّ غالبية الإسرائيليين تعتبر البلد كياناً غير منظور، بمعنى أنّ الوجود داخله يعني نوعاً من العمی أو العجز عن رؤية طبيعته وما يحدث فيه، وأيضاً، وبالغرابة نفسها، العجز عن فهم ما عناه ويعنيه للآخرين في العالم، خصوصاً في الشرق الأوسط. وكان الإعلام الأميركي منذ أسابيع، قبل الانتخابات الأخيرة والانتصار الكبير المتوقع لآريل شارون في الانتخابات الأخيرة، ركّز على الجنرال السابق - مثلما فعل عشية انتخاب إيهود باراك - محاولاً إظهاره مرشحاً لا غبار عليه، أو على الأقل أنّ ترشيحه ليس أمراً شاذاً ومستتبشعاً. لكن لا أظنّ أنّ المحاولة أقتعت أحداً خارج إسرائيل. فقد كان من المذهل حقاً أنّ غالبية الإسرائيليين اختارت شارون، قاتل الفلسطينيين العجوز الذي لا يعرف الندم، بعد أربعة شهور من سفك دماهم على يد باراك وفرضه العقوبات الجماعية على الملايين

منهم في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل نفسها من دون تحقيق أي نتيجة. لقد اختار الإسرائيليون رجالاً سيأتي لهم بمقدار أكبر، وليس أقل، من العنف، وأيضاً، كما علينا أن نزيد فوراً، بعلاقات مع الفلسطينيين والدول العربية والعالم الإسلامي أقل سلمية وأكثر صعوبة حتى مما نجد الآن. السؤال هو كيف قام الإسرائيليون بهذا الاختيار الواضح السلبي، ما لم يجهلوا تماماً كيف ينظر إليهم العالم أصلاً، وأن لا يدركوا أنّ المزيد من التدمير والوحشية سي جلب عليهم المزيد من العزل والكره، وبالتالي اللا أمن.

هذا الغزل مع شارون يعني المزيد من التوقع والصرف الجازم للعالم الخارجي لصالح السياسة القديمة التي برهنت على فشلها، سياسة ضرب العرب، وهي ما سيجعل إسرائيل أكثر عزلة وتعرضاً للإدانة مما كانت من قبل. نعرف بالطبع أنّ الحياة تأخذ مجراها داخل إسرائيل كما في أي مكان آخر، وأنّ غالبية الإسرائيليين بشر مثل غيرهم يريدون حياة طبيعية تدور على القيام بأعباء الأسرة والنجاح في العمل والعيش من دون خوف من الكوارث والحروب. لكنّ تاريخهم الجماعي كشعب تداخل في شكل بالغ السلبي مع تاريخ العرب الحديث، وكان كارثة كاملة تقريباً على الفلسطينيين على وجه الخصوص. وليس هناك في أي مكان آخر في العالم ما يشابه علاقة التساوي والتضاد هذه، ولم ألق حتى الآن فلسطينياً لا يعتبر أنّ العناصر الإيجابية في حياة الإسرائيليين تتلازم دوماً مع سلبيات حقيقية تعاني منها فلسطين وشعبها. مثلاً، تصعب رؤية منظر طبيعي في إسرائيل من دون أن نرى هناك في الوقت نفسه المزرعة أو القرية الفلسطينية التي دمّرت لكي يحلّ محلّها ذلك المنظر. كما لا يمكن أن نسمع عن الهجرة إلى إسرائيل من رومانيا أو روسيا من دون أن نشعر في الوقت نفسه بألم الفلسطيني المطرود المنوع من العودة.

إنّها القصة المستمرة منذ خمسين سنة: الحياة في واحد من المجتمعين تعني بالمقدار نفسه الإحباط والمعاناة في المجتمع الآخر، واحدة بوحدة وهذا مع ذلك، في مسيرة كالحة لا تتغيّر. ولا حاجة إلى تذكير أي فلسطيني بأنّ كل انتصار إسرائيلي مهما صغر كان خسارة للفلسطينيين.

وحتى بعد ١٩٦٧ عندما وجد الطرفان نفسيهما في تلاصق سكاني أكثر من أي وقت مضى، فإن ذلك لم يؤدِّ إلا إلى تعميق البعد والفرق وتوسيعهما بين العالمين. ذلك أن الاحتلالات العسكرية لا تشكّل أبداً أساساً للتفاهم، ولم تأتِ السنون بعد أو سلو بالتقارب، إلا لمجموعة صغيرة من المسؤولين الأمنيين والمفاوضين المتمتعين بالامتيازات. لكن ما أجده مثيراً للاستغراب هو ما يبدو من خيبة أمل الكثيرين من الإسرائيليين وغضبهم تجاه انتفاضة الأقصى، وكأنّ في الإمكان تجاهل الوتيرة المتسارعة للنشاط الاستيطاني والحصارات المتوالية والمصادرات وألوف المهانات والعقوبات والعراقيل الاعتبارية التي يضعها الإسرائيليون على الفلسطينيين، فيما كان الافتراض أنّ الطرفين يتفاوضان على السلام - أو كأنّ سخاء إسرائيل المتمثّل بـ «السماح» بجرعات ضئيلة من «الحكم الذاتي» للفلسطينيين كان كافياً لمحو ذلك السجل والحصول على العرفان بالجميل من الفلسطينيين كافة إزاء «التنازلات» الإسرائيلية. وبدل أن يحاول الإسرائيليون الربط بين سياسة الاحتلال العسكري والانتفاضة، كما بين العلة والمعلول، فقد فضّلوا التوجّه إلى شارون وتسليمه السلطة، لكي «يتعامل مع العرب» - بحسب تعبير واحد منهم إلى مراسل صحافي - وكأنّ «العرب» مجرد ذباب أو أسراب مزعجة من النحل.

الظاهر أنّ الإسرائيليين، حتى المساندين للسلام منهم، لم يفهموا أبداً أنّ ما فاقم من الوضع بالنسبة إلى الفلسطينيين، وصولاً إلى الأحداث الحالية، كان بطاء لا يصدّق وتناقل إسرائيلي في وتيرة تسليم الأراضي، وذلك في شكل متناثر، وبألوف من الشروط لقاء كلّ نقل لهذه الوحدة العسكرية أو تلك من موقع في الضفة الغربية إلى موقع آخر فيها، مع ساعات لا تحصى من التفاوض على كل من الشروط، والاستمرار في إقامة المزيد من المستوطنات، والإمعان في تقسيم الضفة الغربية وغزة وشقّ الطرق الالتفافية فيهما، ومواصلة استعمال التعذيب، وعنف المستوطنين في أمكنة مثل الخليل، وعدم تسلّم الفلسطينيين أي مساحة من الأراضي طوال حكم إيهود باراك. ماذا يمكن أن نقول هنا سوى أنّ الفلسطينيين تصرّفوا إزاء المحتلّين في الشكل نفسه الذي تصرّفت به الشعوب عبر التاريخ، أي الاحتجاج والثورة. ما هي الصعوبة أو الغموض في هذا؟ ولماذا يرفض الإسرائيليون، على رغم من كلّ مقدراتهم، فهم هذا المبدأ الأولي البسيط في السلوك الإنساني؟

لكن ما هي النتيجة إذا افترضنا، وفقاً للجدل ليس إلا، أنّ الهدف من تلك الخطوات التي اتّخذت تجاه الفلسطينيين ضمن عملية السلام كان فعلاً تحسين وضعهم وليس ترديته؟ لا شك أنّ علينا في هذه الحال أن نرى في الإسرائيليين أغرب تصوّر للذات، وأغرب نفسية ينطلق منها التصرُّو. فما هي النفسية التي يشفّ عنها هذا الإدراك المعكوس لعلاقة العلة والمعلول؟ ما معنى الاعتقاد بأنّ العقوبات السادية ستؤدّي إلى تحسين العلاقات بين البشر؟ وكانت الصحافية أميرة هاس كتبت تقريراً في «هآرتس» في ٢٨ كانون الثاني/يناير الماضي وصفت فيه بتفصيل تام ما يعنيه للفلسطينيين اليوم مجرد استعمال الطرق للتنقل، ومدى ما يجلبه لكلّ واحد منهم، كباراً وصغاراً، نساء ورجالاً، من تعاسة ورعب وكراهية، وكل ذلك لأنّ هذا ما تريده إسرائيل لشعب بأكمله. إنّها السادية المحض المطلوبة لذاتها، التي لا تخدم الأمن أو أي هدف آخر على المدى البعيد، بل تجعل الحياة جحيماً لكلّ الفلسطينيين الذين تستغرق الرحلات غالبية وقتهم، بكلّ ما فيها من تأخيرات لا تنتهي ولجوء إلى طريق فرعي بعد آخر وتفتيش وإهانة واستجواب، وفي النهاية، في حالات كثيرة، الفشل في الوصول. وكل هذا من دون سبب سوى نزوات إسرائيل. كيف يمكن لوضع كهذا أن يساعد الفلسطينيين؟ وهل يمكن لشخص أن يعتقد أنّه يساعدهم فعلاً إلاّ إذا كان فقد كلّ إحساس بالواقع؟

يمكنني بسهولة أن أتصوّر أنّ الإسرائيليين المؤيدين لإجراءات كهذه هم أناس مثل غيرهم في ما يخصّ الوجوه الأخرى من حياتهم، ولا يفكّرون بهذا الشكل العجائبي إلاّ حين يتعلّق الأمر بالعرب. ولم أسمع مرة واحدة - على سبيل المثال - زعيماً إسرائيلياً يتوقّف ليقول: «لقد ظلمنا هؤلاء الناس وطردناهم من مواطنهم ودمّرنا مجتمعهم وسلبناهم، وعلينا الآن أن نتذكّر ذلك على الأقلّ ونحاول تسهيل حياتهم». ولم تصدر عن جلسات التفاوض الطويلة والمعقّدة في عملية السلام حتى همسة إلى الصحافيين بأنّ مسؤولاً إسرائيلياً قال شيئاً ينم عن الكرم الخلقى، أو أنّه أسرّ إلى الآخرين بأنّه يشعر بوخز الضمير للأعمال التي ارتكبت باسم إسرائيل ضدّ شعب بأكمله. بل لم نسمع أبداً سوى عن ألوف الشروط التي ترافق التخلي للفلسطينيين عن كل بوصة من الأرض، وأنّ فلسطين المقسّمة أصلاً أعيد تقسيمها ثلاث أو أربع مرات أو أكثر لإبقائها في شكل أو

آخر خارج متناول الفلسطينيين، لكي يصبح أمامهم، مراراً وتكراراً، المزيد من العوائق التي عليهم اجتيازها، والمزيد من السنين التي يجب الانتظار عبرها للحصول على ما يكاد أن يشابه الاستقلال الذاتي.

أضف إلى هذا بقاء مئات السجناء السياسيين في زنزاناتهم، وإبقاء مواطني إسرائيل الفلسطينيين في قراهم الفقيرة ومدارسهم وبلدياتهم السيئة التجهيز، وحرمانهم، لأسباب اثنية ودينية، من حقّ شراء أو استئجار الأرض، لكي تتمكن الغالبية اليهودية من البقاء في موقع السيد، ويستطيع يهود إسرائيل اضطهاد شعب آخر و«البلطجة» عليه من دون الحاجة إلى التفكير فيه أو حتى رؤيته أكثر من اللازم.

ليس من الضروري أن تكون أرسطو أو ديفول لكي تدرك أنّ سياسة إسرائيل، في عماها الرسمي، لن تضمن لها النصر أبداً، مثلما لم يكن هناك نصر لسياسة شارون في لبنان، أو إمكان أن تقود سياسة باراك لـ «السلام» إلى السلام فعلاً أو إلى القضاء على انتفاضة الأقصى. إنّ إسرائيل بقيادة جنرالها المتطرّف، تماماً مثل دو موباسان في مطعم برج إيفل، ستفطس أعمق في موقع لا يمكنها من تجنّب المعركة أو الانتصار فيها. وإنّها، عكس الانسحاب الذي تريد من محيطها وواقعها، ستجد نفسها على تشابك أكبر مع العالم العربي، وفي أسوأ شكل ممكن، أي من خلال جيشها ومستوطنيتها ومبشّريها بالانتصار وإيديولوجيتها المهووسين، فيما يبقى مواطنوها وفتنانوها وكلّ البشر العاديين مشلولين بأحلام الهرب وفتح صفحة جديدة، تلك الأحلام التي لا مجال لتحقيقها الآن ولم يكن لها أبداً ذلك المجال. الأوهام عن قوة إسرائيل اليوم، كما تتجسّد في أشخاص مثل شارون، لا تتجاوز في أفضل تقدير أن تكون تأجيلاً - وتأجيلاً دموياً - للإدراك الذي لا مهرب منه بأنّ نظاماً للفصل العنصري لا يمكن أن ينجح إلاّ بموافقة الطرفين على فكرة الفصل بينهما، مع الإقرار بالدونية التي يفرضها القوي على الضعيف. لكن ما دامت هذه ليس الحال (ولم تكن أبداً في التاريخ) فإنّ المستبعد أنّه سيرضي، يوماً ما، شعب فلسطين. لماذا خداع النفس الجماعي هذا من جانب الإسرائيليين عندما يعتقدون بإمكان نجاح وضع كهذا في بقعة بهذا الصغر وجغرافية مشبعة بالتاريخ مثل فلسطين؟

يهود إسرائيل، ما داموا على الإيمان بانفصام يشبه المعجزة بين إسرائيل وظروفها ومحيطها - الفكرة الغرائبية التي قوّتها حملة شارون الانتخابية المنتصرة - سيبقون على شكل طائفة دينية منغلقة، وليس مواطني دولة علمانية حديثة. ومن الصحيح، في شكل ما، أن تاريخ إسرائيل المبكر، كدولة بناها رؤاد استيطانيون، جعلها طائفة طوباوية منغلقة يديمها أشخاص صرفوا أكثر طاقاتهم في التعامي عن محيطهم، فيما عاشوا أوهام مشروع بطولي طاهر. لكنّ الزمن، يوماً فيوماً، فضح بشكل متزايد المآسي التي جرّها هذا الوهم الجماعي، وهو الآن، بعد مجيء هذا الشخص النشاز الذي مضى زمنه إلى السلطة، يسلّط ضوءاً جديداً على عجائبية هذا الوهم. كم من الزمن سيمرّ قبل اليقظة؟ وكم من الآلام سنشهد قبل اكتمال فتح العينين على الواقع؟

الحياة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١

البديل الوحيد

زرت جنوب أفريقيا للمرة الأولى في أيار/مايو ١٩٩١، في شتاء مظلم ممطر، وبوجود النظام العنصري - على رغم إطلاق نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي. وعدت إليها بعد عشر سنوات، في موسم الصيف، لأراها بلداً ديموقراطياً اندحرت فيه العنصرية ويحكمه المؤتمر الوطني، بمجتمع مدني مليء بالنشاط والتحدي، لاستكمال مهمة ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية في وجه الانقسام والمشاكل الاقتصادية.

يبقى الكفاح من أجل الحرية، الذي أنهى النظام العنصري وأرسى في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أول حكومة منتخبة ديموقراطياً، واحداً من أعظم الإنجازات في تاريخ الإنسانية. وعلى رغم مشاكل الحاضر فإن جنوب أفريقيا بلد يلهمنا الكثير عند زيارته والتفكير فيه، خصوصاً الدروس التي يقدمها لنا كعرب في الكفاح والإبداع والمثابرة.

زيارتي هذه المرة كانت للمشاركة في مؤتمر نظّمته وزارة التعليم عن «القيم في التعليم». الوزير هو صديقي القديم أسمل قادر، الذي أكنّ له أعلى التقدير منذ أن التقيته قبل سنين طويلة في منفاه في إيرلندا. واستطاع قادر بفضل عضويّته في الحكومة وكفاحه الطويل مع المؤتمر الوطني الأفريقي، وأيضاً نجاحه محامياً وأكاديمياً،

إقناع نيلسون مانديلا (في الثالثة والثمانين الآن، وبصحة ضعيفة، ومتقاعد رسمياً عن الشؤون العامة) بالتحدثُ أمام المؤتمر في أمسيته الأولى. وتأثرتُ بعمق بخطاب مانديلا، ليس فقط لمكانته الرفيعة وشخصيته الأسرة، بل أيضاً وبالمقدار نفسه للصياغة المتقنة في التعبير. إنَّه بليغ في شكل متميِّز - هو أيضاً محام بالمهنة - وعلى رغم حديثه في آلاف المناسبات الرسمية والاحتفالات يبدو أنَّ له معيناً لا ينضب من الأفكار الأخاذة.

كان هناك تعبيران أثرًا فيَّ بشكل خاص في خطابه الرائع عن التعليم، الذي سلَّط فيه الضوء على الأوضاع التعيسة لغالبية السكان «التي ترزح في ظروف مزرية من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي». ومن هنا ذكَّر المستمعين بأنَّ «صراعنا لم ينته بعد»، على رغم أنَّ الحملة ضد التمييز العنصري (وهنا التعبير الأول) «كانت واحدة من الصراعات الأخلاقية العظيمة» التي «أسرت مخيلة العالم». التعبير الثاني دار على وصفه الكفاح ضدَّ النظام العنصري بأنَّه ليس مجردَّ حركة لإنهاء التمييز بل وسيلة «لنا جميعاً لتأكيد إنسانيتنا المشتركة». تعبير «لنا جميعاً» تضمَّن تصوُّره لمشاركة كلِّ أجناس جنوب أفريقيا، من بينها البيض المؤيدون للفصل العنصري، في كفاح هدفه في النهاية التعايش والتسامح و«تحقيق القيم الإنسانية».

التعبير الأول كان مؤلماً تماماً بالنسبة لي: لماذا لم يستطع النضال الفلسطيني (حتى الآن) أنَّ يأسر مخيلة العالم، ولماذا، على وجه الخصوص، لا يتَّخذ أمام الجميع مظهر الصراع الأخلاقي العظيم لكي يحصل، مثلما قال مانديلا عن تجربة جنوب أفريقيا، على «الدعم شبه الشامل... من كل التوجُّهات والأحزاب السياسية تقريباً»؟

لقد حصلنا بالطبع على الكثير من الدعم العام، ونخوض بالتأكيد صراعاً أخلاقياً ملحمياً. لكنَّنا ندرك أنَّ الصراع بين الصهيونية والشعب الفلسطيني أكثر تعقيداً من الكفاح ضدَّ نظام الفصل العنصري، حتى إذا كان الشعب في واحدة من الحالين دفع، وفي الثانية لايزال يدفع، ثمناً فادحاً من السلب والتطهير العرقي والاحتلال العسكري والظلم الاجتماعي الهائل. ذلك أنَّ لليهود كشعب تاريخاً مأساوياً من الاضطهاد والتعرُّض للإبادة. ولما كان تاريخه القديم يربطه بأرض فلسطين، فقد

نظر الكثيرون في العالم (خصوصاً في الغرب المسيحي المسؤول عن أقسى فظائع اللاسامية) إلى «العودة» إلى وطن وعدتهم به الإمبريالية البريطانية على أنه إنجاز بطولي وتعويض عادل عن معاناتهم. لكن لم يلتفت إلا قليلون إلى احتلال فلسطين من قبل قوات يهودية، أو إلى عذاب العرب الذين كانوا هناك بالفعل عند تدمير مجتمعهم، وطرد غالبيتهم، وفرض نظام قانون شائن يماثل عملياً نظام الفصل العنصري، ولا يزال يميّز ضدهم داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة.

هكذا أصبح الفلسطينيون الضحية الصامتة لهذا الظلم الشنيع، وأخرجوا بسرعة من المشهد من قبل تلك الجوقة الانتصارية المحتفلة بـ «روعة» إسرائيل.

بعد عودة حركة تحرير فلسطينية حقيقية إلى الظهور أواخر الستينيات تبنت الكفاح الفلسطيني شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الخاضعة سابقاً للكولونيالية، لكنّ الميزان الاستراتيجي بقي مائلاً في شكل هائل لصالح إسرائيل، بالدعم غير المشروط من قبل الولايات المتحدة (مساعدة سنوية قيمتها خمسة بلايين دولار)، والمساندة في الغرب عموماً من وسائل الإعلام والأوساط الثقافية الليبرالية وغالبية الحكومات. في المقابل، ولأسباب أشهر من أن تذكر، وجد الفلسطينيون من البيئة العربية الرسمية إما العداء الصريح أو الدعم الفاتر، الكلامي والمالي غالباً.

إضافة إلى ذلك، كانت الأعمال الإرهابية غير المجدية تغطي دوماً على الأهداف الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما لم يسمح بدرس وصياغة تلك الأهداف في شكل مؤثر بليغ. كما أنّ الخطاب الحضاري الغربي الرئيسي كان مجهولاً من قبل صانعي السياسة والمثقفين الفلسطينيين، أو أنّهم أسأؤوا فهمه. ومن هنا لم نستطع أن نبرز أحقيتنا الأخلاقية في شكل فاعل، فيما كان بإمكان الإعلام الإسرائيلي أن يستغلّ المحرقة وأيضاً أعمال الإرهاب الفلسطيني الاعتيادية والسيئة التوقيت سياسياً، في شكل يحمي أو يطمس رسالتنا (على ضعفها أصلاً).

لم نركّز أبداً، كمشعب، على الصراع الثقافي في الغرب، بينما أدرك المؤتمر الوطني الأفريقي مبكراً أنّه المفتاح لإضعاف النظام العنصري، ولم نعتن، في شكل إنساني متواصل، بإبراز الانتهاكات الكبرى والتمييز البشع بحقنا من قبل إسرائيل. من

ذلك أنّ غالبية مشاهدي التلفزيون اليوم لا تعرف شيئاً عن الطبيعة العنصرية لقوانين وسياسات الأراضي في إسرائيل، ولا عن سلبها وتعذيبها وحرمانها المنظم للفلسطينيين من دون سبب إلاّ لكونهم ليسوا يهوداً. وكان صحافي جنوب أفريقي أسود كتب في صحيفة محلية هنا أثناء زيارة إلى غزة أنّ النظام العنصري في جنوب أفريقيا لم يصل أبداً إلى مستوى الصهيونية في القسوة واللاإنسانية، معدداً مشاهد التطهير العرقي والمهانة اليومية والعقوبات الجماعية على نطاق واسع، ومصادرة الأراضي... إلخ.

لكنّ هذه الحقائق، حتى لو كانت معروفة أكثر كسلاح في المعركة حول القيم بين الصهيونية والفلسطينيين، لم يكن لها أن تكفي. ما لم نركّز عليه في شكل كاف هو أنّ علينا، في مواجهة انعزالية الصهيونية، أن نقدّم حلاً للصراع يؤكّد، كما في التعبير الثاني من مانديلا، على إنسانيتنا المشتركة عربياً ويهوداً. لاتزال غالبيتنا ترفض فكرة أنّ اليهود الإسرائيليين وجدوا هنا ليبقوا، وأنهم لن يفادروا مثلما أنّ الفلسطينيين لن يفادروا. إنّ صعوبة قبول الفلسطينيين بهذا أمر مفهوم، أخذاً في الاعتبار أنّهم لا يزالون يعانون من الاستيلاء على أرضهم والاضطهاد اليومي. لكننا لم نؤكّد كفاية، في تعابيرنا الاعتبائية اللامسؤولة التي توحى بأنهم سيجبرون على المغادرة (مثل الصليبيين)، على العمق الأخلاقي لمطلبنا في إنهاء الاحتلال العسكري، أو أن نعرض عليهم نوعاً من الضمان للأمن وتقرير المصير بما لا يلغي أمننا وتقريرنا لمصيرنا. وهذا ما يجب أن يقدم أساساً لحملة كبرى في كلّ مكان، وليس الاعتماد الذي لا أساس له في الحقيقة على أنّ رئيساً أميركياً متقلّباً سيقدم لنا دولة: شعبان في أرض واحدة، أو المساواة للجميع، صوت واحد للشخص الواحد، أو الإنسانية المشتركة المؤطرة في دولة من قوميتين.

أدرك، بالطبع، أنّنا ضحايا اجتياح رهيب، واحتلال عسكري شنيع، ولوبي صهيوني يواصل الكذب لكي يحولنا إما إلى لا شعب أو إلى إرهابيين - لكن ما هو البديل الحقيقي لما أقوله؟ شنّ حملة عسكرية؟ هذا حلم. المزيد من التفاوض على أساس أوسلو؟ بالتأكيد كلا. المزيد من الخسائر في الأرواح من قبل شبابنا الأبطال الذين لا يجدون من قائدهم مساعدة أو توجيهاً؟ إنّه خيار محزن، لكن كلا. الاعتماد على الدول العربية التي تنكّرت حتى لعودها بتقديم المساعدة العاجلة؟ فلنكن جديين!

يهود إسرائيل والفلسطينيون مرتبطون ببعضهم في وضع يماثل جهنم كما تصوّرها سارتر - «جهنم هي الآخرون» - ولا فكاك أو مهرب. الفصل بين الطرفين لن ينجح في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، مثلما لم ينجح العزل العنصري في جنوب أفريقيا. لكن قوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية تحجب هذه الحقيقة عن الإسرائيليين. وهذا هو معنى انتخاب أرييل شارون - مجرم الحرب الذي طمره الزمن، قبل أن يستحضروه من تلك الأعماق - ولكي يعمل ماذا؟ «يؤدب» العرب؟ مستحيل.

إذن، ليس غيرنا من يستطيع تقديم الحلّ الذي لا يمكن أن يأتي من أوهام القوة وعقد الاضطهاد. لكن الكلام العمومي عن السلام لا يكفي، بل يجب تقديم أسسه الفعلية، ولا يمكن لهذه أن تنبع إلا من الرؤيا الأخلاقية وليس من «البراغماتية» و«الواقعية».

وإذا كان لنا كلّنا أن نحيا - وهو مطلبنا الجازم - فعلينا أن نستحوذ ليس على مخيلتنا فقط، بل على مخيلة مضطهدينا، وأن نلتزم القيم الإنسانية والديموقراطية. هل تسمع القيادة الفلسطينية الحالية؟ وهل يمكنها أن تقدّم اقتراحاً أفضل، أخذاً في الاعتبار سجلها في «عملية السلام» التي قادت إلى الأوضاع البشعة الحالية؟

الحياة ٢ آذار/مارس ٢٠٠١

فرويد والصهيونية وفيينا

إنَّها أمثلة تستحقُّ بضعة أسطر، على رغم أنَّها تتناول تجربة شخصية غريبة نوعاً ما حصلت لي وجذبت (ربما من دون استحقاق) الكثير من الاهتمام من الصحافة والرأي العام. وإذ أتجنَّب عادة تقديم تجاربي الشخصية كمثال، فإنَّني أقوم بذلك هذه المرة، نظراً إلى التشويه الكبير الذي تعرَّضت له تلك التجربة، ما يلقي الضوء على سياقها العام، أي الصراع الفلسطيني - الصهيوني:

في أواخر حزيران/يونيو وأوائل تموز/يوليو ٢٠٠٠ قمت بزيارة عائلية خاصة إلى لبنان، حيث ألقيت أيضاً محاضرتين. ومثل غالبية العرب رغبت أنا والعائلة في زيارة جنوب لبنان لكي نرى «الحزام الأمني» الذي احتلته إسرائيل طوال ٢٢ عاماً، وطردتها منه المقاومة اللبنانية. الزيارة كانت ليوم واحد هو الثالث من تموز، قضينا خلالها بعض الوقت في سجن الخيام السيئ الصيت الذي أقامته إسرائيل في ١٩٨٧، وعذبت فيه ٨ آلاف شخص سجنوا هناك في ظروف بالغة الوحشية. بعد ذلك مباشرة ذهبنا إلى نقطة الحدود، التي أخلتها قوات إسرائيل أيضاً، ولم يكن فيها أحد سوى بعض الزوَّار اللبنانيين من ضمن الأعداد الكبيرة التي تدفقت على المنطقة للاحتفال بالانسحاب عن طريق رمي الحجارة عبر الحاجز الحدودي القوي التحصين. وكانت المنطقة خالية تماماً من الإسرائيليين، المدنيين منهم أو العسكريين.

لم يزد توقُّفنا هناك على عشر دقائق. ومن دون أن أدري التقطت لي صورة وفي يدي حصة صغيرة ألقيتها في مسابقة مع بعض الشباب برفقتنا. والمؤكد أننا لم نستهدف أحداً، فقد كانت المنطقة مقفرة تماماً لأميال وأميال. وبعد يومين على ذلك نشرت تلك الصورة في إسرائيل وأنحاء الغرب، ضمن تقارير وصفنتي بأنني إرهابي يلقي الحجارة وداعية للعنف... إلخ، في تلك المعروفة المعهودة من التشهير والتزوير التي يعرفها كلٌّ من تعرّض لعداء الدعاية الصهيونية.

هناك مفارقتان واضحتان في القضية. الأولى هي أنني، على رغم أنني ألفت ثمانية كتب على الأقلّ عن فلسطين ودعوت إلى مقاومة الإحتلال الصهيوني، حرصت في الوقت نفسه على الدعوة إلى التعايش السلمي بيننا وبين يهود إسرائيل ما إن توقف إسرائيل سلبها للفلسطينيين واضطهادها العسكري لهم. وانتشرت كتبي في أنحاء العالم بعد ترجمتها إلى ٢٥ لغة، ما يعني أنّ مواقفي لا بدّ أن تكون واضحة للجميع. لكن عندما وجدت الحركة الصهيونية أنّ من العيب محاولة دحض الوقائع والحجج التي قدّمتها، وفضلت أيضاً في منع أعمالي من الوصول إلى أعداد متزايدة من القراء، لجأت إلى أساليب منحطة لوقي. من ذلك أنهم استأجروا قبل سنتين محامياً أميركياً إسرائيلياً مغموراً للقيام بـ «أبحاث» عن السنين العشر الأولى من عمري، لكي «يبرهن» أنني رغم ولادتي في القدس لم أسكنها أبداً. الهدف المفترض هو إظهارني كاذباً يزور تاريخه الشخصي ليكتسب حقّ العودة - وبلغ من تفاهة هذه الحجّة وغبائها أنّها تتناقل عن قانون العودة الإسرائيلي البغيض الذي يمنح أيّ يهودي من أيّ مكان ذلك «الحق»، سواء كانت له أقل معرفة بإسرائيل قبل ذلك أم لا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت أساليب هذا المحامي على قدر من الفجاجة والاعوجاج دفع الكثيرين ممن قابلهم إلى الكتابة لدحض أقواله. ورفضت كلّ المجلات نشر مقالته بسبب ما فيها من التزييف والتحريف، باستثناء مجلة واحدة. وقال رئيس تحرير هذه المجلة بصراحة إنّه نشر هذا الهراء من جانب المحامي المأجور لأنّه يريد النيل من مصداقيتي، بالضبط لأنّ لي عدداً كبيراً من القراء! لكنّ المذهل أنّ الهدف تجاوز النيل مني شخصياً ليصيب كلّ الفلسطينيين باعتبارهم كاذبين لا يمكن تصديقهم عندما يتكلّمون على حقّ العودة.

إثر ذلك مباشرة برزت قضية رمي الحجر - وهنا المفارقة الثانية: لقد أعملت إسرائيل خلال ٢٢ سنة في جنوب لبنان سحقاً، ودمّرت قرى بكاملها وقتلت المئات من المدنيين وسلطت مرتزقتها لنهب وترويع السكان وممارسة أبشع أنواع التعذيب والسجن في معسكر الخيام وغيره. ولكن، على رغم كل هذا فإنّ الدعاية الصهيونية، بدعم وتواطؤ من الاعلام الغربي الفاسد، اختارت التركيز على عملي البسيط ذاك، والتضخيم والتهويل فيه إلى درجة تظهرني متطرفاً مؤمناً بالعنف يتعطّش إلى قتل اليهود. وأغفلت الدعاية السياق والظروف، أي أنّني ببساطة لم أفعل شيئاً سوى إلقاء حصاة، وفي مكان خال من أيّ إسرائيلي، ومن دون تعريض أي كان لأذى أو إصابة. والأعجب أنّ الصهاينة لم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى تنظيم حملة أخرى ضدي لطردني من الجامعة حيث أعمل منذ ٢٨ عاماً، واستخدموا في الحملة المقالات والتعليقات في الصحف ورسائل الشتم والتهديد بالقتل لتخويني وإخراسي، من بينها من بعض زملائي الذين اكتشفوا فجأة ولاءهم لدولة إسرائيل. لكن هذه المهزلة الحمقاء المتمثلة بمحاولة ربط ذلك الحدث الصغير في جنوب لبنان بكلّ حياتي وأعمالي انتهت إلى الفشل الذريع، بفضل تكاتف زملائي والكثيرين من العموم. وفوق كلّ ذلك الدفاع الرائع من إدارة الجامعة عن حرّيتي في الرأي والعمل، وملاحظتها أنّ الحملة لم تكن أبداً عن رمي لتلك الحصاة (الذي وصفته محقّة بأنّه من قبيل حرية التعبير التي يحميها القانون)، بل عن موافقي ونشاطي السياسي في مقاومة سياسة الاحتلال والاضطهاد الإسرائيليّة.

ثم هناك الفصل الأخير في هذا المسلسل، وهو ربما الأكثر خزيًا وإثارة للحزن. ففي أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٠ اتصل بي مدير معهد ومتحف فرويد في فيينا ليسأل إذا كنت أقبل الدعوة لإلقاء المحاضرة السنوية عن فرويد في أيار/مايو ٢٠٠١. ووافقت على الدعوة، وتسلّمت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ رسالة رسمية من مدير المعهد دعاني فيها باسم مجلس الإدارة لإلقاء المحاضرة. ووافقت فوراً، لأنّني كتبت كثيراً عن فرويد عبر السنين، وأنا من أشدّ المعجبين بأعماله وحياته. (يمكن أن نلاحظ بالمناسبة، أنّ فرويد كان من أوائل المناهضين للصهيونية، لكنّه غير موفقه لاحقاً عندما بدا له مع اضطهاد النازيين ليهود أوروبا أنّ إقامة دولة لليهود قد تكون حلاً ممكناً للأسامية الضارية

الواسعة الانتشار وقتذاك. لكن أرى أن موقفه من الصهيونية اتّسم دوماً بالتردد). كان الموضوع الذي اقترحته لمحاضرتي هو «فرويد وغير الأوروبي»، وكنت أنوي أن أجادل فيه بأنّه على رغم كون عمل فرويد موجّهًا إلى أوروبا ويدور حولها، فإنّ اهتمامه بالحضارات القديمة مثل حضارات مصر وفلسطين واليونان وأفريقيا كان مؤشراً إلى شمولية رؤيته والمنظور الإنساني لعمله. بالإضافة إلى ذلك، كنت مقتنعاً بأنّ فكره يستحقّ التقدير لمناهضته النزعة المحلية الضيقة، على العكس تماماً من معاصريه الذين عاملوا بازدراء الثقافات غير الأوروبية باعتبارها أقلّ شأنًا أو أدنى منزلة.

بعدئذٍ، ومن دون إنذار، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، أبلغت من جانب رئيس المعهد، وهو عالم اجتماع نمسوي اسمه شولاين، أنّ مجلس الإدارة قرّر أن يلغي محاضرتي بسبب الوضع السياسي في الشرق الأوسط «والنتائج المترتبة عليه»، بحسب قوله. ولم يعط أيّ تفسير آخر. وكان ذلك موقفاً غير مهنيّ وجديراً بالثناء إلى أبعد حدّ، ويتناقض كلياً مع عمل فرويد روحاً ونصاً. لم يحدث مثل هذا لي أبداً على امتداد ثلاثين عاماً من إلقاء المحاضرات في أنحاء العالم، وأجبت فوراً برسالة من عبارة واحدة طلبت فيها من شولاين أن يوضّح لي كيف يمكن لمحاضرة عن فرويد في فيينا أن تكون لها أيّ صلة مع «الوضع السياسي في الشرق الأوسط»، ولم أتلّق، بالطبع، أيّ ردّ.

ما زاد الأمور سوءاً أنّ «نيويورك تايمز» نشرت رواية في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠١ عن المسألة، مع نسخة مكبّرة على نحو بشع للصورة الشهيرة في جنوب لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٠، وهو حدث وقع قبل وقت طويل من قيام جماعة فرويد بتوجيه الدعوة إليّ في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٠. وفي المقابلة التي أجرتها «نيويورك تايمز» مع شولاين، بلغت به الوقاحة أن يثير موضوع الصورة وينطق بما لم يكن يملك الشجاعة أبداً ليقوله لي، مدعياً بأنّها (فضلاً عن نقدي للاحتلال الإسرائيلي) السبب وراء إلغاء الدعوة، وأخذاً في الاعتبار، على حدّ تعبيره، أنّها قد تجرح مشاعر اليهود في فيينا في سياق وجود يورغ هايدر والمحرقة وتاريخ مناهضة السامية في النمسا. يعجز المرء عن أن يتخيّل كيف يمكن التفوّه بهراء كهذا من جانب أكاديمي محترم، لكن أن يفعل ذلك حتى في وقت تحاصر إسرائيل الفلسطينيين وتقتلهم بلا رحمة وبشكل يومي فهو أمر فاحش.

ما لم تقله الزمرة الفرويدية علناً في جنبها المريع هو أن السبب الحقيقي وراء إلغاء محاضرتي بشكل غير لائق يكمن في أنّ الإلغاء هو الثمن الذي دفعوه لمناحيهم في إسرائيل والولايات المتحدة. فالمعرض الذي نظّمه المعهد لأوراق فرويد أقيم بالفعل في فيينا ونيويورك، والآن يؤمل بأن يُعرض في إسرائيل. ويبدو لي أنّ الممولين المحتملين اشترطوا لتمويل المعرض في تل أبيب أن تُلغى محاضرتي. فأذعن مجلس الإدارة الجبان، وألغيت محاضرتي وفقاً لذلك، لا لأنّني أدعو إلى العنف والكره بل لأنّني لا أفعل ذلك!

قلت وقتها أنّ فرويد طورد وأجبر على مغادرة فيينا من جانب النازيين وغالبية الشعب النمساوي. واليوم تمنع نماذج الشجاعة والاستقامة الفكرية هذه ذاتها فلسطينياً من إلقاء محاضرة. لقد انحطّ هذا الصنف الكريه بشكل خاص من الصهيونية إلى حدّ يعجز معه عن تبرير موقفه بالنقاش الصريح والحوار الصادق. فهو يستخدم تكتيكات المافيا الملتوية باعتماد التهديد والابتزاز لانتزاع السكوت والإذعان. وفي سعيه اليائس إلى المقبولية يبلغ حدّ أن يكشف عن نفسه في إسرائيل وعبر مؤيديه في أماكن أخرى، وبأ للأسف، مؤيداً لطمس الصوت الفلسطيني كلياً، سواء بخنق قرى فلسطينية مثل بير زيت، أو بقمع النقاش والنقد حيثما أمكن أن يجد متعاونين وجبناء لتنفيذ مطالبه المشينة. لا عجب، إذاً، في جو كهذه أن يكون أرييل شارون زعيم إسرائيل.

لكن تكتيكات البلطجة هذه سترتد على أصحابها في النهاية، لأنّ ليس كلّ امرئ جباناً، ولا يُمكن إخراس كلّ صوت. بعد خمسين عاماً من ممارسة الرقابة وتشويه الحقائق من جانب الصهيونية، يواصل الفلسطينيون كفاحهم. وفي كلّ مكان، على رغم رداءة التغطية الإعلامية، وعلى رغم فساد مؤسسات مثل معهد فرويد، وعلى رغم جبن المثقفين الذين يدعون ضمائرهم تنام، يرفع الناس أصواتهم تأييداً للعدل والسلام. فمباشرة بعد إلغاء الدعوة من فيينا، دعاني «معرض فرويد في لندن» لإلقاء المحاضرة التي كنت سأقدمها في فيينا. (بعد إرغامه على مغادرة فيينا في ١٩٣٨، أمضى فرويد السنة الأخيرة من حياته في لندن). ودعيتي مؤسستان نمسويتان، «معهد العلوم الإنسانية» و«الجمعية النمساوية للأدب»، لإلقاء محاضرة في فيينا في موعد تُرك لي

تحديده. ووجهت مجموعة من الأطباء النفسيين ونقاد التحليل النفسي البارزين (من ضمنهم مصطفى صفوان) رسالة إلى «معهد فرويد» تعبر فيها عن احتجاجها على إلغاء الدعوة. وصُدم كثيرون غيرهم لمثل هذه البلطجة السافرة وأفصحوا عن رأيهم هذا علناً. في غضون ذلك، تستمرّ المقاومة الفلسطينية في كلّ مكان.

مازلت أعتقد أنّ دورنا كشعب ينشد السلام مع العدل هو أن نقدّم رؤية بديلة للصهيونية، رؤية تقوم على المساواة والشمولية وليس على التمييز العنصري والإقصاء. وكلّ مواجهة كالتى وصفتها هنا تزيد قناعتى بأن لا بديل لدى الإسرائيليين أو الفلسطينيين سوى تقاسم الأرض التى يطالب بها كلاهما. كما أعتقد أنّ انتفاضة الأقصى يجب أن توجّه في اتجاه هذا الهدف، على رغم ضرورة تصعيد التصدي السياسى والثقافى لسياسات الاحتلال المشينة التى تمارسها إسرائيل من حصار وإذلال وتجويع وعقاب جماعى. فالجيش الإسرائيلى يلحق أذى كبيراً بالفلسطينيين يوماً بعد آخر: يُقتل المزيد من الأبرياء، وتدمّر أرضهم أو تصادر، وتُقصّف منازلهم وتهدم، وتُقيّد حركتهم أو تُمنع كلياً. ويعجز ألوف المدنيين عن إيجاد عمل، أو الذهاب إلى المدارس، أو تلقي العلاج الطبى نتيجة لهذه الأعمال الإسرائيلىة. لن تحقّق مثل هذه الغطرسة والهيجان الانتحارى ضدّ الفلسطينيين أى نتائج سوى المزيد من المعاناة والمزيد من الكره، وهو ما يفسّر إخفاق شارون دائماً في النهاية ولجوئه عبثاً إلى القتل والسلب. ويتعيّن علينا، من أجل قضيتنا، أن نسمو فوق إفلاس الصهيونية ونواصل التعبير بوضوح عن رسالتنا الداعية إلى السلام مع العدل. فإذا كان الدرب يبدو صعباً لا يمكن التخلي عنه. وإذا أوقف أيّ واحد منّا، يمكن لعشرة آخرين أن يحلّوا مكانه أو مكانها. هذه هي السمة المميزة بحقّ لكفاحنا، ولا يمكن الرقابة أو التواطؤ الدنيء أن يحولا دون نجاحه.

الحياة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١

حان الوقت للالتفات إلى الجبهة الثانية

لن يكون هناك أي أمل في حصول الفلسطينيين على المساواة والعدل حتى تُفهم الانتفاضة في الغرب باعتبارها انتفاضة مدنية ضدّ اضطهاد استعماري.

انتهجت الحكومة الإسرائيلية بنشاط في الآونة الأخيرة سياسات على جبهتين، إحداهما على الأرض والأخرى في الخارج. الأولى تنتمي إلى سياسات شارون المألوفة، أو بالأحرى سياسة الجيش الإسرائيلي المألوفة. وتقوم الفكرة على ضرب الفلسطينيين بكلّ وسيلة ممكنة، بما يجعل حياتهم لا تطاق، ويؤدّي إلى عزلهم وخنقهم لدرجة يشعرون معها أنّه لم يعد بإمكانهم تحمل البقاء هناك. ومنطق هذه السياسة، كما تناولها الباحث الفلسطيني نور مصالحة بالتحليل في ثلاثة كتب مهمة، هو أنّ الصهيونية كانت دائماً تريد مزيداً من الأرض وعدد أقلّ من العرب. فمن بن غوريون إلى رابين وبيغن وشامير وتانياهو وباراك والآن شارون، يوجد تواصل إيديولوجي غير منقطع يُنظر فيه إلى الشعب الفلسطيني كـ «حال غياب» يعتبر مرغوباً ويجري الكفاح لتحقيقه.

إنّه أمر واضح تماماً، وفي الوقت ذاته مخفي بعناية عن نظر الرأي العام العالمي (وحتى الإقليمي) لدرجة أنّه لا يقتضي سوى بعض الملاحظات الإضافية هنا. الفكرة الأساسية هي أنّه إذا كان لليهود كلّ الحقوق في «أرض إسرائيل»، فإنّ أي شعب غير يهودي هناك لا يتمتّع بأيّ حقوق إطلاقاً. الأمر هو بهذه البساطة وبهكذا إجماع إيديولوجي. فلم ينظر أيّ زعيم أو حزب إسرائيلي أبداً إلى الشعب الفلسطيني كأمة أو

حتى كأقلية قومية (بعد التطهير العرقي في ١٩٤٨). وتنتظر الصهيونية إلى الفلسطينيين، ثقافياً وتاريخياً وإنسانياً، باعتبارهم أقلّ شأنًا أو أدنى منزلة. وحتى شمعون بيريز، الذي يبدو أحياناً أنّه يتحدّث بلغة إنسانية، لا يمكن أن يحمل نفسه أبداً على النظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم جديرين بالمساواة. فاليهود يجب أن يبقوا غالبية، ويملكوا كلّ الأرض، ويحدّدوا القوانين لليهود وغير اليهود على السواء، ويضمنوا لليهود وحدهم الهجرة والعودة للوطن.

وعلى رغم وجود شتى أنواع التضاربات والتناقضات (على سبيل المثال، لماذا ينبغي أن تكون هناك ديموقراطية، كما يطلق عليها، لشعب ما وليس لسواه في دولة «ديموقراطية»؟)، تواصل إسرائيل سياساتها - التي تتّصف بالاستعلاء العرقي والإقصاء والتعصّب - غير آبهة بما ينجم عنها. ولا يمكن لأي دولة أخرى على الأرض باستثناء إسرائيل أن تواصل سياسة تمييز بهذا القدر من البشاعة ضد سكان أصليين وفق مبررات دينية وإثنية فحسب، سياسة تمنع السكان الأصليين من امتلاك الأرض أو الاحتفاظ بها أو العيش من دون قمع عسكري، لولا سمعتها العالمية العجيبة كبلد ليبرالي ومتقدّم مثير للإعجاب.

يقودني هذا إلى الجبهة الثانية لسياسة إسرائيل، التي يجب النظر إليها تبعاً لذلك عبر عدسة مزدوجة. فحتى في الوقت الذي تحاصر فيه بلدات فلسطينية، باستخدام أساليب قروسطية مثل الخنادق وعمليات التطويق العسكري الشاملة، يمكنها أن تفعل ذلك وهي محاطة بهالة تظهرها ضحية محاصرة لعنف خطر يستهدف إبادتها! يقوم الجنود الإسرائيليون (يُطلق عليهم «قوة دفاع») بقصف منازل الفلسطينيين بمروحيات حربية وصواريخ متطورة ونيران دبابات، ويقتل الجنود الإسرائيليون ٤٠٠ مدني ويتسبّبون بـ ١٢ ألف إصابة، ويجعلون الحياة الاقتصادية تندهور إلى مستوى فقر يبلغ ٥٠ في المئة وإلى بطالة تبلغ ٤٥ في المئة. وتدمّر البلدوزرات الإسرائيلية ٤٤ ألف شجرة فلسطينية، وتهدم المنازل وتقيم تحصينات تجعل الحركة مستحيلة. ويبنّي مخطّطون إسرائيليون المزيد من المستوطنات ويشقّون الطرق المؤدية إليها. كلّ هذا يحدث، بينما يجري الاحتفاظ بصورة شعب مسكين وأعزل ومهدّد بشكل فظيع. كيف؟ بواسطة حملة علاقات عامة عالمية، وخصوصاً أميركية، مستهترّة أخلاقياً بقدر ما هي فاعلة.

ففي منتصف آذار/مارس ٢٠٠١ كان شارون وبيريز وابراهيم بورغ (رئيس الكنيست) في الولايات المتحدة لتعزيز صورة إسرائيل باعتبارها تكافح بشكل مبرر أخلاقياً ضدّ العنف الإرهابي. وتتابو الثلاثة على اعتلاء منابر عامة نافذة الواحد تلو الآخر، ليكسبوا التأييد والتعاطف لسياسات إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وسائل الإعلام أنّ الحكومة الإسرائيلية استأجرت شركتي علاقات عامة لمواصلة الترويج لسياساتها عبر الإعلانات، والمساعي المنظمة لجماعات الضغط، وتنسيق الاتصالات على صعيد الكونغرس في واشنطن.

واختفت أخبار الانتفاضة الفلسطينية تدريجاً من وسائل الإعلام. فكيف يمكن لـ «العنف» الذي لا يبدو موجّهاً ضدّ ظلم مستديم (مثل الاحتلال العسكري والعقاب الجماعي) أو ضدّ سياسة معيّنة (مثل رفض إسرائيل المتعنّت إعطاء أيّ قيمة إطلاقاً لمطالب الفلسطينيين)، أن يبقى مستحوذاً على اهتمام مراسلين يعاقبون على أيّ انحراف عن سياسة تحرير مقبولة مؤيِّدة لإسرائيل؟ لا يرجع الأمر فقط إلى أنّه لا توجد لدى المراسلين قصة كبيرة يكتبون عنها (مثل رواية جاهزة عن تحرير فلسطين)، بل إنّ إسرائيل كذلك لم تدين بقوة أبداً على مدى سنوات وسنوات من الانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان ضدّ كلّ السكان الفلسطينيين.

لا شكّ في أنّ لجنة التحقيق التي يرأسها السناتور جورج ميتشل والفريق المماثل من خبراء حقوق الإنسان التابع لماري روبنسون، الذي يتألف من مجموعة بارزة تضمّ البروفسور ريتشارد فولك من جامعة برينستون، سيتوصّلان إلى استنتاجات متشابهة. وقد اطّلت على تقرير روبنسون وهو يدين بشكل قاطع وحشية إسرائيل وردّها العسكري غير المتناسب على ما هو في الواقع انتفاضة مدنية مناهضة للاستعمار. لكن يمكن للمرء أن يثق بأنّ قلة من الناس سيطلعون على هذه التقارير الممتازة أو يتأثرون بها. فمما كينة العلاقات العامة التابعة لإسرائيل، في الولايات المتحدة بشكل خاصّ، ستتكلّف بذلك.

ومثل هذه الحملات الدعائية في الولايات المتحدة أكثر فاعلية بكثير مما هي عليه في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وشكا روبرت فيسك، المراسل الممتاز

لصحيفة «إندبندنت» لشؤون الشرق الأوسط، من الهجمات التي تعرّض لها وصحيفته من قبل اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا، إلاّ أنّه يواصل الكتابة بشجاعة. وعندما حاول صاحب الأمبراطورية الإعلامية الكندي كونراد بلاك أن يوقف أو يخضع للرقابة انتقاد إسرائيلي في «دايلي تلغراف» أو «سبكتاتور»، اللتين يملكهما، تمكّنت مجموعة من الكتاب العاملين لديه وغيرهم، مثل إيان غيلمور، من الردّ عليه في صحفه بالذات.

لا يمكن أن يحدث هذا الأمر في الولايات المتحدة حيث لا تسمح الصحف البارزة والصحافيون في أغلب الأحوال بأي تعليق مؤيد للفلسطينيين في أعمدة التحرير. ولم تنشر «نيويورك تايمز» سوى عمودين أو ثلاثة من هذا النوع مقابل عشرات التعليقات (المحايدة) أو المؤيدة لإسرائيل. ويسود نمط مماثل في كلّ صحيفة أميركية رئيسية. هكذا، فإنّ القارئ العادي يفرق بعشرات وعشرات من المقالات حول «العنف»، كما لو كان هذا العنف يعادل، أو أسوأ من، هجمات إسرائيل بالمرحيات والدبابات والصواريخ. وإذا كان صحيحاً للأسف أنّ موت إسرائيلي واحد يعادل كما يبدو موت فلسطينيين كثيرين على الأرض، فإنّ من الصحيح أيضاً أنّه على رغم كلّ معاناتهم الفعلية وإذلالهم اليومي، لا يبدو الفلسطينيون في وسائل الإعلام أكثر آدمية من الصراصير والإرهابيين الذين قورنوا بهم.

حقيقة الأمر ببساطة هي أنّ الانتفاضة الفلسطينية غير محمية وغير فاعلة طالما لم تبدُ في الغرب كفاحاً من أجل التحرر. فالولايات المتحدة هي أقوى مؤيدي إسرائيل، وتقدّم لها ٥ بلايين دولار سنوياً. والشئ الوحيد الذي أدركه الإسرائيليون منذ وقت طويل هو القيمة المباشرة لدعايتهم التي تسمح لهم بشكل لا يقبل الشكّ بفعل أيّ شيء إطلافاً والاحتفاظ، على رغم ذلك، بصورة العدالة الهادئة والصواب الواثق. يتعيّن علينا، نحن الفلسطينيين، كشعب أن نفعل ما فعلته الحركة المناهضة لنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، أي كسب الشرعية في أوروبا وخصوصاً في الولايات المتحدة، وبالتالي نزع الشرعية عن نظام التمييز العنصري. يجب أن يُفصح مبدأ الاستعمار الإسرائيلي برمّته على نحو مماثل كي يمكن إحراز أي تقدّم على صعيد تقرير المصير من قبل الفلسطينيين.

لم يعد بالإمكان تأجيل هذه المهمة. خلال حصار بيروت في ١٩٨٢ من قبل قوات شارون، التقيت مجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمثقفين الفلسطينيين في لندن. وكانت الفكرة هي المساعدة على تخفيف معاناة الفلسطينيين، والعمل أيضاً على تنظيم حملة إعلامية في الولايات المتحدة. جرى النظر إلى المقاومة الفلسطينية على الأرض وصورة الفلسطينيين باعتبارهما جبهتين متكافئتين. لكن، بمرور الوقت، تمّ التخلّي كلياً عن الجبهة الثانية لأسباب مازلت عاجزاً عن فهمها بصورة كاملة. لا يحتاج المرء لأن يكون أرسطو كي يربط الإطار الدعائي الذي يحوّل الفلسطينيين إلى إرهابيين متعصبين بشعين بالسهولة التي تمكّنت بها إسرائيل، وهي ترتكب جرائم حرب شنيعة بشكل يومي، مع إدامة صورتها دولة صغيرة جريئة تتصدّى لمحاولات الإبادة، وإدامة الدعم الأميركي غير المشروط الذي يسدّده بالكامل دافع ضرائب أميركي غير مدرك.

هذا وضع لا يُطاق، وإلى أن يركّز الكفاح الفلسطيني الانتباه بعزم على المعركة لتصوير نفسه باعتباره يتصدّى ببسالة للاستعمار الإسرائيلي، لن يكون لنا أيّ أمل إطلاقاً بكسب حقوقنا كشعب. لذا فإنّ كلّ حجر يُقذف بصورة رمزية دعماً للمساواة والعدالة يجب أن يُفسّر بهذا الشكل، ولا يساء تمثيله سواء كعنف أو كرفض أعمى للسلام. يتعيّن على الإعلام الفلسطيني أن يغيّر الإطار، وأن يكون مسؤولاً عنه وأن يفعل ذلك فوراً. يجب أن يكون هناك هدف جماعي موحد.

في عالم معولم، تكاد السياسة والإعلام يكونان متكافئين. لم يعد بإمكان الفلسطينيين أن يتهرّبوا من مهمة تعجز القيادة، ويا للأسف، عن إدراكها. يجب القيام بها إذا كان يتعيّن وقف الخسائر في الأرواح والممتلكات، وإذا كان الهدف الحقيقي هو التحرّر وليس عبودية لا تنتهي لإسرائيل. المفارقة تكمن في أنّ الحقيقة والعدالة هما إلى جانب الفلسطينيين، لكن إلى أن يتمكّن الفلسطينيون أنفسهم من جعل ذلك واضحاً بسهولة - للعالم بشكل عام، ولأنفسهم وللإسرائيليين والأميركيين بشكل خاص - لن تنتصر الحقيقة أو العدل. لا شكّ في أنّ بإمكان شعب قاسى الظلم على مدى قرن أن يتوصّل إلى سياسة إعلامية مناسبة. المطلوب هو إرادة يتم إعادة توجيهها وإعادة تركيزها على تحقيق الانتصار على الاحتلال العسكري والتشريد على أساس قومي وديني.

الحياة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١

التفكير في إسرائيل

لكلمة «إسرائيل» بالإنكليزية وقع بالغ التميّز، خصوصاً في الولايات المتحدة. ومن يستمع إلى السياسيين، وهم يردّدون الترتيلة المعهودة عن دعم إسرائيل وإبقائها قوية، لا بدّ أن يدرك أنّ القضية لديهم تتجاوز بلدًا أو دولة فعلية، بل إنّها تحوّلت فكرة أو تعويذة من نوع ما، بمكانة تفوق بكثير أيّ دولة أو بلد في العالم. فمن فترة قريبة أعلنت عضوة مجلس الشيوخ هيلاري كلينتون التبرّع بمبلغ ١٢٥٠ دولار للمستوطنين الإسرائيليين، ليتمكّنوا من شراء المزيد من الخوذ والأقنعة الواقية من الغازات. وأضافت بكلّ جدية، من دون أدنى شعور بالمفارقة المضحكة المبكية التي ينطوي عليها موقفها، إنّها تفعل ذلك ضمن التزامها بقاء إسرائيل قوية آمنة. وكان من الطبيعي - على الأقلّ لنا الذين نسكن الولايات المتحدة - أن الإعلام أورد الخبر وكأنّه أمر معتاد تماماً، وليس بما فيه من الغرائبية والشناعة.

ونجد أنّ صحفياً مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» مليئة بمعلقين مثل وليام سافاير أو تشارلز كراوتهامر، الذين كانوا سيعتبرون من المجانين لو كتبوا في سياق آخر غير إسرائيل. فقد عبّر الاثنان عن الابتهاج بتسلّم آرييل شارون السلطة، ليس بسبب ما أبداه من ميل إلى العنف الوحشي والخطوات المدمّرة الغبية، بل لأنّه، كما يحتاجون بجديّة تامّة، الشخص الوحيد القادر على أن يلقّن الفلسطينيين درساً عقلائياً يكفل لهم

التوجُّه الصحيح، فقد قدم اقتراحه السخيّ بإعطائهم ٤٢ في المئة من الضفة الغربية، وربما أكثر قليلاً، مع إبقاء كلّ المستوطنات وإحاطة الأراضي الفلسطينية بأسوار إسرائيلية دائمة، وهي الطريقة المنطقية والصحيحة لحلّ مشكلة الانتفاضة. وكان شارون قال في مقابلة مع «جيروزاليم بوست» إنّ الإسرائيليين يسمحون ببقاء مليون عربي في إسرائيل، فلماذا لا يسمح الفلسطينيون بوجود مئات ألوف قليلة من المستوطنين؟ وهناك أمر آخر مثير للاستغراب في ما يخصّ هؤلاء المدافعين عن شارون، وهو إعطاء أنفسهم كأميركيين، حقّ إبلاغ إسرائيل بما يجب عليها عمله والتفكير به لتحقيق مصلحتها.

من هنا يمكن القول إنّ إسرائيل تحوّلت إلى وهم ذاتي شخصي لدى كلّ مؤيديها الأميركيين، أو هكذا يبدو. لكنّ لليهود الأميركيين علاقة خاصة تخوّلهم التدخّل أكثر من غيرهم في تقديم النصائح إلى إسرائيل، خصوصاً - وهو الأمر الأغرب - في مجال الأمن، من دون أن يرى الكثيرون أو يهتمّهم أن يروا أنّ الإسرائيليين هم الذين يخطّطون ويقاتلون، وليس يهود أميركا البعيدين عن مسرح الأحداث. وهذا كلّ جزء من تحويل إسرائيل إلى شأن داخلي ذاتي يعزلها عن مجرى التاريخ وعن مستتبعات أعمالها. وعندما تخاطر بالقول إنّ إسرائيل، من خلال قصفها وعقوباتها الجماعية، هي التي تزرع الكراهية لنفسها في قلب كلّ عربي، فالجواب دوماً هو أنّك «لاسامي». أي أنّه ليس للعدالة والحكمة دخل في الموضوع، بل إنّ مشكلة العرب المنتقدين لإسرائيل لا تتجاوز الحقد العميق المتأصل على اليهود.

هكذا نجد، بما يشبه المعجزة، أنّ إسرائيل بالرغم من تاريخها الطويل في الاحتلال العسكري لا تتماثل في الأذهان أبداً مع الكولونيالية أو الممارسات الكولونيالية. ويبدو لي أنّ هذا من بين أهم نقاط القصور في الإعلام والخطاب الفلسطيني، وأيضاً للمعارضة داخل إسرائيل، عند محاولة انتقاد سياسة حكومة إسرائيل. ونجد في العدد الأخير من مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس» تحليلاً ممتازاً من أفيشاي مارغاليت، بروفيسور الفلسفة في الجامعة العبرية، يختلف تماماً مع التحليلات الأميركية عن الوضع، من حيث الصراحة في التحدُّث عن العقوبات

الجماعية على الفلسطينيين، وعدم اللجوء إلى التجميل اللفظي للأوضاع عند تناول قضية أمن إسرائيل، كما هي العادة المذمومة للمثقفين الذين يشعرون أنّهم لا يستطيعون أخذ أنفسهم بجدّ إلاّ إذا تكلموا كجنرالات. انتقادي الوحيد لمارغاليت هو أنّه لا ينتهي إلى المطالبة الصريحة بإنهاء الاحتلال واعتراف إسرائيل بظلمها للفلسطينيين، على رغم أنّ هذا هو ما يفترض للمثقف عمله بدل الإمعان في الكلام على السياسة من منظور السياسيين. لكن إذا تركنا هذا جانباً، تبقى لتحليل مارغاليت أهمية عميقة في تبيده للهالة التي اصطنعت لإسرائيل بعناية ومثابرة عبر السنين بقصد إقصاء الفلسطينيين تماماً عن الصورة.

لهذا أعتقد أنّ الإنجاز الأول من أيّ جهد فلسطيني للسلام هو الربط ما بين إسرائيل وممارساتها، والتركيز على إنهاء تلك الممارسات وليس محاولة التوصل، مباشرة أم بالوساطة، إلى صفقة معها. إنّ من أخطر نواقص أوسلو أنّ قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (أي ياسر عرفات) أغفلت ما عملته إسرائيل كقوة محتلة، بل أغفلت الاحتلال نفسه، فيما الحقيقة هي أنّه لا يمكن التوصل إلى صفقة مع الاحتلال، لأنّه مثل السرطان الذي يستمرّ في الانتشار ما لم يتمّ تشخيصه ومحاصرته ثمّ الهجوم عليه. وهذا ما يبرهن عليه تاريخ إسرائيل ذاته. وليس من جواب عقلاني للقائلين بوجوب القبول بإسرائيل سوى السؤال: أي إسرائيل؟ لأنّها بلد من دون حدود معلنة دولياً، بل يستمرّ بتغيير مساحته كما يحلو له. إنّ وضع فريد بين البلدان منذ الحرب العالمية الثانية، وليس هناك ما يدعو إلى استمراره إلى ما لا نهاية. السلام لا يمكن أن يقوم سوى على أساس الانسحاب الكامل وإنهاء الاحتلال. إنّ هذه اعتبارات واضحة محدّدة تختلف عن تلك العموميات التي حادت بنا في أحيان كثيرة عن هدفنا كشعب يسعى إلى تقرير المصير.

أنا أنفهمّ رغبة القيادة الفلسطينية الآن في أن تعمل شيئاً لوقف حرب الاستنزاف المنهكة الحالية، لكنّي أعتقد في الوقت نفسه أنّ من عمق اللاأخلاقية والغيباء العودة، بكلّ بساطة، إلى مفاوضات أوسلو وكأنّ شيئاً لم يكن. وكانت انتفاضة مصفّرة انفجرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعدما قامت إسرائيل في شكل لاشرعيّ بفتح ممرّ تحت

الحرم الشريف، ثم انتهت الانتفاضة بعد مقتل الكثيرين من الفلسطينيين ولم يتغير شيء على الأرض أو في المفاوضات التي تلت. وتحت إيهود باراك، كما يلاحظ مارغاليت محقًا، تسارع إنشاء المستوطنات وتضاعفت معاناة الفلسطينيين. إذن ما الفائدة في أن تديم منظمة التحرير عذاب الشعب الفلسطيني من دون سبب سوى أن يحظى عرفات بدعوة إلى البيت الأبيض؟ ليست هناك فائدة أبدًا. لكن ما يثير استغرابي هو موقف المنظمة الوقح في طلب العودة إلى التفاوض، وكأننا لم نشهد مقتل ٤٠٠ فلسطيني وجرح ١٣ ألفًا غيرهم. هل لهؤلاء القادة أي شعور بالكرامة أو اللياقة أو الوعي بتاريخهم؟

يظهر من هذا أن استبطان وحشية إسرائيل الرسمية تجاه الفلسطينيين، لكي تبدو أمرًا عاديًا، لم يتم فقط من قبل الصهاينة الأميركيين المتطرفين وأرييل شارون البشع والطاغم السياسي الإسرائيلي، بل أيضًا من قبل القيادة الفلسطينية. وكرّر شارون مرارًا في مقابلاته مع «جيزوزاليم بوست» في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ أن الانتفاضة ليست سوى «إرهاب»، أي أنه يختزل كل أعمال الفلسطينيين، عدا إنهاء المقاومة وإعادة اعتقال الناشطين الإسلاميين، إلى مجرد الإرهاب. إنّ تفاوض عرفات مع شارون وصحبه على السلام قبل إلغاء كلمة «إرهاب» من قاموسهم تعني القبول بمساواة مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بالإرهاب، لكن، بحسب علمي، ليس هناك جهد مركز يبدل من خلال توفير المعلومات ومخاطبة الإسرائيليين والأميركيين لإعادة عنصر الحقيقة إلى الخطاب السياسي المتداول عن فلسطين. الافتراض، كما يبدو، هو أن إسرائيل تساوي الاحتلال العسكري بالمقاومة الفلسطينية. لذا يجب تركيز الجهد العربي على زعزعة هذه المعادلة بل تدميرها، وليس تقديم حجج مجردة عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

عودة شارون إلى السياسة ترافقت مع جهد متقصّد منه لإعادة المشهد إلى ما كان عليه في ١٩٤٨، أي استعادة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه معركة البقاء بالنسبة لإسرائيل. والظاهر أنه لا يجد صعوبة في الحصول على المساندة لهذا المنظور المفرط في الارتداد من بعض الإسرائيليين (بالطبع ليس كلهم)، الذين تجاوبوا مع

الفكرة المضمرة التي يقوم عليها المنظور، وهي أن لا خلاص لليهود أينما كانوا من الاضطهاد والعداء. لكنّ الفكرة تبدو للمراقب الخارجي متهافئة وبعيدة عن الواقع. لأنّ اليهود الإسرائيليين، بعد إقامة دولة قوية وناجحة من أوجه عدة، يبدون بالتأكيد في موقع ممتاز يتيح لهم الثقة بالنفس والتعامل بكرم مع ضحايا انتهاكاتهم وظلمهم. لكن ما يحصل أنّ الإسرائيليين يستمرّون في استعادة الوضع الأصلي الذي بدأوا فيه بسلب الفلسطينيين، أي استرجاع مشاعر العداء والرعب التي سببوها لدى الآخرين، لكن باعتبارها مشاعرهم هم وليس مشاعر الفلسطينيين. هذه هي العقدة النفسية الرهيبة التي يستغلّها شارون، وهي من بين أقوى الأمثلة على العصاب الذي سمّاه سيغموند فرويد «الإكراه على التكرار»، أي العودة مرة بعد أخرى إلى مشهد الصدمة الأولى وإبقاء الذات في قبضة الخوف العصابي، من دون الاستعانة بإمكانات الشفاء التي تقدّمها الواقع أو العقل.

الهدف إذن يجب أن يكون إظهار سياسات إسرائيل على حقيقتها، وليس كما يريد دعاةها. ونحن بحاجة، من أجل ذلك، إلى جهد واسع يشارك فيه المعارضون الإسرائيليون والمثقفون العرب والمواطنون العاديون. ذلك أنّ الفساد الذي دخل على اللغة، وإغفال التاريخ، لم يلحق بعملية السلام إصابة قاتلة فحسب، بل يبدو أنّه دخل إلى عمق تفكير القادة، الذين يتحمّلون المسؤولية في الدرجة الأولى تجاه شعبهم وليس أعدائهم أو «رعائهم» المفترضين (الولايات المتحدة في هذه الحال). إنّ علينا استخلاص الدروس الصحيحة من تصريحات كولن باول عن الغزو الإسرائيلي لغزة. فقد كان أساس موقفه أولاً إدانة المقاومة الفلسطينية، ثم إدانة «إفراط» إسرائيل في الردّ على تلك المقاومة. إنّ هذا بالطبع بعيد تماماً عن الحقيقة، ويديم تشويه صورتنا لدى الآخرين، وهو ما يشلّ حجّتنا كشعب مضطهد. وإذا نظر الآخرون إلينا على أنّنا مجرد مصدر تهديد لوجود إسرائيل - فيما يرونها دولة محاصرة مظلومة، وهو ما ينعكس سلبيّاً عند حكم الآخرين على مقاومتنا - فليس لنا ما نأمله سوى حلول منهارة وعملية سلام بالغة السخف مثل التي شهدنا. ويبدو لي تبعاً لذلك أنّ المهمة السياسية الأولى أمام مفاوضات تتبع من الانتفاضة هو بذل أعظم الجهد لتصحيح هذا الخطأ الأساسي، وإعطاء إسرائيل صورتها الحقيقية كقوة كولونيالية ناضجة، تقوم جماعياً باضطهاد

الفلسطينيين منتهكة قوانين الحرب والسلم. ويجب إقناع حتى القيادة الفلسطينية، على تحجُّرها وتفكُّكها، بهذا الواقع الصراح، قبل أن تصيب القضية بأضرار أكثر مما قامت به حتى الآن.

بكلمة أخرى، علينا احتلال موقعنا الحقيقي، موقع التفوُّق الأخلاقي، وطرح قضيتنا على أساسه ضدّ الظلم الذي يمثِّله الاحتلال العسكري المتطاوُل. أما التوصلُ الآن إلى اتفاق أمني مرحلي، فإنَّه في الوقت نفسه أمر يجمع ما بين اللاأخلاقية واللاجدوى. إضافة إلى ذلك فليس لاتفاق كهذا أن يثبت مادامت إسرائيل تستمرّ في إقامة المستوطنات وخنق الفلسطينيين في سجنهم الجماعي. المفاوضات الوحيدة التي تعني شيئاً يجب أن تدور على شروط الانسحاب الإسرائيلي من كلِّ الأراضي المحتلة في ١٩٦٧. أما غير ذلك فهو مضيعة لوقتنا كشعب.

الحياة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١

عن التحدي والكرامة والدغمائية

فاجأني أثناء نقاش محاضرة ألقيتها في جامعة أكسفورد قبل ثلاث سنوات ونصف السنة سؤال طرحته شابة، عرفت لاحقاً أنها طالبة فلسطينية تعد لشهادة الدكتوراه في تلك الجامعة. كنت أتحدث عن أحداث ١٩٤٨ وكيف أنّ من الضروري، كما أرى، ليس فقط فهم العلاقة بين تاريخنا وتاريخ إسرائيل، بل إنّنا كعرب بحاجة إلى دراسة ذلك التاريخ الآخر على أنه موضوع يعنيننا وليس تجنبه أو الإغفال التام له، كما هي الحال منذ زمن طويل. إلا أنّ سؤال الشابة الفلسطينية جاء ليثير الشكوك في موقفي هذا. إذ قالت: «ألن يكون هذا النوع من الاهتمام بإسرائيل شكلاً من أشكال التنازل أمامها؟»، أي أنّها كانت تسأل إذا لم يكن «اللاتطبيع» الجاهل هو الموقف الأفضل تجاه الدولة التي تدور سياستها منذ زمن طويل على رفض ومنع حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير، بل هي أصلاً الطرف المسؤول عن سلبهم.

عليّ أن أعترف بأنّ هذه الفكرة لم تخطر ببالي أبداً، حتى خلال السنين الطويلة حين كان التفكير بإسرائيل من المحرّمات في العالم العربي، إلى درجة أنّ الإسم لم يكن يذكر مباشرة بل باستعمال تعابير مثل «الكيان الصهيوني». ووجدتني أتساءل بالمقابل عن معنى موقفها في الوضع الحالي، بعدما أقامت دولتان عربيتان رئيسيتان السلام مع إسرائيل، واعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية وتواصل معها عملية السلام، فيما

أقام عدد من الدول العربية علاقات تجارية معها. إلا أنّ المثقفين العرب جعلوا من بين مقدّساتهم رفض أي نوع من التعامل مع إسرائيل، بما في ذلك زيارتها أو ملاقاتها الإسرائيليين، لكن حتى هؤلاء بقوا صامتين إزاء خطوات مثل بيع مصر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وإدامة العلاقات الديبلوماسية معها أثناء حملاتها القمعية المتكرّرة ضدّ الفلسطينيين. لكن كيف يمكن لأيّ منّا أن يعارض السعي إلى معرفة وتحليل أكثر ما يمكن من المعلومات عن هذا البلد، الذي كان لحضوره بيننا منذ خمسين سنة كل هذا التأثير في طبيعة حياة كلّ رجل وامرأة وطفل في العالم العربي؟

افتراض الباحثة الشابة كان أنّ نقيض التنازل هو التحديّ، أي المقاومة ورفض الرضوخ لإرادة طرف ظالم مجحف. هذا، كما اعتقد، هو الموقف الذي أرادت لنا اتّخاذَه تجاه إسرائيل، وليس ما كنت أقترحه، أيّ التنازل الخلاق لثقافة ومجتمع اتّخذا على كل المستويات المهمة (ولا يزالان يتّخذان كما تبين وحشية الإسرائيليين تجاه الانتفاضة) سياسة تهدف إلى تدمير إنسانية العرب عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص. وليس في هذا المجال فرق يذكر بين آرييل شارون الشنيع وإيهود باراك أو إسحق رابين أو ديفيد بن غوريون (ناهيك عن العنصرية المسعورة لدى حلفاء لشارون مثل شارانسكي وليبرمان والحاخام أوفاديا يوسف). ولا يقتصر موقفي هذا على محاولة فهم هؤلاء، بل أيضاً أن نفهم أنفسنا، لأنّ تاريخنا يبقى ناقصاً إذا لم نأخذ إسرائيل في الاعتبار، بكلّ ما مثّلته في حياتنا وقامت به تجاهنا. إضافة إلى ذلك لأزال على إعتقادي، كمعلّم، بأنّ المعرفة - أي معرفة - أفضل من الجهل. وليس هناك، ببساطة، على صعيد الفكر، أي تبرير منطقي لاتّخاذ الجهل سياسة أو استعماله سلاحاً في الصراع. الجهل هو الجهل، لا أقل ولا أكثر. وهو كذلك دوماً ومهما كانت الظروف. مع ذلك، فقد بقيت على شيء من الحيرة والانزعاج وعدم الرضى عن جوابي المبدئي على ذلك السؤال - لكنّه عاد فجأة لكي يتحدّاني الآن. ولأوضّح: قرأت أخيراً في صحف نيويورك أنّ القانون الفيديريالي أجبر هيلاري كلينتون على إعادة مجوهرات قيمتها سبعة آلاف دولار جاءتها هدية من ياسر عرفات. إضافة إلى ذلك، وبحسب المصدر الأميركي الرسمي نفسه، فإنّ مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في ولاية بيل كلينتون الثانية، تسلّمت من ذلك المتبرّع الكريم نفسه مجوهرات بقيمة ١٧ ألف دولار. وألقى الخبران ضوءاً مفاجئاً على طبيعة

العلاقة بين الموقفين الشخصي والعام في العالم العربي، ومكّن من فهم العلاقة، من جهة، بين فكرة التحديّ لدى الباحثة الشابة وما اعتبرته تنازلاً لإسرائيل، ومن الجهة ثانية ذلك الكرم الذليل من القيادة الفلسطينية تجاه ساسة أميركيين مسؤولين في شكل مباشر، إلى هذا الحدّ أو ذلك، عن عذاب الشعب الفلسطيني. وها أنا أكتب هذه السطور فيما تستعمل إسرائيل - في انتهاك واضح للقوانين الأميركية نفسها - أسلحة الدمار الشامل التي توقّرها لها الولايات المتحدة لمهاجمة وقتل وتشويه الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين لا حامي لهم، ونسف مساكنهم وتدمير مخيماتهم وتحويل حياتهم إلى جحيم لا يطاق. مع ذلك فقد استمرّ خلال السنين العمل بسياسة تفتقر إلى العقل والكرامة تحاول استمالة قادة أميركا بأكثر الأساليب فجاجة، وكأنّ استرضاء الرغبات الشخصية لهيلاري أو مادلين بهدايا على حساب المال الفلسطيني العام نوع من السياسة وليس رشوة فاضحة. الافتراض المذهل في السخف هنا هو أنّ أميركا أو إسرائيل تشابهان تماماً دولاً من العالم الثالث - مثلاً، زائير في عهد موبوتو - حيث تصاغ السياسة بحسب رغبات الحاكم أو لإثراء أسرته. ولا نجد هنا أي إدراك بأنّ هذه بلدان معقّدة التركيب، ديموقراطية في شكل عام، حيث يلعب المجتمع المدني ومصالحه دوراً كبيراً، إن لم يكن حاسماً، في رسم سياسة الدولة. لكنّ قادتنا، بدل تناول أمزجة وأفكار تلك المجتمعات المدنية ومحاولة تغييرها، يغفلونها ويركّزون على ما يعتبرونه الحلول السريعة، أي تملق أو رشوة الحكّام. فيما يمكن لأيّ من يعرف شيئاً عن إسرائيل أو الولايات المتحدة أن يخبرك أن حيلاً كهذه لا تجدي شيئاً، وأنّ أكثر ما يمكن تحقيقه منها دعوة عشاء أو مصافحة جافية من الجنرال الراحل رابين في البيت الأبيض.

البرهان على قولي يبرزه بوضوح التاريخ الكارثي لعلاقتنا مع الولايات المتحدة وإسرائيل منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. فالقيادة الفلسطينية، منذ أن خانت ثقة شعبها وتضحياته بالدخول في عملية أوسلو على الشكل الذي تمّ به ذلك، تحرص في الوقت نفسه على أن تتخذ علناً موقفاً لا يمكن تسميته بغير موقف التحدي - وهو تحدّ، كما يجب أن نضيف فوراً، يقوم في الدرجة الأولى على البلاغيات الفارغة ويتناقض في شكل صارخ مع السلوك الفلسطيني الرسمي، الذي بقي (على أقل ما يمكن أن يقال) على خنوعه الغريب أمام الولايات المتحدة وإسرائيل. وتعطي المجوهرات الثمينة المهداة

مجاناً إلى الرسميين الأميركيين مثلاً ممتازاً على ذلك. والآن إذ يواصل الفلسطينيون تحديهم الشجاع بالحجارة والبنادق القليلة لقوة إسرائيل العسكرية لاتزال القيادة تحاول بالخنوع المهود نفسه إعادة التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الأنظمة العربية، من ضمنها قطاعات المثقفين، التي ترفع صوتها بالعداء لإسرائيل والولايات المتحدة وتعلن إدانتها للتطبيع، فيما تتعاون في الواقع مع الدولتين اقتصادياً وسياسياً. والمؤسف أن الكثيرين لا يرون التناقض في الموقف، بل يعتبرونه جزءاً لا مهرب منه من حياتنا اليوم. لكنني أعتقد أن الأفضل والأذكى من لعن إسرائيل من عاليها إلى سافلها التعاون مع القطاعات فيها التي تدافع عن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وتعارض سياسة الاستيطان، وتخاطر باتخاذ موقف ضد الاحتلال العسكري، وتؤمن بالتعايش والمساواة، وتستبشع الاضطهاد الرسمي للفلسطينيين. إذ لا أمل من دون ذلك بتغيير سياسة إسرائيل، أخذاً في الاعتبار التفاوت الهائل في القوة العسكرية بين إسرائيل من جهة والعرب مجتمعين من الثانية. أرى أيضاً أن الصديقة تستدعي النأي عن الهجمات اللاسامية الفجة، مثل التي سمعنا أخيراً من دمشق، فما نتيجة هذه سوى أن تكشف للعالم ذهنية تجمع ما بين التعصب والغباء الشرير؟

أعرف تماماً صدقية الشاعر إزاء إظهار إسرائيل للفلسطينيين اليوم والاشمئزاز الذي تثيره في كل مكان سياسات حكومة شارون. لكن هل تشكل الشاعر تبيراً كافياً للتخلي الكامل عن العقلانية؟ وأيضاً، فيما يخص المثقفين، هل يستمر هذا التخبط والتفكك بدل بذل محاولة جادة لتحديد موقف سياسي أخلاقي يقوم على المعرفة بدل الجهل الأعمى، الذي لا يمكن في أي شكل وصفه بأنه موقف سياسي؟ أو لناخذ مثلاً الحملة الأخيرة ضد ترجمة كتب عربية إلى العبرية («الحياة» ١٠/٥/٢٠٠١). أليس لنا أن نعتبر أن زيادة توافر الأدب العربي في إسرائيل تزيد في تمكّن الإسرائيليين في فهمنا كبشر والتوقف عن معاملتنا كالحیوان أو من هم دون البشر؟ بل نجد المشهد المؤسف، حيث يندد كتاب عرب جديون بزملائهم الذين «سمحوا» لأنفسهم بـ «التطبيع» مع إسرائيل، وهو تعبير غبي يستعمل بمعنى التعاون مع العدو. لكن أليس المفترض للمثقف، كما قال جولين بندا أولاً، السير ضد تيار المشاعر السائدة بدل المتاجرة الديماغوجية بها؟ وأي «تعاون» هناك في ترجمة كتاب ما إلى العبرية؟ الدخول إلى لغة

أجنبية يمثل دوماً انتصاراً للمؤلف. دوماً، في كلِّ حالة من الحالات. أليس هذا أذكى وأنفع بكثير من «التطبيع» الجبان الذي تمارسه بعض الدول التي تواصل علاقتها التجارية والديبلوماسية، فيما يستمرّ جيش إسرائيل وسلاحها الجوي في حصد الفلسطينيين؟ أليست ترجمة الأدب العربي إلى العبرية سبيلاً لدخول حياة إسرائيل ثقافياً، وإحداث تأثير إيجابي فيها بتحويل الأذهان هناك عن العواطف الدموية إلى تفهّم عاقل لـ «الأخر» العربي، خصوصاً أنّ الناشرين الإسرائيليين قاموا بإصدار الترجمات تعبيراً عن الاحتجاج الثقافي على سياسة إسرائيل الوحشية تجاه العرب؟

كل هذا الاضطراب والتخبُّط يشير إلى مرض عربي عميق. فعندما نتوهّم أنّ أعمال التحدي الصببانية مقاومة حقيقية، ونفترض الجهل المتقصّد موقفاً سياسياً (وهو ليس ذلك بالتأكيد)، ونستجدي رعاية أميركا واهتمامها، فإننا نتخلّى بذلك عن الكرامة واحترام الذات. من منّا لا يقشعرّ خجلاً عندما يتذكّر ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في ١٩٩٣، بكلمة «شكراً» التي ردّدها ثلاثاً بتملُّق خانع. ومن لم يشعر أنّ قادتنا يفتقرون إلى احترام الذات، عندما لا يستطيعون أن يقرّروا إذا كانت أميركا عدونا أم أملنا الوحيد؟ وبدل سياسة تقوم على مبادئ وأصول التصرف الصحيح نتمرّغ في أعمال التحديّ العديمة الجدوى، تقوم على أفكار دغمائية سخيضة جاهلة عن معارضة إسرائيل، فيما لا نقدّم لإخوتنا الفلسطينيين المحاصرين سوى الدعم الكلامي والوصفات الوطنية الجاهزة. ولا نجد نموذجاً نفتديه لكي يهدي خطانا. العالم العربي اليوم يمثل انتصار الخاملين والانتهازيين. لكن فشل القيادة على كلِّ الجبهات تقريباً يضع على المثقفين مسؤولية تقديم التحليلات والمؤشرات إلى الموقف العقلاني العادل، بدل الانضمام إلى جوقة المصفّقين المتلقين، الذين يملأون قصور الرئاسة وغرف إدارة الشركات بحضورهم للزج وموافقتهم الصفيقة على كلِّ شيء.

أختتم بمثال فعلي على ما أقصد: لاحظت، في كلِّ الضوضاء عن التطبيع، غياباً صارخاً لقضية مهمة، وهي الوضع التعسّ للأجثين الفلسطينيين في كل بلد عربي رئيسي من دون استثناء. فهناك حيثما يوجد فلسطينيون في العالم العربي قواعد ونظم تحرمهم من الحقوق الكاملة للمقيمين، مثل منعهم من العمل والسفر، والزامهم التسجيل

شهيراً لدى الشرطة... إلخ، أي أن إسرائيل ليست الوحيدة التي تسيء معاملة الفلسطينيين، بل إن الدول العربية تقوم بذلك أيضاً. وإذا حاولنا أن نعثر على حملة منظمة يقوم بها المثقفون العرب ضدّ هذه المعاملة المحلية القاسية للاجئين الفلسطينيين فلن نجد لها أثراً. ما هو التبرير الممكن لتلك المخيمّات البشعة، حتى في غزة والضفة الغربية حيث يسكن الكثيرون من اللاجئين، وبأيّ حقّ تواصل المخابرات ملاحقتهم وتغصيص عيشتهم؟ لماذا لا نجد حملات متواصلة في الصحافة لإنهاء هذا الوضع المؤلم؟ السبب هو أنّ الأسهل (والآمن) بكثير التدييد بالتطبيع وبالترجمة إلى العبرية بدل فضح الظروف المرفوضة للاجئين الفلسطينيين في العالم العربي، الذين يقال لهم دوماً - ويا له من هراء - إن «تطبيع» أوضاعهم يعني الانصياع لمخطّط إسرائيل.

علينا العودة إلى القيم الأصلية والنقاش المخلص. ليس هناك حلّ عسكري لمصابنا، عربياً ويهوداً على حدّ سواء. هذه الحقيقة لا تترك سوى قوة العقل والثقافة لتحقيق المهمة التي فشلت الجيوش في تحقيقها طيلة أكثر من نصف قرن. وليس لنا الحكم على مدى فشل أو نجاح المثقفين الإسرائيليين في القيام بمسؤولياتهم في هذا السياق، لأنّ مهمتنا هي مواجهة المستوى المتردّي للخطاب والتحليل العربيين. هذه هي المسؤولية التي علينا الاضطلاع بها كمواطنين، والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثّل بالتحرُّر من الكليشيهات الغبية والوصفات الجاهزة التي تملأ كتاباتنا وكلامنا.

الحياة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١

وضع العرب... من سيئ إلى أسوأ

بين نتائج معاملة إسرائيل البشعة للفلسطينيين أنّ غالبية العرب (وأنا منهم) توجه إلى أوضاع العالم العربي مقداراً من النقد يقل كثيراً عما تتطلبه تلك الأوضاع. لكن لا اعتقد من المبالغة القول إنّنا ما أن نبدأ بالنظر إلى ما يجري في العالم العربي حتى يهولنا ما فيه من الاضمحلال والتردي المتسارع، الذي يبدو كأنه أصبح قدرنا المحتوم. لقد تراجعنا إلى أسفل القائمة في كلّ المجالات تقريباً (ربما باستثناء الطبخ!) التي تمسّ نوعية الحياة. وأصبحت مصدر إحراج لأنفسنا والغير، وليس فقط بسبب عجزنا وريائنا (مثلاً، فشل الدول العربية في القيام بأي شيء يذكر تجاه الانتفاضة) بل أيضاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المزرية التي تسود بلادنا من دون استثناء تقريباً. فعلى صعيدي الاقتصاد والاجتماع ليس هناك سوى ذلك التصاعد المخيف في معدلات الأمية والفقر والبطالة واللاإنجابية. وعلى صعيد السياسة، وفي الوقت الذي تبدو بقية العالم متوجهة إلى المزيد من الديمقراطية، يواصل العالم العربي سيره نحو درجات أقصى من الديكتاتورية والتسلط والحكم بأسلوب المافيا. من هنا تشعر أعداد متزايدة منّا باستحالة الاستمرار في الصمت عن هذه الأوضاع. وإذا كان من الصعب الاتفاق على نقاط البدء في السعي نحو الإصلاح، فلا خلاف في أنّ من أهمها الصراحة حول ما سمحنا بأن يحصل لنا ولبلادنا.

إنّ عدداً قليلاً من الأمثلة يصلح لإبراز ما أعنيه في شكل أبلغ من قوائم الوقائع والأرقام (وهي كلّها في أيّ حال تؤيّد ما أقول). من تلك الأمثلة: الحكم أخيراً بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة الذي أصدرته محكمة أمن الدولة في مصر على المثقف المصري الأميركي سعد الدين إبراهيم، بروفيسور الاجتماع في الجامعة الأميركية في القاهرة ومدير مركز ابن خلدون. وجاء الحكم بعد شهرين من الاحتجاز المنفرد اثر اعتقاله المفاجئ، ثمّ بضعة شهور من المحاكمة بتهم التلاعب المالي وتشويه صورة مصر والتدخل في عملية الانتخاب وتهييج المشاعر الطائفية، وأيضاً تقديم المعلومات إلى العدو. إنّها اتهامات خطيرة بالطبع، لكن المذهل أنّ إصدار الحكم، بعد شهور من الاستماع إلى الأدلة، لم يستغرق سوى ساعات.

أثارت المحاكمة مقداراً هائلاً من الاهتمام، ولأسباب بديهية. ذلك أنّ موقع مصر المركزي وحجمها ضمنا تسليط الضوء على القضية وأطلقا سيلاً من التعليق والتنديد، خصوصاً من الغرب الليبرالي، بنظام بدا وكأنّه يضطهد رجلاً بسبب مواقفه المستقلّة، ولو أنّها لم تكن دوماً مقبولة من العموم. وحرصت تلك القلة من العرب التي دافعت عن إبراهيم على أن تعلن أولاً عن استنكارها لآرائه ومنهجيّته - وقد عرف عنه مساندة التطبيع مع إسرائيل، والنجاح المالي بسبب قدراته العملية، وأنّ آراءه عموماً حصلت على قبول خارج العالم العربي أكثر مما في الداخل. مع كلّ ذلك فقد كان واضحاً للجميع أنّ السلطات أرادت أن تجعل منه عبرة لمن يعتبر، أي أنّه تعرّض للظلم، مهما كان الرأي في نمط حياته المتميّز والسبيل الذي اتّخذه إلى النجاح.

ومن جهتي، فقد تعرّفت على سعد الدين إبراهيم قبل ثلاثين سنة. لكن لم أره أو أسمع منه منذ ذلك الحين، على رغم زيارتي العديدة للقاهرة وجامعتها الأميركية خلال العقدين الأخيرين. ولا أتذكّر أنّي قرأت له شيئاً، لكن عرفت عن اهتمامه بالمجتمع المدني وقضايا الانتخابات والأقليات، وعلاقاته الودية بالنخب النافذة في مصر والأردن وغيرها. كل هذا استخلصته من آخرين وليس من معرفة مباشرة، ولذا لست في موقع يسمح لي بالتعليق على أفكاره. كما لا أعتقد أنّ لأفكار ذاتها علاقة من قريب أو بعيد بالمسألة. كلّ ما أستطيع افتراضه أنّ له أفكاره، وأنّه، مثل جميع المثقفين، أثار من العداة بمقدار ما نال من تأييد. وهذا بذاته لا يبرهن على شيء بل هو أمر معتاد.

لكن ما يبدو بالتأكيد مخالفاً للمعتاد هو تعرُّضه للعقاب من جانب الدولة بسبب شهرته ونقده لعدد من سياساتها. والظاهر أنّ الدرس هو أنّك إذا تجرّأت على الكلام عبر حدود معيّنة وأزعجت ولاة الأمر فإنك ستعاقب بشدّة. نعرف أنّ الكثير من دول العالم يخضع لحكم الطوارئ. لكن الواجب هو معارضة ذلك وإدانتها من دون استثناء. إذ ليس هناك من تبرير، سوى ربما الكوارث الطبيعية الداهية، لتعليق سلطة القانون والحماية التي يوفّرها القضاء النزيه. وفي المجتمعات التي يسودها القانون تتوفّر العدالة والأحكام العادلة حتى لأعدى المجرمين. من هذا المنظور، وإذا أخذنا الولايات المتحدة مثلاً، نجد أنّ الكثيرين من المعلقين على قضية إبراهيم لا يشيرون إلى أنّ أميركا (التي لا تخضع لقوانين الطوارئ) هي من بين الدول الأسوأ في العالم لجهة جور الأحكام (خصوصاً على غير البيض)، وعقوبة الإعدام، ونظام سجون فيها بشع وهو الأقسى والأكبر عالمياً نسبة إلى عدد السكان. بكلمة أخرى، علينا تناول ما تفعله مصر من منظور يشمل ما يدّعي أنّه الدول المتحضّرة، التي دان الكثيرون من المعلقين فيها المعاملة التي لقيها إبراهيم من دون أن يعترفوا في الوقت نفسه بأنّ قضيتّه ليست فريدة من نوعها، لا في الشرق الأوسط ولا في الغرب. وقد لقي ألوف من الناشطين الإسلاميين معاملة أقسى بكثير، من دون احتجاج صحافيين ليبراليين مدافعين بحماسة عن إبراهيم (منهم توماس فريدمان)، الذين ليس لديهم ما يقولونه عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلادهم نفسها، وعلى رغم أنّ قوانينها، أو عن مصير العرب الذين ليست لهم شهرة سعد الدين إبراهيم الذين تعرّضوا لظلم حكوماتهم.

المعنى بالطبع أنّ العدالة هي العدالة والظلم هو الظلم، كائناً من كان الذي يتلقّى التّهم ويتعرّض لسوء المعاملة. إنّ انتهاكاً لمجرى العدالة الذي تنطوي عليه قضية إبراهيم يشكّل جريمة ليس لأنّه يتمتّع بالثراء والشهرة، بل لأنّه جريمة خطيرة بغضّ النظر عن شخص الضحية. والمهمّ في القضية أنّها تعبّر عن الكثير من أمراضنا المعاصرة وأولوياتنا المشوّهة، عندما نفترض أنّ أي مواطن، وليس فقط هذا الأكاديمي الشهير أو ذاك، يمكن أن يقع ضحية للسلطة بمفهومها المشوّه لدينا. وتخبرنا القضية أنّ حكامنا على اقتناع بأنّ ليس هناك من حصانة ضدّ غضبهم، وأنّ على المواطن أن يبقى دوماً في حال من الخوف والاستسلام إزاء السلطة، سواء كانت دينية أم علمانية. وعندما تتحوّل

الدولة عن دورها باعتبارها ملكاً للشعب، وتصبح بدل ذلك ملكاً لنظام أو حاكم يمكنه استعمالها على هواه، علينا، كشعب يفترض له السيادة، أن نعتزف بهزيمتنا، ونذكر أننا دخلنا مرحلة متقدّمة من الانحطاط ربما فات أو ان إصلاحها أو الخروج منها.

ليس للدستور أو الانتخابات أي معنى حقيقي في حال استمرار تجميد حكم القانون والعدالة، والخضوع النسبي من شعب بكامله، خصوصاً المثقفين، لهذه الحال. وما أقوله لا يعني أننا نفتقر إلى الديمقراطية فحسب، بل يظهر أننا نرفض هذه الفكرة في العمق. وقد شهدت مثلاً حياً على ذلك قبل ثماني سنوات عندما القيت محاضرة في لندن انتقدت فيها الحكومات العربية بسبب انتهاكها للحريات الإنسانية، واستدعاني أحد السفراء لكي أعتذر له عن رأيي. وعندما رفضت حتى محادثته تدخل واحد من أصدقائي ودعاني والسفير إلى تناول الشاي في بيته. وكشف اللقاء عن الكثير، فعندما كررت للسفير رأيي فقد أعصابه تماماً (كان عضواً في الحزب الحاكم في بلده) وقال لي بوضوح إنّه ونظامه يعتبران أنّ الديمقراطية لا تزيد كثيراً على الإيدز والإباحية والفضوى، وكرّر مراراً في شكل هستيري: «لا نريد هذا أبداً».

فهمت وقتها أنّ السلطوية قد تجذّرت فينا إلى درجة أنّ أي تحدّ لها يكاد أن يكون عملاً شيطانياً مرفوضاً. لا عجب إذن في توجّه الكثيرين إلى التطرف الديني بسبب الإحباط واليأس. وعندما ألغيت الحقوق الديمقراطية في السنين الأولى على الاستقلال، بناء على احتياجات أمنية ربما كانت حقيقية، لم يدر أحد أنّ «حال الطوارئ» ستستمرّ نصف قرن، من دون تراجع لمصلحة حرية الفرد. بل إنّ ما حصل كان تفاقم اللأمن واللااستقرار في «دول الأمن والاستقرار» المفترضة تلك - فأى دولة في منطقتنا تستطيع فعلاً أن توفرّ لمواطنيها حقهم في ذلك النوع من الأمن والتحرر من الخوف والحاجة؟ الواقع أننا لم نشهد سوى المزيد من الملاحقة والاضطهاد، حيث لا أمن لأحد، ولا حرية من الخوف، وليس من قيم يحافظ عليها القانون.

لقد وصل وضع الفرد إلى حضيض يكاد أن يتلاشى فيه تماماً حتى الحقّ الأساسي في المواطنة، حقّ المواطن في أن يعيش بمأمن من تهديد الدولة. المثال الثاني على هذا الوضع هو قضية الصحافية اللبنانية راغدة درغام التي تمثّل «الحياة» في

نيويورك منذ سنوات. إنَّها مراسلة ومعلّمة قديرة بسمعة ممتازة في الولايات المتحدة، وقدّمت صورة إيجابية عن مهنتها وبلدها خلال السنين. إلّا أنّها تواجه حالياً في بلدها تهمة الخيانة العظمى لكونها شاركت في اجتماع عام في نيويورك ناظرت فيه أوري لوبراني، الإسرائيلي العامل في «موساد» الذي كان واحداً من المشرفين (بل ربما المشرف الرئيسي) على الاحتلال الإسرائيلي للبنان. (كان قبلها مسؤول الارتباط الإسرائيلي بشاه إيران). وقد سحبت الحكومة جواز سفر درغام وهي تواجه الاعتقال الفوري إذا عادت إلى بلدها. (هناك أيضاً الصحافي اللبناني سمير قصير الذي كادت تُسقط عنه الجنسية بسبب مقالة أغضبت السلطات).

التحرُّك ضدّ درغام خطوة بالغة الحمق، تشير إلى المدى الذي وصله الأخذ بمفهوم تلك «الجريمة» المسماة «التطبيع» - وهو مفهوم غبي عندما يستخدم لصرف الأنظار عن لامبالاة العرب بالفلسطينيين أو للهجوم على عرب آخرين أو لإشاعة الجهل. فالاعتبار الأول هنا أنّ درغام ناقشت لوبراني في اجتماع علني في الولايات المتحدة، أي لم يكن هناك أي شكل من السرية، واقتصر اللقاء بالتأكيد على المجادلة وليس على التفاوض. بكلمة أخرى، إنّ الحكومات لا تدرك السخف الذي تنطوي عليه مطالبته مواطنيها بالانصياع لقوانين تحرم حتى ذكر اسم إسرائيل. إضافة إلى ذلك فإنّ كلّ الحكومات العربية التي أعرف تعاملت مع إسرائيل، سواء سرّاً أو علناً. والعالم كلّه، في مقدّمته الفلسطينيين ضحايا إسرائيل، يعلم أنّ إسرائيل، بجيشها وعملائها وشرطتها ومجتمعها، موجودة. إذن ما فائدة التظاهر بأنّها ليست كذلك؟ إلّا أنّ اعتبار ما قامت به درغام خيانة عظمى لا يبيّن أنّ مفهوم الخيانة توسع في شكل يخالف المعقول والمعتاد فحسب، بل يكشف أيضاً العداء الجذري الذي تنظر فيه الدولة إلى مواطنيها، خصوصاً الذين يؤدّون واجباتهم المهنية بمقدرة وإخلاص. إضافة إلى ذلك نجد في معظم البلدان، لكن ليس في بلادنا، أنّ النقاش العلني هو أحد سبل التعبير عن موقف العرب. كيف يمكن إذن الاعتراض على ذلك؟

المحزن أنّ الحكومات العربية ترى أنّ عليها معارضة الرأي المستتير، خصوصاً إذا أزعج الحاكم. في إمكاننا أن نفهم، وحتى أن نقبل، وجود علاقة خلافية بين الدولة

ومواطنيها. لكنّ الوضع الآن وصل إلى عداء عميق يمكن للدولة والحاكم من خلاله تهديد المواطن الفرد بما يشبه السحق التام، وإلغاء أي معنى للتوازنات بين مختلف المصالح ضمن الدولة. ولم تعد الجريمة فعلاً موضوعياً، تحدّد وقوعه إجراءات علنية مؤطرة قانونياً في الاستدلال والاستماع إلى الشهود والمحكمة والعقاب والاستئناف، بل أصبح تعريفها والمعاقبة عليها حكراً على الدولة تقوم به حسبما تريد.

القضية هنا هي حرية الفكر والتعبير، وفي أساسها الحق في التخلّص من القيود السخيفة المفروضة على حرية الفرد. وإذا كانت الاتهامات في المثالين المذكورين وجّهت إلى شخصيتين معروفتين، لهما ما يكفي من القدرة والعلاقات لتسليط الضوء على الظلم الواقع عليهما، فهناك مجموعات بشرية كبيرة مغمورة معرضة للظلم، أو وقعت ضحيّته فعلاً، في المجتمع العربي اليوم، وتواجه إجراءات مشابهة على الصعيدين الفردي أو الجماعي. وتسلط على هذه المجموعات، اعتباراً ومن دون تفریق، اتهامات استهلكها طول الاستعمال، من بينها المثلية الجنسية والإلحاد والتطرف والإرهاب والأصولية، وكلّ ذلك لإخراس منتقدي الفئات الحاكمة أو سجنهم. والمؤسف أنّ التعذيب أمر معتاد في السجون العربية، مثلما هو في السجون الإسرائيلية.

يعيش الكثيرون منّا في ظلّ الخوف من مصير كهذا، وهو ما يحمل الكثيرين من المثقفين على الصمت، ويشكرون حسن الطالع لعدم تعرّضهم لمأزق سعد الدين إبراهيم وراغدة درغام. وما لا شكّ فيه أنّ هدف معاقبة الاثنيين وتعريضهما إلى المهانة كان جعلهما أمثلة لغيرهما. إلا أنّ مثقفين غير هؤلاء تمسكوا بأمل أحرق في أنّ مسابرتهم للسلطة وانضمامهم إلى جوقة الإدانة والحرص على عدم النطق إلاّ بالرأي «الصحيح»، سيجنبهم مصيراً مشابهاً. لكن لا أعلم الآن أيّهما أسوأ: الرقابة المباشرة التي تمارسها الحكومة أو المراقبة الذاتية التي يمارسها كل واحد منّا لكي يستطيع أن يعيش حياة هادئة لا ينغصها الخوف من دخول السجن أو الاختفاء من دون رجعة ذات ليلة سوداء. والتقيت قبل أيام شاباً كردياً من العراق هرب لتوّه من بلده. ومن بين ما قاله إنّ شخصاً يريد إيداعك لا يحتاج إلى أكثر من إبلاغ الشرطة بأنّك عدوّ للدولة، وما يحصل عادة بعد ذلك هو اختفاؤك أنت وكل العائلة. ما عدد البلدان الذي ينطبق عليه هذا في العالم؟ وكم منها من البلاد العربية؟ أشعر بإحراج يمنيني حتى من طرح السؤال!

واجبنا، في هذا الوقت الذي تتفاقم فيه فوضى العالم العربي وتخبُّطه المخجل، هو أن نرفع صوتنا عالياً ضد هذه الإساءات في استعمال السلطة. إذ لا أمان لأحد ما لم يحتجّ كلّ المواطنين على ما هو عملياً الارتداد إلى سلطوية القرون الوسطى. وإذا كنّا نتهم إسرائيل بما تعمله تجاه الفلسطينيين، فعلينا أن نطبق المعايير نفسها على ما يجري في بلداننا. هذا هو واجب المثقفين سواء كانوا أميركيين أو عرباً أو إسرائيليين، الذين عليهم انتقاد انتهاك حقوق الإنسان من وجهة نظر شمولية، وليس فقط عندما يظهر في حيز تمّ تعريفه رسمياً على أنه «عدو». إنّ قضيتنا تتعرّز عندما نتخذ مواقف يمكن تطبيقها على كلّ الحالات، من دون شروط مسبقة من قبيل «لا أتفق مع آرائه، لكن...» في محاولة لتخفيف صعوبة المصارحة وأعبائها. الحقيقة هي أننا كعرب لم نعد نملك شيئاً سوى القدرة على رفع الصوت احتجاجاً، وما لم نمارس هذا الحق لن نتمكن أبداً من وقف هذا التردّي المتسارع في أوضاعنا. الوقت يتأخّر، بل يكاد ينفد...

الحياة ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠١

أن تكرر أو لا تكرر

تخيم نذر خطيرة على الشرق الأوسط بعد انتهاء زيارة أرييل شارون إلى الولايات المتحدة. ولا بدّ أن تشابهاً لافتاً مع الفترة التي سبقت الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ تبادر إلى ذهن كلّ من يتذكّر ما حدث آنذاك. فقد جاء مجرم الحرب ذاته، شارون (الذي ينبغي أن يشاطر قريباً ميلوشيفيتش مصيره في لاهاي)، كي يجتمع مع الكسندر هيغ وزير الخارجية آنذاك، وعاد بعدها بضوء أخضر أميركي بحسب ما أبلغ الجميع. بعد ذلك، غزت جيوشه لبنان. وها هو يفعل الشيء نفسه هذه المرة مع كولن باول المفتقر إلى التجربة وجورج بوش المتواضع الفكر. فكلا هذين الرجلين تبنى كلياً، في غضون أقل من شهر، الكذبة الإسرائيلية بأنّ المشكلة الرئيسية هي «العنف»، التي يُفترض بالاستناد إليها التوصلُ تلقائياً إلى أنّ العنف هو ما يمارسه الفلسطينيون في مقابل ضبط الأعصاب من جانب إسرائيل. هكذا، فإنّ كلّ ما يحتاج شارون إلى القيام به هو أن يغزو مناطق تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية، ويدّعي بعدها أنّ ذلك يجري بضبط أعصاب وبنموافقة أميركية لحماية أمن إسرائيل. الأرجح أنّ زيارة كولن باول إلى فلسطين وتلميحه إلى أنّ مراقبين دوليين قد يتولّون مراقبة الهدنة سيعقّد الأمور قليلاً، لكنّ ذهنية شارون لا تتجاوز الغزو والدمار بمقدار ما يتعلّق الأمر بالفلسطينيين.

وقد أصبح واضحاً الآن، بمقدار ما يتعلّق الأمر بالجمهور غير المطلع في الغرب، أنّه لا يمكن لمسؤول إسرائيلي أن ينطق بشيء إلاّ ويكون كذبة سافرة. وأكّدت هذه

الحقيقة المحزنة مناظرة تلفزيونية رئيسية دارت في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠١ في الولايات المتحدة بين الوزير نبيل شعث ورئيس الكنيسة أفراهام بورغ، كما أكدت مرة أخرى أنّ السلطة الفلسطينية والناطقين باسمها عاجزون بحسب ما يبدو عن إدراك ما يجري. جلس بورغ هناك واختلق بوقاحة الكذبة تلو الأخرى: إنّه كديموقراطي ومحبّ للسلام يشعر بالقلق لعدم وجود معسكر سلام حقيقي، وأنّ إسرائيل تحاول بأقصى ما يمكن أن تحافظ على هدوئها، بينما يهدّد إرهابيون فلسطينيون (بتشجيع من السلطة الفلسطينية) ابنه بالقتل بصورة وحشية، وأنّ إسرائيل كانت دائماً تتشدّد السلام، وأنّ عرفات يتحكّم بكلّ شيء، وأنّ شعث وبورغ بالذات هما في الوضع نفسه تماماً، سوى أنّ بورغ يستطيع أن يؤثّر في شارون لجهة ضبط الأعصاب، بينما يعجز شعث عن التأثير في عرفات.. وهلمّ جرّاً. كلّ ذلك للتأكيد، على نمط الدعاية الكلاسيكية (أنّ تكرّر الكذبة مرات حتى تصدّق)، بأنّ إسرائيل ضحية ما يقترفه بحقّها الفلسطينيون، وأنّها تريد السلام، وأنّها تنتظر أن يرتقي الفلسطينيون إلى شهامتها وما تبديه من ضبط أعصاب.

في مواجهة خليط الحلويات هذا، بدا أنّ شعث لا يملك جواباً، سوى أن يقول بشكل بائس إنّ الفلسطينيين أيضاً يريدون السلام، وأنّهم يريدون خطة ميتشل، كما لو أنّ هذه القطعة التافهة من الهراء من صنع لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك» تحوّلت إلى نصّ من الكتاب المقدّس. هل نسي قادة فلسطينيون مثل عبد ربه وشعث وعريقات والآخرين أنّ أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، من أمثال ميتشل ووارن رودمان، الذين شكلوا تقريباً نصف اللجنة التي أعدت هذه التقرير الغبي، كانوا بين الأعضاء الذين يتقاضون أعلى أجور في اللوبي الإسرائيلي؟ واضح أنّهم نسوا فعلاً، وأنّهم يحاولون أن يتحلّوا بضبط الأعصاب، وأنّهم يحنّون إلى عودة أوسلو.. وهلمّ جرّاً. قلّما شاهدت كذباً إسرائيلياً بمثل هذه الكثافة يُستقبل بمثل هذا الخنوع الدليل من جانب فلسطينيين! ويجري هذا كلّه في وقت يعاني ملايين الفلسطينيين أسوأ عقاب جماعي ممكن.

عندما نتاح لأشخاص مثل شعث فرصة ثمينة للتعامل مع مجرم مثل بورغ، ينبغي ألاّ ينسى ولو لحظة أنّ إسرائيل منغمسة في ارتكاب جرائم حرب رهيبة، وأنّ أناساً

يعدون بالملايين لا يتمكّنون من السفر وتأمين الغذاء والحصول على الرعاية الصحية، وأنّ ٥٠٠ شخص قتلوا، وأنّ ٢٠٠٠ منزل هُدم، وأنّ ٥٠ ألف شجرة اقتُلعت، وأنّ آلاف الأكرات من الأرض صودرت وأنّ بناء المستوطنات يتواصل، وأنّ هذا كلّه يجري أثناء «عملية سلام». وحتى ناطقًا ممتازًا وموثوقًا في العادة مثل غسان الخطيب أصيب بفيروس التكلّم على العنف وتقرير ميتشل، وأخفق كليًا في الإشارة إلى الاحتلال، الاحتلال، الاحتلال. ألا يمكن لناطينا المهيبين أن يركّزوا على الواقع اليوميّ لشعبنا ومعاناته! ألا يمكن أن يتكلّموا ولو مرة واحدة كبشر بدل أن يكونوا مقلّدين من الدرجة الثالثة لكسينجر ورابين اللذين أصبحا كما يبدو النموذج الذي يُحتذى بالنسبة إليهم؟ ما العلة التي تمنعنا إطلاقًا من التحدّث بشكل ملموس عن الحقيقة المحورية في وضعنا، وهي أنّنا اضطررنا من قبل إسرائيل على كل مستوى، على مدى أكثر من ٥٢ عامًا، وما نزال نُضطهد بأنواع الحصار وعمليات الإغلاق والقصف الجوي والهجمات بالصواريخ والمروحيات، وأنّ لاجئينا لم يحصلوا على درهم واحد كتعويض أو حتى على أمل بالعودة إلى وطنهم من الدولة التي شرّدتهم وما فتئت تعاقبهم منذ ذلك.

ما يخيّرني هو أنّه حتى بعد ثماني سنوات من الخداع والتضليل، يجد العقل الفلسطيني الرسمي نفسه عاجزًا عن الإفصاح عن الكارثة التي قادت إليها أوسلو ويريد بدلًا من ذلك إعادتها. وهو ما يشبه أن يناشد المرء الجلاد أن يشحذ فاسه قليلاً قبل أن يعاود الكرة. هكذا طبعًا، لا بدّ للمرء أن يبقى في أي لعبة سياسية تجري، وطبعًا، يجب أن يكون المرء قادرًا أن يردّ مباشرة على أسئلة بشأن اتفاقات وهدنات وهلم جرا. لكن ما أجده مثيرًا للاستياء أكثر من أيّ شيء آخر هو أنّ ناطقينا يظهرهم ما يدلّ إلى بعدهم الكليّ عن فظاعات الحياة اليومية بالنسبة إلى الفلسطينيين العاديين، إلى حدّ أنّها لا ترد على لسانهم إطلاقًا.

لهؤلاء أريد أن أقول إنّ أيًا كانت المناسبة، وأيًا كان السؤال، وأيًا كان مراسل الصحيفة أو التلفزيون أو الإذاعة، يجب الردّ أولاً على كلّ سؤال يوضع نقاط أساسية عن الاحتلال العسكري القائم منذ ٢٤ عامًا منذ ١٩٦٧. فهذا هو مصدر العنف، هذا هو مصدر المشاكل الأساسية، وهو السبب الذي يحول دون حصول إسرائيل على سلام

حقيقي. يجب أن يستند موقفنا السياسي كلّه إلى إنهاء الاحتلال، ويجب أن يتقدّم هذا على أيّ اعتبار آخر. وعندما يُسأل عريقات أو شعث أو عشراوي أو الخطيب عن شيء ما، مثلاً عن تقرير ميتشل أو زيارة باول، ينبغي أن يبدأ الجواب دائماً: «طالما هناك احتلال عسكري لفلسطين من جانب إسرائيل، لا يمكن أن يكون هناك سلام أبداً. إنّ الاحتلال بالدبابات والجنود وحواجز التفتيش والمستوطنات هو العنف، وهو أكبر بكثير من أيّ شيء فعله الفلسطينيون بغية المقاومة». شيء من هذا القبيل.

يتعيّن على هؤلاء الأشخاص الجديرين بالاحترام أن يتذكّروا أنّ ٩٩ في المئة من الناس الذين يقرأون الصحف أو يشاهدون نشرات الأخبار التلفزيونية في أرجاء العالم (بمن فيهم العرب) نسوا ببساطة - هذا إذا كانوا أدركوا إطلاقاً - أنّ إسرائيل قوة محتلّة غير شرعية، وهي كذلك منذ ٢٤ عاماً. لذا يجب أن نذكّر العالم بذلك مراراً وتكراراً. نكرّر ونكرّر ونكرّر. وهي ليست مهمة صعبة، رغم أنّها باعترفاً حاسمة على نحو قاطع. إنّ تذكير الجميع تكراراً بشأن الاحتلال الإسرائيلي هو تكرر ضروري، وضروري لدرجة أكبر بكثير من التعليقات غير المنطقية والعاطفية بغباء على النمط الإسرائيلي والأميركي بشأن السلام والعنف. هل يمكن أن نتعلّم أم أنّه حكم علينا أن نكرّر أخطاءنا دائماً؟

الحياة ٦ تموز/يوليو ٢٠٠١

اتهام الشعب الفلسطيني بـ «الإرهاب» وتصوير إسرائيل «داعية سلام»

قبل سنة نظّم الرئيس بيل كلينتون اجتماعاً للقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية في المنتجع الرئاسي في كامب دايفيد، بهدف إنجاز اتفاق سلام، اعتقد أنهما جاهزتان لإبرامه. وأشدّد هنا على دور كلينتون لأنّه كان من سمات الرجل، الذي علّق الفلسطينيون آمالهم عليه واستقبلوه بطلاً في رام الله وغزة واستجابوا لرغباته في كلّ مناسبة، أن يسارع إلى الجمع بين الخصمين، المشتبكين منذ عقود في صراع معقّد، كي يمكنه، لأغراضه الأنانية الخاصة، من الإعلان أنّه كان «مهندس» إنجاز تاريخي.

لم يكن ياسر عرفات يريد الذهاب إلى كامب دايفيد، فيما كان الهدف الرئيسي لإيهود باراك من ذهابه انتزاع وعد من الفلسطينيين بإنهاء النزاع، والأهم من ذلك إنهاء كلّ ما يطالب الفلسطينيون به إسرائيل (بما في ذلك حقّ العودة للاجئين) حالما تنتهي عملية أوسلو. كلينتون كان دائماً انتهازياً أولاً وأخيراً، وصهيونياً ثانياً، وسياسياً أخرق ثالثاً. وكان الفلسطينيون الطرف الأضعف، إذ كانت قيادتهم سيئة واستعدادهم رديئاً. اعتقد كلينتون أنّه بسبب قرب ولايته وولاية باراك من نهايتهما، بإمكانه أن يخرج احتفالاً باتفاق سلام يقوم على استسلام فلسطيني يخلّد رئاسته، فيمحو ذكرى مونيكا لوينسكي وفضيحة العفو عن مارك ريتش التي كانت تتفاعل آنذاك.

هذه الخطة الكبرى فشلت كلياً، بالطبع. بل إن مصادر أميركية دعمت أخيراً وجهة النظر الفلسطينية بأن «العرض السخي» لباراك لم يكن عرضاً ولا سخياً. إذ نشر روبرت مالي، أحد أعضاء مجلس الأمن القومي في إدارة كلينتون، تقريراً عما جرى في قمة كامب دايفيد يوضّح، على رغم موقفه النقدي من تكتيكات الفلسطينيين خلال القمة، أن إسرائيل لم تقترب حتى من عرض ما كانت تستوجبه الطموحات القومية المشروعة للفلسطينيين. لكن مالي تحدّث علناً في تموز/يوليو ٢٠٠١، بعد سنة كاملة على قمة كامب دايفيد وانقضاء وقت طويل على «اللازمة» التي أطلقتها آلة الدعاية الإسرائيلية وأصبحت الآن شائعة، قائلاً إنَّ عرفات رفض في شكل مؤذ أفضل عرض إسرائيلي يمكن تخيُّله. وحرّض كلينتون على هذه اللازمة بادّعاءه المتكرّر أنّه في الوقت الذي كان باراك شجاعاً كان عرفات مخيباً فحسب.

وتكرّست هذه الفرضية في الخطاب العام منذ ذلك الحين، ملحقة أذى كبيراً بقضية فلسطين. ولم ينتبه أحد إلى الملاحظة التي أبداها إعلامي إسرائيلي، وفحواها أنّه في أعقاب كامب دايفيد وطابا لم يلعب أي فلسطيني دوراً ثابتاً في نشر وجهة نظر فلسطينية في شأن الكارثة المفاجئة. هكذا، خلا الميدان لإسرائيل وحدها، ما ترتّب عليه ردود فعل وآثار سلبية لا تحصى عملياً.

تلّمست في شكل مباشر الأذى الذي لحق تبعاً لذلك بالانتفاضة نتيجة لتصوير إسرائيل نفسها داعية سلام جوبه بالرفض في الخريف والشتاء الماضيين (خريف ٢٠٠٠ وشتاء ٢٠٠١). أجريت اتصالات هاتفية بأعضاء في حاشية عرفات لأحضهم على تحذيره من الطريقة التي كانت إسرائيل توظّف بها الصمت الفلسطيني، الذي كرّسته ببسرعة باعتباره المعادل اللفظي للعنف الفلسطيني. وبلغني أنّ عرفات كان متشبّهناً برأيه، وأنّه رفض مخاطبة شعبه أو الإسرائيليين أو العالم، مؤملاً من دون شك بأنّ القدر أو موهبته الفذة في عدم الاتصال كافيان للردّ على حملة التضليل الإسرائيلية. وعلى أيّ حال، لم يؤدّ إلحاحي إلى أيّ نتيجة، وبقي عرفات وأتباعه الخانعون عاجزين غير قادرين أن يفهموا، وصامتين إلى حدّ كبير.

يجب أن نلوم أنفسنا أولاً، فلا قيادتنا ولا مثقفونا أدركوا كما يبدو أنّ انتفاضة باسلة مناهضة للاستعمار لا تستطيع وحدها أن تعرّف بنفسها، وأنّ ما نعتبره نحن،

والعرب الآخرون، حقناً في المقاومة يمكن أن تصوّره إسرائيل إرهاباً أو عنفاً مجرداً تماماً من المبادئ. في غضون ذلك، أقنعت إسرائيل العالم بأن ينسى ما تمارسه من احتلال عنفي وعقاب جماعي إرهابي، ناهيك عن التطهير العرقي المنفلت، ضدّ الشعب الفلسطيني.

بالفعل، جعلنا أمورنا تسوء أكثر، بالسماح لعرفات العديم الكفاءة بأن يفعل ما يشاء في ما يتعلّق بمسألة العنف. فكل وثيقة أُعدت عن حقوق الإنسان تعطي أيّ شعب حقّ المقاومة ضد الاحتلال العسكري وهدم المنازل والممتلكات ومصادرة الأرض لفرض إقامة مستوطنات. ويبدو أنّ عرفات ومستشاريه لم يدركوا أنّهم عندما دخلوا لفظياً على نحو أعمى المنطق الإسرائيلي الأحادي عن العنف والإرهاب، تخلوا في الجوهر عن حقّهم في المقاومة. وبدلاً من التشديد على أن أيّ تخلٍ عن المقاومة يجب أن يقتصر بانسحاب إسرائيل و/أو التخلّي على نحو مواز عن احتلالها، جعلت السلطة الفلسطينية الشعب الفلسطيني عرضة للاتهام بالإرهاب والعنف، وأنّ كلّ ما فعلته إسرائيل أصبح رداً، وكلّ ما فعله الفلسطينيون أصبح إمّا عنفاً وإمّا إرهاباً وإمّا (عادةً) كليهما معاً. وأصبح مشهد مجرم حرب كشارون وهو يدين «عنف» الفلسطينيين شيئاً لا يثير سوى الاشمئزاز.

من النتائج الأخرى لعدم كفاءة الفلسطينيين أنّه سمح لمن يسمون ناشطي السلام الإسرائيليين بالتصلُّ من التزامهم، لتحوّل هذه المجموعة الكئيبة من الأتباع اللامنضوين إلى حلفاء صامتين لحكومة إسرائيل الجديرة بالثناء بقيادة شارون. يُستثنى من ذلك بضعة إسرائيليّين شجعان وأصحاب مبادئ مثل بعض «المؤرّخين الجدد»: جيف هالبر ومايكل فارتشافسكي وجماعاتهما.

كم مرة سمعنا «أنصار السلام» يتحدثون بصخب عن «خيبتهم» إزاء «عقوق» الفلسطينيين وعنفهم؟ وكم مرة يقال لهم إنّ دورهم هو ممارسة ضغوط على حكوماتهم لإنهاء الاحتلال والآّ يلقنوا، كما فعلوا دائماً، شعباً تحت الاحتلال درساً عن شهامتهم وآمالهم المخيِّبة؟ أئن يكون الفرنسي الأشدّ رجعية في ١٩٤٤ وحده القادر على تحمّل التماسات الألمان بأن يكون «متعقلاً» في شأن احتلال ألمانيا لفرنسا؟ كلا، بالطبع. لكنّنا

نتحمّل دعاة «السلام» الإسرائيليين المتغطرسين وهم يسترسلون في الكلام على مدى «سخاء» باراك، من دون تذكيرهم بأنّ جميع زعمائهم منذ ١٩٤٨ نالوا شهرتهم كقتلة للعرب أو مضطهديهم. أشرف بن غوريون على «النكبة»، وأشكول على أعمال الاحتلال في ١٩٦٧، ومناحيم بيغن على دير ياسين ولبنان، واسحق رابين على تكسير العظام في الانتفاضة الأولى، وشمعون بيريز على مجزرة قانا، وساهم باراك شخصياً في اغتيال قادة فلسطينيين، فيما قاد شارون مذبحه قبية وكان مسؤولاً عن صبرا وشاتيلا.

إنّ الدور الحقيقي لمعسكر السلام الإسرائيلي هو أن يفعل في شكل جدي ما لم يقدّم به أبداً: أن يقر بهذا كلّه وأن يحول دون ارتكاب اعتداءات وحشية أخرى من الجيش وسلاح الجوّ الإسرائيليين على شعب مشرّد وبلا دولة، وألاّ يسرف في تقديم النصيح للفلسطينيين أو يعبّر عن آمال ومشاعر خيبة لشعب تضطهده إسرائيل منذ ما يزيد على نصف قرن.

ولكن حين تخلّت القيادة الفلسطينية عن مبادئها وتظاهرت بأنّها قوة عظمى تستطيع أن تلعب لعبة الأمم، جلبت على نفسها مصير أمة ضعيفة، لا تملك السيادة أو القوة لتدعم إيماءاتها أو تكتيكاتها. ويبدو السيد عرفات مأخوذاً بمكانته رئيساً، يتقلّ من باريس إلى لندن إلى بكين إلى القاهرة في رحلات رسمية عبثية متتالية، لدرجة أنّه نسي أنّ الأسلحة التي لا يمكن الضعيف والمحروم من دولة أن يتخلّى عنها هي مبادئه وشعبه. التمسك بموقع التفوّق الأخلاقي والدفاع عنه بلا هوادة، ومواصلة الجهر بالحقيقة وتذكير العالم بالصورة التاريخية الكاملة، والتشبّث بالحقّ المشروع في المقاومة والتعويض، وتعبئة الناس في كلّ مكان بدلاً من الظهور مع أمثال شيراك وبليزر، وعدم الاعتماد على وسائل الإعلام أو إسرائيل بل على النفس لقول الحقيقة.

هذه هي الأمور التي نسيها الزعماء الفلسطينيون أولاً في أوصلو ثم مرة أخرى في كامب دايفيد.

متى سنتولّى، نحن كشعب، المسؤولية عمّا هو شأننا على رغم كلّ شيء، ونكفّ عن الاعتماد على زعماء لم تعد لديهم أيّ فكرة عمّا يفعلونه؟

الحياة ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠١

أوسلو لا يمكن استعادتها وعلى عرفات الرحيل

في الولايات المتحدة، قاعدة إسرائيل السياسية الرئيسية التي قدّمت إليها منذ ١٩٦٧ مساعدات تجاوزت ٩٢ بليون دولار، ما لبثت ردود الفعل على الخسائر البشرية المريعة في التفجيرين في القدس وحيفاً أن اتّخذت القالب التفسيري المعهود: ياسر عرفات لم يقدّم بما يكفي للسيطرة على إرهابيه. الإسلاميون الانتحاريون في كلّ مكان، يدفعهم حقدهم الأعمى إلى الانقضاض علينا وعلى حليفتنا الأقوى. على إسرائيل أن تدافع عن أمنها.. إلخ. أما الأكثر «تعلّلاً» فقد يضيفون: منذ أُلوف السنين وهؤلاء الناس يديمون حروبهم المملّة التي يشنّونها لأيّ سبب كان. يجب وقف العنف، فقد عانى الطرفان ما يكفي. لكن دفع الفلسطينيين بأطفالهم إلى المعركة يبيّن مقدار ما تتحمّله إسرائيل. هكذا ترسل إسرائيل، التي نفذ صبرها لكن تستمر في ضبط النفس، دباباتها وجرافاتها لغزو جنين، المدينة التي بلا تحصين أو حماية، وتدمر هناك مباني الشرطة الفلسطينية وعدداً من المباني الأخرى، ثم تنشر دعاياتها في كلّ مكان ليقولوا إنّها وجهت رسالة إلى ياسر عرفات. خلال ذلك يستمرّ عرفات وبطانته في استجداء الحماية الأميركية، متناسياً أنّ إسرائيل هي التي تتمتع بتلك الحماية، وأنّ كلّ ما سيتلقاه هذه المرة، مثل ستة آلاف مرة قبلها، سيكون الأمر يوقف العنف.

الواقع أنّ إسرائيل، إلى حدّ كبير، هي المنتصرة في الحرب الدعائية في أميركا، وأنّها على وشك استثمار ملايين الدولارات الإضافية هناك في حملة علاقات عامة

كبرى (مستعملة نجومًا مثل زوبين مهتا واسحق بيرلمان وأموس أوز) للمزيد من تحسين صورتها. لكن.. لننظر إلى ما حققته إسرائيل بالفعل في حربها التي لا تعرف الرحمة على الفلسطينيين، الذين لا حامي لهم والمفتقرين جوهرياً إلى السلاح والدولة والقيادة الكفوءة. إنّ التفاوت في ميزان القوى مأسوي في حجه. فإسرائيل قوة نووية مجهزة إضافة إلى ذلك وبالمجان بآخر ما في ترسانة أميركا من أسلحة، مثل الطائرات والمروحيات وعدد لا يحصى من الدبابات والصواريخ وقوة بحرية جبّارة إضافة إلى أجهزة استخبارات من أحدث طراز. وهي تشنّ عدوانها على شعب يفتقر إلى قوات مدرّعة أو مدفعية أو سلاح جويّ (مطاره المسكين الوحيد يسيطر عليه الإسرائيليون) أو بحري أو أرضي، كما يفتقر إلى مؤسسات دولة حديثة. لكنّ التاريخ البشع للاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ ٢٤ سنة (ثاني أطول احتلال في العالم الحديث) للأراضي الفلسطينية تلاشى من ذاكرة الرأي العام في كلّ مكان تقريباً، تماماً مثلما تلاشى من الذاكرة تدمير المجتمع الفلسطيني في ١٩٤٨ وطرده نحو ٦٨ في المئة من الشعب الفلسطيني، الذين لا يزال منهم إلى اليوم ٤.٥ مليون لاجئ. مع ذلك نستطيع أن نرى بوضوح صارخ، بالرغم من سيول التمويه الإعلامي، بشاعة وسادية ممارسات إسرائيل اليومية عبر العقود بحقّ شعب لا ذنب له سوى وجوده في طريقها. وليس من مثيل في تاريخ العزل العنصري والكولونيالية لحصر أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية وحشرهم كالسردين. إذ لم تستعمل جنوب أفريقيا العنصرية طائرات «أف ١٦» لقصف مواطن السود مثلما تفعل إسرائيل ضدّ مدن وقرى الفلسطينيين. كما تسيطر إسرائيل على كلّ مداخل ومخارج الأراضي الفلسطينية (غزة بكاملها محاطة بجدار من الأسلاك الشائكة)، وتستحوذ على الموارد المائية كافة. وقسمت الأرض المحتلة إلى مناطق متناثرة من ٦٥ كانتوناً كلّها تحت الحصار العسكريّ، وزرعت فيما بينها ١٤٠ مستوطنة (أقيم الكثير منها أثناء حكم إيهود باراك) تربطها ببعضها شبكة طرق محرمة على «غير اليهود» - التعبير المستعمل للعرب، الموصوفين أيضاً بـ «الصوص» و«الصراصير» و«الثعابين» و«الجنادب». أما من الناحية المعيشية فقد وصلت نسبة البطالة تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى ٦٠ في المئة ونسبة الفقر إلى ٥٠ في المئة (دخل نصف سكان غزة والضفة الغربية لا يزيد على دولارين في اليوم).

وليس للفلسطينيين حرية التنقّل في أراضيهم، وعليهم إذا أرادوا ذلك المرور بنقاط التفتيش الإسرائيلية الكثيرة، حيث يتعرّض المسنون والمرضى والطلبة ورجال الدين للاحتجاز ساعات طويلة ويعانون صنوف المهانة والإذلال. وجرف الإسرائيليون ١٥٠ ألف شجرة زيتون ودمّروا ألفي مسكن وخربوا ألوف الهكتارات من الأراضي الزراعية. وقتل من الفلسطينيين منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (٦٠٩)، أي أربعة أضعاف قتلى الإسرائيليين، وجرح ١٥ ألف فلسطيني، أي عشرة أضعاف جرحى الطرف المقابل. وتقتل فرق الاغتيال الإسرائيلية من تشاء ممن تسميهم «الإرهابيين» من دون أي اهتمام بسقوط العديد من الضحايا الأبرياء في العمليات نفسها. من ذلك الهجوم بالصواريخ والمروحيات على نابلس في منتصف آب ٢٠٠١، الذي أدى إلى مقتل ١٤ شخصاً، وذلك بحجة «منعهم» من القيام بعمليات ضد إسرائيل. وأدى الهجوم نفسه إلى قتل طفلين وخمسة غيرهم من المدنيين، ناهيك عن الكثير من الجرحى والمباني المدمّرة وغير ذلك من «الخسائر الجانبية» كما يسمونها، التي تبدو مقبولة للجميع. وهكذا يومياً يحصد الطغيان الإسرائيلي ضحايا من الفلسطينيين الذين لا تكاد أن تذكرهم نشرات الأخبار الأميركية - وبالرغم من ذلك يستمرّ عرفات وجماعته، لأسباب لا أفهمها، في الأمل بتدخّل الأميركيين لإنقاذ نظامه المتداعي.

لكن هذا ليس كلّ شيء.. فخطة إسرائيل تتجاوز الاستمرار في السيطرة على الأرض وملئها بالمستوطنين القتلة المتمتعين بحماية الجيش الإسرائيلي، الذين يخربون بساتين الفلسطينيين ويروعون أطفالهم ويدمرون مساكنهم. وتهدف الخطة كما وصفتها الباحثة الأميركية سارة روي إلى إرجاع المجتمع الفلسطيني إلى حضيض التأخر لجعل الحياة مستحيلة عليهم فيفادروا أو يستسلموا أو يندفعوا إلى أعمال مجنونة مثل تفجير أنفسهم. وواصلت سلطة الاحتلال الإسرائيلية منذ ١٩٦٧ سجن وطرّد القياديين، فيما تقصّدت من خلال المصادرات والتدمير إفلاس المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة، وحرمت الطلبة من التعليم (في أواسط الثمانينيات أغلقت إسرائيل جامعات الضفة الغربية أربع سنوات). ولا يستطيع المزارع أو صاحب الأعمال الفلسطيني المتاجرة مباشرة مع أيّ بلد عربي، بل على ذلك أن يتمّ من خلال إسرائيل. كما تدفع الضرائب إلى إسرائيل. ولم يكن تأثير اتفاق أوسلو في ١٩٩٣ سوى إعادة صياغة الاحتلال، إذ لم

تتسلّم سلطة ياسر عرفات، الشبيهة بحكومة فيشي، والتي يبدو أنّ صلاحياتها لا تتجاوز ضبط الفلسطينيين أمنياً وفرض الضرائب عليهم لصالح إسرائيل، سوى ١٨ في المئة من الأرض. وبعد ثماني سنوات عقيمة من المفاوضات بقيادة فريق أميركي من مسؤولين سابقين في اللوبي الإسرائيلي مثل مارتن أنديك ودينيس روس لاتزال السيطرة بيد إسرائيل، بعدما أعطي الاحتلال صيغة أكثر فاعلية، واكتسب تعبير «عملية السلام» حالة من القدسية تسمح بالمزيد من الانتهاكات والمزيد من المستوطنات، والمزيد من السجن والمزيد من المعاناة الفلسطينية، فيما بلغ عدد المستوطنين الذين زرعتهم إسرائيل في الأراضي المحتلة، من ضمنها في القدس الشرقية حيث يستمرّ «التهويد» نحو ٤٠٠ ألف نسمة، ولا مغالاة في وصفهم بأنهم من البلطجية والمجرمين. وشهدنا أخيراً احتلال «بيت الشرق» ونهب أرشيفاته الثمينة (من ضمنها وثائق وخرائط ملكية الأراضي وغيرها من السجلات)، في عملية تذكّر بسرقة إسرائيل لأرشفات منظّمة التحرير الفلسطينية في بيروت في ١٩٨٢.

من المفيد أن نتذكّر أنّ مجلس الأمن أدان إسرائيل بالإجماع بعد بضعة أسابيع على الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرييل شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر بحراسة ألف جندي وعنصر أمني. وأشعلت الزيارة، كما كان لأيّ طفل أن يتنبأ، الانتفاضة الحالية على الكولونيالية، بدءاً بمقتل ثمانية من الفلسطينيين ثم جاء شارون إلى السلطة بغالبية كبيرة، وكان هدفه الرئيسي «إخضاع» الفلسطينيين أو تلقينهم درساً، أو التخلّص منهم في شكل من الأشكال. ولشارون سجل في قتل العرب يعود إلى ثلاثة عقود قبل مجزرة صبرا وشاتيلا، التي أشرفت عليها قواته في بيروت في ١٩٨٢، ويواجه الآن احتمال توجيه الاتهام عليه في محكمة بلجيكية.. مع ذلك لا يزال عرفات راغباً في التفاوض معه أملاً بالوصول إلى ترتيبات مريحة تمكّن من المحافظة على السلطة الفلسطينية - السلطة نفسها التي يقوم شارون حالياً بتدميرها التدريجي المنظم.

لكنّ شارون ليس أحقّق. فقواته تصعدّ ضغوطها مع كلّ عملية مقاومة من الفلسطينيين، وتشدّد الحصار أكثر وتستولي على المزيد من الأرض، وتقوم باختراقاتها

المتزايدة الشدة والعمق لمدن فلسطينية مثل جنين ورام الله، لتصبح هذه وكأَنَّها أعمال روتينية، وتمعن في قطع الإمدادات، وتغتال القادة الفلسطينيين في وضع النهار، وتحيل الحياة إلى جحيم لا يطاق، فيما يعيد تعريف خطوات حكومته ليقلب الحقائق على رأسها، مثل القول إنَّ إسرائيل قدمت «تأزلات سخية»، وإنَّها «تدافع» عن نفسها وتحاول «منع» الإرهاب، وأنَّها «تؤمن» المناطق و«تستعيد» السيطرة.. إلخ. أثناء ذلك يستمرّ شارون مع أعوانه في مهاجمة عرفات ونزع صفة الإنسانية عنه، وحتى القول إنَّه «الإرهابي الأعظم» (رغم أنَّه فعلياً لا يستطيع التحرك من دون إذن منهم)، وأنَّهم ليسوا في حال حرب مع الشعب الفلسطيني. يا لها من نعمة لذلك الشعب!

لكن إذا كان هذا هو الحال، وإذا كانت إسرائيل تمارس كلَّ هذا المقدار من «ضبط النفس»، ما هي ضرورة هذه الهجمة المصمَّمة بعناية لإرهاب الفلسطينيين في شكل أكثر سادية مما سبق؟ إسرائيل تعرف أنَّ بإمكانها استعادة مكاتبهم متى شاءت (كما حصل عندما سرقت بيت الشرق وتسعة مبانٍ ومكاتب ومكتبات وأرشيفات أخرى هناك وفي أبو ديس)، تماماً مثلما تكاد أن تقضي تماماً على الفلسطينيين كشعب.

هذه هي الحقيقة وراء ادِّعاء إسرائيل أنَّها «الضحية»، الادِّعاء الذي تلفَّقه وتشره بعناية منذ شهور لتغطّي نواياها الشريرة. إنَّها بذلك تفصل اللغة عن الحقيقة. فالذي يستحقُّ الشفقة هو ليس الحكومات العربية المتعثِّرة الفاشلة التي لا تستطيع أو تريد أن تعمل شيئاً لوقف إسرائيل، بل الشعب الذي يتحمَّل الجراح في جسمه والأجسام الهزيلة لأطفاله الذين يعتقد بعضهم أنَّ الشهادة هي سبيل الخلاص الوحيد بالنسبة إليه. وماذا بشأن إسرائيل، المنهمكة في حملة لا مستقبل لها، وهي تضرب بشكل أهوج وبلا رحمة؟ كما قال جيمس كوزنس الشاعر والناقد الإيرلندي في ١٩٢٥ فإنَّ المستعمر «منهمك بانشغالات زائفة وأنانية تحول دون أن يولي انتباهه للتطوُّر الطبيعي لروحه الوطنية المميّزة ذاتها وتجرّه عن درب الاستقامة إلى المسالك الفرعية لفكر وخطاب وفعل مضلّ، دفاعاً عن موقف خاطئ». كل المستعمرين تصرّفوا بهذه الطريقة، من دون أن يتعلّموا شيئاً أو يحدّهم شيء، حتى يرحلوا أخيراً عن الأراضي التي احتلُّوها، كما فعلت إسرائيل عندما فرّت من لبنان بعد احتلال دام ٢٢ عاماً، مخلفين وراءهم شعباً منهكاً

ومشلولاً. إذا كان يُفترض أن يلبي هذا طموحات اليهود، لماذا اقتضى ذلك مثل هذا العدد الكبير من الضحايا الجدد من شعب آخر لم يكن مسؤولاً إطلاقاً عن نفي اليهود واضطهادهم في المقام الأول؟

لا أمل إطلاقاً مع وجود عرفات وشركائه في القيادة. ما الذي يفعله هذا الرجل، إذ يصل على نحو منفر إلى الفاتيكان ولاغوس وأماكن شتى أخرى، مطالباً بمراقبين متخيلين ومساعدات عربية ودعم دولي، بدلاً من أن يبقى مع شعبه ويحاول أن يساعده بمعدات طبية وإجراءات لرفع المعنويات وقيادة حقيقية؟ يجب أن يرحل. ما نحتاج إليه هو قيادة موحّدة من أشخاص موجودين على الأرض، يشاركون فعلاً في المقاومة، ويقفون حقاً مع شعبهم، وليس أولئك البيروقراطيين السمان الذين يمضغون السيكار ويريدون الحفاظ على صفقاتهم التجارية وتجديد إجازات المرور الخاصة بـ «الشخصيات المهمة جداً»، قيادة موحّدة تتخذ مواقف وتخطّط تحرّكات جماهيرية ليست مصمّمة للعودة إلى أوسلو (هل يمكن أن تتصوّروا مدى حماقة هذه الفكرة؟) بل للمضي قدماً بالمقاومة والتحرير، بدلاً من تشويش الناس بالتحدّث عن المفاوضات وخطة ميتشل الغبية.

لقد انتهى عرفات: لماذا لا نعترف بأنّه عاجز عن القيادة أو التخطيط أو القيام بأيّ شيء ذي معنى لأحد سوى نفسه وأعدائه من مؤيدي أوسلو الذين انتفعوا مادياً من بؤس شعبهم؟ إنّه العقبة الرئيسية بوجه مستقبل شعبنا. فكلّ استطلاعات الرأي تبين أنّ وجوده يعرقل أيّ تحرّك ممكن إلى الأمام. نحتاج إلى قيادة موحّدة كي تتخذ قرارات، لا أن تكتفي بالتذلل أمام البابا وجورج دبليو بوش الأب، حتى في الوقت الذي يقتل الإسرائيليون شعبه البطل ويفلتون من العقاب. القائد يجب أن يقود المقاومة، ويعكس الحقائق على الأرض، ويستجيب لحاجات شعبه، ويخطّط ويفكر، ويعرض نفسه للمخاطر والصعوبات ذاتها التي يعانيها الجميع. فالكفاح من أجل التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي هو الموقع الذي يقف فيه الآن كلّ فلسطيني جدير بالاحترام. لا يمكن استعادة أوسلو أو إعادة تغليفها كما قد يرغب عرفات وشركاؤه. لقد انتهى الأمر بالنسبة إليهم، وكلّما أسرعوا بحزم أمتعتهم ورحلوا، كان ذلك أفضل للجميع.

الحياة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١

الدعاية والحرب

لم يحدث أن لعبت وسائل الإعلام مثل هذا الدور الحاسم في تقرير مسار حرب مثلما فعلت خلال انتفاضة الأقصى، والتي أصبحت، بقدر ما يعني الأمر الإعلام الغربي، معركة صور وأفكار. إذ ضخّت إسرائيل مئات الملايين من الدولارات على ما يطلق عليه بالعبرية «هاسبارا»، أو المعلومات الموجهة إلى العالم الخارجي (أي الدعاية). واشتمل ذلك على مجموعة كاملة من المساعي: ولائم ورحلات مجانية لصحافيين نافذين، وندوات لطلبة جامعات يهود تعقد في ضواحي ريفية منعزلة وتستمرّ أسبوعاً لشحن قدراتهم على «الدفاع» عن إسرائيل في الحرم الجامعي، وإمطار أعضاء الكونغرس رجالاً ونساءً بدعوات وزيارات، وإصدار مطبوعات، والأهم من ذلك رصد أموال، للحملات الانتخابية، وتوجيه (أو، كما يقتضي الأمر، مضايقة) مصورين وكتّاب ممن يقومون بتغطية وقائع الانتفاضة لإنتاج صور بعينها من دون سواها، وتنظيم محاضرات وعروض موسيقية جواله لشخصيات إسرائيلية بارزة، وتدريب معلقين سياسيين على الإكثار من الإشارة إلى المحرقة ومحنة إسرائيل الحالية، ونشر إعلانات كثيرة في الصحف تهاجم العرب وتمتدح إسرائيل.. وهكذا دواليك. ولأنّ كثرة من الأشخاص النافذين في وسائل الإعلام ومجال النشر هم مؤيدون أقوياء لإسرائيل، فإنّ المهمة تصبح أسهل إلى حدّ كبير.

وعلى رغم أنّ هذا كلّه لا يمثّل سوى القليل من الوسائل التي تستخدمها أية حكومة حديثة لبلوغ أهدافها، سواء كانت ديموقراطية أم لا، منذ الثلاثينيات والأربعينيات - من أجل ضمان قبول وموافقة مستهلك الأنباء - فإنّه لم يسبق لأي حكومة أو جماعة ضغطت أن استعملتها في الولايات المتحدة بصورة أشدّ فاعلية ولمدة أطول مما فعلت إسرائيل.

وصف أورويل هذا التضليل بـ «ذروة الإخبار» أو «تبني فكرتين متناقضتين في الوقت ذاته»، والفرض منه هو التستّر على الأعمال الإجرامية، خصوصاً قتل الناس من دون وجه حقّ، عبر مظهر خادع من التبرير والعقلنة. وفي حال إسرائيل، التي سعت دائماً إلى إسكات الفلسطينيين أو تغييبهم فيما تسلبهم أراضيهم، أدّى هذا في الواقع إلى كبت الحقيقة أو قسم كبير منها، بالإضافة إلى تزوير هائل للتاريخ. وما أرادت إسرائيل أن تبرهنه بنجاح للعالم كلّه خلال الأشهر القليلة الماضية وهو أنّها ضحية بريئة للعنف والإرهاب الفلسطينيين، وأنّ العرب والمسلمين ليس لديهم أي سبب للدخول في نزاع معها سوى كره لاعتقلائي مستحکم لليهود، لا أكثر ولا أقلّ. والشيء الذي أكسب هذه الحملة تأثيراً قوياً هو شعور الغرب المستديم بذنب اللاسامية. وما الذي يمكن أن يكون أكثر نجاعة من إلقاء هذا الذنب على عاتق شعب آخر، العرب، الأمر الذي لا يساعد المرء على التحلّل من ذنبه فحسب، بل يجعله مشبعاً بإحساس بالرضا أيضاً لأنّ شيئاً ما تمّ إنجازه لأجل شعب مغلوب على أمره بشدة ومساءً إليه؟ إنّ الدفاع عن إسرائيل بأيّ ثمن - بالرغم من كونها في حال احتلال عسكري لأراضي الفلسطينيين، ولديها جيش قوي، وكونها تقوم بقتل وجرح فلسطينيين بنسبة ٤ أو ٥ إلى واحد - هو الهدف الأساسي للدعاية. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في ما فعله، لكن مع الظهور رغم ذلك بمظهر الضحية.

لكن النجاح غير العادي لهذا الجهد الفريد من نوعه واللاأخلاقي يعزى، من دون شك، في جانب كبير منه ليس إلى التخطيط والتنفيذ الدقيق للحملة فحسب بل أيضاً إلى غياب الجانب العربي عملياً. وعندما يراجع مؤرّخونا الخمسين سنة الأولى من وجود إسرائيل، سيجدون أنّ مسؤولية تاريخية جسيمة يتحمّلها القادة العرب الذين

سمحوا بصورة إجرامية - أجل إجرامية - لكل ذلك أن يستمر من دون أي ردّ مهما كان ضئيلاً وفاتراً. وبدلاً من ذلك قاتل كلُّ منهم الآخر، أو اعتمد على الفكرة الأنانية الخائبة التي مفادها أنّهم بمحاولتهم الفوز بالحظوة لدى الحكومة الأميركية (وحتى أن يصبحوا أتباعاً للولايات المتحدة) فإنّهم سيؤمّنون لأنفسهم الاستمرار في السلطة، بغضّ النظر عمّا إذا كان ذلك في مصلحة العرب أم لا. وبلغت هذه الفكرة حدّاً من الرسوخ جعل حتى القيادة الفلسطينية تؤيّدُها، ونتيجة لذلك، وحتى مع تواصل الانتفاضة، لا يملك الأميركي العادي أدنى فكرة بأنّ ثمة سيرة لعذاب الفلسطينيين وتشريدهم لا يقل عمرها عن عمر إسرائيل ذاتها. في غضون ذلك، يأتي القادة العرب مهرولين إلى واشنطن ليستجدوا الحماية الأميركية حتى من دون أن يدركوا حقيقة أنّ ثلاثة أجيال من الأميركيين تُثقّفوا بالدعاية الإسرائيلية للنظر إلى العرب باعتبارهم إرهابيين كذبة لا يجوز التعامل معهم، ناهيك عن حمايتهم.

منذ عام ١٩٤٨ لم يكفّ القادة العرب أنفسهم عناء التصدي للدعاية الإسرائيلية في الولايات المتحدة. وكلّ أموال العرب الطائلة التي أنفقت على التسلّح (في البداية على أسلحة سوفياتية، وبعدها على أسلحة غربية) لم تثمر شيئاً، لأنّ المساعي العربية لم تدعم بالمعلومات أو توضّح عبر جهد تنظيمي صبور ومنظّم. والنتيجة هي أنّ مئات الآلاف من أرواح العرب ذهبت مقابل لا شيء، لا شيء إطلاقاً. وأقنع مواطنو القوة العظمى الوحيدة في العالم بأنّ كلّ ما يفعله العرب مدمرٌ وعنفي ومتعصّبٌ ومناهضٌ للسامية، وأنّ إسرائيل هي حليف «نا» الوحيد. وهكذا فإنّ ٩٢ بليون دولار من المساعدات تدقّت منذ عام ١٩٦٧ على الدولة العبرية، من دون مساءلة، من دافعي الضرائب الأميركيين. وكما قلت سابقاً فإنّ الغياب المطلق للتخطيط والتفكير العربيين إزاء ميدان السياسة والثقافة في الولايات المتحدة مسؤول إلى حدّ كبير (ولكن ليس كلياً) عن الحجم المذهل من أراضي العرب وأرواحهم التي خسروها أمام إسرائيل (المدعومة مالياً من جانب الولايات المتحدة) منذ عام ١٩٤٨، وتلك جريمة سياسية كبرى أمل أن يتحمّل القادة العرب يوماً ما المسؤولية عنها.

أذكر أنّه أثناء حصار بيروت عام ١٩٨٢ عقدت مجموعة كبيرة غير حكومية من رجال الأعمال الفلسطينيين الناجحين ومثقفين مرموقين اجتماعاً في لندن لتأسيس

صندوق لمساعدة الفلسطينيين على كل الصعد. وساد شعور بأنه في الوقت الذي تعاني منظمة التحرير الفلسطينية الحصار في بيروت وتمعز عن القيام بشيء يذكر، فإن تعبئة من هذا النوع قد تساعدنا على مساعدة أنفسنا. كما أذكر أنه في الوقت الذي جمعت التبرعات بسرعة، اتخذ بعد مناقشات مطوّلة قرار بأن يخصص نصفها للجهد الإعلامي في الغرب، لأنه أخذنا في الاعتبار أن الفلسطينيين كانوا - كالعادة - يضطهدون من جانب إسرائيل من دون أن يرتفع صوت في الغرب لنصرتهم، فإن من الضروري إنفاق هذه الأموال على إعلانات وفقرات في وسائل الإعلام وجولات وما شابه، من أجل جعل مهمة قتل الفلسطينيين واضطهادهم من دون حساب وبغفلة من العالم أمراً صعباً. وكان ذلك، بحسب اعتقادنا، مهماً في أميركا بوجه خاص حيث كانت أموال دافعي الضرائب تُصرف لتمويل حروب إسرائيل ومستوطناتها واحتلالها اللاشعري. أتبع هذه الخطة لحوالي عامين، وبعدئذٍ لأسباب لم أفهمها بشكل كامل إطلاقاً، جرى بشكل مفاجئ وقف الجهود لمساعدة الفلسطينيين في الولايات المتحدة. وعندما سألت عن السبب أخبرني فلسطيني كان جمع ثروة في الخليج بأن «تبذير الأموال» في أميركا كان تبديداً. والحال أن هذا النشاط الإنساني لا يزال مستمراً ويكرّس للأراضي المحتلة ولبنان حصراً حيث تقوم هذه الجمعية بعمل جيد ولكنه ضئيل جداً بالمقارنة مع المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي ومؤسسات أميركية كثيرة.

قبل أسابيع قليلة نظّمت اللجنة الأميركية العربية لمناهضة التمييز (ADC)، وهي أكبر منظمة للأميركيين العرب في الولايات المتحدة وأكثرها فاعلية، استطلاعاً للرأي العام حول الرؤية الأميركية الراهنة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. شمل الاستطلاع عينة كبيرة من السكّان، وجاءت النتائج مذهشة حقاً، إن لم تكن محبطة. فقد أظهرت أنه لا يزال يُنظر إلى الإسرائيليين بوصفهم شعباً ديموقراطياً ريادياً على رغم أن أحداً من قادة إسرائيل لم يحقق نتائج جيدة في الاستطلاع. وحظيت فكرة إقامة دولة فلسطينية بقبول ٧٣ في المئة من الشعب الأميركي، وتلك كانت نتيجة مفاجئة جداً. وتفسير هذه الأرقام هي أنك عندما تسأل أميركياً متعلماً ممن يشاهدون التلفزيون ويطالعون صحفاً نخبوية إذا ما كان يتماهى مع كفاح الفلسطينيين من أجل الاستقلال والحرية، فإن الإجابة تأتي على الأغلب بالإيجاب.

أما إذا سُئِلَ الشخص نفسه عن رأيه بالفلستينيين فإنّ الجواب يكاد يكون سلبيًا دائماً: العنف والإرهاب. فصورة الفلستيني هي أنّه متصلّب، وعدواني، و«غريب» أيّ أنّه ليس مثلك «نا». وحتى حينما يُسأل عن الأطفال رماة الحجارة، الذي نراهم نحن مثل داود في مواجهة غولياث الجبار، فإنّ معظم الأميركيين يرون العدوان بدلاً من البطولة. إذ ما يزال الأميركيون يلومون الفلستينيين على عرقلة عملية السلام، وبوجه خاص مفاوضات كامب دايفيد. وينظر إلى عمليات التفجير الانتحارية باعتبارها «غير إنسانية» ومدانة كلياً.

إنّ الانطباع الذي يحمله الأميركيون عن الإسرائيليين ليس أفضل من ذلك بكثير، وإن كان هناك تماه أكبر معهم كشعب. لكن المقلق في الأمر أنّه لم يعرف بالكاد أيّ من الأميركيين الذين استطلعت آراؤهم أيّ شيء إطلاقاً عن قصة الفلستينيين، لا شيء عن ١٩٤٨، ولا شيء البتة عن احتلال عسكري إسرائيلي غير شرعي عمره ٣٤ عاماً، فنموذج السرد الرئيسي المهيمن على التفكير الأميركي لا يزال، بحسب ما يبدو، هو رواية ليون يوريس «سفر الخروج» (١٩٥٠). وما يثير القلق أيضاً هو حقيقة أنّ أشدّ الأشياء سلبية في الاستطلاع إنّما هي آراء الأميركيين وأقوالهم عن ياسر عرفات: بذلته العسكرية (توحي بـ «التطرّف» من دون داع)، وكلامه، وحضوره.

الخلاصة إجمالاً، إذاً، هي أنّ الفلستينيين لا يُنظر إليهم في سياق قصتهم بالذات ولا في سياق صورة إنسانية يستطيع الناس أن يتماهوا معها بسهولة. إذ نجحت الدعاية الإسرائيلية إلى درجة بدا معها الفلستينيون لا يتمتّعون في الواقع بشيء يذكر من الخصال الإيجابية. فقد نزعّت إنسانيتهم بالكامل تقريباً.

خمسون عاماً من الدعاية الإسرائيلية التي لم يعترضها أحد في أميركا أوصلتنا إلى النقطة التي أصبحنا معها، لأنّنا لا نقاوم أو نتصدّى لهذه التشويهات الشنيعة بأيّ وسيلة ذات شأن صور ورسائل خاصة بنا، نخسر آلاف الأرواح ودونمات الأرض من دون أن يحرك ذلك ضمير أحد. كتب فيل ريفز، مراسل صحيفة «إندبندنت» في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ بانفعال أنّ الفلستينيين يموتون ويسحقون من جانب إسرائيل بينما يتفرّج العالم بصمت!

لذا يتوقف الأمر على العرب والفلسطينيين في كلِّ مكان لأن يكسروا حاجز الصمت، بطريقة عقلانية ومنظمة ومؤثّرة، ليس بإطلاق النار أو بالنواح أو التشكّي. يعلم الله أنّنا نملك من الأسباب ما يكفي للقيام بكلِّ ذلك، ولكن المنطق البارد ضروري الآن. فلا وجود في العقل الأميركي بالتأكيد لتمائل مع نضال جنوب أفريقيا التحرري أو مع المصير الفظيع لسكان أميركا الأصليين. ويجب علينا أن نبرز هذا التماثل بالتأكيد قبل كلِّ شيء على إنسانيتنا، وأن نعكس بالتالي مسار العملية البشعة واللاأخلاقية التي يدعو بموجبها كتاب الأعمدة الأميركيون من شاكلة تشارلس كراوتهمر وجورج ويل بوقاحة إلى مزيد من أعمال القتل والقصف بحقّ الفلسطينيين، وهو ما لا يجرأون على القيام به تجاه أيِّ شعب آخر. لماذا ينبغي أن نقبل بإذعان مصير الذباب أو البعوض، أن نُقتل بطريقة جائرة بدعم أميركي كلما قرّر مجرم الحرب شارون أن يبديد عدداً آخر منّا؟

في هذا السياق أسعدني أن أسمع من زياد عسالي، رئيس اللجنة الأميركية - العربية لمناهضة التمييز، بأنّ منظّمته توشك أن تشرع بحملة توعية إعلامية غير مسبوقة في وسائل الإعلام لإعادة التوازن وتقديم الفلسطينيين كبشر - هل لك أن تتخيّل المفارقة الكامنة في مثل هذه الضرورة؟ كمناء معلّات وطبيبات، وفي الوقت ذاته أمهات، كرجال يعملون في الحقول وعلماء ذرة، كبشر يرزحون لسنوات وسنوات تحت احتلال عسكري ولايزالون يقاومون (وبالمناسبة، فإنّ إحدى نتائج الاستطلاع المدهشة هي أنّ أقلّ من ٣ أو ٤ في المئة من العينة المختارة لديها أيّ فكرة عن وجود احتلال إسرائيلي في المقام الأول. إذًا حتى الحقيقة الرئيسية بشأن وجود الفلسطينيين محتها الدعاية الإسرائيلية). هذا الجهد لم يُبذل من جانب في الولايات المتحدة: لقد مرت خمسون سنة من الصمت الذي يوشك أن يكسر.

وعلى رغم تواضعها، فإنّ حملة اللجنة الأميركية - العربية لمناهضة التمييز هي خطوة كبيرة إلى الأمام، آخذين في الاعتبار أنّ العالم العربي يبدو كأنّه في حال عجز سياسي وأخلاقي، وقادته مثقلون بروابطهم مع إسرائيل، والأهم من ذلك مع أميركا، ما أبقى شعوبهم في حال توتّر وقمع. ومثلما فعلوا هم ورفاقهم اللبنانيون الشجعان عام

١٩٨٢ عندما لقي ١٩ ألف شخص حتفهم على يد القوة العسكرية الإسرائيلية، فإنّ الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية يموتون ليس لأنّ إسرائيل تملك القدرة على قتلهم بلا حساب، ولكن أيضاً لأنّه وللمرة الأولى في التاريخ الحديث سهل التوليف الفعّال بين الدعاية في الغرب والقوة العسكرية التي وضعتها إسرائيل وحلفاؤها، إيقاع العقاب الجماعي المستمرّ بحقّ الفلسطينيين، بمساعدة دولارات الضرائب الأميركية، حيث تذهب خمسة بلايين دولار سنوياً إلى إسرائيل.

وبعد تجريدهم من تاريخهم وإنسانيّتهم يصوّر الإعلام الفلسطينيّين كعدوانيين ورماة حجارة عنيفين فقط، الأمر الذي سهّل مهمة بليد الحسّ ولكنّ الداهية السياسيّ جورج بوش بأن يلوّم الفلسطينيّين على العنف.

تسعى الحملة الجديدة للجنة الأميركية - العربية المناهضة للتمييز لإعادة التاريخ والإنسانية للفلسطينيين، وأن تعيدهم (كما هم دائماً) بشراً «مثلنا» يقاتلون من أجل حقّهم في العيش بحرية وأن يربوا أطفالهم وأن يموتوا بسلام. وفي اللحظة التي يخترق فيها حتى ولو بصيص من هذه القصة الوعي الأميركي، فإنّ الحقيقة، كما آمل، تبدأ بتبديد الغيمة الهائلة للدعاية الشريرة التي غطّت بها إسرائيل الحقيقة.

وطالما اتّضح أنّ الحملة الإعلامية لا يمكنها أن تتجاوز هذا الحدّ، فالأمل آنذاك أنّ العرب سيشعرون بما يكفي من القوة لخوض المعترك السياسيّ في الولايات المتحدة، كي يحاولوا كسر وتعديل وفكّ الحلقة التي تشدّ السياسة الأميركية بإحكام إلى إسرائيل.

الحياة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب
وإعادة اجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة

انفعال جماعي... والمطلوب فهم عقلائي

الهول الذي أصاب نيويورك (وبدرجة أقل واشنطن) فتح الطريق لعالم جديد من مهاجمين غامضين، ومهمات إرهابية بلا غاية سياسية، وتدمير أعمى. ولا بد للصدمة الهائلة ومشاعر الرعب والغضب أن تستمرّ طويلاً لدى سكان المدينة، وكذلك مشاعر الحزن العميق والفقد التي فرضتها المجزرة على كثيرين. وكان من حسن حظ سكان نيويورك أنّ رئيس بلديتها رودى جوليانى، المعروف عادة بالعدوانية والشراسة والميول الصهيونية المسمومة، فهو استطاع التحول بسرعة إلى شخصية «تشرشلية». فقد قاد بهدوء وفاعلية ومن دون مزايدات عاطفية لكن بإنسانية ملحوظة الجهد البطولي الذي قامت به شرطة المدينة وفرق الإطفاء والإنقاذ. وكان أول من رفع صوته للتحذير من موجة الهلع والفضوى المحتملة، وما قد يصاحبها من التعصّب الأعمى والهجمات على الجالية العربية والمسلمة الكبيرة في المدينة. كما كان أول من أضفى على اللوعة الحادة مسحة التعقّل، وأول من حضّ السكان على العودة إلى حياتهم وأعمالهم بعد تلك الضربة الساحقة.

لكن، ليت الأمر اقتصر على هذا الجانب. لقد أدخلت تقارير التلفزيون إلى كلّ بيت، وبإصرار وتكرار لم يكن دوماً مناسباً، تلك الصورة المرعبة للطائرتين العملاقتين في لحظتيهما الأخيرة. كما أنّ غالبية التعليقات ركّزت على، بل ضخّمت، ردود الفعل المتوقّعة من الأميركيين - أي مشاعر النعمة واللوعة والاستكار والانكشاف أمام المعتدي والتعطّش إلى الانتقام الذي لا يعرف حدوداً. وكادت قنوات التلفزيون الرئيسية أن تخلو

من أي موضوع غير تلك التذكيرات المتواصلة بما حدث، ومن هم الإرهابيون (لم يكن قد ثبت شيء بعد، لكن هذا لم يمنع تكرار الاتهام ساعة بعد أخرى)، وكيف أن أميركا تعرّضت إلى هجوم... إلخ، وحرص كلّ السياسيين وكبار المعلقين والخبراء، بعد استعمال الوصفات الجاهزة المألوفة للتعبير عن وطنيتهم وتألمهم، على تأكيد أننا لن نهزم ولن نتراجع أو نتوقّف حتى نستأصل الإرهاب.

إنّها حرب على الإرهاب، كما يقول الكلّ. لكن أين، وعلى أيّ جبهات، وبأي أهداف محدّدة؟ لا جواب سوى الإشارة العمومية إلى «أننا» في مواجهة الشرق الأوسط والإسلام، وأن لا بدّ من تدمير الإرهاب.

العنصر الأكثر إثارة للإحباط في كلّ هذا هو ندرة الوقت المبذول لفهم دور أميركا في العالم، ومساهمتها المباشرة في الوضع العالمي المعقّد عبر المحيطين اللذين ضمنا لها التباعد عن بقية العالم وإقصاءه عن ذهن المواطن الأميركي العادي - كما لو أن أميركا بالفعل «عملاق نائم» وليس قوة عظمى تشتبك، في شكل دائم تقريباً، في حروب أو صراعات في أنحاء العالم الإسلامي. وبلغ طغيان صورة واسم أسامة بن لادن في أذهان كلّ الأميركيين درجة تسيهم تاريخه وتاريخ أتباعه الغامضين (مثلاً، إنهم كانوا قبل عقدين جنوداً مضيدين في حرب الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي في أفغانستان) قبل أن يتحوّلوا في المخيلة الجماعية إلى رمز للشرّ المطلق. لا عجب إذن في سهولة توجيه كلّ المشاعر الجماعية نحو الحرب، في شكل غريب الشبه بمطاردة الكابتن إيهاب لموبي ديك، بدل النظر إلى حقيقة الوضع، وهو أن قوة أمبراطورية أصيبت في عقر دارها للمرة الأولى تحاول الردّ في شكل منظّم لحفظ مصالحها في ما أصبح فجأة صراعاً جغرافياً جديدة، من دون حدود واضحة أو أعداء منظورين. بدل ذلك لا نجد سوى الإمعان في نشر التعابير المانوية عن صراع بين الخير والشرّ، في خطاب لا يعرف التحفّظ أو الاعتبار بالنتائج المستقبلية.

المطلوب الآن هو الفهم العقلاني للوضع وليس المزيد من قرع الطبول. لكن الواضح أن جورج بوش وأعوانه يفضلون الخيار الثاني. إلا أن الغالبية في العالمين العربي والإسلامي تعتبر الولايات المتحدة كدولة قوة مهيمنة معروفة بالدرجة الأولى

بدعمها ليس فقط لإسرائيل بل للكثير من الأنظمة العربية، وتجاهلها حتى لإمكان الحوار مع الحركات العلمانية والشعوب التي تعاني من مظالم حقيقية. في هذا السياق، لا يقوم العداء لأميركا على الحقد على الحداثة أو الحسد من الشراء والتقدم التكنولوجي، كما يكرّر معلّقون معروفون مثل توماس فريدمان، بل على سجل فعلي محدّد من التدخّلات والانتهاكات - خصوصاً سياسات واشنطن الوحشية المتحرّجة تجاه معاناة الشعب العراقي تحت العقوبات التي فرضتها أميركا، والدعم الأميركي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الممتد ٣٤ سنة.

من جهتها تقوم إسرائيل باستغلالها للأخلاقي لهذه الكارثة الأميركية عن طريق تشديد الاحتلال والقمع على الفلسطينيين (قبل أن يعلن عرفات وقف النار). فقد غزت قواتها منذ ١١ أيلول/سبتمبر جنين وأريحا وواصلت قصف غزة ورام الله وبيت ساحور وبيت جالا، وقتلت وجرحت عدداً كبيراً من المدنيين وأحدثت خسائر مادية كبرى. وهي قامت بهذا بوقاحة مستخدمة السلاح الأميركي وتحت شعاراتها الكاذبة عن مكافحة الإرهاب. وبلغت هستيريا مساندي إسرائيل في الولايات المتحدة حدّ أنّهم أطلقوا شعار «كلّنا إسرائيليون الآن!»، أي ربط الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنّتاغون بالهجمات الفلسطينية على إسرائيل وإدراج الكلّ تحت بند «الإرهاب العالمي»، حيث التماثل التام بين عرفات وبن لادن. هكذا، فإنّ تلك اللحظة التي كان يمكن أن تعطي الأميركيين فرصة للتمعّن في الأسباب المحتملة للكارثة التي نزلت بهم - التي دانها الكثير من الفلسطينيين والعرب والمسلمين - كادت تتحوّل إلى انتصار دعائي هائل لشارون. ولاشكّ أنّ الفلسطينيين لا يستطيعون في الوقت نفسه الكفاح على جبهتين: الدفاع عن النفس ضدّ الاحتلال الإسرائيلي المتزايد الوحشية، وضدّ الكذبة البشعة التي تحاول إسرائيل من خلالها تلطّيح كفاحهم الوطني من أجل التحرّر.

كل هذه الاعترافات أغرقها الخطاب السياسي الأميركي بإطلاقه العنان لكلمات مثل «الإرهاب» و«الحرية».. إلخ، فيما نعرف أنّ هذه تجريدات كبرى تخفي في غالبية الأحيان مصالح مادية دنيئة، كما تخفي فاعلية لوبيات النفط والدفاع واللوبي الصهيوني التي تحكم قبضتها الآن على كل الشرق الأوسط، وأيضاً العداء الديني التاريخي (المتماشي دوماً مع الجهل) لما يعتبرونه «الاسلام»، الذي يتّخذ أشكالاً جديدة كل يوم.

البضاعة الأكثر رواجاً اليوم، في معرض المواجهة السياسية للحدث، هي تلك التعليقات والتقارير التلفزيونية والصحافية والمنابر والدراسات عن «الإسلام والعنف» أو «العرب والإرهاب».. إلخ، حيث يتشدق خبراء معهودون (أمثال جوديث ميلر وفؤاد عجمي وستيفن أمرسن) بالنظريات ويتلاعبون بالعموميات من دون اعتبار بالسياق أو التاريخ الحقيقي. أما السؤال عن الانتقال إلى أبحاث وتنظيرات في مواضيع مثل المسيحية (أو اليهودية) والعنف فلا أعتقد أنه بحاجة إلى جواب.

ومن المهم أن نتذكر (رغم أن هذا لا يشار إليه إطلاقاً) أن الصين ستلحق قريباً بالولايات المتحدة على صعيد استهلاك النفط، وأصبح ملحقاً أكثر بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تحكم سيطرتها بقوة أكبر على إمدادات النفط من منطقتي الخليج وبحر قزوين على السواء. لذا فإنّ شنّ هجوم على أفغانستان، بما في ذلك استخدام جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق كنقاط وثوب، يعزّز سيطرة الولايات المتحدة على قوس استراتيجي يمتد من الخليج إلى حقول النفط في الشمال، سيكون من الصعب جداً تفتيته في المستقبل. ومع تزايد الضغوط على باكستان يوماً بعد آخر، يبدو في حكم المؤكد أنّ قدرأ كبيراً من عدم الاستقرار والفوضى الداخلية سينشأ في أعقاب أحداث يوم ١١ أيلول/سبتمبر.

لكنّ المسؤولية على المستوى الفكري تتطلب تحسّساً أكثر نقداً للواقع. فقد كان هناك إرهاب بالطبع، واعتمدت حركات الكفاح المعاصرة كلّها تقريباً في مرحلة ما على الإرهاب. يصحّ هذا بالنسبة إلى المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة مانديلا، كما ينطبق على بقية الحركات كلّها، بما فيها الصهيونية. ومع ذلك، لا يختلف قصف المدنيين العزل بطائرات «إف - ١٦» والمروحيات الحربية على صعيد المحتوى والتأثير عن الإرهاب القومي التقليدي. وتكون كلّ أنواع الإرهاب سيئة بشكل خاص عندما ترتبط بأفكار تجريدية دينية وسياسية وخرافات تبسيطية تواصل الاغتراب عن التاريخ والعقل. وهنا ينبغي للوعي العلماني أن يتقدّم ويفرض حضوره، سواء في الولايات المتحدة أو في الشرق الأوسط لا يمكن لأيّ قضية، أو دين، أو أي فكرة تجريدية أن تبرّر القتل الجماعي للأبرياء، وبشكل خاص عندما تكون جماعة صغيرة فحسب مسؤولة عن مثل

هذه الأعمال، وتعتبر نفسها ممثلة للقضية من دون أن تكون منتخبة أو تملك تفويضاً للقيام بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، على رغم كل ما دار حول هذا الموضوع من نزاع بين المسلمين، لا يوجد إسلام واحد: هناك أكثر من إسلام، بالضبط كما توجد أكثر من أميركا. هذا التنوع ينطبق على كل التقاليد أو الديانات أو الأمم، على رغم أن بعض معتقبيها سعى على نحو عقيم إلى أن يرسم حدوداً حول نفسه وأن يجعل معتقده الصورة الوحيدة. لكن التاريخ أكثر تعقيداً وتناقضاً بكثير من أن يمثله ديماغوجيون هم أقل تمثيلاً بكثير مما يدعيه أتباعهم أو خصومهم. المشكلة مع الأصوليين الدينيين أو الأخلاقيين تكمن في أن أفكارهم البدائية عن الثورة والمقاومة، بما فيها استعداد لأن يقتلوا ويُقتلوا، تبدو اليوم مرتبطة كلها بسهولة مفرطة بالتطور التكنولوجي، وبما يبدو أنه أعمال وحشية مريعة ذات طابع رمزي. (رسم جوزف كونراد في ١٩٠٧ ببصيرة مدهشة وصفاً للإرهابي البدائي، الذي يسميه بشكل مقتضب «البروفسور» في روايته «المخبر السري». فهو رجل همّه الأساسي إقتان صنع جهاز تفجير يعمل في كل الظروف، وينتهي الأمر بتفجير قنبلة من قبل صبي فقير أرسل، من دون معرفته، لتدمير مرصد غرينيتش كضربة موجّهة ضد «العلوم النظرية»). ويبدو أن منفذي التفجيرات الانتحارية في نيويورك وواشنطن كانوا من الفئة الوسطى ومتعلمين وليسوا لاجئين فقراء. وبدلاً من الحصول على زعامة تشدّد على التربية والتعبئة الجماهيرية والتنظيم الصبور في خدمة قضية ما، غالباً ما يخدع الفقراء والبايسون ويساقون إلى ذلك النوع من التفكير المضلل والحلول الدموية السريعة التي تقدّمها مثل هذه النماذج المروّعة، والمغلّفة بهراء ديني. لا يزال هذا قائماً في الشرق الأوسط عموماً، وفي فلسطين بشكل خاص، لكنّه موجود أيضاً في الولايات المتحدة التي تعد بلا شك الأكثر تديناً بين كل البلدان. كما أنه فشل كبير لفئة المثقفين العلمانيين، كونهم لم يضاعفوا جهودهم لتقديم تحليل وأمثلة تحتذى لمواجهة أشكال المعاناة الفعلية التي تكابدها الجماهرة الواسعة من شعبهم، إذ تعاني الفقر بسبب العولمة والنزعة القوية إلى العسكرية، ولا تملك خياراً تتوجّه إليه سوى عنف أعمى ووعود غامضة بخلاص في المستقبل.

من جهة أخرى، لا تقدّم قوة عسكرية واقتصادية هائلة كتلك التي تملكها الولايات المتحدة أي ضمان للمعرفة أو الرؤية الأخلاقية، خصوصاً عندما ينظر إلى الاسترسال في الإثم باعتباره فضيلة ويعتبر التفرد قدر الأمة. ولم تُسمع أصوات مشكّكة وإنسانية في الأزمة الحالية، فيما تعد «أميركا» نفسها لحرب طويلة تخوضها في مكان ما هناك، إلى جانب حلفاء تعرّضوا إلى ضغوط للإنخراط في الجهد العسكري استناداً إلى أسس ملتبسة تماماً ومن أجل أهداف غامضة. نحتاج إلى أن نتراجع عن الحدود المتخيّلة التي يفترض أنّها تفصل الناس عن بعضها بعضاً في حضارات يُفترض أنّها متصادمة وأن نعيد فحص المسميات، ونعيد النظر في الموارد المحدودة المتوافرة، ونقرّر بطريقة ما أن نتقاسم مصيرنا مع بعضنا بعضاً كما فعلت الثقافات في الأغلب، على رغم الصيحات والمعتقدات الداعية للحرب.

«الإسلام» و«الغرب» لا يصلحان كشعارات تتبع بشكل أعمى. سيسير البعض وراءها بالطبع، لكن أن تحكم أجيال المستقبل على نفسها بحرب ومعاناة مدينتين من دون حتى مجرد وقفة تأمل نقدية، ومن دون النظر إلى تاريخ متداخل للظلم والاضطهاد، ومن دون السعي إلى تحرر مشترك وتווير متبادل، يبدو موقفاً إرادوياً أكثر بكثير مما هو ضروري. فتبشيع «الآخر» ليس أساساً كافياً لأي نوع من السياسة المقبولة، وقطعاً ليس الآن، إذ يمكن التعامل مع جذور الإرهاب الكامنة في الظلم والبؤس ويمكن بسهولة عزل الإرهابيين أنفسهم أو ردعهم أو، بخلاف ذلك، شلّهم. إنّ ذلك يقتضي الصبر والتربية، لكنّه أكثر جدوى من بلوغ مستويات أعلى من العنف والمعاناة الواسعة النطاق. تشير الاحتمالات المباشرة إلى دمار ومعاناة على نطاق واسع جداً، إذ يستغل صانعو السياسة الأميركيين مخاوف وقلق جماهير الناخبين، إنطلاقاً من ثقة لا أخلاقية بأنّ أحداً لن يسعى إلى تنظيم حملة مضادة تتصدّى للوطنية المهتاجة ونزعات الحرب العدوانية، التي عطّلت لبعض الوقت التمعّن والفهم بل حتى الحسّ السليم. ومع ذلك، يتعيّن على من تتوافر لديه فرصة للوصول إلى أشخاص مستعدين للإنصات - وهناك الكثير من أمثال هؤلاء في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط على الأقلّ - أن يفعل ذلك بأقصى ما يمكن من العقلانية والصبر.

الحياة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

ردود فعل أميركية بين عنف وتراجع

يُمر مسلمو أميركا الذين يبلغ عددهم سبعة ملايين شخصاً (العرب بينهم لا يتجاوزون المليونين) بمرحلة عصيبة منذ كارثة ١١ أيلول/سبتمبر. وإذا كان هناك بين ضحايا المجازر عدد من العرب والمسلمين والأبرياء فإنّ هذا لم يمنع تصاعد أجواء الحقد الموجّه ضدّ الجالية ككلّ واتّخاذه أشكالاً متنوّعة. وكان الرئيس جورج بوش بادر إلى الربط بين موقف أميركا والعدالة الإلهية، وأعلن الحرب على أولئك «الناس» كما سمى مرتكبي المجازر، وكلّهم الآن مطلوب «حياً أو ميتاً». ولا حاجة إلى التذكير بأنّ هذا أدّى إلى وضع أسامة بن لادن، ذلك المتطرّف المسلم الغامض، الذي أصبح يمثّل الإسلام عموماً بالنسبة إلى الغالبية الساحقة من الأميركيين، في وسط الصورة. وواصلت محطات التلفزيون والإذاعة من دون كلل بثّ صورهِ واستعادة سيرته (من ذلك القول إنّهُ كان من الشباب العابث سابقاً)، مثلما استمرّت في بثّ صور النساء والأطفال الفلسطينيين الذين «احتفلوا» بمأساة أميركا.

كما يواصل الخبراء ومقدّمو البرامج الكلام على «حرينا» على الإسلام، فيما فاقت كلمات مثل «الجهاد» و«الإرهاب» من مشاعر الغضب والخوف التي سادت كلّ أنحاء البلاد. وقتل شخصان (أحدهما من السيخ) على يد مواطنين غاضبين، ويبدو أنّ بين ما شجّعهم على ذلك تعليقات من أشخاص مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، الذي تحدّث حرفياً عن «إنهاء» دول أو بلاد معيّنة واستعمال السلاح النووي ضدّ

«أعدائنا». وتعرض المئات من المسلمين والعرب، بينهم طلبة ونساء محجبات ومواطنون عاديون، للشتم والإهانة، فيما ظهرت في كل مكان ملصقات وكتابات تهددهم بالموت القريب. وأخبرني مدير المنظمة الرئيسية للأميركيين العرب قبل أيام أنه يتسلم ما لا يقل عن عشر من رسائل التهديد والشتم كل ساعة. كما أظهر استطلاع رأي قامت به مؤسسة «غالوب» أن ٤٩ في المئة من الأميركيين يوافقون على إجبار العرب، حتى المواطنين الأميركيين منهم، على حمل تذاكر خاصة للهوية (مقابل ٤٩ في المئة يرفضون ذلك)، فيما طالب ٥٨ في المئة بإخضاع العرب (حتى المواطنين) لتدقيقات أمنية خاصة أكثر تشدداً (مقابل ٤١ في المئة رفضوا هذا النوع من التمييز).

بعد ذلك وجدنا تراجعاً في عدوانية الموقف الرسمي: فقد اكتشف جورج بوش أن حلفاءه ليسوا على القدر نفسه من الاندفاع. وسمع من بعض كبار مستشاريه، خصوصاً وزير الخارجية كولن باول الذي يبدو لحسن الحظ أكثر تعقلاً، بأن غزو أفغانستان ليس عملية سهلة لا تتطلب أكثر من إرسال ميليشيا ولاية تكساس. كما أن التعقيد والغموض الكبيرين في الوضع أجبراه ومساعديه على التخفيف من تصويرهم «المانوي» التبسيطي للقضية - الذي عبّروا به عن مشاعر مواطنيهم - على أنها صراع بين الخير والشر. هكذا بدأ التراجع الملحوظ، على رغم استمرار تدفق التقارير عن مضايقات الشرطة و«أف بي آي» للعرب والمسلمين. وزار بوش مسجداً في واشنطن، ودعا قادة الجاليات والكونفرس إلى التخلي عن خطاب الحقد، وبدأ بالتمييز، على الأقل كلامياً، بين «أصدقائنا» العرب والمسلمين (مثل الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية)، وأولئك الإرهابيين الذين لم يتمّ تحديدهم بما يكفي من الوضوح. وإذا كان بوش أكد في خطابه أمام مجلسي الكونغرس أن الولايات المتحدة ليست في حال حرب مع الإسلام، فإنه لم يشر إلى الموجة المتصاعدة في أنحاء البلاد من الاعتداء والتهجم على العرب والمسلمين وكلّ من يبدو كأنه من الشرق الأوسط. وعبر باول هنا وهناك عن الانزعاج من محاولة إسرائيل وشارون استغلال الأزمة للإمعان في قمع الفلسطينيين، إلا أن سياسة أميركا تبدو كما كانت عليه دوماً، مع فارق أن هناك، بحسب التوقعات، حرباً كبرى على الطريق.

ومن بين المشاكل في هذا الوضع عدم توفّر الكثير من المعرفة الإيجابية على الصعيد العام بالعرب والإسلام، التي يمكن الاستناد إليها لموازنة التصوّرات البالغة السلبية التي نجدها في كلّ مكان، أي النمذجة المعتادة لهم التي تسمهم بالشيق وروح الانتقام والعنف واللاعقلانية والتعصّب. ولم تستطع القضية الفلسطينية حتى الآن الاستحواذ على المخيلة، خصوصاً بعد مؤتمر ديربان. ويندر حتى في جامعتي، بشهرتها المستحقّة في التعدّدية الفكرية وتنوّع مجموعيها الطالبية والتدريسي، تقديم دورات تعليمية عن القرآن. كما ليست هناك منذ زمن طويل طبعة جديدة لكتاب فيليب حتّي، «تاريخ العرب»، وهو الأفضل من نوعه في الانكليزية. بالمقابل فالمواد المتوافرة في غالبيتها خلافية ومعادية، أي أنّها تعتبر العرب والإسلام مادة للسجال وليس موضوعاً ثقافياً ودينيّاً مثل غيره. فيما لا نجد في الأفلام السينمائية والتلفزيون سوى «الإرهابيين العرب» الذين يجمعون البشاعة إلى الحمق الدموي - الذين انطبعت صورتهم في المخيلة الشعبية قبل أن يخطف إرهابيو المركز العالمي للتجارة والبنكاغون تلك الطائرات ويحوّلوها إلى أداة للقتل الجماعي، في عملية يفوح فيها الإجرام المرضي أكثر من أيّ اعتبار ديني.

ويبدو أنّ هناك حملة ثانوية في الصحافة تحاول إقناع الرأي العام بـ «أنّنا كلّنا إسرائيليون الآن»، وأنّ عمليات التفجير الانتحارية مشابهة تماماً للهجمات على مركز التجارة العالمي والبنكاغون. وبالطبع فإنّ هذا الاتجاه يحاول أن يمحو تماماً من الذاكرة استلاب الفلسطينيين وقمعهم، كما يمحو تلك الإدانات الفلسطينية الكثيرة، من بينها إداناتي، للتفجيرات الانتحارية. المحصلة هي أنّ أيّ محاولة لوضع الأحداث الرهيبة في ١١ أيلول/سبتمبر في سياق يشمل أعمال أميركا وخطابها السياسي تتعرّض إما للهجوم أو للصرف على أنّها إلى حدّ ما تعني التسامح مع التفجيرات الإرهابية.

هذا الموقف يشكّل كارثة على الأصدقاء الفكرية والأخلاقية والسياسية، لأنّ معادلة الفهم بالتسامح تتطوي على خطأ عميق وبعد تام عن الحقيقة. وأكثر ما يجد الأميركيون صعوبة في تصديقه أنّ تصرّفات الولايات المتحدة كدولة تجاه الشرق الأوسط والعالم العربي تثير كراهية عميقة، وأنّها تمارس باسم الشعب الأميركي

(وهذا ليس بعيداً عن الحقيقة). من بين هذه السياسات بالطبع الدعم غير المشروع لإسرائيل، والعقوبات على العراق التي لم تطل صدام حسين نفسه لكنّها حكمت على مئات ألوف العراقيين بالموت والمرض وسوء التغذية، وقصف السودان، والضوء الأخضر الذي أعطته أميركا لإسرائيل لغزو لبنان عام ١٩٨٢ في العملية التي أدت إلى مقتل عشرين ألف مدني، إضافة بالطبع إلى مجزرتي صبرا وشاتيلا، والتصرّف في دول عربية عدّة كأنّها إقطاعات مملوكة لها. إنّ هناك فجوة عميقة بين ما يعلمه المواطن الأميركي العادي وتلك السياسات التي لا تعرف الرحمة التي تتخذها بلاده في الخارج. ولا يعير المواطن الأميركي العادي في نبراسكا أو آيوا اهتماماً بكلّ فيتو في مجلس الأمن تطرحه الولايات المتحدة ضدّ مشاريع القرار التي تدين إسرائيل على المستوطنات وقصف المدنيين وغير ذلك، لكن هذا المنع المتكرّر لأي إدانة إلى إسرائيل تجرح المواطن المصري أو الفلسطيني أو اللبناني في العمق، ويبقى ذلك محفوراً في الذاكرة.

بتعبير آخر هناك علاقة جدلية بين سياسات الولايات المتحدة وأعمالها من جهة والمواقف التي تولّدها هذه السياسات والأعمال تجاه أميركا من الجهة الثانية، تلك المواقف التي لا علاقة لها بالتأكيد بالحسد أو الحقد تجاه ثراء الولايات المتحدة وحرّياتها ونجاحها العالمي. بل إنّ الوضع هو العكس. وكل عربي أو مسلم حادثته عبّر عن الحيرة كيف أنّ بلدًا بهذا الثراء والجدارة بالتقدير (وشعباً يستحقّ الودّ مثل الأميركيين كأفراد) يتصرّف بهذا الاستخفاف البشع بالشعوب الأقلّ حظاً. كما لا بدّ أنّ الكثيرين من العرب والمسلمين يدركون تحكّم اللوبي الإسرائيلي بسياسة الولايات المتحدة، والعنصرية والدعايات الشنيعة التي تحفل بها المطبوعات الموالية لإسرائيل مثل «نيو ريبل» أو «كومينتاري»، ناهيك عن معلّقين متعطّشين للدماء مثل تشارلز كراوتهامر ووليام سافاير وجورج ويل ونورمان بودوريتز وأ. أم. روزنتال، الذين تعبّر كتاباتهم في شكل دائم عن الحقد والعداء للعرب والمسلمين. ونجد هؤلاء عادة في وسائل الإعلام الرئيسية (مثلاً، صفحات الرأي في «واشنطن بوست») التي يطلع عليها الجميع، وليس في الصفحات الخلفية لمطبوعات هامشية.

إننا نجد أنفسنا في مرحلة من تضارب وتفجّر المشاعر والقلق العميق، وسيطر على وعينا خلالها، خصوصاً في نيويورك وواشنطن حيث لاتزال الأحداث الرهيبة حية في الأذهان، الخوف من المزيد من العنف والإرهاب. هذا بالتأكيد هو شعوري وشعور كل من أراه حولي.

لكن ما يشجّع على التناؤل، على رغم الدور المخزي الذي تقوم به وسائل الإعلام، هو البروز التدريجي، هنا وهناك، للأصوات المعارضة المطالبة بحلول سلمية بدل المزيد من العنف والدمار. هذا التوجّه المتعلّق جدير بالاهتمام. وهناك، أولاً، القلق في أوساط واسعة من تراجع الحقوق المدنية وحرية الفرد، عندما تحصل الحكومة على صلاحيات التتصّت على الهاتف، واعتقال الشرق أوسطيين للاشتباه بتورّطهم في الإرهاب، ونشر حال من القلق والتوجّس والتعبئة التي قد تصل إلى درجة من الهوس المكارثي. ولعادة الأميركيين في رفع العلم في كلّ مكان وجهان، الوجه الأول بالطبع هو التعبير عن الوطنية، لكنّ الوجه الآخر هو أنّ الوطنية قد تقود إلى التعصّب وجرائم الحقد وغيرها من المشاعر العامة المكروهة. وحدّث معلقون كثيرون من كلّ هذا، وكان بينهم كما ذكرت الرئيس بوش، الذي قال في خطابه: «لسنا في حال حرب مع الإسلام والمسلمين». لكنّ الخطر موجود، ويسرّني أن معلقين آخرين نبهوا إليه.

ثانياً، كانت هناك دعوات كثيرة إلى التروّي والتمعّن في العمل العسكري، الذي تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ ٩٢ في المئة من الأميركيين يؤيّدونه. ذلك أنّ طبيعة العمل العسكري المطلوب لاتزال غامضة، لأنّ الإدارة لم تحدّد بالضبط أهداف الحرب («استئصال الإرهاب» هدف ميتافيزيقي أكثر منه عملي) ولا الوسائل أو الخطط، وصولاً إلى تلك الأهداف. لكن يمكن القول عموماً إنّ لهجة التهديد بالسحق الشامل والعداء الديني، وعموميات مثل «التضحية» و«حرب تختلف عن كلّ ما سواها» تراجعت في الآونة الأخيرة (فكرة «الحملة الصليبية» تلاشت تماماً تقريباً)، لصالح التفكير بالخطوات الضرورية لمواجهة الوضع. وهناك الآن في الجامعات والكليات والكنائس والمجالس المحلية الكثير من النقاش على ما يجب على البلد عمله، بل إنني سمعت عن إعلان عدد من أسر ضحايا الهجمات أنّها لا تعتبر أنّ العمل العسكري هو

الردّ المناسب. النقطة هي أنّ هناك الكثير من التفكير عما يجب على الولايات المتحدة عمله، لكن يؤسفني القول إنّ وقت التفحص النقدي لسياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لم يأت بعد، وإن كنت لا أزال أمل بأنّه سوف يأتي.

الأمنية هي أن يدرك المزيد من الأميركيين وغيرهم أنّ الأمل للعالم على المدى البعيد يكمن في هذه المجموعات داخل وخارج أميركا الداعية الى التفهّم والاحتكام إلى الضمير، وأنّ في إمكاننا باعتماد التفهّم والتحليل العقلاني في قضايا مثل حماية الحقوق الدستورية أو مساعدة ضحايا قوة أميركا (كما في العراق) أن نقوم بأكثر مما استطعنا حتى الآن. هذا بالطبع لن يؤدّي مباشرة إلى تغيير السياسة تجاه فلسطين أو خفض الموازنة العسكرية أو موقف أكثر استنارة تجاه البيئة والطاقة - لكن ليس من أمل غيره في إعادة نظر مخصصة في كلّ هذه القضايا. وربما سيقدّر لهذه الفئات في أميركا أن تنمو وتنتشر، لكن عليّ أيضاً كفلسطيني أن أمل ببروز فئات مماثلة في العالمين العربي والإسلامي. علينا أن نبدأ بالتفكير في أنفسنا باعتبارنا المسؤولين عن أوضاع الفقر والامية والقهر المسيطرة في مجتمعاتنا، هذه الشرور التي سمحنا لها بالتنامي على رغم شكاوانا من الصهيونية والاستعمار. كم واحد منّا، مثلاً، اتخذ موقفه دفاعاً عن السياسات العلمانية ودان استعمال الدين في العالم الإسلامي بالصراحة والجدية نفسها التي ندين بها استغلال اليهودية والمسيحية في إسرائيل والغرب؟ كم واحد منّا وقف ليدين الهجمات الانتحارية بالأخلاقية والشطط، حتى مع معاناتنا من المستوطنين الكولونيين والعقوبات الجماعية للإنسانية؟ لا يمكننا بالتأكيد الاستمرار في الاختباء وراء المظالم التي وقعت علينا، تماماً مثلما أنّه لا يمكن الاستمرار في سلبية التباكي على مساندة أميركا للحكام الذين لا يتمتعون بالشعبية. من الضروري لسياسات عربية علمانية أن تعلن عن نفسها من دون تسامح أو دعم، ولو للحظة، لذلك النوع من التشدد المجنون عند أولئك المستعدين لارتكاب القتل العشوائي. يجب أن لا يكون هناك غموض في هذا المجال.

أحاجج منذ سنين أنّ سلاحنا الرئيسي اليوم كعرب ليس العسكري بل الأخلاقي، وأنّ من بين أسباب فشل الكفاح الفلسطيني ضدّ القمع الصهيوني، عكس الكفاح ضدّ التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، في الاستحواذ على مخيطة العالم، هو ما يبدو من عدم استطاعتنا تحديد أهدافنا ووسائلنا بوضوح، ولم نعلن في شكل قاطع أنّ مطلبنا هو التعايش والتواصل وليس الانعزال والعودة إلى ماض مثالي أسطوري. لقد حان لنا وقت المصارحة والبدء فوراً بإعادة النظر في سياساتنا مثلما يفعل الكثيرون من الأميركيين والأوروبيين تجاه سياساتهم. علينا أن لا نطلب من أنفسنا أقلّ مما نطلبه من الآخرين. وليت الكلّ يعطي نفسه الوقت للنظر إلى أين يسير بنا قادتنا، ولأيّ سبب. التشكُّك وإعادة التقويم أمور ضرورية وليس من الكماليات.

الحياة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

«صدام الجهالات!»

نشر صموئيل هنتنغتون مقالته «صدام الحضارات» في عدد ربيع ١٩٩٣ لمجلة «فورين أفيرز»، وجذبت فوراً مقداراً مفاجئاً من الاهتمام وردود الفعل. توجّهت المقالة إلى الأميركيين، وهدفت إلى تقديم مقولة أصيلة عن «المرحلة الجديدة» على صعيد السياسة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، تقوم على مفاهيم بدت قوية وجريئة وبعيدة الرؤيا. وكان أن هنتنغتون كان يضع في الحساب منافسيه في صفوف صانعي القرار السياسي، أي منظرين مثل فرانسيس فوكوياما وأفكاره عن نهاية التاريخ، إضافة إلى الكثيرين الذين احتفوا بقدم العولة أو القبائلية الجديدة أو اضمحلال الدولة. وإذ اعترف المؤلف بأن هؤلاء أدركوا بعض أوجه الوضع الجديد، فقد اعتبر أن نظريته تقدّم «الوجه الحاسم، بل المركزي» لما «يتوقع أن تكون عليه السياسة العالمية في السنين المقبلة». واستمرّ ليقول بلا أدنى تردد «مقولتي هي أن المصدر الأعمق للصدام في هذا العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل ستكون الثقافة هي المنبع المهيمن على الانقسامات والصدمات الكبرى بين البشر. الدول القومية ستبقى اللاعب الأقوى في ما يخصّ شؤون العالم، لكنّ الصدمات الرئيسية في السياسة العالمية ستبرز بين دول ومجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. صدام الحضارات سيسيطر على السياسة العالمية. وستكون الحدود الثقافية بين الحضارات في الوقت نفسه خطوط القتال فيما بينها».

تقوم أكثر الحجج في الصفحات التالية من المقالة على فكرة غامضة عن شيء يسميه «الهوية الحضارية»، ويتحدث عن «التفاعلات بين سبع أو ثمانى (كذا في النص) حضارات رئيسية»، إلا أن القسم الأكبر من اهتمامه ينصب على الصدام بين اثنتين منها، الإسلام والغرب. ويعتمد إلى حد كبير في خطه الفكري العدائى هذا على مقالة نشرها المستشرق المخضرم برنارد لويس في ١٩٩٠، بعنوان يرشح بتوجهها الإيديولوجى هو «جذور الغضب الإسلامى». وتقدم المقالتان بثقة تصل إلى حد التهور تصوراً مبسطاً لكيانين هائلين يحفلان في داخل كل منهما بالكثير من التمايز والتضارب، هما «الإسلام» و«الغرب» لكي يحولهما إلى ما يشبه شخصيتين في أفلام الكارتون، «بوب آى» و«بلوتون»، في عراكهما المستمر الذى ينتهى دوماً بانتصار الشخصية الطيبة؛ ولا يجد هنتفتون أو لويس متسعاً من الوقت لدرس الحركيات الداخلية فى كل من الحضارات وما فىهما من التعددية، أو إلى أن التنافس الرئيسى فى غالبية الثقافات الحديثة يدور على تعريف أو تفسير كل من الحضارات. كما لا يعيران انتباهاً إلى احتمال خطير، وهو أن التطلع للكلام على حضارة أو ديانة بأكملها ينم عن الكثير من الديماغوجية والجهل. كلا، الإسلام بالنسبة إلى هؤلاء هو الإسلام والغرب هو الغرب، لهذا يقول هنتفتون إن التحدى أمام صانعى السياسة الغربية ضمان تزايد قوة الغرب لكي يستطيع صد كل الآخرين، خصوصاً الإسلام. الأكثر إثارة للقلق افتراض هنتفتون أن منظوره، أى استطلاع العالم بكليته من موقع متعال يخلو من الولاءات المضمرة، هو المحذور الصحيح، وكأن كل ما عداه يدور فى حلقة مفرغة بحثاً عن أجوبة يمتلكها هو بالفعل. لكن الواقع أن هنتفتون إيديولوجى يريد تحويل «الحضارات» و«الهويات» إلى غير ما هى عليه فى حقيقتها، معتبراً إياها كيانات منغلقة عن بعضها بعضاً، وخالية فى داخلها وفى ما بينها من التيارات والتيارات المعاكسة التى تشكل تاريخ الإنسانية، ومنعت هذا التاريخ عبر القرون من الاقتصار على الحروب الدينية والإمبريالية، بل أن يكون أيضاً مجالاً للتعامل والإخصاب المتبادل والمشاركة. هذا التاريخ الأقل بروزاً يتم إغفاله فى الاندفاع إلى تسليط الضوء على مفهوم مضحك فى ضيقه وابتساره للتاريخ: مفهوم «صدام الحضارات»، الذى يعتبر أن الحرب وحدها هى الحقيقة. وعندما نشر هنتفتون فى ١٩٩٦ كتابه عن الموضوع وبهذا العنوان، حاول ترهيف مقولته وإضافة الكثير من

الهوامش والتعليقات إليها، لكن ذلك لم يؤدِ سوى إلى مفاقمة اضطرابه الفكري والبرهنة على فجاجته ككاتب ومفكر. فقد بقيت نمذجته الأصلية للوضع العالمي على حالها، أي الغرب مقابل بقية العالم (بكلمة الحرب الباردة بصياغة جديدة)، وهو ما استمر، أحياناً كثيرة في شكل مستتر أشدّ خطراً، في النقاش العام منذ الأحداث الرهيبة في ١١ أيلول/سبتمبر.

النتيجة هي أنّ تلك المجزرة الانتحارية الرهيبة التي نفذتها مجموعة صغيرة من المهووسين المريض النفس تحولّت إلى برهان على صحة مقولة هنتنغتون. وبدل النظر إليها في واقعها، أي قيام مجموعة ضئيلة من المتعصبين المجانين باختطاف أفكار كبرى (أصفها كذلك في شكل عام) واستعمالها غطاء لهدف إجرامي، فإنّ شخصيات دولية مرموقة، من رئيسة وزراء باكستان السابقة بينظير بوتو إلى رئيس وزراء إيطاليا الحالي سيلفيو برلسكوني، فضلت التشدّد عن الإسلام ومشاكله، بل إنّ برلسكوني استخدم هنتنغتون في هذيانه المحموم عن أفضلية الغرب، وكيف أنّ «لدينا» عباقرة مثل موتسارت ومايكل أنجيلو، فيما «أنّهم» يفتقرون إلى ذلك، (قدم برلسكوني لاحقاً شبه اعتذار عن إهانته لـ «الإسلام»).

لكن، لماذا لا ننظر إلى التشابهات، على رغم اعترافنا بأنّها ليست على المستوى نفسه من التدمير، بين أسامة بن لادن وتابعيه وحركة أميركية مثل «الفرع الداودي»، أو أتباع الواعظ جيم جونز في انتحارهم الجماعي في غيانا في ١٩٧٨، أو حركة «أوم شينريكو» التي هاجمت قطارات طوكيو بالغاز السام في ١٩٩٥ لكن نجد بدل ذلك أنّه حتى مجلة محترمة مثل «ايكونومست» البريطانية (عدد ٢٢ - ٢٨ أيلول) تتساق وراء التعميمات الهائلة عن الإسلام والغرب، وترفقها بأشدّ المديح لهنتنغتون على ملاحظاته «القاسية والتعصبية، لكن الصحيحة» عن الإسلام. وكتبت المجلة بتبجيل ليس في مكانه أنّ هنتنغتون يكتب: «البليون مسلم في العالم واثقون بتفوق ثقافتهم، لكن يؤرقهم هاجس تدنّي قوتهم». لكن كيف عرف ذلك؟ هل استطلع آراء مئة أندونيسي أو مئتي مغربي أو خمسمئة مصري أو خمسين بوسنياً؟ وحتى لو فعل.. هل هذه عينات تستحق الذكر؟

وقد انهال سيل لا حصر له من المقالات في كلّ صحيفة ومجلة رئيسية في أميركا وأوروبا ليضيف إلى لغة التضخيم والتهويل هذه، وكلّها بوضوح مصاغة ليس لتوير

القارئ، بل لإلهاب مشاعره كـ «غربي»، وما علينا أن نعمله في مواجهة الوضع. ويستعمل هؤلاء الذين عَيَّنوا أنفسهم مقاتلين في حرب الغرب، خصوصاً أميركا، بلاغة تشرشلية ناشزة للهجوم على «الحاقدين» و«الناهبين» و«المخربين» من دون اهتمام بالتواريخ المعقدة التي ترفض مثل هذا الاختزال، والتي ما انفكت تتواصل وتنتقل من منطقة إلى أخرى، في عملية تخترق الحدود التي يفترض لها تقسيمنا كلنا إلى معسكرات مسلحة منفصلة.

هذه هي المشكلة عند استعمال تصنيفات عمومية مثل الإسلام والغرب، لأنها تضللّ الذهن عندما يحاول تفهّم الواقع المتشابك الذي يستعصي على التصنيف أو التثبيت في قوالب جاهزة. وأتذكّر أنني قدّمت محاضرة في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية في ١٩٩٤، ووقف بعدها أحد الحاضرين ليهاجم أفكارني باعتبارها «غربية» مقارنة بأفكاره الملتزمة إسلامياً. وقاطعته بأول جواب حضرني وقتها، وهو: «لماذا تلبس بذلة وربطة عنق؟ إنَّها غربية أيضاً»، وجلس الرجل وعلى وجهه ابتسامة الإحراج. تذكّرت هذه الحادثة عندما بينت المعلومات عن إرهابيي ١١ أيلول تمكّنتهم من السيطرة على كل التفاصيل التقنية المطلوبة لارتكاب جرائمهم الجهنمية، أين نضع، إذن، الحد الفاصل بين التكنولوجيا «الغربية» ورأي برلسكوني في عجز الإسلام عن أن يكون جزءاً من «الحدّات»؟

لا يمكن بالطبع القيام بذلك بسهولة، لكن الأشدّ ضرراً هو هذه التصنيفات والتعميمات والمقولات عن الثقافة. على سبيل المثال، يمكن للمشاعر البدائية والمعرفة التقنية المتقدّمة أن تلتقي على مستوى ما في شكل يكذب تلك الفكرة عن وجود حدود محصّنة بين الأطراف، وليس الإسلام والغرب فحسب بل الماضي والحاضر، ونحن وهم، ناهيك عن مفاهيم مثل الهوية أو القومية كانت وستبقى مدار خلاف وجدل لا نهاية له. إنّ قراراً أحادياً برسم خط فاصل على الرمل، أو شنّ الحملات (الصليبية منها أو غيرها)، أو معارضة خير(نا) بشر(هم) أو استئصال الإرهاب أو، بحسب لغة بول وولفوفيتز العدمية، إنهاء أمم بأكملها، لا يؤديّ إلى استجلاء أفضل لهذه المفاهيم، بل إنّه يشير إلى أنّ إطلاق التصريحات النارية لتعبئة المشاعر العامة أسهل بكثير من تأمّل

وتفحص وتحليل ما نجده على أرض الحقيقة، أي التشابك والتواصل في الحياة الإنسانية، «حياتنا» كما «حياتهم».

في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس ١٩٩٩ نشرت مجلة «دون»، وهي الأهم في باكستان، سلسلة مهمة من ثلاث مقالات وجَّهها الراحل إقبال أحمد إلى القارئ المسلم. وقدّمت المقالات تحليلاً لما سمّاه أحمد جذور اليمين الديني، وهاجمت بعنف تشويه الإسلام على يد متعصبين مهووسين بالسيطرة الكاملة على مسلكيات الإنسان، داعين بذلك، كما قال، إلى «نظام إسلامي اختزل إلى قانون جزائي وحذفت منه إنسانيته وجمالياته وتطلّعاته الفكرية وعباداته الروحانية». واعتبر أنّ هذا «ينبع من تأكيد مطلق مجرد عن أيّ سياق لوجه واحد من وجوه الدين والإغفال التام لغيره. هذه الظاهرة حيثما تنطلق تشوّه الدين وتستهيّن بالتقاليد وتحرف العملية السياسية». من الأمثلة المعاصرة المهمة التي قدّمها أحمد التشويه الذي لحق بمفهوم «الجهاد». وعرض أولاً المفاهيم الفنية والمركّبة والمتعدّدة التي ينطوي عليها المفهوم، ثم واصل لبيّن كيف أنّ حصره بمعنى واحد هو الحرب من دون تمييز ضدّ الأعداء المفترضين يجعل من المستحيل «التعرّف على... الديانة أو المجتمع أو الثقافة أو السياسة الإسلامية كما عاشها وخبرها المسلمون عبر العصور». ويخلص إلى أنّ المتشدّدين الإسلاميين المحدثين «تهمهم السلطة وليس الروح، وتعبئة الشعب لأغراض سياسية وليس مشاركته معاناته وتطلّعاته. إنّ لهؤلاء غايات آنية بالغة الضيق». الأسوأ أنّ أنواعاً مشابهة من التعصب والتطرف تبرز أيضاً في المجالات اليهودية والمسيحية.

كان الروائي جوزف كونراد أدرك - وبعمق أكثر ممّا تصوّره قراؤه أواخر القرن التاسع عشر - أنّ الفرق بين لندن المتحضّرة و«قلب الظلمة» يمكن أن ينهار بسرعة تحت وطأة الظروف، وأنّ ذرى الحضارة الغربية يمكن أن تنقلب في غمضة عين، من دون تهيئة أو مرحلة انتقال، إلى حضيض الهمجية. كما وصل كونراد في روايته «العميل السري» (١٩٠٧) ترابط الإرهاب مع تجريدات مثل «العلم البحت» (الذي يمكن سحبه ليشمل مفاهيم مثل «الإسلام» أو «الغرب» عندما تؤخذ في شكل مجرد) وأيضاً الانحطاط الأخلاقي الذي ينطوي عليه الإرهاب.

هناك بين الحضارات التي يبدو أنّها لا علاقة في ما بينها غير الحرب روابط أوثق مما يحلو لأكثرنا اعتقاده، أما التواصل عبر حدود محصنة بعناية، كما يعلمنا فرويد، فيجري بسهولة مخيفة بالنسبة إلى كارهي التواصل. لكنّ اعتبارات مثل هذه، بما تتطوي عليه بالضرورة من مفارقات وتشكيك في أفكار نتمسك بها، لا توفر دليلاً عملياً يذكر للتصرف إزاء الوضع الحالي. من هنا فالأسهل دوماً هو الركون إلى تقسيمات قتالية واضحة (حملة الخير على الشرّ، الحرية مقابل الخوف، إلخ) مستقاة من التضادّ الذي يقيمه هنتغتون بين الإسلام والغرب، وهو ما اعتمده الخطاب الرسمي في الأيام الأولى على الكارثة. وإذا كان هناك تراجع ملحوظ عن هذا الخطاب، فإنّ استمرار تدفّق لغة الحقد والأعمال العدوانية المرافقة، إضافة إلى التقارير عن تجاوزات سلطات الأمن ضدّ العرب والمسلمين والهنود في أنحاء البلاد، يعني أنّ النموذج الأصلي لا يزال على حاله.

من الأسباب الإضافية لهذا الاستمرار وجود المسلمين المقلق في كلّ أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. وإذا نظرت إلى سكان فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا أو إسبانيا أو بريطانيا أو أميركا اليوم، فلا بدّ أن ترى أنّ الإسلام لم يعد على هامش الغرب بل أصبح في قلب دياره! لكن لماذا الخوف من هذا الوجود؟ هناك في عمق الثقافة الجماعية ذكريات دفيئة عن الفتوحات العربية الإسلامية الأولى في القرن السابع للميلاد، التي يقول المؤرّخ البلجيكي المرموق هنري بيرين في كتابه «محمد وشارلمان» (١٩٣٩) أنّها دمّرت مرة وإلى الأبد الوحدة التاريخية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وأنهت الحضارة الرومانية - المسيحية لتؤدي إلى حضارة جديدة تسيطر عليها القوى الشمالية (ألمانيا وفرنسا الكارولنجية) التي كان هدفها، كما يبدو أنّه يقول، الدفاع عن «الغرب» ضدّ أعدائه تاريخياً وثقافياً. لكن المؤسف أنّ بيرين يغفل أنّ خطّ الدفاع الجديد عن الغرب هذا استقى الكثير من حضارة الإسلام، بإنسانويّتها وفلسفاتها وعلومها الطبيعية والاجتماعية والتاريخية، التي قامت حاجزاً بين عالم شارلمان والحضارة الكلاسيكية الغابرة. أي أنّ الإسلام كان في الداخل منذ البداية.

هناك أيضاً الإرث المستمرّ لديانات التوحيد نفسها - الديانات الإبراهيمية كما سمّاها لوي ماسينيون. فقد شعر كلُّ منها دوماً خلف ظهره بحضور الديانة الأسبق، المسيحية في نظرتها إلى اليهودية، ثم الإسلام الذي يؤمن معتنقوه بأنّه جاء ليكمل ما قبله ويختم خط النبوة. وليس هناك حتى الآن تأريخ أو تحليل عقلاني للصدام المتعدّد الأوجه بين أتباع الديانات الثلاث - وكلُّ منها لا يشكّل معسكراً واحداً متماسكاً بل مجموعة من التوجّهات - إلا أنّ اللقاء الدموي الحالي في أرض فلسطين يعطي مثلاً واضحاً على الاستعصاء المأسوي للتصالح بينها، لا عجب إذن في استعداد المسيحيين والمسلمين للكلام بسهولة على الحرب الصليبية أو الجهاد، مع إغفال غريب للوجود اليهودي في القضية. إنّ أجندة كهذه، كما يقول إقبال أحمد، توفّر اطمئناناً عميقاً للرجال والنساء الذين يجدون أنفسهم... بين المياه العميقة للتقاليد من جهة والحدائث من الجهة الثانية».

لكننا كلنا - غربيين ومسلمين وغير ذلك - نسبح في تلك المياه. ولما كانت هذه جزءاً من المحيط الذي هو التاريخ، فمن العبث محاولة حرقها أو تقسيمها بالحوارجز. إنّها أوقات عصيبة، لكن تناولها من خلال معطيات الضعف والقوة لدى مختلف المجموعات، والسياسات العقلانية العلمانية مقابل الجهل، والمبادئ الشمولية للعدالة مقابل الظلم، أفضل من السعي وراء تجريدات كبرى يمكن أن ترضينا مؤقتاً لكن ليس فيها ما يذكر من معرفة الذات أو التحليل الواعي. مقولة «صدام الحضارات» مجرد موضحة، مثل «حرب الأكوان»، وهي تصلح للتأكيد الدفاعي على الذات أكثر مما للفهم الانتقادي لتشابك العلاقات والاعتماد المتبادل الذي نجده في زمننا.

الحياة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

مأزق الشرق الأوسط

مع تساقط القنابل والصواريخ على أفغانستان في الحرب التي تشنُّها الولايات المتحدة، قد تبدو المسألة الفلسطينية هامشية نسبة إلى الأحداث الملحة في وسط آسيا. لكن هذا خطأ، وليس فقط لأنَّ أسامة بن لادن وأتباعه (الذين لا يعرف عددهم أحد) حاولوا اختطاف القضية الفلسطينية لاستعمالها في خطابهم السياسي المرافق لحملتهم الإرهابية الشنيعة، بل أيضاً لأنَّ إسرائيل حاولت الأمر نفسه.. فبعد قتل الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ردّاً على اغتيال زعيمها في آب/أغسطس، أوصل الجنرال أرييل شارون حملته المستمرة على السلطة الفلسطينية التي اعتبرها «بن لادن إسرائيل» إلى مستوى جديد من الهستيريا. إنَّ إسرائيل التي تواصل منذ شهور اغتيال القادة والناشطين الفلسطينيين (أكثر من ستين منهم حتى الآن) لا يمكن أن تفاجأ عندما تستثير أساليبها اللاشعرية ردّاً فلسطينياً مشابهاً. لكن.. لماذا يبدو أنَّ سلسلة معيَّنة من اغتيالات مقبولة فيما يجري رفض سواها؟ إنَّه سؤال لا تستطيع إسرائيل أو أصدقائها الجواب عليه. هكذا يستمرُّ العنف، وأشدّه تدميراً للاحتلال الإسرائيلي والأهوال التي ينزلها بالمدنيين. وقد عادت إسرائيل في الفترة ما بين ١٨ - ٢١ تشرين الأول إلى احتلال ست مدن فلسطينية وقتلت خمسة من الناشطين إضافة إلى قتل ٢١ مدنياً

وجرح ١٦٠ منهم، وفرضت منع التجوّل في كلّ مكان، وبلغت وقاحتها حد أنّها تؤكّد أنّ كل هذا يشابه حرب الولايات المتحدة على أفغانستان والإرهاب.

هكذا نجد أنّ معاناة ومطالب شعب استلب منذ ٥٣ سنة ووقع تحت الاحتلال العسكري منذ ٣٤ سنة قد أخرجت من حلبة الصراع، وربطت اعتباراً وبمختلف الأشكال بالحملة العالمية على الإرهاب. وتعبّر إسرائيل ومساندوها عن القلق من تخليّ الولايات المتحدة عنهم، فيما يؤكّدون في الوقت نفسه، في تناقض واضح، أنّ إسرائيل ليست من القضايا المطروحة في هذه الحرب. بالمقابل فإنّ الفلسطينيين والعرب والمسلمين عمومًا، الذين يقلقهم ويحرجهم ربطهم في ذهن الرأي العام بالإرهاب (رغم تأكيد القادة السياسيين على الفصل ما بين بن لادن من جهة والمسلمين والعرب من الثانية) يشدّدون دومًا على أنّ قضية فلسطين هي المحور الأهم لاستيائهم، وقد أعلن الرئيس جورج بوش ووزير الخارجية كولن باول مرارًا وبوضوح أنّ تقرير المصير الفلسطيني قضية مهمة، بل ربما حتى مركزية. ويأتي هذا التأكيد مترافقًا مع ما في هذه الحرب من الاضطراب والتعقيد وغموض المدى (ومستتبعاتها المرجّحة التي لاتزال مجهولة في بلدان مثل مصر والمملكة العربية السعودية)، وما تثيره من المشاعر والتطلّعات في أنحاء الشرق الأوسط (رغم هاجس التهميش المشار إليه) إلى تغيير إيجابي لوضع نحو سبعة ملايين فلسطيني لا دولة لهم. المشكلة الرئيسية هي إذا كانت الولايات والأطراف ستكتفي بإجراءات آنية لمواجهة التطلّعات، مثلما حصل مع اتفاق أوسلو الكارثي.

لقد سلّطت انتفاضة الأقصى أقصى الضوء على عجز العرب والمسلمين وأججت غضبهم إلى درجة لم يسبق لها مثيل، ولا تنقل وسائل الإعلام الغربية عمق الألم والمهانة التي تفرضها العقوبات الجماعية الإسرائيلية على الفلسطينيين، من نسف المساكن إلى غزو المناطق الفلسطينية إلى القصف الجوي والقتل، وهو ما تبرزه تقارير تلفزيون «الجزيرة» أو التقارير اليومية الجديرة بالتقدير في صحيفة «هآرتس» للمراسلة الإسرائيلية أميرة هاس وغيرها من المعلقين. كما أعتقد في الوقت نفسه أنّ هناك رأيًا شائعًا لدى العرب بأنّ الفلسطينيين (وبالتالي العرب عمومًا) تعرّضوا للمهانة والتضليل

من قبل قاداتهم. ويجد الكلّ أمام أعينهم تلك الهوة السحيقة الفاصلة ما بين المفوضين الأنيقي الملبس الذي يدلون بتصريحاتهم في المقرات الفخمة وجحيم العيش في شوارع نابلس وجنين والخليل وغيرها. وأيضاً، على الصعيد العربي عموماً، قصور أنظمة التعليم وتفاقم البطالة والفقر وانتشار أجواء الخوف والتوجُّس، وذلك وسط عجز الحكومات عن التصدي لتصاعد التطرّف الإسلامي أو مكافحة الفساد المستشري على أعلى المستويات، أو عدم رغبتها في ذلك.. فوق كلّ هذا نجد العلمانيين الشجعان، المدافعين عن حقوق الإنسان والمكافحين ضدّ الطغيان الكهنوتي والداعين إلى نظام ديموقراطي عربي جديد، متروكين لمصيرهم من دون دعم من الثقافة الرسمية، بل إنّ الحكومات بين حين وآخر تقدّمهم ومؤلفاتهم قرابين لاسترضاء التطرّف الديني المتصاعد. وتخيّم على المشهد بأكمله سحابة داكنة كثيية من خمول المهوبة والفشل الإدائي، وهو ما أدّى في النهاية إلى النقشي الذي لم يسبق له مثيل للتفكير السحري أو عبادة الموت أو الاثنين معاً.

يعزو الكثيرون الهجمات الانتحارية إلى الإحباط واليأس أو إلى النفسيات الإجرامية المريضة لدى المهوسين الدينيين. لكنّها تفسيرات قاصرة. ذلك أنّ الإرهابيين الانتحاريين في نيويورك وواشنطن لم يكونوا من الجهلة والأميين، بل أناساً متعلمين من الطبقة الوسطى.. أبدوا قدرة تامة على التخطيط الحديث، ثم نفذوا مهمّتهم المدمّرة بإقدام وتصميم مخيفين. ثمّ هناك الشباب الذين ترسلهم «حماس» أو الجهاد الإسلامي للقيام بما يؤمرون بإيمان يشير إلى وضوح الهدف وليس الكثير غير ذلك. لكن الجاني الحقيقي هو نظام التعليم الابتدائي المفكّك، المكوّن من بعض آيات القرآن، وتمرارين الاستظهار التي تعتمد كتباً دراسية تعود إلى خمسين سنة، وصفوف بحجم يستحيل معه تعليم التلاميذ، ومدرّسين لا تأهيل يذكر لديهم وعجز شبه كامل عن التفكير الانتقادي. وأنتج هذا الجهاز التعليمي البالي - جنباً إلى جنب مع الجيوش العربية الكبيرة المترهلة (وكُلّها بمعدات لا تصلح للاستعمال وبسجل يفتقر إلى أيّ إنجاز إيجابي) - تلك النواقص الفاضحة في المنطق والتفكير الأخلاقي وعدم التقدير الكافي للحياة الإنسانية، الذي يقود إما إلى شطحات من الحماس الديني أو إلى أخطأ أنواع الخنوع وعبادة السلطة.

هناك على الجانب الإسرائيلي نواقص مشابهة في الرؤية والمنطق، إذ إن من المذهل أن تعتبر إسرائيل احتلالها المستمر منذ ٢٤ سنة أمراً ممكناً، بل مبرراً، على الصعيد الأخلاقي، فيما يستمرّ مثقفو «السلام» الإسرائيليون في الشكوى من عدم وجود معسكر سلام فلسطيني، متناسين أنّ شعباً تحت الاحتلال لا ينعم مثل المحتل بخيارات التحادث أو عدمه مع هذه الجهة أو تلك. في وضع كهذا يصبح الاحتلال من المعطيات المفروغ منها التي لا تكاد تستحقّ الذكر، ويصبح الإرهاب الفلسطيني تبعاً لذلك سبب العنف وليس نتيجته، رغم امتلاك واحد من الطرفين ترسانة عسكرية كبرى حديثة (مقدمة من دون شروط من قبل الولايات المتحدة) فيما الطرف الآخر من دون دولة ومن دون قدرة على الدفاع عن النفس، ويعاني من الاضطهاد الوحشي ومحصور في ١٦٠ كانتوناً صغيراً مع إغلاق المدارس وجعل الحياة أمراً مستحيلاً. الأسوأ من كلّ هذا أنّ قتل وجرح الفلسطينيين يومياً يترافق مع تكاثر لا يعرف الكلل للمستوطنات بسكانها، الذين وصل عددهم في أنحاء الأرض المحتلة إلى ٤٠٠ ألف نسمة.

وجاء في تقرير أصدرته أخيراً حركة «السلام الآن» ما يأتي:

- بنهاية حزيران/يونيو ٢٠٠١ كانت هناك في المستوطنات ٦٥٩٢ وحدة إسكان على مراحل مختلفة من الإنشاء.

- بوشر خلال رئاسة إيهود باراك للحكومة ببناء ٦٠٤٥ وحدة سكنية في المستوطنات. والواقع أنّ السنة ٢٠٠٠ شهدت أكبر نسبة للبناء في المستوطنات منذ ١٩٩٢، إذ بلغ عدد الوحدات التي ابتدأ العمل عليها ٤٤٩٩ وحدة.

- كان عدد الوحدات السكنية في المستوطنات عند التوقيع على اتفاق أوسلو ٢٢٧٥٠ وحدة، وتمّ منذ الحين بناء ٢٠٣٧١ وحدة، أي زيادة بنسبة ٦٢ في المئة.

جوهر الموقف الإسرائيلي يتلخّص بتناقضه مع ما تريده الدولة اليهودية، أي السلام والأمن، لأنّ كل ما تعمله لا يضمن لها هذا أو ذاك. في كل هذا تواصل الولايات المتحدة دور المساند والممول لتجبر إسرائيل ووحشيتها، وهو أمر لا يحتاج إلى نقاش. فقد دفعت لها إلى الآن وأمام أنظار العالم ٩٢ بليون دولار، إضافة إلى الدعم السياسي غير المشروط. المفارقة أنّ الدعم بلغ ذروته خلال عملية أوسلو وليس قبلها أو بعدها،

الحقيقة الواضحة هي أن العداء لأميركا في العالم العربي ينبع مباشرة من سلوك الولايات المتحدة، التي تحاضر العالم عن الديمقراطية والعدالة فيما تدعم علناً النقيض الصارخ للاثنتين. هناك أيضاً بالتأكيد جهل في العالمين العربي والإسلامي بأوضاع الولايات المتحدة، ومن هنا الاتجاه إلى الهجمات الخطابية والإدانان الجارفة بل التحليل العقلاني والفهم النقدي لأميركا، الأمر نفسه ينطبق على موقف العرب تجاه إسرائيل.

سجلت الحكومات العربية والمثقفون العرب فشلاً كبيراً في هذا المجال. إذ لم تخصص الحكومات الوقت والموارد لسياسة ثقافية متصدية تقدم تعبيراً كافياً عن الثقافة والتقاليد والمجتمع الحديث، ولذا بقيت هذه مجهولة لدى الغرب، واستمرت لديه الصورة السلبية عن العرب والمسلمين كأناس يتّسمون بالعنف والتطرف والشبق. ولا يقلّ المثقفون فشلاً عن الحكومات، إذ لا نفع في التكرار الدائم للكليشيهات عن الكفاح والمقاومة التي يفترض لها القيام على برنامج عسكري، فيما أن هذا ليس ممكناً أو مرغوباً. إن على دفاعنا ضد السياسات الظالمة أن يكون أخلاقياً، وعلينا أولاً احتلال موقع التفوق الأخلاقي، ثم نشره في الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما لم نقم به مطلقاً.

لقد رفضنا التفاعل والنقاش، مشيرين إلى الاثنين باحتقار على أنّهما مجردّ التطبيع مع العدو أو التعاون معه. لكن رفض المساومة عند طرح قضيتنا العادلة (وهو ما أدعو إليه) لا يمكن في أي شكل من الأشكال أن يعتبر تنازلاً، خصوصاً عندما نقدّمه مباشرة وبقوة إلى المحتلّ أو صانع السياسات الظالمة المتمثلة بالاضطهاد والانتقام. لماذا نخشى مواجهة مضطهدينا مباشرة وبإنسانية واقتناع؟ ولماذا نستمر باعتقادنا بوعود إيديولوجية غامضة بالخلاص عن طريق العنف، لا تختلف كثيراً عن السم الذي ينفثه ابن لادن والإسلاميين؟ الردّ الذي يلي مطالبنا هو المقاومة القائمة على المبادئ، وحركة عصيان مدني جيدة التنظيم، وبرنامج تنقيفي يدافع عن التعايش والمواطنة وقيمة الحياة الإنسانية.

لكننا الآن في مأزق يكاد يفوق الاحتمال، يتطلب أكثر من أي وقت مضى عودة حقيقية إلى أسس السلام المنسية الآن، كما عبّر عنها مؤتمر مدريد في ١٩٩١ وقراري

مجلس الأمن ٢٤٢ ٣٣٨: الأرض مقابل السلام. إذ لن يكون هناك سلام ما لم توجه الضغوط إلى إسرائيل للإسحاب من الأراضي المحتلة، من ضمنها القدس، وإزالة المستوطنات مثلما أكد تقرير ميتشل. بالطبع يمكن أن يحصل هذا بالتدريج، بدءاً بنوع من الحماية العاجلة للفلسطينيين المكشوفين أمام عدوان إسرائيل. لكن من الضروري أولاً مواجهة وإصلاح النواقص الكبرى في أوسلو: أي التأكيد منذ البداية على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء والسلام القائم على اعتراف متبادل. هذا ما يجب إعلانه أهدافاً للمفاوضات، لكي تكون نبراساً يشع في نهاية النفق. وعلى المفاوضات الفلسطينية أن يتمسكوا بهذا، وأن لا يستعملوا العودة إلى التفاوض - إذا كان لها أن تعود وسط الحرب الوحشية التي تشهها إسرائيل على الفلسطينيين - ذريعة للعودة بكل بساطة إلى أوسلو. وليس من يمكنه إعادة المفاوضات في النهاية غير الولايات المتحدة، بدعم أوروبي وعربي وإسلامي وأفريقي، مع ضمان أن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة التي عليها أن تكون الراعية الرئيسية للعملية.

ولما كان الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أضرب إنسانية الأطراف، أقترح جعل العدالة والرحمة مكونات أساسية للعملية، عن طريق خطوات رمزية مهمة تعبّر عن الاعتراف المتبادل والشعور بالمسؤولية، تتخذ برعاية شخصية مثل نيلسون مانديلا أو هيئة من صانعي السلام المرموقين. والمؤسف أن شارون وعرفات لا يصلحان لمهمة رفيعة من هذا النوع. وعلينا إصلاح الوضع السياسي الفلسطيني ليعبّر عن طموحات كلّ الفلسطينيين في السلام مع الكرامة والعدالة والتعايش المتكافئ مع يهود إسرائيل. علينا أن نبتعد عن مهازل مثل الدعم المهين لقائد لم يشارك منذ زمن بعيد في ما يقدمه شعبه من التضحيات. وينطبق الأمر نفسه على الإسرائيليين الذين يسيء قيادتهم شارون وأمثاله. نحتاج إلى رؤية ترفع الروح التي طالت معاناتها إلى أبعد من الواقع البائس، رؤية لا بدّ أن تنتصر إذا قدمت بإصرار على أنّها ما نتطلع إليه ونحتاجه.

الحياة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

الولايات المتحدة وفلسطين: المراجعة في اتجاه واحد فقط

تطرح المرحلة الحالية المضطربة والحملة العسكرية الأميركية على أفغانستان عدداً من المواضيع التي تستحقّ بعض التوضيح، وسأسجلها هنا من دون كثير من التفصيل أو التحديد، في محاولة لتناول المرحلة الحالية من العلاقة الطويلة - والمليئة بالسلبيات العميقة - بين الولايات المتحدة وفلسطين.

علينا البدء بما يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه، وهو أنّ كل الأميركيين (من ضمنهم أنا) على اقتناع تام بأنّ الأحداث الرهيبة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ العالم. ولاشك في أنّ الكثير من الأميركيين يدركون، على الصعيد العقلاني، أنّه على رغم أنّ التاريخ حافل بمجازر وكوارث أخرى، لكنّهم يعتبرون تفجير مركز التجارة العالمية والبنّتاغون تطوّراً فريداً لا سابق له، وأنّ واقعاً جديداً بدأ في البروز منذ ذلك اليوم. ويتركّز هذا الواقع في معظمه على الولايات المتحدة نفسها - أي على حزنها وغضبها وضغوطها النفسية وتصوّرها للذات.

يمكن القول إنّ الرأي الأبعد عن القبول لدى الرأي العام الأميركي حالياً هو الذي يشير إلى أنّ هناك أسباباً تاريخية لهذا المقدار من العداء الموجه إلى أميركا، ذلك اللاعب الأهم على الساحة العالمية، أي أنّها جلبته على نفسها من خلال ممارساتها. فرأي كهذا يعتبر ضمن الخطاب السائد رسمياً وإعلامياً محاولة لتبرير وجود أسامة بن

لادن وأعماله، الذي أصبح الرمز الأشمل لكل ما تكرهه أميركا وتخشاه. الافتراض هنا، كما يبدو، هو أن الإرهاب، ذلك الشرّ المطلق، أصاب أميركا في عمق شرفها وكرامتها، ولا يمكن في أيّ شكل من الأشكال السماح حتى بالتفكير في رأي كهذا، ناهيك عن إخضاعه للتفحص العقلائي. ولا يبدو أنّ أحداً مهتمّاً بأنّ هذا بالضبط ما يريده بن لادن في تصوُّره المجنون للعالم، أي تقسيم الكون إلى طرفين متناحرين، طرفه هو من جهة، والمسيحيون واليهود من الجهة الثانية.

النتيجة، بالتالي، أنّ الصورة التي تقدّمها الحكومة ووسائل الإعلام - التي تعمل في غالب الأحيان من دون استقلالية عن الحكومة، على رغم بعض التساؤلات والانتقادات لطريقة إدارة الحرب وليس حكمتها أو فاعليتها - تركّز على «وحدة» أميركا تجاه الخطر. وهناك فعلاً شعور اصطنعته وسائل الإعلام والحكومة بوجود تلك الـ «نحن» القوية، وكيف «أنّنا» متّحدون على صعيدي العمل والمشاعر. ويبرز هذا من خلال ظواهر قد لا تكون مهمة بذاتها، مثل رفع الأعلام في كل مكان، وإصرار الصحافيين على استعمال صيغة الجمع هذه عند وصف الأحداث، أي «أنّنا» قصفنا وقررنا وعملنا وشعرنا واعتقدنا ... إلخ.

وليس لهذا، بالطبع، سوى علاقة هامشية بالواقع، وهو أكثر تعقيداً وإثارة للقلق. فهناك الكثير من الشكوك، وحتى المعارضة الصريحة، التي تغطّيها موجة الحماس ولا تجد طريقها إلى العلن. وبلغ من قوة هذا الطرح لـ «توحد» أميركا أنّه لا يسمح بمقدار يذكر من التساؤل عن سياسة أميركا، التي لا بدّ من أن تقود على أصعدة عدة إلى سلسلة من التطوّرات غير المحسوبة في أفغانستان وغيرها، ولن يدرك الكثيرون نتائجها إلّا بعد فوات الأوان. خلال ذلك تؤكّد هذه «الوحدة» أنّ ما عملته أميركا، ولاتزال، لا يحتمل أي خلاف أو نقاش جديين. ويؤكّد الرئيس جورج بوش، تماماً مثل بن لادن، أنّ من ليس معنا فهو مع الإرهاب وبالتالي ضدّنا. هكذا فإنّ أميركا، من جهة، لا تحارب الإسلام بل الإرهاب، لكنّها تناقض ذلك من الجهة الثانية عندما تصرّ على أنّها وحدها من يحدّد ماهية الإسلام أو الإرهاب، وكيف «أنّنا» ضدّ الإرهاب الإسلامي والغضب الإسلامي بحسب تعريفنا «نحن» لهما. وإذا كانت هناك حتى الآن تحفّظات لبنانية وفلسطينية قوية على إدانة أميركا لـ «حزب الله» و«حماس» باعتبارهما منظمّتين

إرهابيتين، فليس هناك ما يضمن توقُّف الحملة الهادفة إلى جعل أعداء إسرائيل «أعداءنا».

مع ذلك، أدرك بوش وتوني بليير الحاجة إلى عمل شيء ما تجاه فلسطين، على رغم أنني لا أعتقد بوجود توجهٍ جدي لدى الولايات المتحدة لتغيير سياستها الخارجية في هذا المجال. ذلك أنّ تغييراً كهذا يتطلّب من أميركا مراجعة تاريخها، تماماً مثلما في المواعظ التي يوجّهها إعلاميون سيئو الصيت مثل توماس فريدمان وفؤاد عجمي إلى العرب والمسلمين بضرورة مراجعتهم لتاريخهم، من دون أن يذكروا، بالطبع، أنّ هذا مطلوب من الكلّ، من ضمنهم الأميركيون. فهؤلاء يكرّرون لنا من دون توقُّف أنّ تاريخ أميركا هو تاريخ الحرية والديموقراطية وليس سواهما، من دون اعتراف بأي خطأ أو إعلان عن مراجعة جذرية المعنى: على كلّ الآخرين تغيير أنفسهم وأوضاعهم، أما أميركا فتبقى على حالها. ثم يعلن جورج بوش أنّ الولايات المتحدة تفضّل قيام دولة فلسطينية بحدود معترف بها جنباً إلى جنب مع إسرائيل ومتوافقاً مع قرارات الأمم المتحدة (وإن كان من دون تحديد لتلك القرارات ومع الإصرار على رفض استقبال ياسر عرفات).

قد تبدو هذه خطوة تناقض المعتاد، لكنّها في حقيقتها ليست كذلك. إذ تشهد الولايات المتحدة منذ ستة أسابيع حملة إعلامية مذهلة الدقة والشمولية، وبلا معارضة تذكر، لفرض المنظور الإسرائيلي للعالم على الرأي العام الأميركي. المقولات الرئيسية في هذه الحملة أنّ السبب الحقيقي للإرهاب هو الإسلام نفسه والعرب أنفسهم، وأنّ إسرائيل واجهت هذا الإرهاب منذ قيامها، وأنّ لا فرق بين عرفات وبن لادن، وأنّ غالبية حلفاء أميركا العرب (خصوصاً مصر والمملكة العربية السعودية) ترعى شعور العداء لأميركا وتساند الإرهاب، وكل ذلك في مجتمعات ينخرها الفساد والتسلُّط. وتقوم هذه الحملة على افتراض (مشبوه في أحسن الأحوال) عن تصاعد اللاسامية، وتدعو بالنتيجة إلى تدمير أي مظهر من مظاهر مقاومة الفلسطينيين (أو اللبنانيين) لممارسات إسرائيل - وهي اليوم أكثر بشاعة وتوحشاً من أيّ وقت مضى - بعد القضاء على بن لادن و«طالبان» أو أثناء الحرب عليهم. وهذا يعني أيضاً، كما يواصل صقور البنتاغون وحلفاؤهم الإعلاميون اليمينيون تذكير الأميركيين، بضرورة الهجوم على العراق وتدميره مع كل أعداء إسرائيل في المنطقة. وبلغ من وقاحة جهاز الإعلام الصهيوني في الفترة

التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أننا لا نكاد نجد رأياً معارضاً. وضاعت وسط هذه العاصفة من الأكاذيب والحقد الدموي والغطرسة الانتصارية الحقيقتان البسيطتان القائلتان أن أميركا ليست إسرائيل، وإنّ بن لادن ليس العرب أو المسلمين.

الحملة الإسرائيلية المكثّفة، التي لا يملك بوش ومساعدوه سيطرة فعلية عليها، أبعدت الإدارة عن أي مراجعة حقيقية لسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل والفلسطينيين. وكان هناك، حتى في المراحل الأولى من الحملة الدعائية الأميركية المضادة الموجّهة إلى العالمين العربي والإسلامي، افتقار ملحوظ إلى التعامل مع العرب بالجدية نفسها التي تعاملت فيها واشنطن مع بقية الشعوب. خذ مثلاً برنامج النقاش من تلفزيون «الجزيرة» في أوائل تشرين الأول ٢٠٠١ الذي تمّ فيه بث الشريط الأخير لبن لادن. تشكّل الشريط من سلسلة من الاتهامات والتصريحات، مثل اتّهام الولايات المتحدة باستعمال إسرائيل لقمع الفلسطينيين من دون هوادة. وبالطبع قدم بن لادن تفسيره الجنوني المعهود لذلك، وهو الحملة الصليبية التي تشنّها المسيحية واليهودية على الإسلام - فيما تقتنع غالبية العالم العربي بالحقيقة الواضحة وهي أنّ الولايات المتحدة تسمح لإسرائيل بقتل الفلسطينيين كما يحلو لها وباستعمال السلاح الأميركي لهذا الغرض، مع تأييد واشنطن لإسرائيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية عموماً. بعد ذلك طلب مقدّم البرنامج رداً من المسؤول الأميركي كريستوفر روس، الذي يتكلم العربية لكن ليس بما يكفي من الطلاقة أو البلاغة، فقرأ بياناً مطوّلاً ملخصه أنّ الولايات المتحدة أبعدها عن العدوان للإسلام والعرب، بل إنّها نصيرتهم (كما في البوسنة وكوسوفو مثلاً)، وهي أيضاً المساهم الأكبر في تقديم الغذاء إلى أفغانستان، إضافة إلى دفاعها الدائم عن الحرية والديموقراطية... إلخ.

إنّها، عموماً، الحجج الأميركية المعهودة. إلا أنّ مقدم البرنامج طلب من روس، أخذاً في الاعتبار ما قاله عن دعم الولايات المتحدة للعدالة والديموقراطية، تعليل دعم أميركا وحشية إسرائيل في احتلالها العسكري لفلسطين. وبدلاً من أن يجيب روس بصدق، وفي شكل يحترم ذكاء المشاهدين، معترفاً أنّ إسرائيل حليفة أميركا وأنّ تأييدها ينبع من أسباب سياسية داخلية، اختار أن يهين المشاهدين بالدفاع عن الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة التي استطاعت جلب الطرفين إلى طاولة التفاوض. وعندما

استمرّ مقدم البرنامج في أسئلته عن عداء الولايات المتحدة لتطلّعات العرب، واصل روس بالمقابل طرح الخط نفسه، بما معناه أنّ الولايات المتحدة وحدها هي من يراعي مصالح العرب. إذا أخذنا أداء روس على مستوى الدعاية فقط فإنّه فاشل من دون شك. لكنّه، من دون أن يدري، قدم للعرب خدمة مهمة، فقد أتّضح من كلامه أنّ من الحقّ توقّع تغيير مهم في سياسة واشنطن.

ومهما قال بوش وإدارته، فإنّ أميركا مستمرة في ممارستها الأحادية، ليس في أفغانستان أو الشرق الأوسط فقط بل في كلّ مكان في العالم. ولم تفهم حتى الآن دوافع الفلسطينيين للمقاومة، أو مدى استنكار العرب لسياستها الظالمة عندما تتفاوض عن سادية إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني. كما أنّ واشنطن مازالت ترفض ميثاق كيوتو والاتفاق على إقامة محكمة دولية لجرائم الحرب ومواثيق تحريم الألغام الأرضية، كما تستمرّ في رفض تسديد متأخراتها إلى الأمم المتحدة. وعلى رغم كل هذا يسمح بوش لنفسه بالوقوف أمام الدول الأخرى ليحاضرها، مثل مدرس أمام حفنة من التلاميذ، عن ضرورة التزام الأفكار الأميركية في السلوك والعمل.

باختصار، ليس هناك مطلقاً أي سبب لياسر عرفات وبطانته في التمرّغ في التراب أمام أقدام الأميركيين. أملنا الوحيد كفلسطينيين يكمن في البرهنة للعالم على تمسّكنا بمبادئنا وبتفوّقنا الأخلاقي، وإدامة مقاومة ذكية قوية التنظيم للاحتلال الإسرائيلي الإجرامي. اقتراحي إلى ياسر عرفات يتلخّص بوقف سياحته التي لا تنتهي في أنحاء العالم والعودة إلى شعبه ليتجاوب مع احتياجاته كما ينبغي لقائد حقيقي. (من جهته يواصل الشعب تذكيره بانحسار التأييد له: نسبة المؤيدين لتحركاته لا تتجاوز ١٧ في المئة حالياً). وفي الأثناء تستمرّ إسرائيل في تدمير البنى التحتية الفلسطينية وتدمير المدن والمدارس وقتل الأبرياء وغزو المناطق كما يحلو لها من دون أن يبدي عرفات اهتماماً جدياً بذلك. عليه أن يقود بنفسه، ويومياً إن لم يكن ساعة بعد ساعة، مسيرات الاحتجاج السلمية، وأن لا يترك هذه المهمة لمتطوعين أجنبيّين يقومون بمهامنا بدلاً منا.

قيادة عرفات تعاني من نقص قاتل في روح التضحية بالذات والتضامن الإنساني والأخلاقي مع الشعب. وأخشى أن يكون هذا النقص قد أدى بالفعل إلى تهميش شبه كامل له ولسلطته الخاملة. ولاشكّ في أنّ وحشية شارون لعبت دوراً رئيسياً في ذلك. لكن

علينا أن نتذكّر أنّ غالبية الفلسطينيين كانت قد فقدت ثقتها بالقيادة قبل الانتفاضة، ولأسباب حقيقية. والظاهر أنّ عرفات لم يفهم أبداً أننا كنا ولانزال حركة تجسّد مبادئ العدالة والتحرّر وتستمدّ الدعم بناء على ذلك. هذا فقط دون سواه سيمنّكنا من تحرير أنفسنا من الاحتلال الإسرائيلي، وليس المناورات خلف الكواليس في أروقة الحكومات الغربية، حيث يعاملونه وشعبه باحتقار. لقد فشل عرفات مرة بعد مرة - في الأردن ولبنان وخلال عملية أوسلو - عندما تصرف وكأنه على رأس دولة عربية من النوع المعتاد. ولن يبدأ بقيادة شعبه فعلاً إلاّ حين يفهم في النهاية أنّ الشعب الفلسطيني يطالب بالتحرّر والعدالة، وليس بالمزيد من قوات الشرطة والمزيد من الفساد البيروقراطي. عدا ذلك سيستمرّ في التخبّط المشين جالباً علينا المزيد من الكوارث والمآسي.

في المقابل، وهي نقطة أكتفي بذكرها الآن لأعود لتطويرها أكثر في مقالتي المقبلة - علينا كفلسطينيين وعرب أن لا نكتفي بذلك العداء الكلامي الفارغ لأميركا. من المرفوض أن نجلس في قاعات الاجتماع في بيروت أو القاهرة لإدانة أمبريالية أميركا (أو الكولونيالية الصهيونية) من دون أدنى قدر من الإدراك بأنّ هذه مجتمعات معقّدة لا تمثّلها دوماً السياسات الغبية الوحشية التي تتخذها حكوماتها. لم نتوجّه أبداً إلى تلك التيارات التي يمكن (بل من الضروري) التوجّه إليها والتوصّل إلى اتفاق معها. ومهمّتنا الأولى هنا هي جعل مقاومتنا موضع الاحترام والتفهم، وليس الكره والخوف، كما نجد الآن بسبب الجهل الانتحاري والعداء الأعمى.

نقطة إضافية: من السهل جداً أيضاً على مجموعة صغيرة من الأكاديميين العرب في أميركا الظهور في وسائل الإعلام هنا لإدانة الإسلام والعرب، من دون التحلي بالشجاعة الكافية لتوجيه ذلك القول، في شكل مباشر وبالعربية، إلى الشعوب والمجتمعات العربية نفسها. كما أنّ من المرفوض أيضاً أن تدّعي الحكومات العربية والإسلامية أنّها تدافع عن مصالح شعوبها في الأمم المتحدة والغرب عموماً، فيما لا تعمل شيئاً يذكر لمصلحة شعوبها في الداخل. إنّ غالبية البلاد العربية اليوم تتخبّط في الفساد والإرهاب والحكم اللاديموقراطي، إضافة إلى أنظمة تعليمية تعاني من نواقص قاتلة لم تواجه حتى الآن حقائق العالم العلماني اليوم.

الحياة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

طريق إسرائيل المسدود : هل إسرائيل أكثر أمناً الآن؟

«تضييق بنا الأرض، تحشرنا في الممر الأخير، فنخلع أعضائنا كي نمر... إلى أين نذهب بعد الحدود الأخيرة، أين تطير العصافير بعد السماء الأخيرة...». هكذا كتب محمود درويش إثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وها نحن بعد ١٩ سنة نرى أنّ ما حصل للفلسطينيين في لبنان وقتها يتكرر الآن في فلسطين نفسها. لقد حشرت إسرائيل الفلسطينيين منذ بدء انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في أقل من ٢٢٠ غيتو صغيراً منفصلاً، وأخضعتهم مراراً وتكراراً لحظر التجوّل، أحياناً لفترات تصل إلى أسابيع، حيث لا يستطيع أحد التنقّل من دون الوقوف ساعات طويلة أمام النقاط الأمنية الإسرائيلية وتحمل الإهانات المتقصّدة من الجنود الإسرائيليين الأفظاظ. وهناك لحظة كتابتي هذه السطور مئتا فلسطيني لا يستطيعون الحصول على غسيل الكلى، لأنّ الإسرائيليين، لأسباب أمنية، يمنعونهم من الذهاب إلى المراكز الطبية. لكن هل كتب أحد من ألوف المراسلين الأجانب عن الوحشية التي وصل إليها المجندون الإسرائيليون، الذي يشكّل تدريبهم على قمع المدنيين الفلسطينيين الجزء الأساسي من واجباتهم العسكرية؟ لا أعتقد ذلك.

ولم تسمح إسرائيل لياسر عرفات بمغادرة مكتبه في رام الله لحضور الاجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي في قطر في العاشر من شهر كانون الأول ٢٠٠١، وقرأ واحد من مساعديه الكلمة التي كان سيلقيها في الاجتماع. وكانت طائرات إسرائيل

وجرافاتها دمّرت قبل ذلك بأسبوع مطار غزة وطائرتي الهليكوبتر القديمتين التابعتين لعرفات، من دون وجود جهة أو قوة تستطيع اعتراض أو وقف هذه العملية، التي لم تكن سوى واحدة من الغارات اليومية التي تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين. مطار غزة - المدخل المباشر الوحيد إلى الأراضي الفلسطينية - هو المطار المدني الوحيد في العالم الذي دمر قصداً منذ الحرب العالمية الثانية. وقامت طائرات «أف ١٦» (وهي من مكرمات أميركا لإسرائيل) في شكل متواصل، في عمليات مشابهة لما حصل في غرنيكا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية، بقصف مدن وقرى الفلسطينيين بالقنابل والرشاشات وقتلت الكثير من المدنيين وعناصر الأمن ودمّرت الممتلكات (وليس هناك جيش أو سلاح جوي أو بحري فلسطيني لحماية السكان). كما استعملت هليكوبترات «أباتشي» الهجومية (هي بدورها من مكرمات أميركا) صواريخها لاغتيال ٧٧ شخصاً من القيادات الفلسطينية بتهمة أعمال إرهابية مزعومة، منها ما يفترض أنه حصل في الماضي والقسم الآخر منها على سبيل التوقُّع. وتتمتع مجموعة مجهولة الهوية من مسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية بصلاحيّة تحديد ضحايا عمليات الاغتيال، بموافقة الحكومة في كل من الحالات كما نفترض، وأيضاً بموافقة أميركية عامة. كما قصفت هذه الهليكوبترات مقرات السلطة الفلسطينية، الأمني منها والمدني. وفي ليل الخامس من كانون الأول الجاري اقتحم الجيش الإسرائيلي مقرّ المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء في رام الله واستولى على الكومبيوترات وغالبية الملفات والتقارير، ماحياً بذلك سجل الحياة العامة الفلسطينية بأسره تقريباً. وكان الجيش نفسه، في ظلّ القائد نفسه، دخل بيروت الغربية في ١٩٨٢ واستولى على وثائق مركز الأبحاث الفلسطيني قبل تدمير المبنى. بعد ذلك بأيام قليلة حصلت مجزرتا صبرا وشاتيلا.

كانت هناك أواخر تشرين الثاني ٢٠٠١ عشرة أيام من الهدوء النسبي أنهاها آرئيل شارون عمداً عندما أمر باغتيال محمود أبو هنود، وهو أحد قادة «حماس». وكان شارون واثقاً أنّ ذلك سيعيد الهجمات الانتحارية - وهو ما حصل بالفعل - معطياً جيش إسرائيل الذريعة للعودة إلى قتل الفلسطينيين. ويجد الفلسطينيون، بعد ثماني سنوات من المفاوضات العقيمة، أنّ نسبة البطالة وصلت إلى خمسين في المئة، فيما يعيش ٧٠ في المئة منهم تحت خط الفقر، (أي على أقل من دولارين في اليوم). وتستمرّ يومياً من

دون رادع مصادرة الأراضي ونسف المساكن، وأيضاً التركيز الإسرائيلي على تدمير الأشجار والبساتين. وعلى رغم أن نسبة قتلى الفلسطينيين تصل إلى خمسة أضعاف الإسرائيليين، فإنّ الجزار العجوز شارون يؤكّد بوقاحة أنّ إسرائيل ضحية للإرهاب نفسه الذي يمارسه بن لادن.

النقطة الجوهرية في كل هذا أنّ إسرائيل تواصل احتلالها اللاشعري للأراضي منذ ١٩٦٧، وهو الاحتلال الأطول في التاريخ، والوحيد من نوعه في عالم اليوم. هذا بالتأكيد هو العنف الأصلي والمستمر الذي تستهدفه كل أعمال العنف الفلسطينية. ومن بين الأمثلة على إغفال الكثيرين لهذه النقطة أنّ وفداً من الاتحاد الأوروبي طالب الفلسطينيين في العاشر من كانون الأول ٢٠٠١ بوقف العنف - بالتزامن مع مقتل طفلين فلسطينيين، عمرهما ٣ و١٢ سنة، في القصف الإسرائيلي للخليل. كما قتل في اليوم التالي خمسة فلسطينيين، كلّهم من المدنيين، في قصف طائرات الهليكوبتر لمخيمات اللاجئين في غزة. وما يفاقم من الوضع أنّ تعبير «الإرهاب» بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يستعمل لتشويه المقاومة المشروعة للاحتلال العسكري وطمس أي علاقة، سببية كانت أم مجرد سردية، بين قتل المدنيين (وهو ما عارضته دوماً) وثلاثين عاماً من الاحتلال والعقوبات الجماعية.

السؤال الواجب إلى كل «خبير» غربي يندد بـ «الإرهاب» الفلسطيني هو: كيف يمكن تناسي واقع الاحتلال أن يؤدي إلى وقف الإرهاب؟ الخطأ الكبير الذي ارتكبه عرفات - نتيجة الإحباط وسوء المشورة - كان محاولة التوصل إلى صفقة مع المحتلّ عندما فوّض نجلي أسرتين فلسطينيتين مرموقتين التحادث مع الموساد عن «السلام» في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم في كمبردج في ١٩٩٢. ذلك أنّ المحادثات اقتصرت على أمن إسرائيل، من دون أي ذكر لأمن الفلسطينيين، ومع إغفال تام لكفاح شعبه من أجل إقامة دولة مستقلة. والواقع أنّ أمن إسرائيل وحده، من دون اعتبار لأي قضية أخرى، أصبح الأولوية المعترف بها دولياً، وهو ما سمح للجنرال زيني أو خافيير سولانا بـ «وعظ» منظمة التحرير الفلسطينية مع صمت كامل في ما يخصّ الاحتلال. لكن فائدة إسرائيل من تلك المحادثات لم تزد في شكل يذكر على ما جاء به للفلسطينيين.

وكانت غلطة الإسرائيليين تصوّرهم إمكان إخضاع الفلسطينيين عن طريق خداع عرفات وبطانته واجتذابهم إلى محادثات لا نهاية لها، مع تنازلات ضئيلة هنا وهناك. إنّ نتيجة كل سياسة رسمية إسرائيلية كانت مفاقمة الوضع بالنسبة لإسرائيل. ويكفي للبرهان أن نسأل إذا كانت إسرائيل الآن آمنة ومقبولة أكثر مما كانت عليه قبل عشر سنوات.

لا بد بالطبع من إدانة الغارتين الانتحاريتين الرهيبتين (والغبيتين كما أرى) على المدنيين في حيفا والقدس في الأول من كانون الأول ٢٠٠١. لكن إذا كان للإدانة من معنى، علينا وضع الغارتين في سياق اغتيال أبو هنود مبكراً من ذلك الأسبوع، إضافة إلى مقتل خمسة أطفال فلسطينيين في غزة بلغم زرعه الإسرائيليون عمداً هناك، ناهيك عن المسلسل المستمرّ في تدمير المساكن وقتل الفلسطينيين في أنحاء غزة والضفة الغربية واقتحام المدن والمخيمات بالدبابات وغير ذلك من المحاولات، على مدار اليوم والساعة طيلة ٣٥ سنة، لمحق التطلّعات الفلسطينية. ولا بدّ لهذا النوع من المحاولات اليائسة أن يؤديّ إلى نتائج سلبية، لعلّ أسوأها الضوء الأخضر الذي بدا أنّ جورج بوش وكولن باول أعطياه إلى شارون عندما كان في واشنطن في الثاني من كانون الأول (ما يذكرنا تماماً بالضوء الأخضر الذي أعطاه الكسندر هيغ إلى شارون في أيار/مايو ١٩٨٢). وترافق هذا الدعم مع التصريحات الرنانة المعتادة التي تحول شعباً يرزح تحت الاحتلال، بقائد ضعيف سيء الحظ، إلى قوة عدوانية عالمية عليها أن تجلب «مجرميها» لمواجهة العدالة، في الوقت نفسه الذي كان جنود إسرائيل يدمّرون في شكل منظمّ البنية الأمنية الفلسطينية التي يفترض لها أن تقوم بتلك الاعتقالات.

عرفات الآن محاصر من كل جانب، والمفارقة أنّ ذلك نتيجة رغبته الجارفة في أن يكون كلّ شيء لجميع الآخرين، الأصدقاء منهم مثلما الأعداء. وهو من جهة بطل مأسوي ومن الثانية شخص متعثر. لكن ليس هناك اليوم فلسطيني يمكنه إنكار قيادة عرفات لسبب بسيط هو أنّه زعيم فلسطيني، وبهذه الصفة، وعلى رغم ثرثرته وأخطائه، فإنّ مجرد وجوده يثير غضب غلاة الصهاينة مثل شارون، وأيضاً مسانديه الأميركيين. إنّ سلطة عرفات، عدا وزارتي الصحة والتعليم، فاشلة تماماً. وينبع ما فيها من الفساد والوحشية من أسلوب عرفات (الذي يبدو اعتباطياً لكنّه مدروس بعناية) في جعل الكلّ

يعتمد على كرمه. فهو المسيطر الوحيد على الموازنة، وهو من يقرّر عناوين الصفحات الأولى للصحف اليومية الفلسطينية الخمس. والأهم من كلّ ذلك أنّه يوجّه الأجهزة الأمنية الـ ١٢ أو ١٤ تحت إمرته (هناك من يقول إنّ العدد الحقيقي ١٩ أو حتى ٢٠) في شكل يضمن تضاربها مع بعضها بعضاً. ويخضع كلّ من هذه الأجهزة المستقلة لرئيسه المباشر وفي الوقت نفسه لعرفات شخصياً، ولم يقدّم أي منها بخدمة تذكّر للفلسطينيين عدا اعتقادهم كلّما أراد عرفات أو إسرائيل أو الأميركيون ذلك. وكان المفترض للمجلس المنبثق عن انتخابات ١٩٩٦ أن لا يستمرّ أكثر من ثلاث سنوات، لكنّ عرفات يماطل في إجراء انتخابات جديدة، خوفاً مما ستكشفه من تراجع خطير في سلطته وشعبيته.

وكان هناك تفاقم بين عرفات وحماس، منذ التفجيرات التي قامت بها الأخيرة في حزيران/يونيو، يقوم على وقف الهجمات على المدنيين الإسرائيليين مقابل السماح للأحزاب الإسلامية بالعمل في حرية. ونسف شارون الاتفاق عندما اغتال أبو هنود. ودفع ذلك حماس إلى الردّ، ما أعطى لشارون مبرراً الإطباق على عرفات، بمباركة أميركية. وبعدها دمر الجيش الإسرائيلي أجهزة الأمن والسجون والمكاتب وحاصر عرفات في مقرّه وجّه إليه شارون عدداً من المطالب، عارفاً أنّه لا يستطيع التنفيذ (المذهل أنّه، على رغم من قلة الوسائل المتاحة، تمكن من التجاوب جزئياً). ويعتقد شارون بغباء أنّ التخلّص من عرفات سيمكّنه من عقد سلسلة من الاتفاقات المنفصلة مع القيادات المحلية، وتقسيم ٤٠ في المئة من الضفة الغربية وغزة إلى كانتونات صغيرة معزولة عن بعضها يسيطر الجيش الإسرائيلي على حدودها، ويجعل كثيرون كيف يفترض لهذا أن يوطّد أمن إسرائيل، لكنّ المؤسف أنّ أصحاب القرار ليسوا من بين هؤلاء الكثيرين.

يترك هذا ثلاثة لاعبين أو ثلاث مجموعات من اللاعبين، اثنان منها لا قيمة لهما في حسابات شارون العنصرية. فهناك أولاً الفلسطينيين أنفسهم، والكثير منهم على درجة من الصلابة والوعي السياسي تمنعهم من القبول بأي شيء يقل عن الانسحاب الإسرائيلي بلا شروط. إنّ سياسات إسرائيل، مثل السياسات العدوانية عموماً، تؤدّي إلى عكس النتيجة المطلوبة، أي أنّ القمع يوّدّ المقاومة. وينصّ القانون الفلسطيني في

حال رحيل عرفات على أن يخلفه في المنصب مدّة ستين يوماً رئيس المجلس التشريعي («أبو العلاء، شخص من بطانة عرفات بلا موهبة تذكر أو شعبية، سوى لدى الإسرائيليين المعجبين بـ «مرونته»»). ولا بدّ أن تشهد المرحلة الانتقالية صراعاً على خلافة عرفات يشارك فيه آخرون من حاشيته، مثل أبو مازن، إضافة إلى اثنين أو ثلاثة من القادة الأمنيين (المعروفين بالكفاءة) مثل جبريل الرجوب في الضفة الغربية ومحمد دحلان في غزة. لكن ليس لأي من هؤلاء منزلة عرفات أو شيء من شعبيّته (التي ربما تلاشت الآن). النتيجة المتوقعة فترة من الفوضى، وعلينا أن نواجه حقيقة أنّ وجود عرفات كان دوماً المحور الذي تنتظم حوله السياسة الفلسطينية، المهمة إلى حدّ كبير إلى العرب والمسلمين.

لقد تسامح عرفات دوماً مع تعدّد التنظيمات، بل ساند التعدّد. وأدار فيما بينها لعبة التوازنات لضمان عدم بروز أي منها على حساب تنظيمه فتح. لكن تبرز الآن تنظيمات أخرى علمانية على درجة عالية من النشاط والالتزام، كرست نفسها لإقامة نظام ديموقراطي في الدولة المستقلة المزمعة. وليس للسلطة سيطرة على هذه التنظيمات. ويجب القول أن ليس في فلسطين من يريد الانصياع لطلب إسرائيل وأميركا وقف «الإرهاب»، على رغم الصعوبة في التفريق لدى الرأي العام ما بين المغامراتية الانتحارية والمقاومة الفعلية للاحتلال، التي ستستمر طالما استمرت إسرائيل في قتل الفلسطينيين وقمعهم صغاراً وكباراً.

المجموعة الثانية من اللاعبين تتكوّن من قادة العالم العربي الذين لهم مصلحة في بقاء عرفات، على رغم تضايقهم الواضح منه. إنّه أذكى وأشدّ مثابرة منهم، ويعرف أنّ له مكانة خاصة في ذهن شعوبهم، وله علاقات متميّزة مع طرفين سياسيين رئيسيين: الطرف القومي العلماني من جهة والإسلامي من جهة الثانية. ويشعر هذان بأنّهما يتعرّضان إلى هجوم، على رغم أنّ الطرف الأول لا يحصل على اهتمام يذكر من قبل جحافل الخبراء والمستشرقين الذين يعتبرون بن لادن - وليس الكثيرين من العرب العلمانيين، المسلمين منهم وغير المسلمين، الذين يكرهون كلّ ما يمثّله بن لادن - الوجه الحقيقي للإسلام. ونجد في فلسطين مثلاً أنّ الاستطلاعات الأخيرة كشفت عن

تقارب في التأييد لعرفات وحماس (ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ لكل منهما)، فيما لا تدعم الغالبية أياً منهما (مع ارتفاع شعبية عرفات أخيراً نتيجة الحصار الذي ضربته عليه إسرائيل). ويتكرّر نفور الغالبية من الطرفين في بقية البلاد العربية، حيث يستنكر المواطنون في الوقت نفسه فساد السلطة الفلسطينية ووحشيتها، وأيضاً تبسيطات المجموعات الدينية وتطرفها، التي يهتم أكثرها بالسيطرة على السلوك الشخصي أكثر منها بإنتاج الكهرباء وتوفير العمل.

ومن المحتمل أن ينتفض العرب والمسلمون على حكوماتهم عندما يرون العنف الإسرائيلي يطبق بقبضته القاتلة على عرفات وسط لامبالاة الحكام. ومن هنا ضرورته للمشهد السياسي الحالي. ولن تبدو مغادرته طبيعية إلاّ عند بروز قيادة جماعية جديدة من الجيل الجديد من الفلسطينيين. أنا واثق أنّ هذا التطور سيحصل، على رغم عدم إمكاني التكهّن بموعده.

المجموعة الثالثة من اللاعبين تشمل الأوروبيين والأميركيين وغيرهم. وأعتقد، بصراحة، أنّهم لا يعرفون ما يعملون. إنَّهم يتوقفون إلى التخلُّص من المشكلة الفلسطينية، ولا يضيرهم إقامة دولة فلسطينية، شرط تكفُّل طرف غيرهم بالمهمة. إضافة إلى ذلك أنّهم يجدون صعوبة في التحرك في الشرق الأوسط من دون إلقاء اللوم على عرفات أو إدانته أو إهانته أو إغفاله أو تحريضه أو الضغط عليه أو... تمويله. إنّ مهمة الاتحاد الأوروبي والجنرال أنتوني زيني تخلو من أي معنى، ولن يكون لها تأثير على شارون وجماعته. واستنتج ساسة إسرائيل، وهم محقون، أنّ الحكومات الغربية عموماً تساندهم، وأنّ بإمكانهم الاستمرار في العمل كما يحلو لهم مهما استمرّ عرفات وبطانته في استجداء العودة إلى المفاوضات. في المقابل بدأت المجموعات التي تبرز ببطء في فلسطين والشتات في تعلّم واستعمال التكتيكات التي تضع العبء الأخلاقي على الغرب وإسرائيل، وتتعامل مع الحقوق الفلسطينية وليس مجرد وجود الفلسطينيين. ونجد في إسرائيل مثلاً أنّ عضو الكنيست الجريء عزمي بشارة قد حرم من حصانته البرلمانية وسيقدّم إلى المحاكمة. السبب؟ تأييده الدائم لحقّ الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، ودعوته إلى أن تكون إسرائيل، مثل بقية دول العالم، دولة لكلّ مواطنيها وليس لليهود

منهم فقط. إنَّها المرة الأولى التي يوجَّه الفلسطينيون فيها تحدياً رئيسياً فيما يخصَّ حقوقهم داخل إسرائيل (وليس في الضفة الغربية) وذلك أمام أنظار الجميع. وفي الوقت نفسه أكَّد المدَّعي العام البلجيكي استعداد محاكم بلاده النظر في تهم جرائم الحرب بحقَّ شارون. وتستمرُّ حالياً في شكل منتظم تعبئة الرأي العام العلماني الفلسطيني، الذي سيتوصَّل بالتدريج إلى تأييد يتجاوز ما للسلطة الفلسطينية. كما ستتمُّ قريباً استعادة موقع التفوُّق الأخلاقي من إسرائيل، عندما يعود التركيز على الاحتلال وتدرك أعداد متزايدة من الإسرائيليين استحالة الاستمرار إلى ما لا نهاية في احتلال يستمر منذ ٢٥ سنة. إضافة إلى ذلك من المؤكَّد أنَّ توسيع حرب أميركا على الإرهاب سيقود إلى المزيد من الاضطرابات، أي أنَّ محاولات الإخماد ستزيد من تأجج الأوضاع، وإلى درجة قد تستعصي على الاحتواء. المفارقة الجلية هي أنَّ عودة الاهتمام بالوضع الفلسطيني نبعت من حاجة الولايات المتحدة والأوروبيين إلى إدامة التحالف المعادي لـ «طالبان».

الحياة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

بروز بدائل في فلسطين

الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت منذ خمسة عشر شهراً لم تحقق شيئاً يذكر سياسياً، على رغم الثبات الرائع لشعب يزرع تحت الاحتلال العسكري، شعب أعزل على رأسه قيادة سيئة لكنه لا يزال مشرّداً، ويتحدّى فظاعات آلة الحرب الإسرائيلية. وفي الولايات المتحدة، ردّت الحكومة ووسائل الإعلام «المستقلة»، ما عدا استثناءات لا تزيد على أصابع اليد، كلام أحدها الآخر بالعزف على وتر العنف والإرهاب الفلسطيني، مع تجاهل تام للاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي مضى عليه ٢٥ عاماً، ويعتبر الأطول في التاريخ الحديث. ونتيجة ذلك، أدّت الإدانات الرسمية الأميركية لسلطة ياسر عرفات في أعقاب ١١ أيلول بأنها ترعى الإرهاب، إلى التأكيد بقسوة على الادّعاء الشنيع لحكومة شارون بأنّ إسرائيل هي الضحية وأنّ الفلسطينيين هم المعتدون في الحرب المستمرّة منذ أربعة عقود التي خاضها الجيش الإسرائيلي ضدّ المدنيين والممتلكات والمؤسسات من دون رحمة أو تمييز. والنتيجة اليوم هي أنّ الفلسطينيين يُحبسون في ٢٢٠ غيتو تخضع لسيطرة الجيش، فيما تقوم مروحيات «أباتشي» التي زوّدها إياه أميركا ودبابات «ميركافا» وطائرات «إف - ١٦» بحصد الناس والمنازل وبساتين وحقول الزيتون بلا رحمة يومياً. وتعاني المدارس والجامعات بالإضافة إلى المتاجر والمؤسسات المدنية شللاً تاماً. وقتل مئات المدنيين الأبرياء وأصيب عشرات الآلاف بجروح. وتتواصل عمليات الاغتيال ضدّ القادة الفلسطينيين. ويبلغ معدل البطالة

والفقر حوالي ٥٠ في المئة. يحدث هذا كله فيما يواصل الجنرال أنتوني زيني التحدث برتبة عن «العنف» الفلسطيني مع عرفات البائس الذي لا يستطيع أن يغادر مكتبه في رام الله، لأنه محبوس هناك من قبل الدبابات الإسرائيلية، بينما تضرّ أجهزة الأمن التابعة له في حال مزرية وهي تحاول البقاء بعد تدمير مكاتبها ومعسكراتها.

وما يزيد الأمور سوءاً أنّ الإسلاميين الفلسطينيين خدموا مباشرة طواحين الدعاية، التي لا تكلّ في إسرائيل وجيشها المتأهب دائماً، بتفجيرات انتحارية بربرية على نحو غير مبرّر، تُنفذ بين حين وآخر وأجبرت عرفات في النهاية، في منتصف كانون الأول/ديسمبر الماضي، على أن يوجّه قواته الأمنية المشلولة ضدّ «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، لتقوم باعتقال متطرفين وإغلاق مكاتب وإطلاق النار أحياناً وقتل متظاهرين. ومع كل مطلب يعلنه شارون يسارع عرفات إلى تلبية، حتى عندما لا يكفّ شارون فيقدم مطلباً آخر ويفتعل حادثاً أو يقول فحسب - بدعم أميركي - أنه غير راضٍ، وأنّ عرفات يظلّ إرهابياً «غير ذي شأن» (منعه بشكل سادي من حضور قداس أعياد الميلاد في بيت لحم) هدفه الرئيسي في الحياة هو قتل اليهود. وفي مواجهة هذه الموجة اللامنتظية من الهجمات الوحشية على الفلسطينيين، وعلى الرجل الذي يعتبر زعيمهم أياً كانت الأحوال، وعلى وجودهم الوطني المهان بالفعل، كان الرد المحيّر لعرفات هو الاستمرار في المطالبة بعودة إلى المفاوضات، كما لو أنّ حملة شارون الصريحة ضدّ حتى إمكان التفاوض غير قائمة بالفعل، وكما لو أنّ فكرة عملية أوسلو للسلام لم تتبخّر بالفعل. وما يدهشني هو أنّ لا أحد، باستثناء عدد ضئيل من الإسرائيليين (آخرهم ديفيد غروسمان)، يخرج ويقول علناً إنّ الفلسطينيين يضطهدون من قبل إسرائيل باعتبارهم «هنودها الحمر».

تكشف نظرة أقرب إلى الواقع الفلسطيني وضعاً مشجعاً أكثر بعض الشيء. فقد أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة أنّ عرفات وخصومه الإسلاميين (الذين يشيرون إلى أنفسهم بشكل غير منصف بوصفهم «المقاومة») يتقاسمون ما يراوح بين ٤٠ و٤٥ في المئة من التأييد الشعبي. ويعني هذا أنّ غالبية صامته من الفلسطينيين لا توافق السلطة الفلسطينية ثقافتها غير المبرّرة في أوسلو (أو تؤيد نظامها الفاسد والقمعي الذي لا

يخضع لسيطرة القانون) ولا تؤيد في الوقت نفسه عنف «حماس». ورد عرفات، بدهائه المعهود في التكتيك، بتفويض الدكتور ساري نسيبه، أحد وجهاء القدس ورئيس جامعة القدس والشخصية المعروفة في «فتح»، بإلقاء كلمات تمثل بالون اختبار، ملمحة إلى أنه لو كانت إسرائيل ألطف قليلاً فإن الفلسطينيين قد يتخلون عن حقهم في العودة. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع عدد كبير من الشخصيات الفلسطينية التي تعد قريبة من السلطة (أو، على نحو أكثر دقة، لم تكن أبداً مستقلة عن السلطة) على بيانات أو قاموا بجولات مع نشطاء سلام إسرائيليين موجودين خارج السلطة أو، بخلاف ذلك، بيدون عاجزين ومفتقرين أيضاً إلى الصدقية. ويُفترض لهذه المناورات المحبطة أن تبين للعالم أنّ الفلسطينيين مستعدون للكفّ عن القتال بأيّ ثمن، وحتى للتكيف مع الاحتلال العسكري. فعرفات لم يهزم بعد بقدر ما يتعلّق الأمر بحماسة الذي لا يكلّ للبقاء في السلطة.

ومع ذلك، على مسافة بعض الشيء من هذا كله، يبرز ببطء تيار قومي علماني جديد. ومن المبكر تماماً أن يعتبر هذا التيار حزباً أو كتلة، لكنّه في الوقت الحاضر مجموعة واضحة للعيان تتمتع باستقلال حقيقي ومكانة شعبية. وهي تعد في صفوفها الدكتور حيدر عبد الشافي والدكتور مصطفى البرغوثي (لا ينبغي أن يُخلط بينه وبين قريبه عن بعد، الناشط في «فتح» مروان البرغوثي)، إلى جانب ابراهيم الدقاق والبروفسور زياد أبو عمر والبروفسور أحمد حرب والبروفسور علي الجرباوي والبروفسور فؤاد المغربي، وعضوا المجلس التشريعي راوية الشوا وكمال الشرافي، والكتّاب حسن خضر ومحمود درويش ورجاء شحادة وريما الطرزي وغسان الخطيب ونصير عاروري وإيليا زريق وكاتب هذه السطور. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، صدر بيان يحمل توقيع هذه الشخصيات وحظي بتغطية واسعة في وسائل الإعلام العربية والأوروبية (لم يُشر إليه في الولايات المتحدة). ودعا البيان الفلسطينيين إلى توحيد صفوفهم والمقاومة والإنهاء غير المشروط للاحتلال العسكري الإسرائيلي، بينما لزم الصمت على نحو متعمّد بشأن العودة إلى أوسلو. ونحن نعتقد بأنّ التفاوض من أجل أي تحسين في ظلّ الاحتلال مساوٍ لإطالة أمده. فلا يمكن للسلام أن يتحقّق إلا بعد أن ينتهي الاحتلال. وتركز أكثر مقاطع الإعلان جرأة على الحاجة إلى تحسين

الوضع الفلسطيني الداخلي، وقبل كل شيء تعزيز الديمقراطية و«تصحيح» عملية اتخاذ القرار (التي تخضع كلياً لسيطرة عرفات ورجاله)، وتأكيد الحاجة لاستعادة سيادة القانون ووجود قضاء مستقل، ومنع إساءة استعمال الأموال العامة، وترسيخ وظائف المؤسسات العامة لإعطاء كل مواطن الثقة في تلك المؤسسات التي صمّمت خصيصاً للخدمة العامة. ويدعو المطلب الأخير والحاسم إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة. وأياً كانت الطريقة التي فُسِّر بها هذا الإعلام، فإنّ تبني كثرة كهذه من الشخصيات المستقلة البارزة، التي يستند معظمها إلى تأييد منظمات صحية وتعليمية ومهنية وعمالية، فإنّ هذه الأمور لم تغب عن بال غيرهم من الفلسطينيين (الذين اعتبروه أقوى نقد لاذع حتى الآن لنظام عرفات) أو عن بال العسكريين الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي سارعت السلطة إلى إطاعة شارون وبوش باعتقال المشتبه فيهم المعتادين من الإسلاميين، أطلقت «حركة تضامن عالمية» لاعنفية من قبل الدكتور مصطفى البرغوثي، وضمتّ حوالي ٥٥٠ مراقباً أوروبياً (العديد منهم أعضاء في البرلمان الأوروبي) جاؤوا عن طريق الجو على نفقتهم الخاصة. ورافقتهم مجموعة تمتاز بانضباط جيد من الفلسطينيين الشباب الذين ساهموا إلى جانب الأوروبيين في عرقلة حركة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، ومنعوا في الوقت نفسه قذف الحجارة أو إطلاق النار من الجانب الفلسطيني. وأدّى هذا بشكل فاعل إلى إقصاء السلطة والإسلاميين، وفرض جعل الاحتلال الإسرائيلي ذاته في مركز الانتباه. وحدث هذا كلّ، بينما كانت الولايات المتحدة تمارس الفيتو ضدّ قرار في مجلس الأمن يفوض مجموعة دولية من مراقبين غير مسلّحين مهمة التمركز بين الجيش الإسرائيلي والمدنيين الفلسطينيين العزل.

كانت أول نتيجة لهذا التحرك أنّ الإسرائيليين قاموا في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إثر مؤتمر صحافي عقده البرغوثي مع حوالي عشرين أوروبياً في القدس الشرقية، باعتقاله واحتجازه والتحقيق معه مرتين، وتهشيم ركبته بأعقاب البنادق وإصابته بجروح في رأسه، بذريعة أنّه كان يفسد النظام وأنّه كان دخل القدس بشكل غير شرعي (على رغم أنّه ولد فيها ويملك إذناً طبعاً بدخولها). ولم تحل أيّ من هذه الإجراءات دون أن يواصل ومؤيّدوه الكفاح اللاعنفي الذي سيتحكّم، بحسب اعتقادي،

بتوجيه الانتفاضة التي جرت عسكريتها على نحو مفرط بالفعل، وتركيز وجهتها وطنياً على إنهاء الاحتلال والمستوطنات، وقيادة كفاح الفلسطينيين في اتجاه إقامة الدولة وتحقيق السلام. ويثير شخص مثل البرغوثي، كفلسطيني يمتاز برباطة جأش وعقلانية ومكانة محترمة، مخاوف إسرائيل أكثر مما يثيره المتطرفون الإسلاميون الملتحون التي يتوق شارون لعرضهم على نحو مفضل بوصفهم التجسيد للخطر الإرهابي الذي يهدد إسرائيل. وكل ما يفعلوه هو اعتقاله، وهو مثال على سياسة شارون المفلسة.

إذاً أين هو اليسار الإسرائيلي والأميركي الذي يسارع إلى إدانة «العنف» بينما لا يقول أي كلمة بشأن الاحتلال المخزي والإجرامي ذاته؟ أقترح بشكل جدي أن ينضموا إلى نشطاء شجعان مثل جيف هالبر ولويزا مورغانيني عند المتاريس (حرفياً ومجازياً)، جنباً إلى جنب مع هذه المبادرة الفلسطينية العلمانية الجديدة الكبيرة، والشروع بالاحتجاج على الوسائل العسكرية الإسرائيلية التي تدعم بشكل مباشر من قبل دافعي الضرائب وعلى صمتهم الذي يشتري بثمن باهظ. فبعدما أمضوا سنة وهم يلوون أيديهم المتشابهة ويشكون من غياب حركة سلام فلسطينية (منذ متى يتحمل شعب محتل عسكرياً المسؤولية عن إنشاء حركة سلام؟)، يقع على عاتق دعاة السلام المزعومين، الذين يستطيعون أن يؤثروا فعلاً على الجيش الإسرائيلي، واجب سياسي واضح بأن يشرعوا فوراً بتنظيم حركة ضد الاحتلال، بشكل غير مشروط ومن دون فرض مطالب غير لائقة على الفلسطينيين المثقلين أصلاً.

بعضهم فعل ذلك. فقد رفض مئات عدة من جنود الاحتياط الإسرائيليين أداء الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وواصل طيف بأكمله من الصحفيين والنشطاء والأكاديميين والكتاب (من ضمنهم أميرة هاس وجدعون ليفي وديفيد غروسمان وإيلان بابي وداني راينوفيتش وأوري أفنيري) الهجوم بثبات على العبث الإجرامي لحملة شارون ضد الشعب الفلسطيني. وينبغي أن تكون هناك حركة مماثلة في الولايات المتحدة حيث تسود على نحو مفرط نزعة التواطؤ في الجريمة والتأييد الصاخب لإسرائيل، باستثناء عدد ضئيل من الأصوات اليهودية التي تعلن غضبها على الاحتلال العسكري الإسرائيلي. لقد نجح اللوبي الإسرائيلي مؤقتاً في مطابقة الحرب ضد بن

لادن مع الهجوم الشرس والموحد الذي يشنه شارون على عرفات وشعبه. وللأسف فإنَّ الجالية الأميركية - العربية صغيرة الحجم وتجد نفسها محاصرة إلى حدّ كبير، إذ تحاول أن تتحاشى شباك وزير العدل الأميركي اشكروفت والتميز العنصري وكبح الحريات المدنية هناك.

المطلوب إذًا، كمهمة ملحة تمامًا، التنسيق بين الجماعات العلمانية المختلفة التي تؤيد الفلسطينيين، الشعب الذي يشكّل تشبُّته الجغرافي (حتى أكثر من أعمال السلب الإسرائيلية) العقبة الرئيسية التي تعترض مجرد وجوده. إنَّ إنهاء الاحتلال وكلّ ما ارتبط به هو مسألة ملحة وواضحة بما فيه الكفاية.. فلننفع ذلك الآن. ولا ينبغي أن يتردّد المثقفون العرب بالانضمام فعلاً إلى هذه الحركة.

الحياة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

دورة جديدة للتاريخ وضغوطه

التاريخ لا يعرف الرحمة، وليس فيه قوانين ضدّ المعاناة والوحشية، أو ميزان داخلي يعيد شعباً طال تعرّضه للانتهاكات إلى مكانه الطبيعي في العالم. من هنا كنت دوماً من الراضين للنظريات عن «دورات التاريخ»، وكأنّ دورة جديدة تعني تحويل شرور مرحلة سابقة إلى خير. هذا هراء، فالألم قد لا يؤديّ إلاّ إلى المزيد من الألم. لكن أكثر ما يستدعي الإحباط إزاء التاريخ هو أنّ الكثير منه يستعصي على اللغة ويختفي تماماً عن الانتباه والذاكرة. وهذا ما يدفع المؤرّخين إلى ملء الثغرات باستعمال المجاز والتعبيرات الشعرية - وهو السبب في وصف المؤرّخ العظيم الأول هيرودوتس بأنّه «أبو الكذب»، لأنّ الكثير مما كتبه يوحى بأنّ عظّمته كمؤلّف تأتي من قوة مخيلته، وليس ذلك القدر الهائل من الوقائع التي جمعها.

الحياة في الولايات المتحدة هذه الأيام مخيفة. فهناك، في الوقت الذي تردّد وسائل الإعلام والحكومة المواقف نفسها عن الشرق الأوسط، آراء بديلة توفّر لها الانترنت والهاتف والفضائيات والصحافة المحلية العربية واليهودية. لكن ما يذهل هو أنّ المواطن الأميركي العادي يفرق في طوفان من الصور والتقارير الإعلامية الخالية تماماً من الشؤون الخارجية، عدا الخط «الوطني» الذي تطرحه الحكومة - أي أنّ أميركا تحارب شرور الإرهاب، وأنّها تمثّل الخير فيما يمثّل كل من يعارضها جانب الشرّ

والعداء الأعمى لأميركا، وأن أي مقاومة لسياستها وأسلحتها وأفكارها يكاد أن يشكّل عملاً إرهابياً. وما يذهلني بالقدر نفسه أن محللين أميركيين نافذين، بهذا القدر أو ذاك من الحصافة، يردّدون من دون كلل أنّهم لا يفهمون لماذا يرفض العالم (خصوصاً العرب والمسلمون) رسالة أميركا، ولماذا يستمرّ العالم، من ضمنه أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية، في انتقاد سياساتها في أفغانستان، ورفضها من جانب واحد لست معاهدات دولية، وتأييدها الكامل والمطلق لإسرائيل، والتحقُّر الذي تبديه تجاه أسرى الحرب. الفرق بين الواقع كما يراه الأميركيون من جهة، وكما يراه العالم من الجهة الثانية، حاد وشاسع إلى درجة تفوق الوصف.

تعجز الكلمات وحدها عن تعليل قيام وزير خارجية أميركي، يفترض له الاطلاع على كلّ الحقائق، باتهام ياسر عرفات، من دون أي شعور بما في الاتهام من مفارقة، بعدم عمل ما يكفي ضدّ الإرهاب وشراء خمسين طن من الأسلحة للدفاع عن شعبه، فيما تتسلّم إسرائيل مجاناً أحدث وأفتك ما في ترسانة أميركا من سلاح. (علينا في الوقت نفسه القول إنّ تعامل منظمة التحرير مع قضية السفينة «كارين - أي» كان ضعيفاً ومضطرباً أكثر حتى في مقاييسها المعهودة). خلال ذلك تستمرّ إسرائيل في احتجاز عرفات في مقرّه في رام الله، وتواصل فرض الحصار الخانق على شعبه واغتيال القادة وتجويع الأبرياء وترك المرضى للموت وشل كل مظاهر الحياة - كل هذا مع توجيه تهمة الإرهاب إلى الفلسطينيين. لقد تلاشت تماماً من ذهن الحكومة ووسائل الإعلام الأميركية حتى مجرد فكرة الاحتلال الذي يستمرّ منذ ٢٥ سنة. ولن نستغرب إذا سمعنا غداً تهمة إلى عرفات وشعبه بفرض حصار خانق على إسرائيل بكلّ ما فيها من سكّان ومدن. كلا، هذه ليست طائرات إسرائيلية تقصف طولكرم وجنين، بل إرهابيون فلسطينيون مجنحون يقصفون مدناً إسرائيلية!

أما عن إسرائيل في الإعلام الأميركي فإنّ الناطقين باسمها بلغوا مهارة عالية في الكذب، وهم يختلفون الوقائع مثل صانع المقائق التي ينتجها واحدة بعد أخرى. من ذلك أنّني سمعت أمس ناطقاً باسم وزارة الدفاع (نعم «الدفاع»!) يردّ على أسئلة مراسل أميركي عن تدمير المساكن في رفح. قال بلا تردّد: إنّها مساكن خالية. كانت أوكاراً

للإرهابيين يستعملونها لقتل المواطنين الإسرائيليين، وعلينا حماية مواطني إسرائيل من الإرهاب الفلسطيني. لم يذكر المراسل الأميركي شيئاً عن الاحتلال، ولا عن أنّ «المواطنين» المعنيين هم من المستوطنين. أما أولئك المئات من الفلسطينيين الفقراء الذين تشرّدوا عندما دمّرت الجرارات (الأميركية الصنع) مساكنهم فلم تظهر صورهم في الاعلام الأميركي إلا بشكل عابر، وزالوا تماماً بعدها من الذاكرة.

إزاء كلّ هذا، نجد أنّ ردود الفعل العربية وصلت إلى مستوى من الشين والخزي تجاوز انحذاراً حتى مستوياتها المعهودة خلال السنين الخمسين الأخيرة. إنّ هذا الصمت النابع من تحجّر الفؤاد لا يقل، من جهته، إذهالاً ومدعاة للاستبشاح من أعمال شارون وبوش. هل بلغ خوف قادة العرب من غضب أميركا حدّاً أنّهم لا يرضخون للهوان النازل بالفلسطينيين فحسب، بل يقبلون الهوان لأنفسهم أيضاً؟ ومن أجل ماذا؟ لا شيء سوى السماح لهم بالإمعان في الفساد وخمول الروح والطغيان. يا له من توافق رخيص بين مصالحهم الضيقة و«صبر» أميركا! لا عجب إذن أنّ كلمة «نظام» لا تثير لدى أيّ عربي اليوم (عدا المتملّقين و«المستشارين») سوى مشاعر الازدراء والمرارة والتنكّر الفاضب. مع ذلك كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل في المؤتمرات الصحافية الأخيرة لمسؤولين سعوديين انتقدوا سياسة أميركا تجاه إسرائيل - لكن نجد في الوقت نفسه أنّ الفوضى والتضارب عشية القمة المزمنة يضيفان إلى رصيدنا «المحترم» في سوء التدبير والتشرذم والتبجّع.

أعتقد أنّ كلمة «الشر» هي الصحيحة لوصف ما يقام به لطمس عذاب الفلسطينيين بفعل سياسات شارون المفروضة على كلّ الضفة الغربية وغزة. وأنّ استعصاء هذه التجربة على الوصف أو السرد، وعدم قيام العرب، قولاً أو فعلاً، بنصرة الكفاح الفلسطيني، والعداء الرهيب من أميركا، ولا جدوى الأوروبيين (عدا بيانهم الأخير، رغم خلوه من إجراء تنفيذي)، كل هذه مجتمعة دفعت بالكثيرين إلى اليأس. إلا أنّ هذا من بين النتائج التي يتوخاها المسؤولون الإسرائيليون ونظراؤهم الأميركيون. إنّ إيصال الفلسطينيين إلى هذا المستوى من اليأس واللامبالاة، وجعل حياتهم بهذا القدر من التعاسة والشعور بالالاجدوى، هو بوضوح ما يريده شارون. لقد انتخب على هذا

الأساس، وإذا فشل في ذلك سيخسر المنصب ويخلفه بنيامين نتانياهو لكي يحاول إنجاز هذه المهمة الوحشية (وفي النهاية، الانتحارية) المخيفة .

إزاء هذا الوضع اعتقد جازماً أنّ السلبية والغضب العاجز - وحتى ذلك النوع من الاستسلام المرير للقدر - لا يشكّلان الردّ السياسي والفكري المناسب. ولاتزال هناك أمثلة كثيرة على الموقف المناقض. إذ عجز الإسرائيليون حتى الآن عن إرعاب الفلسطينيين وإجبارهم على الاستسلام، وهو ما يبرهن على قوة الإرادة والإصرار على الهدف. وإذا نظرنا إلى القضية من هذه الزاوية فإنّ كل عقوبات إسرائيل الجماعية، وكل المهانات التي تلحقها بالفلسطينيين، راحت عبثاً. أو، على حدّ تعبير أحد جنرالات إسرائيل، إنّ وقف المقاومة عن طريق محاصرة الفلسطينيين يشابه محاولة شرب ماء البحر بالملقعة - أيّ أنّ أسلوباً كهذا محكوم بالفشل. مع ذلك أعتقد أيضاً بقوة أنّ علينا تجاوز موقف المقاومة العنيدة نحو موقف جديد خلّاق، أي تجاوز الأساليب المستهلكة القديمة في تحدّي الإسرائيليين التي لا تحقّق في الوقت نفسه الكثير للفلسطينيين. لنأخذ مثلاً مسألة صنع القرار: يمكن لعرفات أن يجلس سجيناً في رام الله ويكرّر إلى ما لا نهاية أنّه يريد التفاوض، لكن هذا بالتأكيد ليس برنامجاً سياسياً. كما أنّ الأسلوب الشخصي هذا لا يكفي لتعبئة شعبه وحلفائه. إنّ من الجيد أن نأخذ في الاعتبار إعلان الأوروبيين تأييدهم للسلطة الفلسطينية، لكن الأهم بالتأكيد أن نشير إلى عسكري الاحتياط الإسرائيلي الرافضين للخدمة في الضفة الغربية وغزة. وسنبقى نراوح في نقطة البداية ما لم نحاول التنسيق مع الإسرائيليين المقاومين للقمع الإسرائيلي.

النقطة بالطبع هي أنّ كل دورة تصعيدية للعقوبات الجماعية القاسية تخلق جدلياً مجالاً جديداً لنوع جديد من المقاومة - نوع أبعد ما يكون عن التفجيرات الانتحارية، وأبعد ما يكون عن أسلوب عرفات في التحدي الشخصي، الذي يذكرنا بما قاله قبل عشرين وثلاثين سنة في عمان وبيروت وتونس، ولا يقدم جديداً. إنّ هذا النوع من الطرح لا يصل إلى مستوى ما يقوم به معارضو الاحتلال العسكري الإسرائيلي في فلسطين وإسرائيل نفسها. لماذا لا نسمع موقفاً يتوجّه إلى المجموعات الإسرائيلية التي تعارض تدمير المساكن أو العزل العنصري أو الاغتيالات أو غيرها من مظاهر البلطجة

الإسرائيلية؟ المؤكّد أنه ليس من سبيل لدحر الاحتلال ما لم تتضافر الجهود الفلسطينية والإسرائيلية لإنهائه وتتخذ أشكالاً عملية واضحة. ويعني هذا أنّ على المجموعات الفلسطينية (بتوجيه من السلطة الفلسطينية أو من دونه) اتّخاذ المبادرة التي كانوا يشعرون بالحرّج تجاهها (بسبب المخاوف المفهومة من التطبيع) أي طلب التعاون مع المقاومة الإسرائيلية إضافة إلى المقاومة الأوروبية والعربية والأميركية. بكلمة أخرى، لقد حرّر غياب أوصلو المجتمع المدني الفلسطيني من قيود عملية السلام الزائفة تلك، ما يمكّن من الذهاب إلى أبعد من المحاورين التقليديين في الجانب الإسرائيلي مثل حزب العمل الذي فقد صدقيته بالكامل، والتوجّه إلى التحرّكات الجديدة الأشجع والأقدر على الابتكار في مواجهة الاحتلال. لا بأس بالطبع من استمرار السلطة الفلسطينية في دعوة إسرائيل إلى العودة إلى التفاوض، إذا كان هناك إسرائيليون يريدون الجلوس إلى الطاولة معها. لكن هذا لا يعني أنّ على المنظّمات الفلسطينية غير الحكومية أن تكرّر النغمة نفسها، أو أنّ عليها التحوّط من التطبيع - لأنّ هذا لن يكون تطبيعاً مع دولة إسرائيل، بل مع التيارات التقدّمية في المجتمع المدني التي تدعم عملياً حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال والمستوطنات والعقوبات الجماعية.

نعم.. إنّها دورة تاريخية جديدة، لكنّها لا تجلب مجرد المزيد من القمع الإسرائيلي، بل إنّها تكشف جدلياً فرصاً جديدة لقدرة الفلسطينيين على الابتكار والإبداع. هناك مؤشرات كثيرة إلى التقدّم في المجتمع المدني الفلسطيني، والمطلوب المزيد من التركيز عليها، خصوصاً أنّ الانشقاكات في المجتمع المدني الإسرائيلي تشي بالخوف والعزلة والقلق العميق لدى شعبها، ومدى حاجته إلى الاستيقاظ على الواقع. مسؤولية افتتاح سبيل جديدة للمقاومة تقع دوماً على الضحية وليس الجلاد. وهناك ما يشير إلى أنّ المجتمع المدني الفلسطيني قد بدأ في استلام المبادرة. إنّ في ذلك الكثير مما يبشّر بالخير، في الوضع الحالي المليء بالإحباط والتراجع.

الحياة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢

أفكار بشأن أميركا

لا أعرف أميركياً عربياً أو مسلماً واحداً لا يشعر بأنه ينتمي إلى معسكر الأعداء، إذ يتيح الوجود في الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة أن يلمس على نحو مزعج تماماً الاغتراب والعداء الواسع الانتشار الموجه إلى أهداف محددة. فعلى رغم التصريحات الرسمية التي تصدر بين حين وآخر مؤكدة أنّ الإسلام والمسلمين والعرب ليسوا أعداء الولايات المتحدة، يدل كل شيء عدا ذلك إلى العكس تماماً. فقد جرى التحقيق مع المئات من الشبان العرب والمسلمين، وفي حالات كثيرة احتجزوا من جانب الشرطة أو مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي». ويتعيّن عادة على كل من يحمل اسماً عربياً أو مسلماً أن يقف جانباً ويولى اهتماماً خاصاً خلال عمليات التفتيش الأمني في المطارات. وأفيد عن حالات كثيرة من السلوك التمييزي ضدّ العرب، حتى أنّ التحدّث باللغة العربية أو مجرد قراءة وثيقة عربية في العلن يمكن أن يثير ردود فعل سلبية. كما أنّ وسائل الإعلام قدّمت سيلاً من «الخبراء» و«المعلقين» حول الإرهاب والإسلام والعرب، ودأب هؤلاء على ترديد موقف تبسيطي بلغ من العداء والتشويه لتاريخنا ومجتمعنا وتراثنا حدّاً لم تعد معه وسائل الإعلام سوى أحد أسلحة الحرب على الإرهاب في أفغانستان وأماكن أخرى، كما هي الحال الآن بحسب ما يبدو بالنسبة إلى الهجوم المتوقّع لـ «إنهاء» العراق. وتنتشر قوات أميركية بالفعل في بلدان عدة يؤلّف المسلمون فيها غالبية سكانها، مثل الفيليبين والصومال، فيما يتواصل الحشد العسكري

ضدّ العراق، وتطليل إسرائيل أمد عقابها الجماعي السادي للشعب الفلسطيني، ويرافق هذا كلّ ما يبدو أنّه تأييد كبير من جانب الرأي العام في الولايات المتحدة.

هذا التصوّر مضلّ تماماً، على رغم أنّه صحيح في بعض الجوانب. فأميركا هي أكثر من الوصف الذي يقدمه لها بوش ورامسفيلد والآخرين. وينتابني غضب عميق من الفكرة القائلة بأنّ عليّ أن أقبل صورة أميركا باعتبارها تخوض «حرباً عادلة» ضدّ شيء يوصم بشكل أحادي من جانب بوش ومستشاريه بأنّه إرهاب، حرباً أوكلت إلينا دور شهود صامتين أو مهاجرين في موقف دفاعي ينبغي أن يشعروا بالامتنان للسماح لهم بالإقامة في الولايات المتحدة. فالحقائق التاريخية مختلفة: أميركا هي جمهورية مهاجرين، وكانت هكذا دائماً. إنّها دولة قوانين لم تُقر من جانب الله بل من جانب مواطنيها. وباستثناء الأميركيين الأصليين الذين أبيدوا بالكامل تقريباً، فإنّ كلّ من يعيش هنا في الوقت الحاضر كموطن أميركي قدم أصلاً إلى هذه الشواطئ كمهاجر من مكان ما آخر، ولا يُستثنى من ذلك حتى بوش ورامسفيلد. ولا يسمح الدستور بمستويات متباينة من المواطنة الأميركية، أو بأشكال مقبولة أو غير مقبولة من السلوك «الأميركي»، بما في ذلك أشياء أصبحت تسمى تصريحات أو مواقف «غير أميركية» أو «مناهضة لأميركا». فهذا اختلاق من جانب «الطالبان» الأميركيين الذين يريدون أن يقيدوا الكلام والسلوك بأشكال تدكّر المرء على نحو مخيف بالحكّام السابقين لأفغانستان غير المأسوف عليهم. وحتى إذا كان السيد بوش يصرّ على أهمية الدين في أميركا، فإنّه غير مخوّل أن يفرض مثل هذه الآراء على المواطنين أو يتحدّث بالإنابة عن الجميع، عندما يطلق تصريحات في الصين وأماكن أخرى عن الله وأميركا وعن نفسه. فالدستور يفصل بجلاء بين الكنيسة والدولة.

هناك ما هو أسوأ. فبتمرير قانون «الوطني» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قام بوش والكونغرس الخانع بطمس أو إلغاء أو تقييد مقاطع كاملة من «التعديل» الأول والرابع والخامس والثامن في الدستور، وإقرار خطوات إجرائية قانونية ضدّ الأفراد لا تعطّيهم أيّ حق في الحصول على دفاع مناسب أو محاكمة عادلة، وتسمح بإجراء عمليات تفتيش سرية وتنصّت واحتجاز لفترة غير محدّدة. وتسمح هذه الإجراءات، مع

أخذ معاملة الأسرى في قاعدة غوانتانامو في الاعتبار، للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة بأن تخطف أسرى وتحتجزهم لأمد غير محدد، وتقرّر بشكل أحادي ما إذا كانوا أسرى حرب وما إذا كانت موثيق جنيف تنطبق عليهم، وهو ليس قراراً يتخذ من جانب بلدان منفردة. بالإضافة إلى ذلك، كما قال عضو الكونغرس دنيس كوشينيتش (ديموقراطي من أوهايو) في كلمة رائعة ألقاها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، لم يُخوّل الرئيس ورجاله أن يعلنوا الحرب («عملية الحرية الدائمة») ضد العالم من دون قيد أو سبب، ولم يخوّلوا زيادة الإنفاق العسكري إلى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في السنة، ولم يخوّلوا إبطال «لائحة الحقوق». وأضاف، في أول تصريح لمسؤول بارز منتخب، «لم نطلب أن يُثار لدماء الأبرياء، الذين قضاوا في ١١ أيلول، بسفك دماء القرويين الأبرياء في أفغانستان».

إنّني أوصي بقوة بأن يُنشر النصّ الكامل لكلمة النائب كوشينيتش، التي استلهمت أفضل المبادئ والقيم الأميركية، باللغة العربية، كي يمكن للناس في منطقتنا من العالم أن يدركوا أنّ أميركا ليست كتلة صمّاء واحدة تحت تصرّف جورج بوش وديك تشيني، بل تضمّ في الواقع أصواتاً واتجاهات رأي كثيرة تسعى هذه الحكومة إلى إسكاتها أو تهميشها.

المشكلة التي يواجهها العالم اليوم هي كيف يجري التعامل مع القوة التي لا نظير لها، ولم يسبق لها مثيل للولايات المتحدة، التي لم تخف عملياً حقيقة أنّها لا تحتاج إلى التنسيق مع الآخرين أو الحصول على موافقتهم في سعيها إلى تحقيق - ما تعتقد حلقة ضيقة من الرجال والنساء حول بوش - أنّه يمثّل مصالحها. وبمقدار ما يتعلّق الأمر بالشرق الأوسط، يبدو بالفعل أنّه جرى منذ ١١ أيلول فرض توجّهات إسرائيل على السياسة الأميركية. واستغلّ شارون وشركاؤه على نحو مستهتر أخلاقياً الاهتمام المفرط الذي أولاه جورج بوش لـ «الإرهاب» واستخدموا ذلك كغطاء لسياساتهم الفاشلة المستمرة ضدّ الفلسطينيين. وتكمن المسألة هنا في أنّ إسرائيل ليست الولايات المتحدة، كما أنّ الولايات المتحدة، لحسن الحظ، ليست إسرائيل. لذا، على رغم أنّ إسرائيل تحظى بتأييد بوش في اللحظة الراهنة، فإنّها بلد صغير لا يتوقف استمرار بقائه كدولة قائمة

على التفوق العرقي وسط بحر عربي - إسلامي على اتكال نفعي إن لم يكن غير محدود على الولايات المتحدة فحسب، بل يتوقّف بالأحرى على التكيّف مع بيئته وليس العكس. وهذا ما يفسّر، بحسب اعتقادي، لماذا تكشفت سياسة شارون أخيراً لعدد كبير من الإسرائيليين كسياسة انتحارية، ولماذا يتبنّى عدد متزايد من الإسرائيليين موقف ضباط الاحتياط المناهض لخدمة الاحتلال العسكري كمثّل يحتذى لموقفهم ومقاومتهم. وهذا أفضل شيء أفرزته الانتفاضة. إنّه يبرهن على أنّ شجاعة الفلسطينيين وتحديّهم بمقاومة الاحتلال أثمرأ أخيراً.

لكن ما لم يتغيّر هو الموقف الأميركي الذي تصاعد في اتجاه قضاء ميتافيزيقي أكثر فأكثر، يتماهى فيه بوش وأعوانه (كما يتجلّى في اسم الحملة العسكرية ذاته: «عملية الحرية الدائمة») مع الاستقامة والنقاوة والخير والاعتقاد بأنّ أميركا هي أرض موعودة. ويمكن لكلّ من تابع الصحافة العالمية في الأسابيع القليلة الماضية [شباط ٢٠٠٢] أن يتأكّد بأنّ الناس خارج الولايات المتحدة، يشعرون بالحيرة والذعر على السواء إزاء سياسة الولايات المتحدة التي تعطي لنفسها الحقّ في أن تتخيّل وتخلق أعداء على نطاق عالمي، ثم تشنّ حروباً ضدّهم من دون إيلاء اهتمام يذكر لدقة التعريف أو ملموسية الهدف أو صواب الغاية أو، وهو الأسوأ إطلاقاً، شرعية مثل هذه الأعمال. ماذا يعني دحر «الإرهاب الشرير» في عالم كعالمنا؟ إنّه لا يمكن أن يعني استئصال كلّ من يناهض الولايات المتحدة، فهي مهمة غير محدودة وعبثية على نحو غريب، كما لا يمكن أن يعني تغيير خريطة العالم كي تلائم الولايات المتحدة، لنحلّ أشخاصاً نعتقد أنّهم «أخيار» محلّ مخلوقات شريرة مثل صدام حسين. ويبدو التبسيط المفرط لهذا كلّّه جذاباً لبيروقراطيي واشنطن الذين يمتاز مجال نشاطهم بطابع نظري صرف، أو يميلون، لأنّهم يجلسون وراء مناضد في البنتاغون، إلى رؤية العالم كهدف بعيد لقوة الولايات المتحدة الحقيقية تماماً والتي لا تلقى أيّ مقاومة. فإذا كنت تعيش على مسافة عشرة آلاف ميل عن أيّ دولة شريرة معروفة، ويوجد تحت تصرفك أعداد وافرة من الطائرات و١٩ حاملة طائرات وعشرات الغواصات، بالإضافة إلى مليون ونصف مليون شخص تحت السلاح، كلّهم مستعدون لأن يخدموا بلادهم بدوافع مثالية سعياً إلى تحقيق ما يواصل بوش وكوندوليزا رايس الإشارة إليه باعتباره قوى شريرة،

فالأرجح أنك ستكون مستعداً لاستخدام كل هذه القوة في وقت ما، في مكان ما، خصوصاً إذا استمرّت الإدارة تطلب (وتحصل على) إضافة بلايين الدولارات إلى موازنة الدفاع المنتخبة بالفعل.

أكثر الأشياء إثارة للاشمئزاز من وجهة نظري هو أنّ معظم المثقفين والمعلّقين في هذا البلد، مع بضعة استثناءات، قبلوا برنامج بوش، بل حاولوا في بعض الحالات الفاضحة أن يتجاوزوه، في اتجاه سفسطة أكثر تعالياً وإطراء أكثر حماساً للذات ومجادلة أكثر خداعاً. وما لن يقبلوا به هو أنّ العالم الذي نعيش فيه، العالم التاريخي الذي يضم دولاً وشعوباً، يتحرّك ويمكن فهمه بواسطة السياسة، وليس بواسطة حقائق مطلقة مثل الخير والشرّ، حيث تكون أميركا دائماً في جانب الخير، وأعداؤها في جانب الشرّ. عندما يعظ توماس فريدمان العرب بلا كلل بأنّ عليهم أن يكونوا أكثر نقداً للذات، يخلو أي شيء يقوله من أدنى نبرة من النقد الذاتي. فهو يعتقد، بطريقة ما، أنّ فظايعات ١١ أيلول تعطيه الحقّ كي يعظ الآخرين، كما لو أنّ الولايات المتحدة هي وحدها التي عانت مثل هذه الخسائر المريعة، وكما لو أنّ الأرواح التي فقدت في أماكن أخرى في العالم لا تستحقّ القدر نفسه من التفجّع أو استخلاص استنتاجات أخلاقية ليست أقلّ شأنًا.

ويلاحظ المرء التناقضات والجهل ذاته عندما يركّز المثقفون الإسرائيليون على مآسيهم ويستبعدون من المعادلة المعاناة الأكبر بكثير لشعب مشرّد ومحروم من دولة، أو جيش، أو سلاح جوّ، أو قيادة مناسبة.. أي الفلسطينيين، الذين تستمرّ معاناتهم على أيدي الإسرائيليين كلّ دقيقة وكلّ يوم. هذا النوع من العمى الأخلاقي، وهذا العجز عن تقويم الأدلة المقارنة لمرتكب الإثم وضحّيته (إذا استخدمنا لغة أخلاقية أتحاشاها وأمقتها عادة)، هو الوضع السائد تماماً في الوقت الحاضر. ويجب أن تكون مهمة المثقف ذي الفكر الناقد ألاّ يقع في الفخ وأن ينشط للتحذير من الوقوع فيه. لا يكفي أن يصرّح المرء بشكل باهت بأنّ المعاناة الإنسانية كلها متكافئة، ليواصل بعدئذ التفجّع بشكل أساسي على تعاساته هو بالذات. فالأهم من ذلك بكثير هو أن يرى ما يفعله الطرف الأقوى، ويجعله موضع مساءلة بدلاً من تبريره. فصوت المثقف هو صوت معارض وناقد

للقوة العظمى التي تحتاج دائماً إلى ضمير كابح وفاحص ومنظور مقارن، لثلاث تلام الضحية، كما هي الحال في أغلب الأحيان، وتُشجع القوة الفعلية على أن تفرض إرادتها.

ذهلت قبل أسبوع عندما سألني صديق أوروبي عن رأيي بشأن إعلان أصدره ٦٠ مثقفاً أميركياً ونشر في كل الصحف الفرنسية والألمانية والإيطالية الرئيسية وغيرها من الصحف في أوروبا، لكنّه لم يظهر في الولايات المتحدة إطلاقاً، ما عدا شبكة الانترنت حيث لم ينتبه إليه سوى بضعة أشخاص. اتخذ هذا الإعلان صيغة موعظة طنانة حول كون حرب أميركا ضد الشرّ والإرهاب «عادلة» ومنسجمة مع القيم الأميركية، بحسب ما يعرفها هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم مفسّرين لبلادنا. وحمل الإعلان، الذي دفعت كلفته ورعته جهة تدعى «معهد القيم الأميركية»، الذي يعتبر أنّ هدفه الرئيسي (والمدعوم مالياً بسخاء) هو ترويج أفكار لمصلحة العائلة و«الأبوة» و«الأمومة»، تواقيع صموئيل هنتينغتون وفرانسيس فوكوياما ودانييل باتريك مونيهان مع كثيرين غيرهم. لكنّ كاتبه الأساسي هو الباحثة الأكاديمية المحافظة جين بتكي إلشتين، ويستوحي آراؤه الأساسية حول حرب «عادلة» من البروفسور مايكل والزر، وهو اشتراكي مفترض متحالف مع اللوبي المؤيد لإسرائيل في هذا البلد، ويتمثّل دوره في تبرير كلّ ما تقوم به إسرائيل بالرجوع إلى مبادئ يسارية مبهمة. وبالتوقيع على هذا البيان، تخلى والزر عن كلّ ادّعاء باليسارية ووضع نفسه، مثل شارون، إلى جانب تصوّر أميركا (وهو تصوّر مشكوك فيه) كمحارب صالح ضدّ الإرهاب والشرّ، وذلك للادّعاء بأنّ إسرائيل والولايات المتحدة بلدان متماثلان ولديهما أهداف متماثلة.

وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، لأنّ إسرائيل ليست دولة لمواطنيها بل لكلّ اليهود، بينما الولايات المتحدة هي بالتأكيد ليست سوى دولة مواطنيها. بالإضافة إلى ذلك، لم يملك والزر الشجاعة أبداً كي يعلن بجرأة أنّه بتأييده لإسرائيل إنّما يؤيد دولة تقوم بنيتها على مبادئ قومية - دينية، وهو ما سيعارضه (بنفاق نموذجي) في الولايات المتحدة لو أنّها اعتبرت بيضاء ومسيحية. ولو وضعنا تناقضات والزر ونفاقه جانباً، فإنّ الوثيقة موجّهة في الحقيقة إلى «أشقائنا المسلمين» الذين يفترض أن يفهموا أنّ حرب أميركا ليست ضدّ الإسلام بل ضدّ أولئك الذين يعارضون كلّ أنواع المبادئ، وهو ما

سيكون من الصعب الاختلاف معه . من يمكن أن يعارض المبدأ القائل بأنّ كلّ البشر متساوون، وأنّ القتل باسم الله هو شيء سيء، وأنّ حرية الضمير شيء ممتاز، وأنّ «الموضوع الأساسي للمجتمع هو الإنسان، وأنّ الدور الصحيح للحكومة هو أن تحمي وتساعد على رعاية الظروف للازدهار الإنساني»؟ لكنّ الجزء الذي يلي ذلك من البيان يُظهر أميركا بوصفها الطرف المظلوم . وعلى رغم الإقرار ببعض أخطائها على صعيد السياسة بشكل وجيز للغاية (ومن دون ذكر أي شيء محدّد بتفصيل)، فإنّها توصف بكونها ملتزمة بمبادئ تنفرد بها الولايات المتحدة، مثل امتلاك الجميع لكرامة ومكانة أخلاقية متأصلة، ووجود الحقائق الأخلاقية الشاملة وتوقّرها للجميع، أو أنّ الكياسة مهمة حيثما يوجد خلاف، وأنّ حرية الضمير والدين هما انعكاس لكرامة الإنسان الأساسية ومعترف بهما على مستوى عالمي ممتاز . فعلى رغم أنّ كتاب هذه الموعظة يقولون إنّ مبادئ عظيمة كهذه غالباً ما تتعرّض إلى الانتهاك، لا يُبذل أي جهد للإفصاح عن مكان وزمان وقوع هذه الانتهاكات فعلاً (فهي تقع على الدوام)، أو ما إذا كان انتهاكها يفوق الالتزام بها، أو أيّ شيء بهذا القدر من الملموسية . ومع ذلك، يعرض والزر وزملاؤه في هامش طويل لائحة بعدد «جرائم القتل» التي ارتكبت بحق أميركيين من قبل مسلمين وعرب، من ضمنها أفراد البحرية الذين قتلوا في بيروت في ١٩٨٢، بالإضافة إلى مقاتلين عسكريين آخرين . ويبدو أنّ إعداد مثل هذه اللائحة شيء مهم بالنسبة إلى هؤلاء المدافعين بحماس عن أميركا، بينما لا يرون ضرورة لذكر أو جدولة أسماء القتلى من العرب والمسلمين - بما فيهم مئات الآلاف الذين قتلوا بأسلحة أميركية من قبل إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة، أو مئات الآلاف الذين قتلوا نتيجة العقوبات التي تديها الولايات المتحدة ضد سكان العراق المدنيين الأبرياء . أي كرامة هذه عندما يُذلّ الفلسطينيون من قبل إسرائيل، بتواطؤ وحتى تعاون أميركي؛ وأين هو النبل والضمير الأخلاقي عندما لا يقال أيّ شيء، بينما يُقتل الأطفال الفلسطينيون ويحاصر ملايين الأشخاص، ويبقى ملايين آخرون لاجئين محرومين من دولة؟ وماذا بشأن الملايين الذين قتلوا في فيتنام وكولومبيا وتركيا وأندونيسيا بتأييد أميركا وعلمها؟

إجمالاً، لا يبدو إعلان المبادئ هذا والشكوى الموجهة من مثقفين أميركيين إلى أشقائهم المسلمين تعبيراً عن ضمير حقيقي، أو نقداً صادقاً لمثقفين ضدّ الاستخدام

المتطرس للسلطة، بل إنَّه بالأحرى أول طلقة في حرب باردة جديدة تعلنها الولايات المتحدة بتعاون كامل مثير للسخرية، كما يبدو، مع أولئك الإسلاميين الذين جادلوا بأنَّ حرب «نا» هي مع الغرب ومع أميركا. وإذ أتحدت كشخص له حقّ على أميركا والغرب، فإنَّني أجد هذا النوع من اللغة المنمقة كريهاً تماماً. فهي إذ تتظاهر بشرح مبادئ وإعلان قيم، إنّما تفعل العكس بالضبط، لتمثّل تمريناً على التجاهل، وعلى تضليل القراء بلغو وطني يشجّع الجهل، إذ يتجاهل الحياة السياسية الحقيقية والتاريخ الحقيقي والقضايا الأخلاقية الحقيقية. وعلى رغم متاجرتها المبتذلة بـ «مبادئ وقيم» عظيمة، فإنَّها لا تفعل شيئاً من ذلك، سوى التلويح بها بطريقة متجبرة مصممة لترويح القراء الأجانب كي يدعوا. ولديّ إحساس بأنَّ هذه الوثيقة لم تُنشر هنا، في الولايات المتحدة، لأنَّها كانت ستُنتقد بحدة من جانب الأميركيين وتصبح موضع ازدراء وسخرية.

وأياً كان الأمر، فإنَّ نشر إعلان «ما هي القيم الأميركية؟» يؤذن بعصر جديد ومنحط في إنتاج الخطاب الثقافي. فعندما يضع مثقفو البلد الأقوى في تاريخ العالم أنفسهم على هذا النحو الفظيع إلى جانب هذه القوة، ويتبنون موقفها، بدلاً من الحضّ على ضبط النفس والتأمّل والحوار والفهم بصدق، نعود إلى الماضي الرديء للحرب الثقافية ضدّ الشيوعية، التي نعلم الآن أنَّه ترتب عليها الكثير من المساومات والتواطؤ والتزييف من جانب مثقفين وفنانين كان ينبغي أن يلعبوا دوراً مختلفاً تماماً. فأولئك المثقفون والفنانون الطائشون والمفتقرون كلياً إلى قواعد النقد النزيه، الذين لقوا، في الخمسينيات والستينيات، إسناد الحكومة ودعمها المالي (بشكل خاص من وكالة «سي أي إي» التي مضت إلى حد إصدار مجلات مثل «اينكاونتر» وتقديم الدعم المالي لأبحاث أكاديمية وسفرات وحفلات موسيقية، بالإضافة إلى معارض فنية)، جلبوا لفكرة النزاهة الفكرية بأكملها بعداً جديداً وكارثياً. فإلى جانب هذا الجهد كانت هناك أيضاً الحملة الداخلية لخنق الجدل وترهيب النقاد والتضييق على الفكر. وكانت هذه بالنسبة إلى أميركيين كثيرين، مثلي أنا، حدثاً مخزياً في تاريخنا، ويجب أن نحذرنا ونقاوم عودتها.

الحياة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢

الموضوع الوحيد للمفاوضات يجب أن يركّز على الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي الكامل

المشاهد التي تنقلها محطة «الجزيرة» التلفزيونية مؤلمة الوضوح. إنّها تقدّم بطولة الفلسطينيين التي أصبحت القصة الأساسية لزمنا. فها هو جيش بأسره، بدباباته وطائراته وسفنه الحربية - تلك الهدايا السخية غير المشروطة من الولايات المتحدة - يزرع الدمار في الـ ١٨ في المئة من الضفة الغربية والـ ٦٠ في المئة من غزة التي تمثّل كل ما حصل عليه الفلسطينيون بعد عشر سنوات من التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة. وإذ تتعرّض يومياً مستشفيات الفلسطينيين ومدارسهم ومخيّمات اللجوء ومنازل المدنيين إلى هجمات إجرامية لا تعرف الرحمة، يشنّها الجنود الإسرائيليون المحصّنون بمروحياتهم الهجومية وطائرات «أف ١٦» ودبابات «ميركافا»، يواصل المقاومون الفلسطينيون بأسلحتهم المتواضعة تصديهم الشجاع الذي لا يلين لهذه القوة الهائلة التّفوق.

لكننا نجد في الولايات المتحدة أنّ محطة «سي أن أن» وصحفًا مثل «نيويورك تايمز» تغفل دومًا، في شكل مخز، ملاحظة التفاوت في «العنف»، وأنّه ليس مواجهة بين طرفين متكافئين، بل دولة توجّه قوّتها الكبيرة للقضاء على شعب بلا دولة أو قيادة حقيقية، تعرّض للسلب والتهجير مرة بعد أخرى، أو، بحسب تعبير مجرم الحرب آريل

شارون الذي يقود إسرائيل الآن، «توجيه ضربة هائلة إليهم». ويمكن إدراك مدى جنون شارون عندما نراقب تصريحاته، من بينها ما قاله لصحيفة «هآرتز» في الخامس من آذار/مارس ٢٠٠٢: «السلطة الفلسطينية وراء الإرهاب، إنَّها كلُّها إرهاب. عرفات وراء الإرهاب. وضغوطنا تهدف إلى إنهاء الإرهاب. لا تتوقعوا من عرفات التحرك ضدَّ الإرهاب. علينا أن نوقع بهم خسائر كبيرة ليعرفوا أن لا سبيل للمكاسب السياسية عن طريق الإرهاب».

لا تشير كلمات شارون إلى طريقة تفكير ذهن مهووس بالقتل والتدمير والحقْد فحسب، بل إلى الهزيمة التي منيت بها النظرة العقلانية الانتقادية على المستوى العالمي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. نعم، كانت هناك انتهاكات إرهابية، لكنَّ في العالم أكثر من مجرد الإرهاب. ففيه السياسة والكفاح والتاريخ والظلم والمقاومة، وفيه أيضاً، بالتأكيد، إرهاب الدولة. لكنَّنا غرقنا تماماً، من دون نبرة اعتراض من الفئات الأكاديمية والثقافية، في سيل من التزييف والاعتباط الكلامي والفكري، بحيث أصبح كلُّ ما لا يعجبنا إرهاباً بينما تتَّسم كلُّ أعمالنا بالخير، وأنَّ علينا أن نقاتل الإرهاب مهما كلف ذلك من الدماء والموارد والدمار.

لقد جرف السيل كلَّ مقولات الاستتارة التي حاولنا من خلالها تثقيف طلابنا ومواطنينا عموماً، وحلت محلها هذه العريضة الانتقامية التي لا حدود لها والافتقار الأعمى بالذات، التي يبدو أنَّها من حقِّ الأطراف القوية والثرية دون غيرها. لا غرابة، إذن، في شعور بلطجي من الدرجة الرابعة مثل شارون أنَّه له الحقُّ (عن طريق الاقتداء والاستخلاص) بأن يعمل ما يريد بعدما ألقت الديموقراطية الأعظم في العالم إلى سلة المهملات بالقوانين والحقوق الدستورية وحقوق المتهمين، بل بالعقل نفسه، في مطاردتها للإرهاب والإرهابيين. لقد فشلنا، كمعلِّمين ومواطنين، في مهمِّتنا عندما سمحنا لأنفسنا بأن نخدع بهذا الشكل من دون أيِّ محاولة لنقاش منظِّم حول موازنة دفاع وصلت إلى ٤٠٠ بليون دولار، فيما يبقى ٤٠ مليون مواطن فقير من دون ضمان صحي.

ما يقال للإسرائيليين والعرب والأميركيين دوماً هو أنَّ حبَّ الوطن يتطلَّب إنفاقاً كهذا ودماراً كهذا، لأنَّ هناك قضية عادلة على المحك. لكن هذا هراء. لأنَّ ليس على

المحك سوى المصالح المادية التي تبقى الحاكمين في السلطة، وتضمن للشركات الأرباح، وتخضع الشعب لحال من الموافقة المفتعلة كي لا ينهض يوماً ليتساءل إلى أين تأخذنا هذه الاندفاع المجنونة نحو القصف والقتل.

إسرائيل، بكلّ بساطة، تشنّ الحرب على المدنيين، لكنك لن تسمع هذا في الولايات المتحدة. إنَّها حرب عنصرية، وهي أيضاً كولونيالية من حيث الاستراتيجية والتكتيك. البشر هناك يُقتلون ويتعرّضون لكلّ هذا العذاب لأنهم ليسوا يهوداً - ويا لها من مفارقة. لكنّ «سي أن أن» لا تتحدّث عن الأراضي «المحتلة»، بل دوماً عن «العنف في إسرائيل»، وكانت ساحة المعركة هي قاعات الموسيقى والمقاهي في تل أبيب وليس غيتوات ومخيّمات اللاجئين في فلسطين المحاصرة بما لا يقلّ عن ١٥٠ مستوطنة إسرائيلية غير قانونية. وفرضت الولايات المتحدة على العالم خلال السنين العشر الماضية أكذوبة أوسلو الكبرى، مغطّية على أنّ ما تمت إعادته إلى الفلسطينيين لا يتجاوز ١٨ في المئة من الضفة الغربية و٦٠ في المئة من غزة. لكن لا أحد يعرف الجغرافيا، والأفضل أن لا يعرف، لأنّ الواقع على الأرض مذهل تماماً على رغم كلّ الدعايات وتهنئة النفس.

كلّ هذا ولا يزال للخبير المزعوم توماس فريدمان، بغروره الذي لا يطاق، ما يكفي من الوقاحة ليقول إنّ «التلفزيون العربي» ينقل صورة أحادية الجانب عن الوضع في فلسطين، وكأنّ على التلفزيون العربي أن يغطّي الأنباء من وجهة نظر إسرائيل مثلما تفعل «سي أن أن» عندما تستعمل تعبير «العنف في الشرق الأوسط» لتغطّي على التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل ضد غيتوات الفلسطينيين ومخيّماتهم. هل حاول فريدمان (أو حتى «سي أن أن») مرة توضيح الفرق بين جيش مهاجم يشنّ حرباً كولونيالية على أراض لشعب آخر يعاني من ٢٥ سنة من الاحتلال ويحاول الدفاع عن النفس في مواجهة المجزرة؟ كلا بالطبع. إذ لماذا يكفّ فريدمان نفسه عناء الإشارة إلى أنّ الفلسطينيين لا يملكون طائرات «أف ١٦» أو مروحيات «أباتشي» أو سفناً حربية أو دبابات ميركافا؟ أي، باختصار، ليس هناك احتلال فلسطيني لإسرائيل. هذا يكفي للحكم على مصداقية فريدمان كعلّق ومراسل نزيه: لقد فشل في نقل وجهة النظر

الأميركية في شكل واضح، وأيضاً في فهم قضية العرب والفلسطينيين. ألا يستطيع أن يرى أنّ كتاباته جزء من المشكلة، وأنّه في تبريره الدائم للذات، ونفاقه عندما يطالب الآخرين في الوقت نفسه بانتقاد ذاتهم، يزيد من الجهل وسوء الفهم المحيطين بالموضوع بدل محاولة تبديدهما؟ يا له من صحافي ومعلّم بائس!

الصورة التي نراها في أميركا هي أنّ الإسرائيليين يقاتلون دفاعاً عن حياتهم، وليس عن المستوطنات والقواعد العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويحرص الإعلام الأميركي منذ شهور على عدم عرض أي خرائط. وفي الثامن من آذار/مارس ٢٠٠٢، اليوم الأكثر دموية للفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة قبل ١٦ شهراً، تحدّث تقرير «سي أن أن» عن مقتل ٤٠ «شخصاً»، ولم يذكر شيئاً عن مقتل عدد من مسؤولي الهلال الأحمر الفلسطيني ومنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى. إنهم «أشخاص» فقط لا غير، من دون ذكر للعذاب الذي عانوه طيلة ٢٥ سنة من الاحتلال العسكري. ولا ذكر أيضاً لطولكرم التي خضعت للحصار الأقصى، الذي شمل حظراً للتجوّل على مدى ٢٤ ساعة، وقطع الماء والكهرباء، واحتجاز ٨٠٠ شاب، وتدميراً كيفياً لمساكن اللاجئين، ودماراً هائلاً في الممتلكات (لا تحدّث هنا عن الكاباريهات أو مرافق الرياضة بل الأكواخ المتواضعة التي يعيش فيها على حد الكفاف لاجئون تشردوا مرتين). والأمثلة لا تحصى عن الوحشية السادية بحقّ المدنيين العزل المحرومين من أيّ حماية، الذين يتعرّضون للقمع والضرب ويتركون لينزفوا حتى الموت، والحوامل التي تجهضن أثناء الانتظار على الحواجز الأمنية الإسرائيلية، والشيوخ عندما يجبرهم صبي يلوك العلكة عمره ١٨ سنة يحمل بندقية - دفعت ثمنها من ضرائب - على خلع ملابسهم والمشي حفاة. ولا ذكر لبيت لحم التي دمّرت ساحتها المركزية وجامعتها طائرات «أف ١٦»، التي تحوم بشجاعة على ارتفاع خمسة آلاف قدم (دفعت ثمنها أيضاً من ضرائب). ومخيّمات بلاطة ودهيشة وعزة وغيرها، وقريتي خضر وحسام الصغيرتين، كلّها تحوّلت إلى ركام من دون أي ذكر لذلك في وسائل الإعلام الأميركية، التي يبدو أنّ كل هذا الدمار لا يثير أي تساؤل من رؤساء تحريرها في نيويورك، مع استثناءات قليلة هنا وهناك. ولا ذكر أيضاً لذلك العدد الذي لا يحصى من القتلى والجرحى، والذين لم يحظوا بالدفن أو لم يتلقوا المساعدة، ومئات الألوف من الذين تعرّضت حياتهم إلى

التشويه والخراب، والعذاب المسلط عشوائياً، وكلّهُ بحسب أوامر الرجال الذين يجلسون في القدس الغربية، بأحيائها الوارفة الهادئة، ولا يرون في الضفة الغربية أو غزة سوى جحور بعيدة للجرذان، التي يجب «إخضاعها» وطردها وتلقينها درساً بحسب تعابير عسكري إسرائيلي الأبطال. ثم جاء الهجوم الأكبر حتى الآن عندما اجتاحت ١٤٠ دبابة إسرائيلية رام الله مستكملة إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة أصلاً.

الفلسطينيون يدفعون الآن ثمنًا باهظًا لأوسلو، العملية التي لم يحصلوا منها بعد عشر سنين من التفاوض سوى قطع متفرقة من الأرض تفتقر إلى التواصل والتناسق، ومؤسسات أمنية مصممة خصيصاً لإخضاعهم إلى إسرائيل، وحياة محكومة بالفقر كي تزدهر الدولة اليهودية. وراحت عبئاً تحذيرات بعضنا من أنّ الهوة الكبرى بين لغة السلام الأميركية والإسرائيلية والوقائع الرهيبة على الأرض بقيت بعيدة عن التجسير، بل لم يقصد تجسيرها أصلاً. واستعملت تعابير مثل «الإرهاب» و«عملية السلام» من دون أن يكون لها علاقة بالحقيقة. وضرب الكل صفحاً عن مصادرة الأراضي، أو اعتبرت أنّها مرتبطة بـ «محادثات ثنائية» تدور بين دولة تريد تشديد قبضتها على أراضٍ تصرّ على الاحتفاظ بها مهما كان الثمن، ومجموعة تفاوضية خاملة مطبقة الجهل احتاجت أربع سنوات لكي تحصل (تحصل فقط وليس أن تستعمل) على خريطة موثوقة للأراضي التي تفاوض عليها. لكن التزييف الأسوأ كان الطمس المستمر منذ ١٩٤٨، أي لـ ٥٤ سنة لمسيرة البطولة والعذاب للشعب الفلسطيني - وتصويرنا دوماً على أنّنا متطرفون متعصبون نؤمن بالعنف، لا نختلف كثيراً عن «الإرهابيين» بحسب الوصف الذي فرضه جورج بوش وزمرته على وعي شعب مصاب بالصدمة ومتخّم بالمعلومات الكاذبة، في عملية يدعمها جيش كامل من المعلقين ونجوم الإعلام أمثال بلترز وزانز وليرر وراذر وبركاو وروسرت وغيرهم. وتكاد الحاجة تنعدم إلى اللوبي الإسرائيلي نفسه، بوجود كلّ هؤلاء التلامذة النجباء المهلّلين له والسائرين في ركابه.

والآن، إذ أصبحت المبادرة السعودية مداراً للنقاش ومثاراً للأمل، أعتقد أنّ علينا وضعها في سياقها الحقيقي وليس المفترض. إنّها، أولاً، نسخة مكرّرة لخطة ريفان في ١٩٨٢ وخطة فهد في ١٩٨٢ وخطة مدريد في ١٩٩١، وهلم جرا. بكلمة أخرى، إنّها

تتابع سلسلة من الخطط التي طرحت مراراً وفشلت في النهاية، لأنَّ إسرائيل وأميركا لم تكتفيا برفض تنفيذها بل قامتا بنسفها. الوضع، كما أراه، هو أنَّ المفاوضات الوحيدة التي تستحقَّ الخوض هي التي تتناول مراحل انسحاب إسرائيلي كامل، وليس مثل أوسلو التي دارت دوماً على هذه القطعة الصغيرة من الأرض أو تلك، والمماحكة والمماطلة من إسرائيل إزاء التخلّي عنها.

لقد سال من الدم الفلسطيني ولقينا من الاحتقار والعنف العنصرين الإسرائيليين أكثر بكثير مما يسمح بالعودة إلى مفاوضات على طراز أوسلو، يقوم بدور السمسار فيها ذلك «الوسيط النزيه»، الولايات المتحدة. لكن الكلّ يعرف أنَّ المفاوضات الفلسطينية المعهودين لم يتخلّوا بعد عن أحلامهم وأوهامهم، فأجروا عدداً من الاجتماعات متزامنة مع الغارات والقصف. لكنني أرى أنَّ المطلوب إعطاء الوزن اللازم لمعاناة الفلسطينيين المستمرة عقوداً متواصلة والكلفة الإنسانية الحقيقية لسياسات إسرائيل التدميرية، قبل الدخول في مفاوضات تعطي إسرائيل موقعاً أخلاقياً لا تستحقّه، بعدما سحقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حقوق الفلسطينيين تماماً مثلما دمرت منازلنا وقتلت أهلنا. إنَّ أيّ مفاوضات عربية - إسرائيلية لا تضع في الحساب تاريخ القضية - ونحتاج لهذه المهمة إلى فريق من المؤرّخين والاقتصاديين والجغرافيين - لا تستحقّ العناء، مثلما على الفلسطينيين الآن انتخاب فريق جديد من المفاوضات والممثلين بأمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الكارثة الحالية.

باختصار، علينا في أي اجتماعات قد تعقد بين الفلسطينيين والإسرائيليين تسليط الضوء على الدمار الذي ألحقته إسرائيل بشعبنا، وليس طرحه جانباً باعتباره تاريخاً مضى وانقضى. في المقابل كان معنى أوسلو، عملياً الصفح عن الاحتلال ورفع مسؤوليته عن كل الدمار البشري والمادي خلال سنتيه الخمس وعشرين الأولى. إنَّ واجبنا، بعد عشر سنين إضافية من العذاب، أن لا نسمح لإسرائيل بمفادرة طاولة المفاوضات من دون مطالبتها، ولو حتى كلامياً، بالتكفير عن أعمالها.

قد يكون الرد على موقفي أنَّ السياسة تدور على الممكن وليس على الرغبات، وأنَّ علينا الشعور بالامتنان لو حصلنا على أي انسحاب مهما كان صغيراً. لكنني أخالف ذلك

بشدّة، فالموضوع الوحيد للمفاوضات يجب أن لا يكون عدد الكيلومترات المريّعة التي قد ترغب إسرائيل في الانسحاب منها بل فقط الجدول الزمني للإنسحاب الكامل. وليس للطاغية المفتصب أن يتنازل بهذا المقدار أو ذاك، بل عليه أن يعيد كل ما أخذه ويقدم التعويض على تجاوزاته، تماماً مثلما كان على صدام حسين أن يدفع ثمن احتلاله الكويت. لكننا لا نزال بعيدين عن هذا الهدف، على رغم الانتصار السياسي والأخلاقي على شارون الذي أحرزه الفلسطينيون بفضل شجاعتهم الباهرة في الضفة الغربية وغزة، الانتصار الذي لا بدّ أن يؤدّي إلى خسارة شارون موقعه في السلطة في المستقبل القريب. ومع ذلك فإنّ قدرة جيشه طيلة عقدين على غزو أي مدينة عربية وممارسة القتل والتدمير كما يحلوه له، من دون همسة احتجاج واحدة من العرب، تخبرنا الكثير عن قادة العالم العربي العظام!

أخيراً، لا أعرف ما يعنيه القادة العرب عندما يستمرون في الصمت فيما يرون على شاشات التلفزيون اغتصاب فلسطين! لكنني أتصوّر أنّهم يشعرون في أعماقهم بقدر كبير من العار والخزي. إنهم عاجزون عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وفوق كلّ ذلك أخلاقياً، وليس لهم من مقام أو صدقية سوى كونهم ببادق طيّعة على طاولة الشطرنج الأميركيّة - الإسرائيليّة. ربما اعتقدوا أنّهم يلعبون لعبة الانتظار. ربما.. لكنهم (مثل عرفات ورجاله) لم يتعلّموا حتى قيمة النشر المنظم للمعلومات لحماية شعوبهم من هجمات أولئك الذين يعتبرون كلّ العرب متطرّفين إرهابيين. ما يدعو إلى الأمل في هذا السياق أنّ هذا النوع من التصرف اللامسؤول الجدير بالاحتقار قصير. لكن هل سيكون الجيل الجديد أفضل؟

الجواب على ما إذا كنّا سنغرق مجدّداً في التخبّط والفساد والخمول أم سننطلق أخيراً لنصبح أمة حقيقية، يتوقّف على موقف جديد شامل من التعليم والثقيف العلمانيين.

الحياة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢

نظرة إلى المستقبل

كل من له علاقة بفلسطين يعيش اليوم في حال من الصدمة والغضب. إن الهجوم الإسرائيلي الكولونيالي الشامل (بدعم بشع وغبي من جورج بوش) على الشعب الفلسطيني يفوق في وحشيته الهجمات التي قادها شارون سابقاً ضد هذا الشعب في ١٩٧١ و١٩٨٢. كما أن المناخ السياسي والأخلاقي اليوم أكثر فحاجة وتبسيطاً بكثير، فيما يلعب الإعلام دوراً تخريبياً أكبر في إبراز المنظور الإسرائيلي (كما في التركيز الدائم على الهجمات الانتحارية الفلسطينية بمعزل عن سياقها: الاحتلال اللاشعري المستمر منذ ٣٥ سنة). إضافة إلى ذلك هناك الهيمنة الأميركية غير المسبوقة عالمياً، واستحواذ الحرب على الإرهاب على جدول الأعمال الدولي، مقابل الحضيض الجديد من التفكك والتشرذم اللذين بلغهما العالم العربي.

كل هذه العناصر مجتمعة شحذت وغذت غرائز شارون الدموية، ما يعني عملياً أن بمقدوره الآن اقتراف مقدار أكبر من الدمار من دون أي رادع. لكنّه في الوقت نفسه يبقى، مثلما كان طوال حياته، محكوماً بالتجبر والحقد الأعمى، الملازمين دوماً للفشل سياسياً وحتى عسكرياً. إن في الصراعات بين الشعوب عناصر أكثر مما يمكن إلغاؤه بالطائرات والدبابات، كما لا يمكن للحرب على المدنيين العزل - مهما استمرّ شارون في تكرار تعويذته الغبية والمملّة عن الإرهاب - أن تقود إلى نتيجة سياسية دائمة من النوع

الذي يحلم به . فالفلسطينيون باقون . ومن شبه المؤكّد أنّه في النهاية لن يحصد سوى الخزي والرفض من جانب شعبه . فهو لا يملك خطة سوى تدمير كلّ ما له علاقة بفلسطين والفلسطينيين . وقد فشل في تركيزه المهووس على ياسر عرفات والإرهاب في تحقيق شيء سوى دعم مكانة عرفات، وتسليط الضوء في الوقت نفسه على مدى جنون شارون .

لكنّه في النهاية مشكلة متروكة للإسرائيليين . أما بالنسبة إلينا فعلينا أن نبذل كلّ جهدنا الأخلاقي لنضمن استمرار مسيرتنا على رغم كلّ العذاب والدمار الذي تفرضه هذه الحرب الإجرامية . وعندما يقول سياسي سابق بمكانة وشهرة زيبغنيو بريزينسكي بصراحة على التلفزيون الوطني أنّ إسرائيل تتصرّف مثل نظام العزل العنصري في جنوب أفريقيا، يمكننا التأكيد بأنّ هذا ليس رأيه وحده، وأنّ عدداً متزايداً من الأميركيين وغيرهم يشعرون بخيبة أمل متنامية تصل إلى حدّ الاشمئزاز تجاه إسرائيل، ويرون أنّها محمية باهظة الثمن تستنزف الولايات المتحدة وتضاعف من عزلتها الدولية، وتصيب سمعتها لدى حلفائها ومواطنيها بضرر كبير . والسؤال في هذه المرحلة العصبية هو ما الذي يمكننا تعلّمه من الأزمة الحالية وما هي العناصر التي يجب إدراجها في خططنا للمستقبل؟

ما سأقوله الآن قد يتّسم ببعض الانتقائية، لكنّه ثمرة، مهما كانت متواضعة، لسنين طويلة في العمل للقضية الفلسطينية، كشخص ينتمي إلى العالمين العربي والغربي . وإذ لا يمكنني بالطبع أن أعرف كلّ شيء أو أقول كلّ شيء، فقد اختصرت قولي في نقاط أربع مترابطة ببعضها بعضاً :

(١) فلسطين ليست قضية العرب والمسلمين وحدهم، بل تهّمّ عوالم كثيرة مختلفة، متناقضة ومتقاطعة في الوقت نفسه . لذلك لا بدّ للعاملين من أجل فلسطين وعي هذه الأبعاد الكثيرة وبذل جهد دائم لتثقيف الذات عنها . ونحتاج لهذا الغرض إلى قيادة يقظة راقية وعالية الثقافة، وإلى دعم ديموقراطي لها . فوق ذلك علينا أن ندرك - مثلاً - أنّ صرّ مانديلا دوماً في ما يخصّ كفاحه في جنوب أفريقيا - أنّ فلسطين من القضايا الأخلاقية الكبرى في عصرنا، ولذا يجب التعامل معها على هذا الأساس . إنّها ليست

مسألة مفاوضات تجارية ومقايضات، أو وسيلة للوصول إلى مركز سياسي، بل قضية تحتّم على الفلسطينيين احتلال موقع التفوّق الأخلاقي والحفاظ عليه.

٢) هناك أنواع مختلفة من القوة، أبرزها بالطبع القوة العسكرية. لكن ما مكنّ إسرائيل أن تفعل ما تفعله بالفلسطينيين خلال السنين الـ ٥٤ الأخيرة، كان نتيجة حملة تمّ تخطيطها في شكل علمي ودقيق لتسويغ أعمال إسرائيل، وفي الوقت نفسه تشويه وطمس أعمال الفلسطينيين. أي أنّ القضية لم تكن مجرد امتلاك جهاز عسكري قوي بل تعبئة الرأي العام، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. إنّ نوع آخر من القوة يأتي من عمل متأنٍ منهجي يقود الرأي العام إلى التماثل بسهولة مع موقف إسرائيل، فيما لا يظهر الفلسطينيون من خلاله إلاّ في صورة أعداء إسرائيل، وبالتالي كأشخاص منفرين وخطرين ومعادين «لنا». وقد تراجعت أهمية أوروبا في شكل متواصل منذ الحرب العالمية الثانية كحلبة للصراع، فيما أصبحت أميركا، على الصعيد العالمي، ساحته الرئيسية. لكنّنا لم ندرك أبداً أهمية التنظيم المنهجي لعمل سياسي على النطاق الشعبي، سعياً إلى وضع لا يفكر فيه الأميركي العادي فوراً بـ «الإرهاب» كلّما سمع كلمة «فلسطيني». إنّ هذا النوع من العمل يوفّر حماية فعلية للمكاسب التي تحقّق على الأرض خلال مقاومتنا للاحتلال الإسرائيلي.

إذن، ما سمح لإسرائيل أن تعاملنا كما يحلو لها هو افتقارنا إلى تأييد قطاعات من الرأي العام تردع شارون عن جرائمه الحربية وترفض ادّعاءه أنّ ما يفعله هو مكافحة الإرهاب. وإذا وضعنا في الاعتبار التأثير الإيحائي الهائل للصور التي تبثّها ليلاً نهاراً شبكات مثل «سي أن أن»، في تقارير تكرّر للمشاهد الأميركي مئة مرة في الساعة تعبير «التفجير الإرهابي»، فإنّ من أشنع أنواع الإهمال عدم تشكيل فريق من أمثال حنان عشراوي ويلي شفيد وغسان الخطيب وعفيف صافية (وكثيرين غيرهم) يكون في واشنطن على أهبة الاستعداد للحضور على «سي أن أن» أو غيرها ليقدم قصة فلسطين على حقيقتها، ويوفّر السياق الصحيح والفهم لما يجري، ويديم لنا حضوراً أخلاقياً إيجابياً أمام الرأي العام. نحن بحاجة إلى قيادة تدرك أهمية هذا باعتباره عنصراً أساسياً في الحياة السياسية في عصرنا الحالي، عصر الاتصال الإلكتروني، وافتقارنا إلى هذا الإدراك هو جزء من مأساتنا اليوم.

٢) لا فائدة تذكر من العمل السياسي المسؤول في عالم تسيطر عليه قوة عظمى واحدة من دون معرفة عميقة بتلك القوة العظمى، بتاريخها ومؤسساتها وتياراتها المتضاربة وسياساتها وثقافتها. ولا غنى، مع توفر كل ذلك، عن معرفة كاملة بلغتها. لكن لا يسعنا إلاّ البكاء لوضعنا البدائي الفاشل عندما نستمع إلى الناطقين بإسمنا، والناطقين العرب عموماً، عندما يهرفون بما لا يعرفون عن أميركا، وبلغة مرتبكة ركيكة، وينتقلون خلال جملة واحدة من رمي الذات لرحمة أميركا إلى صبّ اللعنات عليها إلى التماسها المساعدة، إن أميركا ليست كتلة متجانسة واحدة، ولنا فيها أصدقاء بالفعل وآخرون يمكن كسبهم. ويمكننا تنمية وتعبئة واستعمال جالياتنا والجاليات المتصلة بها كجزء من عملنا السياسي التحرري، مثلما فعلت جنوب أفريقيا أو مثلما فعلت الجزائر في فرنسا أثناء كفاحها من أجل الاستقلال.

المطلوب هو التخطيط والانضباط والتنسيق. إننا لم نفهم أبداً سياسات اللاعنف. إضافة إلى ذلك لم نفهم القوة التي تكمن في مخاطبة الإسرائيليين في شكل مباشر، بالشكل نفسه الذي خاطب فيه المؤتمر الوطني الأفريقي البيض في جنوب أفريقيا، ضمن خط سياسي يرفض الإقصاء ويقوم على الاحترام المتبادل: أي الدعوة إلى التعايش رداً على انعزالية إسرائيل وعدوانيتها. إن هذا بالتأكيد لا يشكل تنازلاً، بل هو نداء إلى التضامن وضرب الحصار على الانعزاليين والعنصريين والأصوليين.

٤) الدرس الأهم لفهم أنفسنا يتجسّد في المآسي الرهيبة في الأراضي المحتلة على يد إسرائيل. الواقع الثابت هو أننا شعب ومجتمع، وأنّ مجتمعنا سيستمرّ على رغم هجوم إسرائيل الشرس على السلطة الفلسطينية.

إننا شعب لأنّ لنا مجتمعاً يواصل المسيرة - وقد واصلها منذ ٥٤ عاماً - رغم كل الانتهاكات والدورات التاريخية المهلّكة التي دارت علينا وكلّ المآسي التي خضناها. انتصارنا الأكبر على إسرائيل هو أنّ شارون ومن لفّ لفه لا يملكون القدرة على فهم ذلك، وهذا ما سيحتّم عليهم الفشل على رغم قوتهم العسكرية الهائلة ووحشيتهم التي لا تعرف حدوداً. لقد تجاوزنا مآسينا وكوارثنا، بينما لم يستطع إسرائيليون مثل شارون ذلك. وسيذهب شارون إلى قبره من دون ذكر سوى أنّه قاتل العرب والسياسي الفاشل

الذي جلب على شعبه المزيد من الاضطراب وانعدام الأمن. المفترض لأي زعيم السعي لترك للأجيال المقبلة شيئاً يمكن البناء عليه. لكنّ شارون وموفاز ومؤيديهم في حملتهم السادية، بكلّ ما فيها من الموت والمجازر، لن يتركوا شيئاً سوى شواهد القبور: إنَّهم الموت الذي لا يولِّد سوى الموت.

أما نحن كفلسطينيين، فأعتقد أنّنا تركنا لمن يلينا رؤية ومجتمعاً صمداً أمام كلّ محاولات القتل. وهذا بذاته إنجاز لا يستهان به. والمهمة للجيل المقبل، أبنائي وأبناءكم، للإنطلاق من هذه النقطة بروح عقلانية انتقادية مشبعة بالأمل والصمود.

الحياة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

أعمال إسرائيل

على رغم جهود إسرائيل للحدّ من التغطية الإعلامية لهجومها المدمر على مدن الفلسطينيين ومخيّماتهم في الضفة الغربية، فقد بدأت المعلومات والصور تتسرّب. وحملت شبكة انترنت مئات من الشهادات المباشرة بالكلمة والصورة، إضافة إلى التقارير في شبكات التلفزيون العربية والأوروبية. أما في وسائل الإعلام الأميركية الرئيسية فكان مصير هذه التقارير الإغفال أو الحظر أو التخفيف والتبرير. وتشكّل هذه المعلومات برهاناً مذهلاً على أنّ الهدف الحقيقي (مثلما كان دوماً) للحملة الإسرائيلية، هو الاستيلاء النهائي على أرض الفلسطينيين وتدمير مجتمعهم. الخط الرسمي (الذي يحظى عموماً بدعم الولايات المتحدة وكلّ المعلقين الإعلاميين تقريباً) هو أنّ إسرائيل تدافع عن نفسها بالردّ على التفجيرات الانتحارية التي تزعم أمنها وتهدّد وجودها - الادعاء الذي وصل إلى مصاف الحقيقة المطلقة التي لا يخفف منها ما فعلته إسرائيل وما تعرّضت له بالفعل.

وقد نجح الترديد البيغائي الذي لا ينتهي لتعابير مثل «القضاء على شبكات الإرهاب» و«تدمير البنية التحتية للإرهاب» و«الهجوم على الإرهابيين» (لاحظ نزع صفة الإنسانية الذي تطوي عليها هذه التعابير) في إعطاء إسرائيل الحقّ في القيام بما أرادته دوماً، وهو القضاء على الحياة المدنية الفلسطينية، واستخدام العنف التكنولوجي

الساحق لارتكاب الحد الأقصى من التدمير والتخريب والقتل والاذلال. ليست هناك دولة في العالم يمكنها ارتكاب ما ارتكبته إسرائيل والحصول بالرغم من ذلك على كل هذا الدعم والمباركة من الولايات المتحدة. كما ليست هناك دولة تماثل إسرائيل في التحجّر والتخريب والبعد عن حقيقة أوضاعها.

لكن هناك مؤشرات إلى أن الطبيعة المذهلة والمسوخة لهذه الادعاءات (مثل أن إسرائيل تقا تل دفاعاً عن وجودها) بدأت في التآكل نتيجة الدمار الذي يكاد يفوق التصور الذي ارتكبته الدولة اليهودية ورئيس وزرائها القاتل آرييل شارون. من الأمثلة على ذلك التقرير الذي حملته «نيويورك تايمز» على صفحتها الأولى في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، من مراسلها سيرج شميمان (وهو ليس من مساندي الفلسطينيين). كتب شميمان تحت عنوان «الهجمات تحوّل خطط الفلسطينيين إلى ركام من المعدن الملتوي وأكداس من الغبار»: «ليس من سبيل حالياً لتقويم المدى الكامل للدمار الذي لحق المدن والبلدات - رام الله، بيت لحم، طولكرم، قلقيلية، نابلس، جنين - مع بقائها تحت الحصار المشدّد وإطلاق النار في الشوارع من جانب القناصة والدوريات. لكن يمكن التأكيد أن البنية التحتية للحياة نفسها ولدولة فلسطينية مستقبلاً - الطرق، المدارس، أعمدة الكهرباء، أنابيب المياه، خطوط الهاتف - قد سحقت تماماً». وماذا كان ذلك الحساب اللإنساني الذي حاصر جيش إسرائيل بموجبه مخيم اللاجئين في جنين، وسلط عليه لأكثر من أسبوع ٥٠ دبابة و ٢٥٠ هجمة صاروخية وعشرات الغارات من طائرات «أف ١٦» - ذلك المخيم الذي لا يتجاوز الكيلومتر المربع ويكتظ فيه ١٥ ألف لاجئ وبضع عشرات من المقاومين المسلّحين بالبنادق الآلية، بلا قادة أو صواريخ أو دبابات أو استحكامات - ثم يدّعي أنه ردّ على العنف الإرهابي والتهديد لوجود إسرائيل؟ هناك تقارير عن مئات القتلى المدفونين في الركام الذي تهيله الجرارات الإسرائيلية على المباني المهدومة في المخيم. هل المدنيون الفلسطينيون رجالاً ونساءً وأطفالاً لا يزيدون قيمة على الجردان أو الصراصير ليقتلوا ويهاجموا بالآلاف من دون كلمة رحمة أو دفاع؟ وماذا عن أسر ألوف الفلسطينيين الذين أخذتهم قوات إسرائيل إلى أمكنة مجهولة، والفقر والتشريد لدى هذا العدد الهائل من الناس العاديين، الذين يحاولون الآن الاستمرار على قيد الحياة في الخرائب التي خلّفتها جرارات إسرائيل في كل أنحاء

الضفة الغربية، والحصار المستمر لشهور وشهور، وقطع الكهرباء والماء عن كل المدن الفلسطينية، والتأخيرات الطويلة وحظر التجوُّل الكامل، والافتقار إلى الغذاء والهواء، والجرحى الذين نزفوا حتى الموت، والهجوم المنظم على سيارات الإسعاف وفرق الإغاثة، الذي وصفه حتى كوفي أنان المعروف عادة بدمائته الفائقة بأنه «عمل فظيع»؟ هذه الانتهاكات لن تتسرَّب بسهولة من الذاكرة. وعلى أصدقاء إسرائيل سؤالها كيف يمكن لسياساتها الانتحارية أن تأتي لها بالسلام والأمن والقبول؟

لقد قام أرهب جهاز دعاية في العالم بمسح صورة شعب بأكمله ليحوِّله إلى مجموعة من «المتشدِّين» و«الإرهابيين»، وسمح ذلك ليس لجيش إسرائيل فحسب بل للأعداد الكبيرة من مؤيِّديها من الكتاب وغيرهم بالاندفاع من دون وازع إلى إلغاء التاريخ الطويل من العذاب والانتهاكات الهادفة لتدمير الوجود المدني للشعب الفلسطيني من دون رادع. هكذا تلاشى من الذهن العام تدمير المجتمع الفلسطيني في ١٩٤٨ وخلق شعب مشرَّد، ثم احتلال الضفة الغربية وغزة المستمر من ١٩٦٧ إلى اليوم، ثم غزو لبنان في ١٩٨٢ الذي قتل فيه ١٧٥٠٠ من اللبنانيين والفلسطينيين ومجازر صبرا وشاتيلا، والهجمات المستمرة على مدارس الفلسطينيين ومخيِّمات لجوئهم ومستشفياتهم وكلِّ مؤسساتهم المدنية. ماذا كانت الفائدة المرجوة، في مجال محاربة الإرهاب، من تدمير مقرِّ وزارة التعليم الفلسطينية والاستيلاء على وثائقها وتدمير بلدية رام الله، والمكتب المركزي للإحصاء، ومختلف المؤسسات المختصة بحقوق الإنسان والصحة والتنمية والمستشفيات ومحطات الإذاعة والتلفزيون؟ أليس من الواضح أنَّ شارون لا يريد «كسر» الفلسطينيين فحسب بل إزالتهم عن الوجود كشعب له مؤسساته الوطنية؟

إنَّ من الجنون، في سياق التفاوت الهائل في القوى بين الطرفين، الاستمرار في الطلب إلى الفلسطينيين - الذين ليس لهم جيش أو طائرات أو دبابات أو أي نوع من وسائل الدفاع - التخلِّي عن العنف، وعدم وضع حدود موازية لذلك على تصرُّفات إسرائيل. ولا يمكن تناول حتى قضية التفجيرات الانتحارية، وقد عارضتها دوماً، من منظور ينطوي على عنصرية تعطي حياة الإسرائيليين أهمية تتفوق حياة العدد الأكبر بكثير من الفلسطينيين، الذين قتلوا وتعرَّضت حياتهم للتشويه والخراب والضياع على

يد الاحتلال الإسرائيلي، والبربرية المنظمة التي يمارسها شارون ضد الفلسطينيين منذ بداية حياته العملية في الخمسينيات إلى الآن.

ليس هناك أي مكان للسلام، كما أرى، من دون تناول القضايا الحقيقية، وهي: رفض إسرائيل المطلق للقبول بوجود وسيادة شعب فلسطيني له حقوقه في ما يعتبره شارون وغالبية مؤيديه جزءاً من «إسرائيل الكبرى»، أي الضفة الغربية وغزة. وكانت مقالة عن شخصية شارون نشرتها صحيفة «فايننشال تايمز» في السادس من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ خلصت إلى القول أنه في سيرته الذاتية «كتب بفخر عن اعتقاد والديه بإمكان اليهود والعرب العيش جنباً إلى جنب». ثم تقتبس من كتاب شارون ما يأتي: «لكنهما أعتقد من دون أي شك أنّ الحقّ في الأرض يعود لهما وحدهما. ولن يستطيع أحد إخراجهما منها، مهما كان هناك من إرهاب أو غيره. عندما تمتلك الأرض فعلاً... فهي اللحظة التي تمتلك فيها القوة، وليس القوة المادية فقط بل الروحية أيضاً».

في ١٩٨٨ قدمت منظمة التحرير الفلسطينية تنازلها المتمثل بالقبول بتقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولتين. وعادت إلى التأكيد على ذلك مراراً، خصوصاً في وثائق أوسلو. لكنّ الفلسطينيين كانوا الوحيدين الذين وافقوا صراحة على فكرة التقسيم، وهو ما لم تقم به إسرائيل أبداً. وهذا هو سبب وجود أكثر من ١٧٠ مستوطنة في الأراضي الفلسطينية، وإنشاء ٣٠٠ ميل من الطرقات لربطها ببعضها، وفي الوقت نفسه عرقلة حركة الفلسطينيين (يقدر جيف هالبر من «اللجنة الإسرائيلية ضدّ تدمير المساكن» أنّ كلفة الطرقات كانت ثلاثة بلايين دولار تكفّلت بها الولايات المتحدة). وهو ما يفسّر أيضاً عدم موافقة أي رئيس وزراء إسرائيلي من رابين إلى الآن على أي قدر من السيادة الحقيقية للفلسطينيين. إنّ نظرة مهما كانت عابرة إلى خريطة حالية للأراضي المحتلة تكفي للكشف عمّا قامت به إسرائيل منذ بداية عملية السلام، وما جرّه ذلك على حياة الفلسطينيين من تجزئة وانتقاص. إذن فإنّ إسرائيل عملياً تعتبر نفسها والشعب اليهودي المالك لكامل أراضي إسرائيل. وهناك قوانين ملكية الأرض في إسرائيل تكرّس ذلك، فيما تكرّسه في الضفة الغربية وغزة شبكة الطرق والمستوطنات وحرمان الفلسطينيين من أي نوع من السيادة على الأرض.

الغريب أن ليس من مسؤول أميركي أو فلسطيني أو عربي أو دولي أو أوروبي تحدّي إسرائيل على هذه النقطة، التي وجدت طريقها إلى كلّ وثائق وإجراءات واتفاقات أوصلو. ويفسّر هذا لنا بالطبع أنّ إسرائيل، رغم نحو عشر سنوات من «مفاوضات السلام» لاتزال تسيطر على الضفة الغربية وغزة. وهي تفرض اليوم سيطرتها (هل نقول ملكيتها؟) المباشرة على تلك الأراضي عن طريق ألف دبابة وألوف الجنود، لكنّ المبدأ الأساسي يبقى نفسه، وهو أنّه ليس من زعيم إسرائيلي (بالتأكيد ليس شارون ومسانديه المؤمنين بـ «إسرائيل الكبرى») اعترف رسمياً بأنّ الأراضي تلك تقع تحت الاحتلال واعترف تبعاً لذلك بأنّ للفلسطينيين، على الأقلّ نظرياً، حقوقاً سيادية تعني انتفاء سيطرة إسرائيل على الحدود والماء والمجال الجوي والأمن لتلك الأراضي، التي تعتبرها غالبية العالم أرضاً فلسطينية. ولذا فإنّ الكلام الشائع الآن عن «رؤية» لدولة فلسطينية يبقى للأسف فارغاً ما لم تعترف إسرائيل رسمياً وعلناً بملكية الفلسطينيين لأرضهم وسيادتهم عليها - وهو ما لم يحصل في الماضي ولا أعتقد أنّه سيحصل في المستقبل القريب. علينا أن نتذكّر أنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود مرسومة دولياً، والوحيدة التي ليست دولة لكل مواطنيها بل للشعب اليهودي كلّه، والوحيدة التي تخصصّ ٩٠ في المئة من أراضيها لاستعمال اليهود من دون غيرهم. إضافة إلى هذا، فهي الدولة الوحيدة في العالم (كما بيّنت أخيراً مقالة لريتشارد فولك) التي لا تعترف بأيّ من المبادئ الرئيسية كما ينصّ عليها القانون الدولي، وهو ما يشير إلى مدى عمق وتشابك موقف الرفض المطلق الذي يواجهه الفلسطينيون.

كلّ هذا يدعوني إلى التشكيك في المحادثات والاجتماعات حول السلام، وهو كلمة جميلة.. لكنّها في السياق الحالي لا تعني سوى أنّ على الفلسطينيين إنهاء مقاومتهم لتسيطر إسرائيل على أرضهم. إنّ بين النواقص الكثيرة في قيادة عرفات الحافلة بالنواقص (ناهيك عن بقية القادة العرب عموماً) أنّه لم يستطع استخدام مفاوضات أوصلو المستمرة منذ نحو عشر سنوات للتركيز على قضية ملكية الأرض، وبالتالي تحميل إسرائيل مسؤولية الإعلان عن استعدادها سياسياً ودستورياً للتخلّي عن الادعاء بملكية الأراضي الفلسطينية، كما لم يطالب بأن تواجه إسرائيل أيّاً من مسؤولياتها عن معاناة شعبه. وأخشى أنّ همه الوحيد الآن إنقاذ نفسه، في الوقت الذي

نحتاج بإلحاح مراقبين دوليين لحمايتنا، وانتخابات جديدة لضمان مستقبل سياسي حقيقي للشعب الفلسطيني.

السؤال العميق الذي تواجهه إسرائيل هو الآتي: هل هي مستعدة للتحوُّل إلى دولة مثل بقية الدول، بما يفرضه ذلك من واجبات ووقوفه من حقوق، والتخلّي عن ادّعاءاتها المستحيلة بملكية الأراضي التي قاتل في سبيلها شارون ووالداه وجنوده منذ البداية؟ في ١٩٤٨ فقد الفلسطينيون ٧٨ في المئة من فلسطين. وفي ١٩٦٧ فقدوا الـ ٢٢ في المئة المتبقية. وعلى المجتمع الدولي الآن تحميل إسرائيل مسؤولية القبول بمبدأ تقسيم حقيقي وليس مزيفاً، وتقييد الادعاءات الإسرائيلية التي لا يمكن تبريرها بأراضٍ خارجها، أي تلك الادعاءات القائمة اعتباطاً على العهد القديم والقوانين التي سمحت لها بالإلغاء الكامل لشعب آخر. لماذا يتسامح العالم من دون ترددّ أو تساؤل مع هذا النوع من الأصولية؟ لكن كلّ ما نسمعه الآن هو أنّ على الفلسطينيين التخلّي عن العنف وإدانة الإرهاب. هل ستواجه إسرائيل يوماً ما مطالب جوهرية في ما يتعلّق بادعاءاتها وسلوكها، أم ستستمرّ في التصرف كما يحلو لها ومن دون اكتراث بالنتائج؟ هذا هو السؤال الحقيقي في ما يخصّ وجودها، أي هل يمكنها أن تكون دولة مثل غيرها، أم أن تبقى دوماً فوق كل مسؤوليات الدول الأخرى في عالم اليوم؟ أقل ما يمكن قوله في هذا المجال هو أنّ سجلها لا يبعث على الاطمئنان.

الحياة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

أزمة ليهود أميركا

نظمت قبل بضعة أسابيع في واشنطن تظاهرة صاخبة مؤيدة لإسرائيل، تزامنت تقريباً مع فرض الحصار على جنين. وكان جميع الخطباء شخصيات بارزة، بينهم أعضاء في مجلس الشيوخ وزعماء منظمات يهودية رئيسية وأشخاص مشهورون آخرون، وعبر كل واحد منهم عن تضامن ثابت مع كل ما كانت تفعله إسرائيل. وجرى تمثيل الإدارة بشخص بول وولفويتز، الرجل الثاني في وزارة الدفاع، وهو أحد صقور اليمين المتطرّف واعتاد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إطلاق تصريحات حول «إنهاء» بلدان مثل العراق. وباعتباره أيضاً أحد مؤيدي إسرائيل الأشد حماساً، فقد كرّر في خطابه ما قاله الآخرون - مشيداً بإسرائيل ومعبّراً عن دعم كامل غير مشروط لها - لكنّه أشار في صورة غير متوقّعة وبشكل عابر إلى «معاناة الفلسطينيين». وتعرض بسبب هذا التعبير إلى أصوات استهجان تعالت واستمرّت إلى حدّ منعه من مواصلة إلقاء كلمته، فترك المنصة وكأنّ عاراً لحق به.

مغزى هذه الحادثة هو أنّ تأييد يهود أميركا العلني لإسرائيل في الوقت الحاضر لا يطبق ببساطة التسامح مع أيّ إقرار بوجود شعب فلسطيني، إلّا في سياق الإرهاب والعنف والشر والتعصّب. بالإضافة إلى ذلك، يفوق هذا الرفض لرؤية أي شيء يتعلّق بوجود «طرف آخر»، ناهيك عن السماع به، بكثير تعصّب النزعة المناهضة للعرب وسط

الإسرائيليين الذين هم، بالطبع، على الخط الأمامي للصراع في فلسطين. وإذا أخذنا في الاعتبار التظاهرة الأخيرة المناهضة للحرب التي شارك فيها ٦٠ ألف شخص في تل أبيب، والعدد المتزايد لجنود الاحتياط الذي يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة، والاحتجاج المتواصل لمثقفين وتنظيمات (وإن كانوا قلة)، وبعض استطلاعات الرأي التي تظهر أنّ غالبية الإسرائيليين مستعدون للانسحاب مقابل سلام مع الفلسطينيين، فإنّ هناك على الأقل دينامية من النشاط السياسي وسط اليهود الإسرائيليين. لكنّ هذه ليست الحال في الولايات المتحدة.

قبل أسبوعين، نشرت مجلة «نيويورك» الأسبوعية التي يبلغ حجم توزيعها حوالى مليون نسخة، ملفاً بعنوان «أزمة ليهود أميركا»، يدور حول أنّ الأمر «في نيويورك، كما في إسرائيل، هو أزمة بقاء». لن أحاول أن ألخص النقاط الرئيسية في هذا الادعاء المثير للاستغراب سوى أن أقول إنّه رسم صورة عن ألم عميق بشأن «أعزّ شيء في حياتي، دولة إسرائيل»، بحسب ما نقلت المجلة عن شخصية بارزة في نيويورك، حتى يُخيّل للمرء أنّ وجود هذه الأقلية الأكثر رخاءً ونفوذاً بين كلّ الأقليات في الولايات المتحدة مهدّد فعلاً. وذهب أحد الأشخاص الآخرين الذين نقلت عنهم المجلة إلى حدّ الإيحاء بأنّ اليهود الأميركيين على حافة محرقة ثانية. ويؤيد معظم اليهود الأميركيين بالتأكيد، كما ذكر كاتب إحدى المقالات، ما فعلته إسرائيل في الضفة الغربية، بحماس. قال أحدهم، على سبيل المثال، إنّ ابنه هو الآن في الجيش الإسرائيلي وإنّه «مسلح وفي وضع خطر ويقتل أكبر عدد من الفلسطينيين».

ويلعب الشعور بالذنب، لكونهم مرفهين في أميركا، دوراً في هذا النمط من التفكير المغرق بالأوهام، لكنّه في المقام الأول نتيجة لانعزال ذاتي غير عادي في عالم من الخيال والأسطورة مصدره تربية ونزعة قومية طائشة من نوع فريد في العالم. ودأبت وسائل الإعلام الأميركية والمنظمات اليهودية الرئيسية منذ تفجّر الانتفاضة قبل حوالى سنتين على نشر شتى أنواع التهجمات على التربية الإسلامية في العالم العربي وباكستان وحتى في الولايات المتحدة. وشمل ذلك اتهام السلطات الإسلامية، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية بزعماء يأسر عرفات، بتربية الصغار على كره أميركا

وإسرائيل، ومزايا التفجيرات الانتحارية، والتمجيد المطلق بالجهاد. لكن لم يقل شيء يذكر عن نتائج ما جرى تلقينه لليهود الأميركيين عن النزاع في فلسطين: إنَّها منحت لليهود من قبل الله، وإنَّها كانت خيالية، وإنَّها حرَّرت من بريطانيا، وإنَّ السكان الأصليين فرُّوا لأنَّ زعمائهم طلبوا منهم ذلك، وإنَّه لا وجود عملياً للفلسطينيين ما عدا في الفترة الأخيرة كإرهابيين، وإنَّ كلَّ العرب مناهضون للسامية ويريدون أن يقتلوا اليهود.

في كلِّ هذا التحريض على الكره لا وجود إطلاقاً لحقيقة أنَّ هناك شعباً فلسطينياً. وما يكتسب دلالة أكبر أنَّه لا يجري أي ربط بين الحقد لدى الفلسطينيين ومشاعر العداة تجاه إسرائيل وبين ما تفعله إسرائيل بحق الفلسطينيين منذ ١٩٤٨. فالأمر يبدو كما لو أنَّ تاريخاً كاملاً من التشريد وتدمير مجتمع واحتلال مستمر منذ ٢٥ عاماً للضفة الغربية وغزة، ناهيك عن المذابح وعمليات القصف والطرْد ومصادرة الأراضي وأعمال القتل والحصار والاذلال، وسنين من العقاب الجماعي والاغتيالات المتواصلة على مدى عقود، لا يعني شيئاً، لأنَّ إسرائيل كانت ضحية لفضب الفلسطينيين وعدائهم ومناهضتهم غير المبرِّرة للسامية. لا يخطر في بال معظم مؤيِّدي إسرائيل الأميركيين أن ينظروا إلى إسرائيل باعتبارها المخطط الفعلي للأفعال المحدَّدة التي نفَّذت باسم اليهود من قبل الدولة العبرية، وأن يربطوا بالتالي هذه الأفعال بمشاعر الغضب والانتقام لدى الفلسطينيين.

المشكلة في الواقع هي أنَّ الفلسطينيين كبشر لا وجود لهم، أي كبشر لديهم تاريخ وتقاليد ومجتمع وعذابات وطموحات مثل كلِّ الشعوب الأخرى. وتفسير هذا الموقف الذي يتبناه معظم مؤيِّدي إسرائيل من اليهود الأميركيين، وليس كلَّهم بأيِّ حال، هو مسألة تستحقُّ التمعُّن فيها. إنَّه يعود إلى الدراية بأنَّه كان هناك سكان أصليون في فلسطين - كل الزعماء الصهاينة كانوا يعرفون ذلك وتكلَّموا عنه - لكن لم يمكن الاعتراف بهذه الحقيقة إطلاقاً، لأنَّ ذلك قد يمنع عملية الاستيطان. ولهذا السبب دأب الصهاينة بشكل جماعي على إنكار هذه الحقيقة أو الكذب بشأنها بتقديم حقيقة مضادة، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث لا تتوافر الحقائق على نحو يتيح التوثُّق منها. وعلى مدى عقود جرى تعليم الأطفال بأنَّه لم يكن هناك أي فلسطينيين عندما

وصل الرواد الصهاينة، ولذا فإنّ هذا الخليط من البشر الذي يقذف الحجارة ويقاوم الاحتلال ليس سوى مجموعة من الإرهابيين الذي يستحقون القتل. الفلسطينيون باختصار، لا يستحقون أيّ شيء يقرب من وجود فعلي جماعي، وبالتالي يجب أن يتم تحويلهم وإذابتهم في صور سلبية أساساً. وهذا بالكامل هو نتاج تربية مشوّهة، تُعطى على جرعات إلى ملايين الصغار الذين يشبّون، من دون أي إدراك إطلاقاً لحقيقة أنّ الشعب الفلسطيني جُرد من صفاته الإنسانية كلياً لخدمة هدف سياسي - إيديولوجي، يتمثّل على وجه التحديد بالحفاظ على مستوى عالٍ من التأييد لإسرائيل.

ما يثير الاستغراب حقاً هو أنّ أفكار التعايش بين الشعوب لا تلعب دوراً في هذا النوع من التشويه. فبينما يريد اليهود الأميركيون أن يُعترف بهم كيهود وأميركيين في أميركا، لا يُبدون استعداداً لإعطاء مكانة مماثلة كعرب وفلسطينيين لشعب آخر اضطر منذ البداية من قبل إسرائيل.

لا يمكن للمرء أن يدرك عمق المشكلة التي تتجاوز السياسة العادية إلا إذا عاش لسنوات في الولايات المتحدة. فالقمع الثقافي للفلسطينيين الذي جرى بسبب التربية الصهيونية أنتج إحساساً مشوّهاً على نحو خطر بالواقع، يصبح فيه كلّ ما تفعله إسرائيل شيئاً تفعله كضحية. فبحسب المقالات المختلفة التي اقتبست منها أعلاه، يشعر اليهود الأميركيون الذين يعيشون أزمة بالتبعية الشيء ذاته مثل اليهود الإسرائيليين اليمينيين الأكثر تطرّفًا، بأنّهم معرّضون إلى الخطر وأنّ بقاءهم مهدّد. وواضح أن لا علاقة لهذا بالواقع، بل هو يرتبط بالأحرى بحالة من الهلوسة، تتجاوز التاريخ والحقائق بنرجسية منفلّنة تماماً. ولم تتضمنّ مقالة نشرت أخيراً، دفاعاً عما قاله وولفويتز أمام التظاهرة، أي إشارة إلى الفلسطينيين الذين تطرق إليهم في كلمته، بل دافعت عن سياسة الرئيس بوش في الشرق الأوسط.

هذا تجريد للصفات الإنسانية على مستوى هائل، وتفاقمه سوءاً، كما ينبغي القول، التفجيرات الانتحارية التي شوّهت كفاح الفلسطينيين وانتقصت من مكانته إلى حدّ كبير. فكلّ حركات التحرّر في التاريخ أكّدت أنّ كفاحها يتعلّق بالحياة، لا بالموت. لماذا يكون كفاحنا استثناءً؟ كلّما أسرعنا بتثقيف أعدائنا الصهاينة وبيّنا أنّ مقاومتنا

تعرض التعايش والسلام، أصبحوا أقلّ قدرة على قتلنا ساعة يشاؤون والإشارة إلينا كإرهابيين. لا أقول إنّه يمكن تغيير شارون ونتانياهو. إنّي أقول إنّ هناك جمهوراً فلسطينياً، نعم فلسطيني، بالإضافة إلى جمهور إسرائيلي وأميركي يحتاج المرء إلى تذكيره عبر الاستراتيجية والتكتيك أنّ القوة المستتدة إلى الأسلحة والدبابات والقنابل البشرية والبلدوزرات ليست حلاً، بل لا تخلق سوى مزيد من الوهم والتشويه، على كلا الطرفين.

الحياة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٢

الانتخابات الفلسطينية الآن

هناك ست دعوات منفصلة إلى الفلسطينيين للإصلاح وإجراء الانتخابات. خمس منها، من المنظور الفلسطيني، بلا فائدة أو معنى. فشارون يريد الإصلاح وسيلة لإلحاق المزيد من الدمار بحياة الفلسطينيين، أي أنّ الإصلاح يشكّل متابعة لسياسته الفاشلة القائمة على التدخّل والتدمير الدائمين. إنّهُ يريد التخلُّص من ياسر عرفات، وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات محاصرة معزولة، وإعادة فرض سلطة الاحتلال (مفضلاً أن يكون ذلك بمساعدة بعض الفلسطينيين) ومواصلة الاستيطان، وإدامة أمن إسرائيل بالطريقة التي مارسها حتى الآن. وهو لا يستطيع أن يرى، بعدما أعمته عقده النفسية وهلوساته الإيديولوجية، أنّ ذلك لن يأتي بالسلام أو بالأمن، ولا بـ «الهدوء» الذي يكرّر الكلام عليه. هذه الخطة الشارونية لا تعطي أي قدر من الأهمية للانتخابات.

الدعوة الثانية تأتي من الولايات المتحدة، التي تريد الإصلاح سبيلاً لمحاربة «الإرهاب»، ذلك التعبير الفضفاض الذي لا يضع التاريخ أو السياق أو المجتمع في الاعتبار. ولدى جورج بوش كرهٌ غريزي لياسر عرفات، وجهل تام بالوضع الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، ففي القول بأنّ بوش وإدارته المضطربة «يريدون» هذا الشيء أو ذاك اعتقاد مبالغ بأنّ هناك فعلاً هدفاً واعياً منظماً لتلك السلسلة المتقطعة من الاندفاعات والتشنُّجات والبدائيات والتراجعات والإدانات والبيانات المتناقضة والمهمات العقيمة من جانب هذا المسؤول أو ذاك. إنّهُ وإدارته في تخبط تام، باستثناء عنصر ثابت واحد هو

ضغوط ومطالب اللوبي الإسرائيلي واليمين المسيحي، وبوش هو الآن زعيمه الروحي. وليس في سياسة بوش في الحقيقة أكثر من دعوة عرفات إلى إنهاء الإرهاب، وأيضاً (عندما يريد استرضاء العرب) التعبير عن الأمل في أن يقوم طرف ما، يوماً ما، في شكل ما، بعقد مؤتمر للحل وإقامة دولة فلسطينية، وأن تستمرّ إسرائيل في الحصول على دعم أميركي من دون قيد أو شرط، من ضمنه إنهاء حياة عرفات السياسية.. عدا ذلك لاتزال سياسة الولايات المتحدة بحاجة إلى ترسيمها من جانب شخص ما، في مكان ما، في شكل ما. وعلينا أن نضع في فكرنا دوماً أن قضية الشرق الأوسط شأن أميركي داخلي وليس خارجياً، وبذلك فهي تخضع لديناميات اجتماعية سياسية يصعب التنبؤ بمجراها.

كل هذا يتماشى تماماً مع هدف إسرائيل، التي لا تريد سوى أن تجعل حياة الفلسطينيين أكثر تعاسة واستحالة، سواء عن طريق الغارات العسكرية أو الشروط السياسية التعجيزية المتوافقة مع هوس شارون بالقضاء المبرم على الفلسطينيين. هناك بالطبع إسرائيليون ويهود أميركيون يريدون التعايش مع دولة فلسطينية، لكن ليس لأي من هذين الطرفين حالياً دور في صنع القرار. اللاعبين الوحيدان على الساحة هما شارون وإدارة بوش.

ثالثاً، هناك الإصلاح الذي يطالب به القادة العرب، وأرى أنّ هذه الدعوة مكوّنة من عدد من العناصر، ليس في أيّ منها نفع مباشر للفلسطينيين. العنصر الأول هو خوف هؤلاء القادة من شعوبهم التي تشاهد يوماً بعد يوم التدمير الإسرائيلي الشامل للأراضي الفلسطينية من دون تدخلٍ جديٍّ أو محاولة للردع من جانب العرب. وكانت خطة السلام التي قدّمتها قمة بيروت هي بالضبط ما سبق لشارون أن رفضه، أي مبدأ الأرض مقابل السلام، وهي إضافة إلى ذلك مقترح من دون أسنان، ناهيك عن أنّه لم يرتبط بجدول زمني. وقد يكون من المفيد أن نضع المشروع العربي على السجل مقابل العدوان الإسرائيلي الفاضح، لكن علينا أن لا نتوهّم أنّه (والدعوة إلى الإصلاح) أكثر من خطوة رمزية تهدف إلى تهدئة غضب الشعوب ونفورها التام من خمبول الحكام وسليبتهم. ثانياً، هناك تضاييق غالبية الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية ككلّ. إذ

يبدو أن ليس لهذه الأنظمة مشكلة إيديولوجية تجاه إسرائيل كدولة يهودية من دون حدود معلنة تحتلّ القدس والضفة الغربية وغزة عسكرياً منذ ٢٥ سنة، أو تجاه سلبها الشعب الفلسطيني. إنَّها مستعدة للتعايش مع هذا الظلم الفادح، ولا تريد من عرفات وشعبه سوى التزام حسن السلوك أو مغادرة المشهد بأكثر ما يمكن من الهدوء. العنصر الثالث في هذه الدعوة إلى الإصلاح هو بالطبع محاولة القادة العرب لإرضاء أميركا والتسابق على موقع «الحليف الأهم» لها. وربما لا يدري هؤلاء مدى جهل غالبية الأميركيين واستخفافها بأوضاعهم السياسية وثقافتهم.

الصوت الرابع في جوقة دعاة الإصلاح هو الأوروبيون. لكنَّهم لا يفعلون سوى التراكض هنا وهناك وإرسال الوفود لمقابلة شارون وعرفات.. وإصدار البيانات الرنانة من بروكسيل وحفنة من المشاريع - والسبب وقوعهم تحت ظلّ أميركا الثقيل.

خامساً، اكتشف ياسر عرفات وبطانته فجأة فضائل الديمقراطية والإصلاح. وإذا أعرف أنني أتكلّم من مكان بعيد عن ساحة الصراع، وأعرف أيضاً كلّ الحجج عن عرفات المحاصر باعتباره رمزاً قوياً للمقاومة الفلسطينية ضدّ العدوان الإسرائيلي، لكنني وصلت إلى الاقتناع بأنّ أيّاً من هذا لم يعد يعني شيئاً. إنّهم عرفات ينحصر بإنقاذ نفسه. لقد أتيح له نحو عشر سنوات لإدارة مملكته الصغيرة ولم يجلب لها ولنفسه إلاّ الإدانة والازدراء، وأصبحت السلطة الوطنية مضرب المثل في الوحشية والتسلُّط والفساد الذي لا يعرف حدّاً. ولا يمكن أن نفهم لماذا يعتقد أي شخص في هذه المرحلة ولو للحظة أنّه يستطيع التصرف في شكل مختلف، أو أنّ حكومته المختصرة الجديدة (التي تسيطر عليها الوجوه القديمة نفسها المثقلة بالفشل والفساد) ستأتي بالإصلاح المنشود. إنّه يقود شعباً طال عذابه، وعرض ذلك الشعب خلال السنة الأخيرة إلى مستويات من الألم والمصاعب لا يمكن القبول بها، وذلك بسبب افتقاره إلى خطة استراتيجية واعتماده الذي لا يفتقر على رحمة إسرائيل والأميركيين من خلال أوسلو. وليس من بين مهمات قادة حركات التحرر الوطني تعريض شعبهم الأعزل لوحشية مجرمي حرب مثل شارون، من دون دفاع أو تحضير مسبق. لماذا إذا إثارة حرب يكون أكثر ضحاياها من الأبرياء، عندما لا تتوافر عندك القوة العسكرية لخوضها أو القدرة

الديبلوماسية على إنهاؤها؟ لقد فعل عرفات ذلك ثلاث مرات، في الأردن ولبنان والضفة الغربية، ويجب أن لا يُعطى فرصة التسبب بكارثة رابعة.

وأعلن عرفات عن إجراء الانتخابات مطلع السنة المقبلة، لكن همّة الأساسي هو إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية. وكنت أشرت مراراً... إلى أن هدف هذه الأجهزة هو خدمته وخدمة إسرائيل، لأنّ اتفاقات أوسلو قامت على صفقته مع الاحتلال الإسرائيلي. إنّ ما يهمّ إسرائيل في الدرجة الأولى هو أمنها، وقد جعلت عرفات مسؤولاً عنه (وقد وافق على ذلك عليه مبكراً في ١٩٩٢). خلال ذلك استعمل الأجهزة الأمنية الـ ١٥ أو الـ ١٩ - مهما كان العدد - ضدّ بعضها بعضاً، وهو التكتيك الذي طوّره في الفاكهاني، بالرغم من الضرر الذي يلحقه بالمصلحة الوطنية. ولم يحاول حقيقة لجم «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وهو ما كان مناسباً تماماً لإسرائيل، لأنّ تفجيراتها الاستشهادية - الانتحارية (اللاعقلانية) توفّر لإسرائيل ذريعة مباشرة لمعاينة الشعب بأجمعه. وإذا كان هناك شيء آخر يضارع الضرر الذي ألحقه نظام عرفات الهدام بقضيتنا فهو تلك السياسة الكارثية في قتل المدنيين الإسرائيليين، التي تعطي برهاناً إضافياً للعالم بأننا إرهابيون وأنّ حركتنا لا أخلاقية. ولا يستطيع أحد أن يقول ما هي المكاسب التي أتت بها هذه السياسة!

وهكذا، لم يكن عرفات، بعدما عقد الصفقة مع الاحتلال في أوسلو، في موقع يمكنه من قيادة حركة لمقاومة الاحتلال. والمفارقة أنّه يحاول الآن عقد صفقة جديدة لإنقاذ نفسه والبرهنة لإسرائيل وأميركا والعرب الآخرين أنّه يستحقّ فرصة أخرى. أنا شخصياً لا أهتمّ مقدار ذرة برأي بوش أو قادة العرب أو شارون بعرفات، بل يهمني رأينا كشعب بقائدنا، وأعتقد أنّ علينا أن نوضّح بما لا يقبل الشكّ رفضنا التام لمشروعه للإصلاح والانتخابات وإعادة تنظيم الحكومة وأجهزة الأمن. إنّ سجله الحافل بالفشل وأداءه المتزايد الضعف والتفكّك يجب أن يمنعا إعطاءه فرصة أخرى لإنقاذ نفسه والعودة إلى المحاولة.

سادساً وأخيراً، هناك الشعب الفلسطيني الذي يطالب محقّقاً بالإصلاح والانتخابات، وهي في رأبي المطالبة الوحيدة المشروعة من بين الأنماط الستة التي

قدّمتها في هذه المقالة. ومن المهم في هذا السياق أن نذكّر بأنّ إدارة عرفات الحالية والمجلس التشريعي قد تجاوزا فترتهما المحدّدة، التي كان عليها أن تنتهي في ١٩٩٩ بالتزامن مع انتخابات جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت اتفاقات أوسلو الأساس الذي أجريت عليه الانتخابات السابقة في ١٩٩٦، التي لم تتجاوز كونها ترخيصاً لعرفات وجماعته لإدارة نطف من الضفة الغربية وغزة نيابة عن الإسرائيليين، من دون سيادة أو أمن حقيقيين، لأنّ إسرائيل استمرّت في السيطرة على الحدود والأمن والأرض (حيث ضاعفت المستوطنات ثلاث مرات) والماء والأجواء. بكلمة أخرى، لم يعد هناك وجود للأساس السابق للانتخابات والإصلاح، بعدما أصبحت أوسلو باطلة ولاغية، وكلّ محاولة للسير على أساس من هذا النوع لا تعدو أن تكون خدعة ومضيعة للوقت ولن ينتج عنها إصلاح أو انتخابات حقيقية. من هنا الاضطراب الحالي في الوضع الذي يثير لدى الفلسطينيين في كلّ مكان مشاعر الحنق والإحباط المرير.

ما العمل إذًا مع زوال الأساس السابق للشرعية الفلسطينية؟ المؤكّد أن ليس هناك إمكان للعودة إلى أوسلو، أو إلى حكم القانون الأردني أو الإسرائيلي -وعليّ أن أشير، كواحد من دارسي مراحل التغيّر التاريخي المهمة، أنّ حدوث انقطاع تاريخي رئيسي (كما خلال المرحلة بعد سقوط الملكية بسبب الثورة الفرنسية، أو انهيار نظام العزل العنصري في جنوب أفريقيا قبل انتخابات ١٩٩٤) يعني خلق أساس جديد للشرعية من جانب المصدر النهائي الوحيد للسلطة، أي الشعب نفسه. ويعني هذا أنّ على الأطراف الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، تلك التي تقوم عليها حياته، مثل النقابات والمعلمين والمزارعين والمحامين والأطباء، مع الكثير من المنظمات غير الحكومية، أن تصبح الآن الأساس الذي يقوم عليه الإصلاح، بالرغم من غارات إسرائيل المتواصلة والاحتلال المستمر. ويبدو لي أن لا فائدة في انتظار قيام عرفات أو أوروبا أو أميركا بذلك، بل يجب عمله من جانب الفلسطينيين أنفسهم من خلال مجلس تأسيس يشمل كل العناصر الرئيسية في المجتمع الفلسطيني. وليس من أمل في النجاح في إعادة تنظيم المجتمع وانتشاله من ظروف التخبط والدمار الحالية إلّا من خلال مجموعة كهذه يشكّلها الشعب نفسه. المسؤولية الرئيسية لهذا المجلس إقامة هيكلية للنظام تقوم بمهمتين: الأولى إدارة الحياة الفلسطينية في شكل منظمّ بمشاركة كلّ الأطراف الفاعلة، والثانية

اختيار لجنة طوارئ تنفيذية مهمتها إنهاء الاحتلال وليس التفاوض معه. من البديهي أننا لسنا أنداداً لإسرائيل من الناحية العسكرية، إذ ليس للكلاشنيكوف من فاعلية إزاء الميل الهائل في ميزان القوى. وما نحتاجه هو أسلوب كفاحي خلاق يعي كل الطاقات البشرية المتاحة لتسليط الضوء على كل أوجه الاحتلال الإسرائيلي (مثلاً، المستوطنات والطرق الموصلة بينها والحواجز ونسف المساكن) وعزله، وبالتالي جعله تدريجاً غير مقبول. إن المجموعة الحالية حول عرفات، في فشلها الشامل وفسادها، أبعد ما تكون عن التفكير في استراتيجية كهذه، ناهيك عن وضعها موضع التنفيذ.

ولا شك أيضاً أن فاعلية استراتيجية فلسطينية كهذه تتطلب وجود قطاع إسرائيلي من أفراد ومجموعات بأرضية مشتركة للكفاح ضد الاحتلال. فقد كان الدرس العظيم من الكفاح ضد العنصرية في جنوب أفريقيا الرؤية التي التزمتها بإصرار كل أطرافه لمجتمع متعدد الأعراق. إن كل ما نراه من إسرائيل اليوم هو العنف والعزل القسري ومواصلة إخضاع الفلسطينيين لفكرة التفوق اليهودي. وهذا بالطبع ليس موقف جميع الإسرائيليين، لكننا نحن المسؤولين عن طرح مبدأ التعايش بين دولتين بعلاقات طبيعية على أساس السيادة والمساواة. لقد فشل التيار الرئيسي في الصهيونية في تقديم رؤية كهذه، ولذا يجب أن تأتي من الفلسطينيين وقادتهم الجدد، الذين يجب المباشرة في إقامة شرعيتهم الآن، في هذه اللحظة التي ينهار فيها كل شيء ويتلطف الكل إلى إعادة صياغة فلسطين بحسب منظوره لها.

إنها اللحظة الأسوأ في تاريخنا، وهي حاسمة. فالنظام العربي يستمر في تخبطه، ويسيطر اليمين المسيحي واللوبي الإسرائيلي على الإدارة الأميركية (من الأمثلة نجاح شارون خلال زيارته الأخيرة في أن ينسف خلال ٢٤ ساعة كل ما بدا أن يوش اتفاق عليه مع الرئيس مبارك)، فيما وصل مجتمعنا إلى حافة الدمار بفضل سوء القيادة وجنون الاعتقاد بأن التفجيرات الانتحارية ستقود فوراً إلى دولة فلسطينية إسلامية. هناك دوماً الأمل في المستقبل، لكن علينا البحث عنه وتحديدته في الشكل الصحيح. ومن الواضح، في غياب أي سياسة إعلامية فلسطينية عربية في الولايات المتحدة (خصوصاً تجاه الكونغرس)، استحالة خداع أنفسنا بأن وزير الخارجية باول أو الرئيس

بوش على وشك تقديم حلّ ينقذ الوضع. من هنا أصرّ على القول إنّ الجهد يجب أن يأتي منّا، وبقدراتنا الذاتية، ولأجلنا. إنني أحاول، على الأقلّ، اقتراح مقارنة مختلفة. فمن غير الشعب الفلسطيني يمكنه إقامة الشرعية المطلوبة لحكم نفسه والكفاح ضدّ الاحتلال بأسلحة لا تقتل الأبرياء، وتسبّب هذا التراجع الذي لا سابق له في دعم العالم لنا؟ فمن الممكن تخريب قضية عادلة بأساليب شريرة أو قاصرة أو فاسدة. وكلّما أسرعنا في استيعاب هذا الدرس ووضع موضع التنفيذ توافرت لنا فرصة أفضل لإخراج أنفسنا من المأزق الحالي.

الحياة ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٢

علاقات أميركا مع العرب

قدّم خطاب الرئيس جورج بوش عن الشرق الأوسط في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ مثلاً مذهلاً - حتى بالمقارنة مع مستواه المعتاد - عى ذهنيته التي تجمع الاضطراب الفكري إلى الكلمات التي لا تعني شيئاً في العالم الحقيقي، إلى الوعظ الراشح بالعنصرية تجاه الفلسطينيين، والتعامي المتقصّد عن حقائق الغزو والاحتلال الإسرائيليّين المنافيين لكل شرعات الحرب والسلام. وقد صاغ هذه الخلطة بنبرة ممجوجة من التشدق الأخلاقي وكأنه قاض يعتبر أحكامه كلاماً منزلاً - على رغم عجزته وجهله الفاضح. ولم لا وهو الآن من يسيطر على سياسة أميركا الخارجية؟ إنه الشخص نفسه، كما يجب أن لا ننسى، الذي لم ينتصر في الانتخابات الرئاسية بل حصل على المنصب بما يشبه السرقة، وأنّ سجله عندما كان حاكماً لتكساس يشمل أبشع ما شهدته العالم من التلوّث والفساد وامتلاء السجون وكثرة أحكام الإعدام. هذا الشخص الشحيح المواهب والمفتقر إلى أي تطلّعات سوى الاندفاع الأعمى إلى السلطة والمال هو من تسلّم الفلسطينيين، من خلال سياسته الخرقاء، إلى رحمة مجرم الحرب شارون. لقد ألقى خطاباً محاطاً بثلاثة من أشدّ السياسيين فساداً في العالم (باول ورامسفيلد ورايس)، بلهجة متعترّة مثل تلميذ يتعلّم مبادئ الإلقاء، سامحاً لشارون بقتل وجرح المزيد من الفلسطينيين في الاحتلال العسكري الذي تدعمه الولايات المتحدة.

المشكلة ليست فقط في أن مقترحات بوش كشفت عن انعدام كامل للحسّ التاريخي، بل إنها قادرة على إلحاق أكبر الضرر بالفلسطينيين على المدى البعيد. وبدا كما لو أن شارون كان مؤلف الخطاب، مازجاً هوس الأميركيين المبالغ بقضية الإرهاب بتصميم شارون على إنهاء حياة الفلسطينيين السياسية والاجتماعية، تحت شعار مكافحة الإرهاب والتفوق اليهودي في «أرض إسرائيل». عدا ذلك لم يكن في «التنازل» الباهت الذي قدّمه بوش، المتمثّل بدولة فلسطينية «موقّعة» (لا أحد يعرف معنى ذلك، وهل هو من قبيل الحمل المؤقت؟)، وملاحظاته العابرة عن التخفيف من معاناة الفلسطينيين، ما يبرّر ردّ الفعل الإيجابي الواسع (والمضحك) من القادة العرب، وعلى رأسهم ياسر عرفات الذي فاق الجميع بحماسته للخطاب.

لقد انتهت كلّ تعاملات الفلسطينيين والعرب مع الولايات المتحدة عبر العقود الخمسة الأخيرة إلى سلة المهملات، وكلّ ذلك لكي يقنع بوش ومستشاروه أنفسهم والناخبين بأنّ مهمّتهم المقدّسة هي القضاء على الإرهاب، وهو ما يعني جوهرياً كل أعداء إسرائيل. ويتبيّن بوضوح من نظرة سريعة إلى العقود الخمسة أنّ مواقف العرب من الولايات المتحدة، سواء كانت التحدي أو الخضوع، لم تتغيّر شيئاً في نظرتها إلى مصلحتها في الشرق الأوسط، وهي في الدرجة الأولى ضمان تدفّق النفط الرخيص الثمن من جهة وحماية إسرائيل من الجهة الثانية. وقد تحوّل الموقف العربي منذ عبد الناصر إلى بشار الأسد والملك عبد الله وحسني مبارك ١٨٠ درجة، وبقيت النتيجة هي نفسها. وكان هناك أولاً في السنين الأولى بعد الاستقلال اصطفاغ عربي معارض استلهم الناصرية ومواقف مؤتمر باندونغ في العداء للأمبريالية والحرب الباردة، وهو التيار الذي انهار في كارثة حزيران/يونيو ١٩٦٧.

بعد ذلك جاء التحوّل بقيادة مصر تحت السادات، المتمثّل بالتعاون بين الولايات المتحدة والعرب تحت الشعار الوهمي تماماً في أنّ «أميركا تمسك بـ ٩٩ في المئة من الأوراق». وتضاءل ما تبقى من التضامن العربي تدريجاً بعد القمة التي بلغها في حرب ١٩٧٣ والحظر النفطي، ليتحوّل إلى حرب عربية داخلية باردة، أصبحت فيها دول صغيرة ضعيفة مثل لبنان أو الكويت حلبة للصراع. خلال ذلك اقتصر فكر المنظومة

العربية على اعتبار الولايات المتحدة المحور الرئيسي لسياسات كلٍّ من الدول. ومع حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة تكرّس موقع أميركا كالقوة العظمى الوحيدة في العالم، لكنّ الوضع الجديد لم يقدر الدول العربية إلى مراجعة جذرية لسياساتها، بل عمّق من اندفاعها لإقامة علاقات ثنائية مع واشنطن، التي ما لبثت أن اعتبرت خضوع تلك الدول من قبيل تحصيل الحاصل. وأصبحت مؤتمرات القمة العربية مثاراً للاحتقار بعدما توفّع منها في السابق اتخاذ مواقف حقيقية. وأدرك صانعو السياسة الأميركية سريعاً أنّ القادة العرب لا يكادون يمثّلون بلادهم، ناهيك عن تمثيل العالم العربي شمولاً. إضافة إلى ذلك لا تحتاج إلى أن تكون عبقرياً لكي ترى أنّ تلك الاتفاقات الثنائية بين القادة العرب والولايات المتحدة كان أهم بالنسبة إلى أمن تلك الأنظمة منها إلى الولايات المتحدة. وكلّ هذا من دون أن نذكر الخلافات الضيقة والأحقاد المتبادلة التي جعلت من العرب طرفاً لا يحسب له أي حساب تقريباً في المعادلات الدولية. لا عجب إذًا في أنّ الفلسطيني اليوم، في معاناته الرهيبة تحت الاحتلال الإسرائيلي، قد يلقي اللوم على «العرب» أيضاً وليس فقط على الإسرائيليين.

كانت كل الأطراف العربية أوائل الثمانينيات مستعدة للسلام مع إسرائيل وسيلة لضمان حسن نية واشنطن تجاهها. من الأمثلة خطة فاس في ١٩٨٢ التي دعت إلى السلام مقابل الانسحاب من كلّ الأراضي المحتلة. وكررت قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ العرض نفسه - هذه المرة على شكل مهزلة كما يمكن القول - باللاجدوى نفسها التي كانت للعرض السابق. لكنّ العرض الأول قبل عقدين تزامن بالضبط مع تغيير الولايات المتحدة موقفها تجاه فلسطين نحو الأسوأ. وكتبت كاتلين كرستسون، المحللة المتقدّمة السابقة في «سي أي إي» مقالاً ممتازاً عن الموضوع في مجلة «كاونترينتش» في عدد أيار/مايو ١٦ - ٢١ من سنة ٢٠٠٢ أنّ المفارقة كانت تخلي إدارة رونالد ريغان عن صيغة الأرض مقابل السلام، ثم التخلي في شكل أكثر تحمُّساً من قبل إدارة بيل كلينتون، في الوقت الذي كانت السياسة العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً تركّز كلّ جهودها على إرضاء متطلّبات أميركا على أكثر ما يمكن من الجبهات. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تخلّت رسمياً عن مطلب «التحرير» وصوت المجلس الوطني في اجتماعه في الجزائر (كنت عضواً فيه وقتها) للتقسيم والتعايش بين

دولتين. وأعلن ياسر عرفات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ التخلي عن الإرهاب، وبدأ في تونس الحوار بين منظمة التحرير والولايات المتحدة.

بعد ذلك كرّس النظام العربي الذي برز بعد حرب الخليج العلاقة ذات الوجهة الواحدة مع الولايات المتحدة، أي إعطاء الأخيرة ما تريد من دون مقابل سوى تقديم المزيد من الدعم إلى إسرائيل. وقامت مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد في ١٩٩١ على افتراض أنّ الولايات المتحدة ستعترف بهم وتمنح إسرائيل بالقيام بذلك. وأذكر بوضوح أنّ عرفات خلال صيف ١٩٩١ طلب من مجموعة من كبار مسؤولي منظمة التحرير وبعض المستقلين (من ضمنهم أنا) صياغة سلسلة من الضمانات المطلوبة من الولايات المتحدة، من أجل المشاركة في مؤتمر مدريد الذي كان على وشك الانعقاد، وقاد فيما بعد (من دون أن نعرف ذلك وقتها بالطبع) إلى عملية أوسلو في ١٩٩٢. لكن ما حصل عملياً هو أنّ عرفات رفض كلّ الصياغات التي اقترحنا للضمانات الأميركية. ولم يرد سوى ضمان كونه المفاوض الوحيد باسم الفلسطينيين. وبدأ أنّ ذلك كان همّه الوحيد، على رغم وجود وفد كفيّ من الضفة الغربية وغزة في واشنطن بقيادة حيدر عبد الشافي يفاوض وفداً إسرائيلياً متشدداً، أمره إسحق شامير بعدم تقديم أي تنازل والماطلة عشر سنوات إضافية إذا احتاج الأمر. وكانت فكرة عرفات المناقصة على وفده التفاوضي عن طريق تقديم تنازلات أكثر، ما عنى التخلي عن أي شروط مسبقة على أميركا أو إسرائيل، وكل ذلك من أجل الاستمرار في السلطة.

أدى ذلك، إضافة إلى بيئة ما بعد ١٩٦٧ عموماً، إلى تكليس العلاقة الأميركية الفلسطينية على القالب المشوّه الذي جاءت به أوسلو والمرحلة التي نتجت عنها. ولا أتذكّر أبداً أنّ أميركا دعت السلطة الفلسطينية (أو أي نظام عربي) يوماً إلى التزام الديموقراطية. بل بالعكس، فقد أعلن كلينتون ونائبه آل غور أثناء زيارات إلى غزة وأريحا موافقتهما على «محاكم أمن الدولة» الفلسطينية من دون تركيز يذكر (إذا كان هناك تركيز أصلاً) على إنهاء الفساد والاحتكارات... إلخ، وكنت أكتب عن مشاكل حكم عرفات منذ أواسط التسعينيات، من دون أن تلقى آرائي سوى اللامبالاة أو الإدانة (وتبيّن لاحقاً أنّ تلك الآراء كان محقة غالباً)، وواجهت الاتهام بالطوباوية والافتقار إلى

البراغماتية والواقعية. وكان من الجلي أنّ هناك بين الأميركيين والإسرائيليين وبقية العرب توافقاً في المصالح جعل السلطة الفلسطينية على ما هي عليه. ورسم لها دورها في أن تكون قوة شرطة إسرائيلية، قبل أن تتحوّل إلى تجسيد لكلّ ما يكرهه الإسرائيليون. ولم يتم تحت حكم عرفات تطوير أي مقاومة جديّة للاحتلال، واستمرّ بالسماح لمختلف المجموعات، ومن ضمنها أطراف في منظمة التحرير وقوى الأمن نفسها، بالعبث كما يحلو لها في المجتمع المدني. وتمكّن البعض من جمع ثروات طائلة، فيما تراجع مستوى معيشة السكان بنسبة خمسين في المئة عما كان عليه قبل أوصلو.

ثم جاءت الانتفاضة لتغيّر كل شيء، وكذلك فترة باراك في السلطة التي مهدت لقدم شارون. مع ذلك استمرّت سياسة العرب في ترضية واشنطن، ومن بين الأمثلة البسيطة على ذلك أنّ ملك الأردن عبد الله توقّف تماماً عن انتقاد إسرائيل على التلفزيون الأميركي، مشيراً بدلاً من ذلك دوماً إلى الحاجة إلى إقناع «الطرفين» بـ «وقف العنف». واستعمل الناطقون باسم دول عربية رئيسية اللهجة نفسها، ما يعني أنّ قضية فلسطين لم تعد ظلماً ينبغي رفعه بل مصدر ازعاج يجب احتواؤه.

الأهم من ذلك أنّ الدعاية الصهيونية إضافة إلى احتقار الأميركيين للعرب وفشل العرب (والفلسطينيين) في صوغ وتقديم مصالحهم أدّت كلّها إلى الاستهتار بإنسانية الفلسطينيين، الذين لم يعد لعذابهم على مدار اليوم بل الساعة والدقيقة من قيمة. وبدا كأنّ ليس لهم وجود إلاّ حين يقوم شخص بعمل إرهابي، لكي تقفز كل وسائل الإعلام العالمية لتطمس وجودهم كبشر لهم تاريخ حقيقي ومجتمع حقيقي، وتضعهم تحت لافتة كبيرة تحمل عنوان «الإرهاب». ولا أعرف في التاريخ الحديث مثلاً للاستهتار بإنسانية شعب بأكمله يقارب ما يحصل للفلسطينيين، على رغم بعض الأصوات المعارضة هنا وهناك.

ما يعني في النهاية هو التعاون (بل التواطؤ) العربي والفلسطيني على هذا الطمس لإنسانيّتهم. إنّ ممثلينا، وما أقلّهم، في وسائل الإعلام يتكلّمون، في أفضل الأحوال، بهدوء وكفاءة على إيجابيات خطاب بوش أو خطة ميتشل، لكن لم أجد من بين كل الذين رأيتهم من يمثل معاناة شعبه أو تاريخه أو واقعه. لقد تكلمت مراراً على

الحاجة إلى حملة شعبية في الولايات المتحدة ضد الاحتلال، لكن توصّلت في النهاية إلى الاستنتاج بأنّ فرصة الفلسطينيين في القيام بذلك تحت هذا الاحتلال الكافكاوي الرهيب، ضئيلة تماماً. وأعتقد... أنّ أملنا يكمن في السعي إلى إقامة مجلس دستوري ينطلق من قوى المجتمع. لقد قضينا وقتاً طويلاً في السلبية وتحمل تبعات سياسة إسرائيل والعرب تجاهنا، ولم ندرك الأهمية الملحة لاتخاذ خطوة تأسيسية مستقلة وإطلاق عملية قادرة على إدامة ذاتها، توطّد شرعية حقيقية وتستبدل الوضع السياسي الحالي بوضع أفضل... عدا ذلك فإنّ كلّ التعديلات الوزارية والانتخابات المزمعة لا تعدو أن تكون العباباً سخيفة تدور على حطام أوصلو. إنّ محاولة عرفات ومجلسه البدء بإقامة الديموقراطية تشابه العمل لإعادة تجميع لوح من الزجاج بعدما تطاير شظايا.

ومن حسن الحظ، فإنّ الإعلان قبل أسبوعين عن «المبادرة الوطنية الفلسطينية» الجديدة من جانب ابراهيم الدقاق ومصطفى البرغوثي وحيدر عبد الشافي يلبيّ تماماً هذه الحاجة، النابعة من فشل منظمة التحرير ومجموعات مثل حماس في فتح الطريق إلى أمام في شكل لا يعتمد (وكيف له ذلك؟) على حسن نية الولايات المتحدة أو إسرائيل. وتقدّم المبادرة رؤية للسلام والعدالة والتعايش وأيضاً، وهو أمر بالغ الأهمية ولا سابق له في تاريخنا، الديموقراطية الاجتماعية العلمانية للشعب الفلسطيني. ولا يمكن لغير مجموعة من المستقلين الراسخيّ الأسس في المجتمع المدني ولم يلوّثهم التعاون أو الفساد أن تتخذ الخطوة الأولى نحو الشرعية الجديدة المطلوبة. نحن بحاجة إلى دستور حقيقي، لا إلى قانون أساسي يتلاعب به عرفات، ونحتاج إلى ديموقراطية تمثيلية حقيقية لا يمكن أن تأتي إلّا من خلال الفلسطينيين أنفسهم بواسطة مجلسهم التأسيسي. إنّها الخطوة الإيجابية الوحيدة التي يمكنها وقف الاستهتار بالإنسانية الذي يتفشّى في قطاعات كثيرة في العالم العربي. عدا ذلك ليس أمامنا سوى الفرق في عذابنا والاستمرار في تحمل أحوال العقوبات الإسرائيلية الجماعية، التي لا يمكن وقفها إلّا من خلال استقلالنا السياسي الجماعي الذي لا يزال بإمكاننا تحقيقه. إنّهُ هدف لا يمكننا أبداً الوصول إليه من خلال حسن نية كولن باول و«اعتداله» الشهير.

الحياة ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢

فلسطين والقتل البطيء!

للمرض، خصوصاً إذا طال، آثار تتجاوز المتاعب والآلام الجسدية لتطاول الجانب النفسي، تثير، من جهة، شعوراً رهيباً بالعجز، ولكن تكتنفها أيضاً فترات من الوضوح الفكري الجديرة بالاختزان والتمعن. وقد قضيت الشهور الثلاثة الأخيرة في الذهاب والمجيء إلى المستشفى، بنهارات مليئة بالعلاجات المؤلمة وعمليات نقل الدم والفحوص التي لا تنتهي، تتخللها ساعات وساعات من الشعور بالإرهاك التام الذي يعني وقتاً عقيماً لا يترك مجالاً للإنتاج، ولا تستطيع معه سوى الاستسلام للقلق أو التحديق في الجدران. لكن كانت هناك أيضاً فترات متقطعة من الصفاء والوضوح تعطي الذهن أحياناً منظوراً مختلفاً للحياة اليومية ومجرى الأمور (من دون قدرة بالطبع على تغييرها).

وعندما كنت خلال فترات كهذه أقرأ الأخبار عن فلسطين وأشاهد صور الموت والدمار المخيفة على شاشات التلفزيون، كنت أشعر بالذهول والاستبشاع لما استخلصته من هذه التفاصيل عن سياسة حكومة إسرائيل، وأيضاً وعلى وجه الخصوص عما يدور في ذهن آرييل شارون. وعندما نقلت عنه الصحف تهانيه إلى قائد طائرة الـ «أف ١٦» الذي قصف غزة وارتكب مجزرة كان من بين ضحاياها تسعة أطفال، وتفاخره بذلك الإنجاز الإسرائيلي، تمكّنت من تكوين صورة أوضح عما لدى مرضى العقل من قدرات

تجاوز في حال شارون التخطيط وإصدار الأوامر، لتستطيع إقناع الآخرين بالتفكير بالشكل الجنوني الإجرامي نفسه. الدخول في الذهنية الإسرائيلية الرسمية كان تجربة مفيدة، على رغم كل ما فيها من شناعة.

بالمقابل، فإننا لا نرى في الغرب إلا ذلك الاهتمام المتكرر العقيم بالعمليات الانتحارية الفلسطينية، وهو ما يؤدي إلى طمس ما هو أبشع: ذلك الشر الإسرائيلي الشاروني الذي تسلط على الفلسطينيين. العمليات الانتحارية تستحق الإدانة، لكنّها نتيجة مباشرة، وأعتقد أنّها متقصّدة، لسنين من الاضطهاد والعجز واليأس، ولا علاقة لها بما يفترضون أنّه ميل العرب والمسلمين إلى العنف. إنّ شارون يريد الإرهاب وليس السلام، ويعمل كلّ ما في وسعه من أجل خلق الظروف المواتية للإرهاب. لكن الغرب ينتزع العنف الفلسطيني - مهما كانت بشاعته - من سياقه الحقيقي، أي أنّه الرد من شعب يقتل كل يوم ويتحمّل أسوأ صنوف العذاب. إنّ عدم القدرة على رؤية ذلك السياق يشير إلى نقص في الإنسانية. وإذا كان فهم دوافع الإرهاب لا يعني التخفيف من بشاعته، فإنّه على الأقل يضعه في إطار التاريخ الحقيقي والجغرافيا الحقيقية.

الأعلام الغربي لا يسمح أبداً بظهور هذا السياق للإرهاب الفلسطيني - وهو بالطبع إرهاب - مصرّاً بدلاً من ذلك على التركيز عليه كظاهرة منفصلة عن كلّ ما عداها، ومظهراً من مظاهر الشرّ المجاني المطلق تقاتله إسرائيل - بعنفها المفرط البشع ضدّ ثلاثة ملايين مدني - نيابة عن جانب «الخير». إنني لا أتكلّم هنا فقط على تلاعب إسرائيل بالرأي العام، بل نجاحها في التماهي مع حملة أميركا على الإرهاب، الذي ما كان يمكن من دونه تنفيذ جرائمها من دون حسيب أو رادع. (الواقع أنّي لا أعرف بلداً آخر في العالم يقوم بأعماله السادية الإجرامية ضدّ شعب بأكمله وينقلها التلفزيون يومياً بكل تفاصيلها من دون أن يحرك أحد ساكناً). إنّ نجاح إسرائيل في جعل شرّها جزءاً من حملة جورج بوش على الإرهاب، التي تغذي وتضاعف مخاوف أميركا العصابية، يتم في أقل تقدير عن مدى العمى الهدام الذي تتّصف به تلك الحملة. ومثلما هناك جحافل من المثقفين الأميركيين (وهم في رأيي غارقون في

الفساد) تصوغ الأكاذيب عن الأهداف الخيرة للأمبريالية الأميركية وضرورتها للعالم، عباً المجتمع الإسرائيلي جيشاً من الأكاديميين والخبراء السياسيين في معاهد الأبحاث، وأيضاً ضباطاً سابقين يعملون حالياً في مجالات الصناعة العسكرية والعلاقات العامة، لتبرير سياسات إسرائيل الوحشية التي يفترض أنها تقوم على الحاجة إلى ضمان أمنها.

لقد تحوّل أمن إسرائيل الآن إلى ما يشبه حيواناً أسطورياً يبحث عنه الجميع ولا يجدونه، لكنّه يبقى هدفاً دائماً للبحث. ولا يكاد أحد يلاحظ خلال ذلك أنّ إسرائيل أصبحت أقلّ أمناً، وأنّ رفض جيرانها لها يتزايد. لكن من يتحدّى الرأي القائل بأنّ أمن إسرائيل هو الضرورة التي ينبغي أن تحدّد عالمنا الأخلاقي؟ بالتأكيد ليس القيادات العربية أو القيادة الفلسطينية التي تنازلت خلال السنين الثلاثين الماضية عن كلّ شيء خدمة لأمن إسرائيل. لكن ألا ينبغي طرح هذا على التساؤل، علماً بأنّ إسرائيل أنزلت بالفلسطينيين والعرب دماراً أكثر من أي بلد آخر في العالم نسبة إلى حجمها - إسرائيل بترسانتها النووية وسلاحها الجوي وبحريّتها وجيشها وكلّها بتمويل لا يعرف حدوداً من قبل دافع الضرائب الأميركي؟

النتيجة أنّ التفاضيل اليومية للعذاب الذي يعيشه الفلسطينيون تبقى قيد الإخفاء والطمس من خلال منطلق الدفاع عن النفس ومطاردة الإرهاب (البنى التحتية للإرهاب، أوكار الإرهابيين، مصانع قنابل الإرهاب، المشتبه بهم في أعمال الإرهاب - القائمة بلا نهاية) وهو ما يناسب شارون تماماً، مثلما يناسب تلك الشخصية المؤسفة جورج بوش. الأفكار عن الإرهاب تحرّرت من قيود الحقيقة وأصبحت تعيش بالدفع الذاتي، وتكتسب الشرعية مرة بعد مرة من دون برهان أو منطق أو نقاش عقلاني.

خذ مثلاً، من جهة، دمار أفغانستان، ومن الجهة الثانية اغتيال نحو مئة فلسطيني (ناهيك عن ألوف «المشتبه بهم» الذين يقبعون في سجون إسرائيل). ولا نجد هنا من يسأل إذا كان هؤلاء الذين قتلوا أو سجنوا كانوا فعلاً إرهابيين، أو أنّهم حوكموا ودينوا بالإرهاب أو كانوا على وشك القيام بعمل إرهابي (وهو ما يدعيه الإسرائيليون والأميريكيون عن أكثر الضحايا)، بل اقتصر الأمر على اعتبارهم مصدراً للخطر من دون

تساؤل أو تحد من أي طرف. ولا تحتاج في هذا المجال لتنفيذ حكم الإعدام، من دون أسئلة أو شكوك أو تحفظات، سوى ناطقين وقحين مثل رعانان غيسين وآفي بازنر ودوري غولد، أو مثل الناطق الرئاسي في واشنطن آري فلايشر، ذلك المدافع الذي لا يعرف الكلل عن سياسات الحمق والجهل. لقد أصبح الإرهاب ومطاردة الإرهاب عملية دائرية تغذي نفسها لقتل الأعداء أو إماتتهم ببطء من دون الاستماع إلى ما يمكن أن يقولوه.

وفي إسرائيل نفسها وصل الخطاب الإعلامي إلى درجة رهيبة من الانحطاط والغش، باستثناء صحفيين وكتاب جريئين مثل أميرة هاس وتانيا ليبوفيتس وجيف هالبر وإسرائيل شامير وقليلين غيرهم. وحلَّ التعصُّب والدعم الأعمى للحكومة محل التفكير النقدي والجديَّة الأخلاقية، ولم نعد نرى شخصيات مثل إسرائيل شاهاك وجاكوب تالمون ويهوشوا ليبوفيتش. ولا أعرف إلاَّ القليل من الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين - شخصيات مثل زائيف ستيرنهيل وأوري أفنيري وإيلان بابي - على ما يكفي من الشجاعة للخروج عن المجادلات الغبية حول «الإرهاب» و«الأمن» التي يبدو أنَّها استحوذت على معسكر السلام الإسرائيلي، بل حتى اليسار المعارض الذي دخل طور الاضمحلال المتسارع. وها هي الجرائم ترتكب يومياً باسم إسرائيل والشعب اليهودي، فيما يستمرُّ المثقفون في ثرثرتهم عن الانسحاب الاستراتيجي، أو ضمَّ المستوطنات أم لا، أو هل يجب الاستمرار في إقامة ذلك الجدار البشع (هل هناك فكرة أكثر جنوناً في العالم الحديث من وضع بضعة ملايين شخص في قفص ثم القول إنَّهم ليسوا موجودين)، في شكل يليق بالجنرالات أو السياسيين، وليس بفنانين ومثقفين يفترض أنَّهم يتميِّزون بالاستقلال الفكري وبعض القيم الأخلاقية.

أين النظرير الإسرائيلي لنادين غورديمر وأندري برنك وأتول فوغارد، الكتاب الجنوب أفريقيين البيض الذين عارضوا بشدَّة ووضوح النظام العنصري في جنوب أفريقيا؟ لا نجد لهم أثراً في إسرائيل، حيث انحطَّ الخطاب العلني للمثقفين والأكاديميين إلى مستوى المخاطلة وتكرار الدعاية الرسمية، واختفى الفكر الجاد والكتابات ذات المستوى حتى في الأوساط الأكاديمية.

لكن إذا عدنا إلى ممارسات إسرائيل والذهنية التي سيطرت على ذلك البلد خلال السنين الأخيرة، نجدها متمثلة أساساً بخطة شارون: الخطة التي تطمح إلى إزالة شعب بأكمله من الوجود، سواء عن طريق الخنق البطيء أو القتل المعلن أو تدمير الحياة اليومية. ومن العناصر الأساسية في الخطة الاستيلاء المتواصل على أراضي الفلسطينيين من خلال إنشاء المستوطنات والمناطق العسكرية واحتلال المدن والقرى. وكانت إسرائيل تنازلت خلال عملية أوسلو عن ١٨ في المئة فقط من الضفة الغربية و٦٠ في المئة من غزة، لكنها أعادت في الآونة الأخيرة احتلال هذه الأراضي وتقسيمها إلى مناطق منعزلة عن بعضها بعضاً.

وكان الروائي فرانز كافكا كتب قصة قصيرة بعنوان «في مستعمرة العقوبات» عن مسؤول مجنون يعرض آلة رهيبية للتعذيب، تتكوّن من منظومة من الأبر تستعمل للكتابة على جسد الضحية بحروف دقيقة، وتستمرّ في ذلك إلى أن تموت الضحية نتيجة النزف. وهذا ما يفعله شارون والألوف من جلاديه المتحمّسين لقتل الفلسطينيين، ولا يواجه خلال ذلك إلا بمعارضة ضئيلة لا تعدو أن تكون رمزية. لقد أصبح كلّ فلسطيني سجيناً. وتحيط حواجز الأسلاك الشائكة المكهربة بغزة من جهات ثلاث، ويقبع الفلسطينيون هناك مثل الحيوان الأسير، من دون قدرة على الحركة أو العمل أو بيع المحاصيل أو الذهاب إلى المدرسة. ويتعرّضون من الجو لهجمات طائرات ومروحيات إسرائيل، فيما تطاردهم على الأرض الدبابات والرشاشات. لقد أصبحت غزة التي يجتاحها الفقر والمجاعة كابوساً إنسانياً رهيباً، ويستدعي كلّ من الحوادث الصغيرة في القطاع - مثل التي تحصل عند إيروز أو غيرها من المستوطنات - تدخل ألوف الجنود لمعاينة الفلسطينيين وإهانتهم وإضعافهم من دون اعتبار للسن أو الجنس أو الوضع الصحي. وتمنع إسرائيل دخول المواد الطبية وتطلق النار على سيارات الإسعاف أو تحتجزها.

ولا تكتفي إسرائيل بذلك بل تدمّر مئات المساكن وتقتلع مئات الألوف من الأشجار وتخرّب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، في حملة للعقوبة الجماعية ضد المدنيين، وغالبيتهم أصلاً من اللاجئين الذين دمّرت إسرائيل مجتمعهم في ١٩٤٨. لقد

زالت كلمة «الأمل» من لغة الفلسطينيين، ولم يبق أمامهم سوى الإصرار على التحدي. ومع ذلك يواصل شارون وأعوانه الساديون الهذيان عن القضاء على الإرهاب بتوسيع الاحتلال الذي يستمر منذ ٣٥ سنة. ولم يخطر لشارون بذهنيته المغلقة أن هذه الحملة، مثل كل الحملات الوحشية الكولونيالية، لن تجدي شيئاً، وأنّ نتيجتها لن تكون القضاء على روح التحدي الفلسطينية بل تقويتها.

الضفة الغربية حالياً تحت الاحتلال من قبل ألف دبابة إسرائيلية هدفها الوحيد إطلاق النار على المدنيين وترويعهم. وتستمرّ إسرائيل من دون هوادة في فرض حظر التجول مدداً تصل إلى أسبوعين. واضطرت المدارس والجامعات إلى إغلاق أبوابها، أو أنّ الطلبة لا يستطيعون الوصول إليها. ولا يستطيع أحد التنقّل، ليس بين مدينة وأخرى فحسب بل داخل أي من المدن نفسها. وتحولت كلّ المدن إلى أرض خراب من المباني المدمرة والمكاتب المنهوبة وأنظمة الماء والكهرباء المنسوفة عمداً، فيما توقفت الحياة الاقتصادية تماماً.

ويعاني نصف الأطفال حالياً من سوء التغذية، ووصل مستوى المعيشة لثلثي السكان إلى ما تحت خط الفقر، أي ما يقل عن مدخول دولارين في اليوم. وفي جنين (حيث دمّرت إسرائيل مخيم اللاجئين، تلك الجريمة الحربية الرئيسية التي لم يجز التحقيق فيها بسبب جنين البيروقراطيين الدوليين مثل كوفي أنان، ورضوخهم لتهديدات إسرائيل) تطلق الدبابات النيران لقتل الأطفال. لكن كلّ هذا ليس سوى نقطة في السيل الذي لا ينقطع من قتل المدنيين على يد الجنود الإسرائيليين، الذين يخدمون الاحتلال غير الشرعي بإخلاص أعمى. فكلّ الفلسطينيين «مشتبه بهم» في الإرهاب. وتتجلى روحية الاحتلال بوضوح في إطلاق يد المجندين الإسرائيليين لإلحاق كلّ صنوف المهانة والعذاب بالفلسطينيين على الحواجز، حيث الانتظار لساعات طويلة تحت الشمس، واحتجاز المواد الطبية والمنتجات الزراعية إلى أن تفسد، والإهانات والضرب كما يحلو للمجندين، والهجمات بسيارات الجيب على ألوف المدنيين المنتظرين عند الحواجز التي لا حصر لها، التي أحالت حياة الفلسطينيين إلى جحيم خانق، وإجبار عشرات اليافعين على الركوع ساعات طويلة تحت الشمس، وإجبار

الرجال على خلع ملابسهم، وإهانة الوالدين أمام أطفالهم، ومنع المرضى من العبور، ووقف سيارات الإسعاف وإطلاق النار عليها. خلال كل هذا يتصاعد عدد القتلى الفلسطينيين يوماً بعد يوم (هو اليوم أربعة أضعاف عدد القتلى الإسرائيليين)، مع قتل المزيد من «المشتبه بهم» في الإرهاب مع أسرهم وأطفالهم (ولا تتسى إسرائيل بالطبع التعبير عن «الأسف» عندما يحصل ذلك).

يشار إلى إسرائيل في أحيان كثيرة على أنها ديموقراطية. وإذا كان الأمر كذلك فهي ديموقراطية من دون ضمير، أو بلد استحوذ على عقله جنون معاقبة الضعفاء، إنها ديموقراطية تعكس بصدق نفسية حاكمها، الجنرال شارون، الذي ليس في رأسه سوى فكرة واحدة: قتل الفلسطينيين وتعذيبهم وطردهم من أجل «كسرهم». ولم يقدم ماضياً أو حاضراً هدفًا أكثر تحديداً من هذا، بل يفاخر دوماً، مثل ذلك المسؤول الثرثار في قصة كافكا، بجهازه المصمم لتعذيب الفلسطينيين العزل، فيما تساند أكاذيبه البشعة وترددها جوقة من المستشارين والفلاسفة والجنرالات، إضافة إلى خدمه الأميركيين المخلصين. أما الحقائق البسيطة، مثل أن ليس هناك جيش احتلال فلسطيني، ولا دبابات أو طائرات أو مروحيات فلسطينية، ولا حتى حكومة تستحق الذكر، فهي تبقى قيد الطمس، إذ ليس هناك سوى «الإرهابيين» و«العنف» التي اخترعته إسرائيل لكي تستطيع حفر هلوساتها العصابية، حرفاً حرفاً، على أجسام الفلسطينيين، من دون احتجاج من غالبية فلاسفة إسرائيل ومتففيها وفنانيها وناشطي السلام فيها.

لقد توقفت مدارس الفلسطينيين ومكتباتهم وجامعاتهم عن العمل في شكل كامل تقريباً منذ شهور، ومازلنا في انتظار احتجاج مجموعات «حرية الكتابة» و«الحرية الأكاديمية» في الغرب على هذا الإلغاء لحق الفلسطينيين في المعرفة والتعليم.

الخلاصة أن على الفلسطينيين أن يموتوا هذا الموت البطيء لكي تحصل إسرائيل على أمنها، وهو دوماً على قاب قوسين من التحقق.. لكنه لا يتحقق، بسبب انعدام الشعور بالأمن داخل ذاتها. وعلى كل العالم أن يتعاطف معها في ذلك، فيما لا يستمع أحد أو يسجل صرخة أيتام فلسطين ونسائها وشيوخها ومرضاها والمعتدين في

المعتقلات الإسرائيلية، والأسر التي فقدت أطفالها أو معيها. لاشك في أنهم سيقولون لنا أن كل هذا العذاب يخدم غرضاً أكبر من مجرد إشباع النزوات السادية، لأنّ أماننا «طرفين» مشتبكين في «دوامة العنف» التي يجب وقفها يوماً ما، في شكل ما. لكن علينا أن نحتجّ على هذا الموقف، لأنّ لواحد من الطرفين دولة وجيشاً، فيما ليس للطرف الآخر جيش أو دولة، بل هو شعب مستلب محروم من الحقوق ومن وسائل التوصل إليها. لقد استولى الخصوم على لغة العذاب هذه، أو زيّفوها إلى درجة أنّها أصبحت، كما أعتقد، من دون تأثير سوى التغطية على مزيد من القتل والتعذيب، الذي يتمّ ببطء ودقة وتقصد. هذه هي حقيقة معاناة الفلسطينيين. مع ذلك فإنّ سياسة إسرائيل ستفشّل في النهاية.

الحياة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢

تشتت العرب وتشرذمهم

يكمن وراء معظم ما توصل إليه «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢»، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الغياب المذهل للتسيق بين البلدان العربية. وتوجد مفارقة كبيرة في حقيقة أن النقاش يدور حول العرب ويشار إليهم في هذا التقرير ومواقع أخرى كمجموعة، على رغم أنهم، كما يبدو، نادراً ما يتحركون كمجموعة، إلا بشكل سلبي. لذا فإن التقرير يقول بصواب إنه لا توجد ديموقراطية عربية، وإن النساء العربيات غالبية مضطهدة، وإنه على صعيد العلوم والتكنولوجيا تتخلف كل دولة عربية عن بقية العالم. ولا وجود بالتأكيد لتعاون استراتيجي بينهم، ولا شيء من ذلك إطلاقاً في المجال الاقتصادي. أما بالنسبة إلى قضايا أكثر ملموسية مثل السياسة تجاه إسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين، وعلى رغم وجود موقف مشترك يتّصف بالحيرة المربكة والعجز المخزي، يشعر المرء بأن هناك أولاً وقبل كلّ شيء تصميم بدافع الخوف على تجنب إغضاب الولايات المتحدة، وعدم الانخراط في حرب أو في سلام حقيقي مع إسرائيل، وعدم التفكير إطلاقاً بجهة عربية مشتركة حتى على صعيد قضايا ذات تأثير على مستقبل العرب أو أمنهم ككل. ومع ذلك، عندما يتعلّق الأمر بإدامة وجود كلّ نظام، تقف الفئات الحاكمة العربية موحّدة في الهدف ومهارات البقاء.

هذا الوضع المزري من الجمود والعجز هو، في قناعتي، إهانة متممة لكلّ عربي. وهو ما يفسّر خروج هذا العدد الكبير من المصريين والسوريين والأردنيين والمغاربة وآخرين إلى الشوارع تأييداً للشعب الفلسطيني الذي يعاني كابوس الاحتلال الإسرائيلي، فيما تكتفي الزعامات العربية بمراقبة ما يجري وعدم القيام بأي شيء. فالتظاهرات في الشوارع ليست تظاهرات تأييد لفلسطين فحسب، بل هي أيضاً احتجاجات على حال الشلل الناجمة عن تشتت العرب. ومن المؤشرات الأكثر بلاغة إلى مشاعر الإحباط الشائعة المشهد التلفزيوني المتكرر والمحزن بقوة لامرأة فلسطينية تتفقد أنقاض منزلها الذي هدمته الجرافات الإسرائيلية، وهي تنتحب وتشكو إلى العالم كلّ: «يا عرب، يا عرب». ولا توجد شهادة على خيانة العرب من جانب زعمائهم (غير المنتخبين في الأغلب) أبلى من هذه الإدانة التي تعني القول: «لماذا لا تفعلون، أيها العرب، شيئاً لمساعدتنا؟». هكذا، على رغم وفرة المال والنفط، لا يوجد سوى الصمت المطبق لتفجّر غير مكترث.

وحتى على مستوى الفرد، أدّى التشتت والتشرذم، للأسف، إلى شل المساعي الوطنية واحداً تلو الآخر. لناخذ أكثر الأمثلة إيلاماً: حالة الشعب الفلسطيني. أذكر أنني كنت أتساءل خلال أيام عمان وبيروت لماذا كان ضرورياً أن يكون هناك من ثمانية إلى اثني عشر تنظيمياً فلسطينياً، يتصارع كلٌ منهم على قضايا ذات طابع أكاديمي عقيم تدور حول الإيديولوجيا والتنظيم، بينما كانت إسرائيل والمليشيات المحلية تستنزف قدراتنا كلياً. وعند المراجعة وتأمل تلك الفترة في لبنان التي انتهت بشكل مريع في صبرا وشاتيلا، ما هي الغاية التي خدماها القتال بين الجبهة الشعبية وفتح والجبهة الديموقراطية - إذا أشرنا إلى ثلاثة تنظيمات فقط -، ورفع شعارات استفزازية على نحو لا ضرورة له من قبل قادة داخل «فتح»، مثل «الطريق إلى تل أبيب يمر عبر جونية» حتى في الوقت الذي تحالفت إسرائيل مع المليشيات اللبنانية من أجل تدمير الوجود الفلسطيني لخدمة غايات إسرائيل؟ وما هي القضية التي خدمتها تكتيكات ياسر عرفات بخلق تنظيمات وجماعات صغيرة وقوى أمنية تحارب بعضها بعضاً خلال عملية أوصلو، فيما ترك شعبه من دون حماية ومن دون تهئية في مواجهة حملة إسرائيل لتدمير البنية التحتية للمنطقة «أ» وإعادة احتلالها؟

إنَّه دائماً الشيء نفسه. التشرذم والتشتُّت وغياب الهدف المشترك، الذي يدفع الناس العاديون في النهاية ثمنه معاناةً ودماراً لا ينتهي. وحتى على مستوى البنية الاجتماعية، يكاد يكون شيئاً مألوفاً أن يتقاتل العرب في ما بينهم أكثر مما يقاتلون من أجل هدف مشترك. يقال من باب التبرير إننا فردانيون، متجاهلين حقيقة أن مثل هذا التشتُّت والتشرذم الداخلي يلحق الأذى في النهاية بوجودنا ذاته كشعب. وليس هناك ما يبعث على الإحباط أكثر من النزاعات التي تتخر منظمات العرب المهجر، خصوصاً في أماكن مثل الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تحيط بالجاليات العربية الصغيرة نسبياً بيئات معادية وخصوم متطرفون لا يتمتعون عن القيام بأي شيء لتشويه كفاح العرب. ومع ذلك، بدلاً من السعي إلى التوحُّد والعمل معاً، تميزت هذه الجاليات صراعات إيديولوجية وفئوية عبثية تماماً، لا صلة مباشرة أو ضرورة لها إطلاقاً بقدر ما يتعلَّق الأمر بالبيئة التي تحيط بها.

قبل بضعة أيام، أفرعني برنامج حوار في تلفزيون «الجزيرة» خاض فيه مشاركان ومقدم برنامج بدا استفزازياً على نحو لا ضرورة له، نقاشاً عنيفاً حول نشاط الأميركيين العرب خلال الأزمة الحالية.. وكرس أحدهم، اسمه السيد دلبح وقُدِّم بشكل مبهم بوصفه «محلل سياسي» في واشنطن (من انتماء واضح أو ارتباط بمؤسسة)، كل وقته للإساءة إلى سمعة المنظمة الأميركية العربية الجديدة الوحيدة، «اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز» (أي دي سي)، التي اتهمها بالعجز واتهم قادتها بالذاتية والانتهازية والفساد. واعترف المشارك الآخر، الذي لم ألتقط اسمه، بأنَّه لم يمض على وجوده في الولايات المتحدة سوى بضع سنوات قليلة، وبدا أنَّه لا يعرف الكثير عما يجري، سوى المجادلة بالطبع بأنَّ لديه أفكاراً أفضل من كلِّ زعماء الجالية الآخرين. وعلى رغم أنني لم أشاهد سوى الجزئين الأول والأخير من البرنامج، فقد أحسست بخيبة كبيرة وحتى بالعار لهذا النقاش. سألت نفسي، ماذا كان الغرض من ذلك؟ وأي فائدة ترجى من تشويه سمعة منظمة تنجز إلى حد بعيد أحسن عمل في بلد لا يواجه فيه العرب تفوقاً عددياً وتنظيماً من قبل المنظمات الصهيونية الكثيرة الأكبر حجماً بكثير والممولة بسخاء فحسب، بل حيث يبدي المجتمع ذاته ووسائل إعلامه أيضاً عداً قوياً تجاه العرب والإسلام وقضاياهم عموماً؟ لا شيء إطلاقاً، بالطبع. لكن هذا الحدث

يقدم للمرء مثلاً على التشرذم المهلك الذي يسعى من خلاله العرب، بدأب يكاد يكون انعكاساً لا إرادياً، إلى إيذاء وإعاقة أحدهم الآخر بدلاً من التوحد وراء هدف مشترك. فإذا لم يكن هناك مبرراً لمثل هذا السلوك في العالم العربي بالذات، لا يوجد قطعاً ما يبرره في الخارج حيث يُستهدف الأفراد العرب وجالياتهم ويهددون باعتبارهم غرباء غير مرغوب فيهم وإرهابيين.

وكان برنامج «الجزيرة» مسيئاً أكثر لما تضمنه من عدم دقة غير مبررة، وما سببه من إساءة شخصية للراحلة هالة سلام مقصود التي وهبت حياتها عملياً لقضية «اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز»، ولرئيسها الحالي الدكتور زياد عسلي، وهو طبيب محب للمصلحة العامة تخلى طواعية عن عيادته الطبية ليتولى إدارة المنظمة على أساس أخيري. ودأب دلبح على التلميح إلى أنّ كلا هذين الناشطين كانا يتحرّكان بدافع الكسب المالي الشخصي، وأنّه أياً كان أداء المنظمة فهو أداء سيء. وفضلاً عن عدم صحة مثل هذه الادعاءات التي تبلغ حدّ الافتراء، فإنّ تقوُّلات دلبح التافهة والخبثية - وهي لم تكن أكثر من ذلك - ألحقت الأذى بقضية العرب المشتركة، مخلفة وراءها غضباً ومزيداً من التشرذم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشار إلى أنّه أخذاً بالاعتبار البيئة السياسية الأميركية غير المؤاتية تماماً للقضية العربية، فإنّ «أي دي سي» حققت نجاحاً كبيراً في واشنطن وعلى المستوى الوطني، كمنظمة تردّ الاتهامات الموجهة ضدّ العرب في وسائل الإعلام، وتحمي الأفراد من اضطهاد الحكومة في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وتديم مشاركة الأميركيين العرب في الجدل الوطني. وبسبب هذا النجاح الذي تحقّق تحت قيادة عسلي، انتقلت عدوى التشرذم إلى موظفي المنظمة الذين شرعوا فجأة بحملة تشويه للسمعة الشخصية تحت غطاء جدل إيديولوجي. لكلّ شخص، بالطبع، الحق في أن ينتقد، لكن لماذا ينبغي أن نتمرّق ونضعف أنفسنا بهذا الشكل، ونحن نواجه مخاطر كالتّي نواجهها في الولايات المتحدة، في الوقت الذي نرى بوضوح أنّ المستفيد الوحيد هو اللوبي المؤيد لإسرائيل؟ إنّ منظمات مثل «أي دي سي» هي أولاً وقبل كل شيء منظمات أميركية، ولا يمكن أن تتخذ موقفاً منحازاً في صراعات من النوع الذي يذكّر بتلك التي شهدتها «الفاكهاني» في منتصف السبعينيات.

ربما كان السبب الرئيسي وراء التشرذم العربي على كل مستوى في مجتمعاتنا، في الداخل والخارج، هو الغياب الملحوظ للمثل والنماذج التي يحتذى بها. فمذ وفاة جمال عبد الناصر، أيًا كان ما يعتقده المرء بشأن بعض سياساته الأكثر إيذاءً، لم تبرز شخصية تأسر خيال العرب أو كان لها دور في إطلاق كفاح تحرري شعبي. أنظروا إلى كارثة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتهت بها الحال من أيام مجدها إلى رجل مسن غير حليق، يجلس إلى مائدة بالية في ما يشبه المنزل في رام الله، يحاول أن يبقى بأي ثمن، سواء قدم تنازلاً أم لا، وسواء تقوّه بأشياء مضحكة أم لا، وسواء كان ما يقوله يعني شيئاً أم لا (في أوائل تموز ٢٠٠٢ نُقل عنه قوله إنّه يقبل الآن خطة كلينتون التي عرضها عام ٢٠٠٠، على رغم المشكلة الوحيدة هي أنّ الزمن الآن هو ٢٠٠٢ ولم يعد كلينتون رئيساً). مضت سنوات منذ أن كان عرفات يمثّل شعبه ومعاناته وقضيته، وهو مثل بقية نظرائه العرب يرفض التخلّي عن موقعه، مثل ثمرة نضجت منذ زمن طويل من دون هدف أو موقف فعلي. لذا لا يوجد مركز أخلاقي قوي في العالم العربي اليوم. وأخلى التحليل المقنع والنقاش العقلاني مكانه للخطاب العاطفي الفارغ المتعصب، واختزل العمل المنظم من أجل التحرر إلى هجمات انتحارية، وتلاشت ببساطة حتى فكرة النزاهة والصدق ناهيك عن ممارستها. وبلغ ما ينضح به العالم العربي من إفساد حدًا يجعل المرء لا يعرف لماذا يحالف النجاح بعض الأشخاص بينما يُلقى بآخرين في السجن.

وكمثال فظيع دعونا نتأمل مصير عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم. فبعدما أطلقت سراحه محكمة مدنية قبل بضعة أشهر، جرت محاكمته وتمت إدانته وصدر بحقه حكم قاس غير مبرر من قبل محكمة أمن الدولة عن تلك «الجرائم» ذاتها، التي سبق أن حوكم بسببها ثم أفرج عنه. أين هو المبرر الأخلاقي لمثل هذا العبث بحياة شخص ومهنته وسمعته؟ قبل أشهر خلت كان مستشاراً موثقاً للحكومة وعضواً في مجالس إدارة لمعاهد ومشاريع عربية عدة. وها هو الآن يعتبر مجرمًا مدانًا. أية مصلحة تخدم معاقبته غير المبررة بهذه الطريقة، سواء كان ذلك استناداً إلى الوحدة الوطنية، أو استراتيجية متماسكة، أو قاعدة أخلاقية؟ مزيداً من التشرذم، ومزيداً من التفكك، ومزيداً من الإحساس بالضياع والخوف، وشعور سائد بعدالة محبطة.

حُرم العرب من الإحساس بالمشاركة والمواطنة من قبل حكّامهم منذ وقت طويل، لدرجة أنّ معظمنا لم تعد لديه القدرة على فهم ما يمكن أن يعنيه الالتزام الشخصي بقضية أكبر من أنفسنا. إنّ كفاح الفلسطينيين معجزة جماعية، بحسب اعتقادي، إذ يتحمّل شعب مثل هذه الوحشية المتواصلة من إسرائيل ومع ذلك لا يستسلم. لكن لماذا لا يمكن جعل دروس المقاومة الحية (في مواجهة المقاومة الانتحارية والعدمية) أكثر وضوحاً، وجعل الاقتداء بها ممكناً أكثر؟ هذه هي المشكلة الحقيقية. إنّها، في أرجاء العالم العربي وفي الخارج، تكمن في غياب زعامة على اتصال مع شعبها، ليس عبر البيانات الرسمية التي تعبّر عن استخفاف، يبلغ حد الازدراء بهم كمواطنين، بل عبر الممارسة الفعلية للتفاني المنظّم وضرب المثل الشخصي. ومع عجزهم في تغيير موقف الولايات المتحدة وتأييدها للاشرعي لجرائم إسرائيل، يكتفي الزعماء العرب بإطلاق اقتراح «سلام» (هو ذاته) تلو الآخر، ليلقى كل منها رفضاً ساخراً من قبل إسرائيل والولايات المتحدة معاً. وفيما يواصل بوش وتابعه المضطرب عقلياً رامسفيلد تسريب الأنباء عن غزوهم الوشيك لـ «تغيير النظام» في العراق، لم يتمكّن العرب حتى الآن من التعبير عن موقف رادع موحد ضدّ هذا الجنون الأميركي الجديد. وعندما يحاول أفراد ومنظّمات مثل «اللجنة الأميركية العربية لمكافحة التمييز» القيام بشيء باسم قضية ما، يجري استهدافهم من قبل مشاغبين ليس لديهم ما يفعلوه سوى التخريب والإزعاج.

لا ريب أنّ الوقت قد حان كي نبدأ التفكير بأنفسنا كشعب يملك تاريخاً وأهدافاً مشتركة، وليس كمجموعة من المدنيين الجديرين بالازدراء. لكن هذا الأمر يرجع إلى كل فرد، ولا يجدي نفعاً الاكتفاء بإلقاء المسؤولية على «العرب». فالعرب هم نحن العرب في نهاية المطاف.

الحياة ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢

حضيض العجز

قبل ستين سنة وصل يهود أوروبا إلى حضيض وجودهم الجماعي، إذ ساقهم النازيون مثل المواشي إلى القطارات التي نقلتهم إلى معسكرات الموت، حيث الإبادة المبرمجة في غرف الغاز. وأبدى اليهود بعض المقاومة في بولندا، لكنهم في غالبية الأمكنة الأخرى واجهوا أولاً خسارة حقوقهم المدنية، ثم الطرد من العمل، ثم إعلانهم أعداء للأمة لا بدّ من تدميرهم، ومن ثم ذلك التدمير. كانوا آنذاك من كلّ الوجوه، المجموعة البشرية الأضعف في العالم، لكن قادة دول وجيوش أقوى منهم بما لا يقاس، تعاملوا معهم باعتبارهم عدواً خفياً لا حدود لقوّته. وإذا كانت مجرد فكرة أنّ اليهود يشكّلون خطراً على ألمانيا أو فرنسا أو إيطاليا مذهلة في سخفها، فهي شاعت آنذاك إلى درجة أنّ أوروبا كلّها، مع استثناءات قليلة، أدارت ظهرها للمجزرة التي حلّت بهم. ولعلّ بين المفارقات التاريخية المريرة أنّ الصفة الغالبة لليهودي في القاموس البشع للفاشية كانت «الإرهابي»، تماماً مثل استعمال الكلمة لوصف الجزائريين أو الفيتناميين من قبل أعدائهم.

لكل كارثة إنسانية خصوصيتها، لذلك لا معنى للبحث عن التكافؤ بين كارثة وأخرى. لكن الحقيقة الثابتة عن المحرقة ليست ضرورة عدم تكرارها بحقّ اليهود فحسب، بل عدم تعرّض أي شعب في العالم لهذه العقوبة الجماعية بكلّ وحشيّتها

ومأسويتها. وإن لم يكن هناك معنى للبحث عن التكافؤ، فهناك قيمة للنظر إلى التشابهات الخفية وأوجه المقارنة، دوماً مع مراعاة الفروق في مدى هذه الكوارث. من هذه الزاوية، قد نجد أنه في وضع ياسر عرفات، إذا تركنا جانباً تاريخه المليء بالأخطاء وسوء الحكم، ما يدفعه إلى الشعور بأنه يهوديٌّ مطارد من دولة لليهود. ولا يمكن إنكار أنّ المفارقة الأكبر في حصاره في مجمعه المدمر في رام الله من قبل جيش إسرائيل، أنّ معاناته تأتي بتخطيط وتنفيذ من زعيم مجنون يدّعي تمثيل الشعب اليهودي. لا أريد المبالغة في هذه المقارنة، لكنّ الصحيح أنّ الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي يشابهون يهود أوروبا في أربعينيات القرن الماضي، لجهة الضعف. ذلك فالقوات البرية والجوية والبحرية لإسرائيل - المعتمدة إلى حدّ كبير على التمويل والتجهيز الأميركيين - تشنّ الدمار على المدنيين الفلسطينيين المفتقرين إلى أي حماية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقي الفلسطينيون خلال السنوات الخمسين الأخيرة شعباً مستلباً أجبر الملايين من أبنائه على اللجوء، فيما تخضع البقية منذ ٢٥ سنة للاحتلال العسكري تحت رحمة المستوطنين المسلّحين الذين يواصلون سرقة أراضهم، وجيش الاحتلال الذي قتل الآلاف منهم. كما زجت إسرائيل بالآلاف في السجون وحرمت الآلاف من سبل العيش، وشردت آلافاً للمرة الثانية، منتزعة من الجميع كلّ حقوقهم المدنية والإنسانية.

مع ذلك يواصل شارون تأكيده أنّ إسرائيل تخوض حرب البقاء ضد «الإرهاب الفلسطيني». هل هناك أكثر غرابة من كلام هذا المعتوه المولع بقتل العرب، في الوقت الذي يرسل الطائرات ومئات الدبابات ضد شعب أعزل لا حامي له؟ إنهم إرهابيون - هكذا يقول - وزعيمهم في سجنه المهين في ذلك المبنى المتداعي المحاط بالدمار هو الإرهابي الأكبر. إنّ عرفات يواصل المقاومة بكلّ شجاعة وتحدي، ويؤيّد شعبه في ذلك، ويشعر كلّ فلسطيني في العمق بالمهانة المفروضة على زعيمه، معتبراً إياها عملاً وحشياً لا مبرّر له سياسياً أو عسكرياً سوى العقاب. ومن أين لإسرائيل الحقّ في القيام بهذا؟

إنّه وضع ذو بعد رمزي مريع. والأسوأ أنّ شارون ومؤيديه وجيشه المجرم يعنون تماماً ما يقوله الرمز، وهو أنّ الإسرائيليين اليهود هم الأقوياء، وليس الفلسطينيون سوى «الآخر» المحتقر المطارد. ولحسن حظ شارون أنّ معه بيريز، السياسي الأكثر جبناً

ورياً في العالم، الذي يطوف الأرض معلناً «تفهّم» إسرائيل مصاعب الفلسطينيين، وكيف «أنا» مستعدون لجعل الحصار أقل إيذاءً. بعد ذلك ليس هناك تحسُّن في الوضع، بل تضاعف إسرائيل أعمال القتل والنسف وحظر التجوُّل، ثم تطالب العالم بإرسال المساعدات الإنسانية! ذلك الريباء يعني عملياً، بحسب المبعوث الدولي تيري رود لارسن، دعوة الجهات المانحة إلى التكلُّل بنفقات الاحتلال الإسرائيلي. ولا بدّ أنّ شارون يشعر بأنّ بإمكانه فعل كل ما يريد تجاه الفلسطينيين من دون أي عواقب، بل يرفق ذلك بحملة تعطي إسرائيل مظهر الضحية. ردّ المنظّمات الصهيونية على تزايد الاحتجاج الشعبي في أنحاء العالم يتلخّص بالشكوى من تزايد اللاسامية. وقبل أيام قليلة أدلى لورنس سامرز عميد جامعة هارفارد بتصريح يصم باللاسامية الحملة التي يقودها بعض الأساتذة لسحب استثمارات الجامعة من الشركات التي تتبع إسرائيل المعدات العسكرية. إنّه يهودي يشغل منصب عميد الجامعة الأقدام والأغنى في أميركا، لكنّه يشكو اللاسامية! ويواجه الصهاينة وحلفاؤهم أي انتقاد لإسرائيل بتهمة الترويج للاسامية مشابهة لتلك التي أنتجت المحرقة، على رغم عدم وجود لاسامية تستحقّ الذكر في الولايات المتحدة. وتنظّم الآن مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين في أميركا حملة مكارثية الطابع ضدّ الأساتذة الجامعيين الذين تحدّثوا عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. ويطلب منظمو الحملة من الطلاب والأساتذة الإبلاغ عن زملائهم المساندين للفلسطينيين، في تهديد واضح لحرية التعبير والحرية الأكاديمية.

المفارقة الأخرى أنّ الاحتجاج على الوحشية الإسرائيلية - والمثال الأخير لها العزل المهين لعرفات في رام الله - يتّخذ الآن شكل التحرك الشعبي الشامل. إذ تحدى آلاف الفلسطينيين حظر التجوُّل في غزة والعديد من مدن الضفة الغربية وتدقّقوا إلى الشوارع، دعماً لزعيمهم المحاصر. لكنّ قادة العرب بقوا صامتين، أو ربما عاجزين، أو الاثني معاً. فقد سبق لهم (من ضمنهم عرفات) الإعلان عن استعدادهم للسلام مع إسرائيل - ووقّعت دولتان عربيتان مهمتان معاهدة للسلام معها - ولم يحصلوا من شارون في المقابل سوى على المزيد من الصفقات. وهو يردّد دوماً أنّ العرب «لا يفهمون غير القوة، ونحن الأقوياء الآن وسنعاملهم كما يستحقون» (أي مثلما عوملنا في الماضي).

يوري أفنيري على حقّ حين يقول إنّ الإسرائيليين يقتلون عرفات بالتدريج الآن، لتموت معه، كما يأمل شارون، تطلّعات الفلسطينيين. إنّها عملية تقف عند حدود الإبادة الكاملة كي ترى القوة الإسرائيلية المدى الذي يمكن أن تصل إليه وحشيتها السادية، قبل وقفها من قبل الآخرين. ويقول شارون إنّهُ سيوجّه ضربة انتقامية إلى العراق في حال الحرب معه - وهي آتية لا محالة - ولاشك في أنّ ذلك يثير لدى بوش ورامسفيلد الكوابيس التي يستحقانها. وكانت آخر محاولة لشارون لـ «تغيير النظام» قد جرت في لبنان عام ١٩٨٢، حين نصّب بشير الجميل رئيساً. لكنّ الأخير أخبره بسرعة أنّ لبنان لن يكون أبداً تابعاً لإسرائيل. ثمّ اغتيل الجميل، ووقعت مجزرتا صبرا وشاتيلا، وبعد عشرين سنة من الخزي والدماء، اضطرّ الإسرائيليون إلى الانسحاب من لبنان.

ما الذي يمكن استخلاصه من كلّ هذا؟ إنّ سياسة إسرائيل جاءت بكارثة للمنطقة بأسرها، وإنّ الكراهية نحوها تزداد كلّما ازدادت قوتها أو توسّعت في نشر الخراب حولها، ناهيك عن الكوارث التي ألحقتها بالفلسطينيين. إنّها القوة حين تستعمل لأغراض الشرّ، لا للدفاع عن النفس. وتناهى الحلم الصهيوني بدولة يهودية، مثل غيرها من الدول، إلى الصورة الحالية لقائد سكان فلسطين الأصليين وهو على الرمق الأخير، تحاصره دبابات وجرّارات إسرائيل التي تعمل تدميراً في كلّ ما يحيط به. هل هذا هو الهدف الصهيوني الذي مات من أجله مئات الآلاف؟ أليس واضحاً أنّ ما يتحكّم بكلّ هذا هو منطق النعمة والعنف، وأنّ العجز الذي لا يستطيع الآن سوى مشاهدة ما يجري لا بدّ أن يتطور لاحقاً ليصبح شيئاً آخر؟ شارون يفاخر بأنّه يتحدّى العالم كلّ.. العالم الذي لا يدين إسرائيل بسبب اللاسامية، بل لفضاعة ما يفعله شارون باسم الشعب اليهودي.

ألم يحن الوقت للذين يشعرون بأنّ هذه الأعمال البشعة لا تمثلهم، أن يطالبوا بوقفها؟

الحياة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة (١)

تعرّضت أجزاء كثيرة من لبنان لقصف عنيف من الطائرات الإسرائيلية في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وبعد يومين توغل الجيش الإسرائيلي في لبنان عبر الحدود الجنوبية للبلاد. كان مناحيم بيغن رئيساً للوزراء وأرييل شارون وزير الدفاع. وكان السبب المباشر للغزو محاولة اغتيال في لندن لسفير إسرائيل، لكنّ اللوم ألقى آنذاك، كما هي الحال الآن، من جانب بيغن وشارون على «المنظمة الإرهابية»، منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قواتها في جنوب لبنان ملتزمة في الواقع وقف إطلاق نار على امتداد حوالى سنة كاملة قبل الغزو. وبعد ذلك ببضعة أيام، في ١٣ حزيران/يونيو، أصبحت بيروت تحت حصار عسكري إسرائيلي، على رغم أنّ الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية كان حدّد في بداية الحملة نهر الأولي، الذي يبعد ٣٥ كيلومتراً شمال الحدود، هدفاً لها. وفي وقت لاحق، اتّضح من دون موارد أنّ شارون كان يسعى إلى قتل ياسر عرفات بقصف كلّ شيء حول الزعيم الفلسطيني الذي كان يقاوم بجرأة. ورافق الحصار حظر لإيصال المساعدات الإنسانية، وقطع لإمدادات المياه والكهرباء، وحملة قصف جوي متواصل دمّرت المئات من مباني بيروت. وبحلول نهاية الحصار في أواخر آب/أغسطس، كانت الحملة أدت إلى قتل ١٨ ألف فلسطيني ولبناني، معظمهم من المدنيين.

كان لبنان تمرّض للدمار بسبب حرب أهلية مريعة منذ ربيع ١٩٧٥. وعلى رغم أن إسرائيل لم ترسل جيشها إلى داخل لبنان سوى مرة واحدة قبل ١٩٨٢، فإن الميليشيات اليمينية المسيحية سعت في وقت سابق إلى كسبها كحليف. وتعاونت هذه الميليشيات، التي كانت معاقلة في شرق بيروت، مع قوات شارون طيلة الحصار، الذي انتهى بعد يوم شنيع من القصف العشوائي في ١٢ آب/أغسطس، ومذبحتي صبرا وشاتيلا، بالطبع. كان الحليف الرئيسي لشارون هو بشير الجميل، رئيس حزب الكتائب الذي انتُخب رئيساً للبنان من جانب البرلمان في ٢٢ آب/أغسطس. وكان الجميل يكره الفلسطينيين الذين دخلوا الحرب الأهلية في خطوة تفتقر إلى الحكمة إلى جانب الحركة الوطنية، وهي تحالف هشّ لأحزاب يسارية وقومية عربية كانت تضم «أمل»، الحركة التي سبقت ظهور «حزب الله» الشيعي الذي لعب في وقت لاحق الدور الرئيسي في طرد الإسرائيليين في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي مواجهة احتمال الخضوع بشكل مباشر لإسرائيل بعدما حقق فوزه الانتخابي عملياً، بالاستناد إلى جيش شارون، يبدو أن الجميل أظهر تردداً. وقد اغتيل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. بعد يومين من ذلك بدأت مذبحتنا المخيمين داخل طوق أمني فرضه الجيش الإسرائيلي كي يتمكن المتطرفون المسيحيون الحاقدون من أنصار الجميل من تنفيذ فعلتهم البشعة من دون مقاومة أو إلهاء.

كانت القوات الفرنسية دخلت بيروت في ٢١ آب/أغسطس تحت إشراف الأمم المتحدة، والولايات المتحدة طبعاً. وانضمت إليها بعد وقت قصير قوات أميركية وأوروبية أخرى، على رغم أن مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بدأوا جلاءهم عن لبنان في ٢١ آب/أغسطس. وبحلول ١ أيلول/سبتمبر، انتهت عملية الانسحاب هذه، واستقرّ ياسر عرفات ومجموعة صغيرة من مستشاريه وجنوده في تونس. في غضون ذلك، استمرت الحرب الأهلية اللبنانية إلى حوالى ١٩٩٠، عندما تمّ التوصل إلى ميثاق في الطائف، ليعيد الحياة بشكل أو بآخر إلى النظام الطائفي القديم الذي ما يزال اليوم قائماً. وفي منتصف ١٩٩٤، تمكّن عرفات - وكان لا يزال رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية - وبعض من أولئك المستشارين والمقاتلين من أن يدخلوا إلى غزة في إطار ما يسمى اتفاقات أوسلو. وفي وقت سابق من تلك السنة، نُقل عن شارون تأسّفه لأنّه أخفق في قتل عرفات في بيروت. لكن ذلك لم يأت نتيجة لتقاعس في تحقيق ما كان يطمح إليه، فقد

دُمّر الكثير من المخابئ والمقرات وأحيلت إلى خراب مع خسارة جسيمة في الأرواح. وأدّت أحداث ١٩٨٢ إلى ترسيخ قناعة العرب، بحسب اعتقادي، بفكرة لا تقتصر على أنّ إسرائيل ستستخدم تكنولوجيا متطورة (طائرات، صواريخ، دبابات، ومروحيات) لمهاجمة المدنيين بشكل عشوائي، بل أيضاً أنّ الولايات المتحدة وبقيّة العرب لن يفعلوا أي شيء إطلاقاً لوقف هذه الممارسات، حتى لو كانت تعني استهداف زعماء وعواصم. (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن تلك الحقبة، راجع كتاب «تحت الحصار» لرشيد الخالدي، نيويورك ١٩٨٦، و«رثاء لأمة» لروبرت فيسك، لندن ١٩٩٠. وعن الحرب الأهلية اللبنانية تحديداً، راجع كتاب «المضي إلى نهاية الشوط»، جوناثان راندال، نيويورك، ١٩٨٣).

هكذا انتهت أول محاولة معاصرة واسعة النطاق لتغيير نظام باستخدام القوة العسكرية من قبل بلد ذي سيادة ضدّ بلد آخر في الشرق الأوسط. أسوق هذا المثال كخلفية مضطربة لما يجري الآن. إنّ شارون حالياً هو رئيس وزراء إسرائيل، وتقوم قواته وماكينه دعايته مرة أخرى بمحاصرة عرفات والفلسطينيين وتبشيع صورتهم وإظهارهم ك«إرهابيين». ومن المفيد أن نتذكّر أنّ كلمة «إرهابي» بدأت تُستخدم بشكل منظم من قبل إسرائيل لوصف أي عمل من أعمال المقاومة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، لتلغي التمييز بين المقاومة والإرهاب السافر، وتجرّد عملياً دوافع الكفاح المسلّح من مضامينها السياسية. وكان شارون بنى مجده وشهرته، إن صح التعبير، خلال الخمسينيات والستينيات بتولي قيادة «الوحدة ١٠١» السيئة الصيت، التي قتلت مدنيين عرب وسوت منازلهم بالأرض بموافقة بن غوريون. وكان مسؤولاً عن إحكام السيطرة بالقوة على غزة في الفترة ٧١ - ١٩٧٢. ولم يؤدّ أي شيء من ذلك، بما فيه حملة ١٩٨٢، إلى التخلّص من القوة العسكرية إلى حدّ يكفي لضمان انتصار إسرائيلي كامل.

الفرق الرئيسي بين ١٩٨٢ و٢٠٠٢ هو أنّ الفلسطينيين الذين يجري قمعهم ومحاصرتهم الآن هم في أراض فلسطينية احتلت في ١٩٦٧، وحيث بقوا على رغم الخراب الذي سبّبه الاحتلال وتدمير الاقتصاد والبنية التحتية المدنية للحياة الجمعية

بأكملها. التماثل الرئيسي هو، بالطبع، الوسائل غير المتكافئة التي تستخدم للقيام بذلك. على سبيل المثال، مئات الدبابات والجرافات التي استخدمت لاقتحام بلدات ومدن مثل جنين أو مخيمات لاجئين مثل مخيمي جنين والدهشة، لتنفيذ أعمال قتل وتخريب متعمد، ومنع سيارات الإسعاف وموظفي الإسعاف الأولي من تقديم العون، وقطع الماء والكهرباء، إلخ. كل ذلك بدعم الولايات المتحدة التي ذهب رئيسها في الواقع إلى حد وصف شارون بـ «رجل السلام» خلال الانتهاكات الأوسع في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومما يدلّ على أنّ نيات شارون تجاوزت بكثير «استئصال الإرهاب»، أنّ جنوده دمّروا كلّ جهاز كومبيوتر، ثم أخذوا معهم السجلات وأجهزة تشغيل الكومبيوتر من المكتب المركزي للإحصاء ووزارات التعليم والمالية والصحة والمراكز الثقافية، وخربوا المكاتب والمكتبات، كلّ ذلك كوسيلة لإعادة الحياة الجمعية للفلسطينيين إلى مستوى ما قبل العصر الحديث.

لا أريد أن أكرّر انتقاداتي لتكتيكات عرفات أو إخفاقات نظامه البائس خلال مفاوضات أوسلو وما تلاها. لقد فعلت ذلك بتفصيل تام هنا وفي مواقع أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وأنا أكتب هذه السطور يكافح هذا الرجل للبقاء على قيد الحياة، كما يستمر الحصار المفروض على مقره المتداعي في رام الله، بينما يفعل شارون كل ما يمكن لإلحاق الأذى به باستثناء قتله فعلاً. ما يقلقني هو فكرة تغيير النظام بأكملها كخيار جذاب لدى أفراد وإيديولوجيات ومؤسسات أقوى بكثير من خصومها. ترى أيّ نوع من التفكير يجعل من السهل نسبياً تصوّر أنّ تجيز قوة عسكرية عظمت لنفسها إجراء تغيير سياسي واجتماعي على نطاق لم يمكن تخيله من قبل، وأن تفعل ذلك من دون اكرتارث يذكر بالضرر الذي سينجم بالضرورة على مستوى هائل عن مثل هذا التغيير؟ وكيف يؤدّي إمكان تجنّب المجازفة بتكبّد خسائر بشرية في صفوفنا إلى تحفيز أوهام، بل مزيد من الأوهام، بشأن ضربات جراحية، وحرب نظيفة، وميادين قتال لتكنولوجيا متطورة، وتغيير الخريطة بأكملها، وخلق ديموقراطية وما شابه، ليؤدّد هذا كلّ أفكاراً بشأن الجبروت اللامحدود، وإطلاق بداية جديدة، وامتلاك السيطرة المطلقة على ما يهّم جانب «نا»؟

خلال الحملة الأميركية الحالية لتغيير النظام في العراق، جرى تغييب شعب العراق بالذات، هذا الشعب الذي دفعت الغالبية الساحقة منه ثمنًا مريعاً، من فقر وسوء تغذية ومرض، كنتيجة لعشر سنوات من العقوبات. وينسجم هذا تماماً مع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي تقوم على دعامتين قويتين: أمن إسرائيل وإمدادات وفيرة من النفط الرخيص. ويتجاهل المخططون الاستراتيجيون الأميركيون الفسيفساء المعقدة من تقاليد وديانات وثقافات وانتماءات قومية وأحداث تاريخية التي تشكل العالم العربي - خصوصاً في العراق - على رغم وجود دول قومية مع حكّام مستبدين على نحو كئيب. ويُنظر الآن بشكل أساسي إلى العراق، بتاريخه الذي يرجع إلى خمسة آلاف سنة، إما كـ «خطر» على جيرانه، وهذا هراء نتن إذا ما نظرنا إلى حاله الراهنة ضعيفاً ومحاصراً، أو كـ «خطر» على حرية الولايات المتحدة وأمنها، وهو مزيد من الهراء. ولن أكلّف نفسي هنا أن أضيف إداناتي لصدام حسين كشخص بغيض جداً: لن أجادل في أنه يستحقّ بالتأكيد وفقاً لكلّ المعايير تقريباً أن يطاح ويعاقب. الأسوأ من هذا كلّهُ أنه خطر على شعبه بالذات.

ومع ذلك اختفت صورة العراق، منذ الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى، كبلد عربي كبير ومزدهر وغني بتنوعه. والصورة التي تتداول في وسائل الإعلام والخطاب السياسي على السواء هي لصحراء تقطنها عصابات وحشية يقودها صدام. أما حقيقة أنّ إذلال العراق أدّى، على سبيل المثال، إلى خراب صناعة نشر الكتب العربية تقريباً، أخذاً في الاعتبار أنّ العراق كان يضمّ أكبر عدد من القراء في العالم العربي، وأنّه كان أحد البلدان العربية القليلة التي تملك طبقة وسطى مهنية متعلّمة وذات كفاءة كبيرة، وأنّ لديه نفطاً ومياهاً وأرضاً خصبة، وأنّه كان دائماً المركز الثقافي للعالم العربي (كانت الأمبراطورية العباسية بإرثها العظيم في الآداب والفلسفة وفن العمارة والعلوم والطب مساهمة عراقية لاتزال الأساس للثقافة العربية)، وأنّ جرح معاناة العراقيين النازف يمثّل بالنسبة إلى العرب، مثل المعاناة الهائلة للفلسطينيين، مصدر حزن وأسى متواصل للعرب والمسلمين على حدّ سواء - هذا كلّهُ لا يذكر إطلاقاً. لكن ما يشار إليه هو الاحتياطي النفطي الهائل، وكذلك، وفقاً للمجادلة، إذا انتزع «نا» هذا الاحتياطي من صدام وسيطرنا عليه لن نكون معتمدين إلى هذا الحدّ على النفط السعودي. كما تندر

الإشارة إليه كأحد العوامل في النقاشات المتنوعة التي تدور بكثافة في الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام. لكن تجدر الإشارة إلى أن العراق يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، والنفط العراقي الذي تبلغ قيمته حوالى ١,١ تريليون دولار - وأودع معظمه بالفعل من جانب صدام إلى روسيا وفرنسا وبضعة بلدان أخرى - يمثل أحد الأهداف الحاسمة لاستراتيجية الولايات المتحدة. وهو أمر استخدمه «المؤتمر الوطني العراقي» كورقة مؤثرة مع مستهلكي النفط غير الأميركيين. (لمزيد من التفاصيل حول هذا كله، راجع «تزييت دولار الحرب»، مجلة «ذي نيشن»، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢). ويتعلق قدر كبير من المقايضة بين بوتين وبوش بحجم الحصص التي يمكن لشركات النفط الأميركية أن تعد بها روسيا. وهي تذكر على نحو مزعج بال ٣ بلايين دولار التي كان بوش الأب عرضها على روسيا. فبوش الأب وابنه هما برغم كل شيء رجال أعمال في مجال النفط، وهما يبديان حرصاً أكبر بشأن هذا النوع من الحساب بالمقارنة مع ما يعلانه بشأن النقاط الحساسة للسياسة الشرق أوسطية، مثل إعادة تدمير البنية التحتية المدنية للعراق.

وهكذا فإن الخطوة الأولى في عملية تجريد «الأخر» المكروه من صفاته الإنسانية تتمثل باختزال وجوده إلى بضع عبارات وصور ومفاهيم بسيطة تكرر بالحاح. ويجعل هذا أسهل بكثير أن يقصف العدو من دون وخز ضمير. وفي أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، أصبح القيام بذلك سهلاً تماماً بالنسبة إلى إسرائيل والولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين والعراق كشعب. والشيء المهم الذي تجدر ملاحظته هو أن السياسة ذاتها، والخطة الصارمة ذاتها المؤلفة من مرحلة أو مرحلتين أو ثلاث مراحل، تُطرح بشكل أساسي من جانب الأميركيين والإسرائيليين ذاتهم. وفي الولايات المتحدة، كما كتب جاسون فيست في «ذي نيشن» (٢ - ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، يعيش رجال من معهد الأمن القومي اليهودي «جينسا» اليميني المتطرف ومركز السياسة الأمنية «سي إس بي» في لجان البنتاغون ووزارة الخارجية، بما فيها اللجنة التي يديرها ريتشارد بيرل (المعين من جانب وولفويتز ورامسفيلد). ويساوي بين أمن إسرائيل وأميركا؛ وينفق «جينسا» «الجزء الأعظم من موازنته على تنظيم زيارات لمجموعة من الجنرالات والأميرالات الأميركيين المتقاعدین إلى إسرائيل». وإثر عودتهم يكتبون مقالات في صفحات الرأي

ويظهرون على شاشات التلفزيون ليروّجوا سياسة ليكود . ونشرت مجلة «تايم» مقالة عن «مجلس سياسة الدفاع»، الذي يأتي كثيرون من أعضائه من «جينسا» و«سي إس بي»، في عددها الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بعنوان «داخل مجلس الحرب السري».

من جانبه، كرّر شارون بشكلٍ محدّدٍ بأنّ حملته على الإرهاب الفلسطيني متماثلة مع حرب أميركا على الإرهاب عموماً، وعلى أسامة بن لادن و«القاعدة» خصوصاً. وهؤلاء، بحسب ادّعاءه، هم بدورهم جزء من «الدولية الإرهابية» ذاتها، التي تضمّ مسلمين كثيرين في أرجاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية، حتى إذا كان محور الشر الذي أعلنه بوش يتركّز في الوقت الحاضر كما يبدو على العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهناك الآن ١٣٢ بلداً فيها وجود عسكري من نوع ما، وكل ذلك يرتبط بالحرب على الإرهاب التي ماتزال من دون تعريف وعائمة كي توجّج مزيداً من الهياج الوطني والخوف والتأييد لعمل عسكري على الجبهة الداخلية، حيث تتطوّر الأمور من سيئٍ إلى أسوأ. ويجري احتلال كل منطقة رئيسية في الضفة الغربية وغزة من قبل القوات الإسرائيلية التي تقتل أو / وتمتقل الفلسطينيين بشكل روتيني بحجّة أنّهم إرهابيون «مشتبه بهم» ومتطرّفون. وعلى نحو مماثل، غالباً ما تُهدم المنازل والمتاجر بذريعة أنّها تؤوي معاملاً لإنتاج قنابل وخلايا إرهابية وتستخدم أماكن لاجتماعات. ولا يقدم أي إثبات، ولا يطلب ذلك من جانب المراسلين الذين يقبلون التوصيف الإسرائيلي الأحادي من دون شكوى.

هذا الجهد المنظّم لنزع الصفة الإنسانية أسدل ستاراً من الغموض والتجريد على العالم العربي كلّهُ. فما تتلقاه العيون والأذان هو الإرهاب والتطرّف والعنف وكره الحرية وفقدان الإحساس بالأمان، وأخيراً الشيء الأهم، أسلحة الدمار الشامل التي لا يُعثر عليها في أماكن نعرف أنّها موجودة فيها بالفعل، وحيث لم نفتش عنها إطلاقاً (في إسرائيل وباكستان والهند، وفي الولايات المتحدة طبعاً إضافة إلى دول أخرى)، بل في مواقع افتراضية مثل صفوف الإرهابيين أو في أيدي صدام أو لدى عصابة متطرّفة، وغير ذلك. ومن بين العناصر الثابتة التي تستخدم في هذا الستار أنّ العرب يكرهون إسرائيل واليهود لا لشيء سوى أنّهم يكرهون أميركا أيضاً. ويتحوّل العراق بالتالي إلى

عدو مخيف لإسرائيل بسبب موارده الاقتصادية والبشرية، ويبدو الفلسطينيون مرعبين لأنهم يعوقون تحقيق الهيمنة الشاملة لإسرائيل واحتلال الأرض. ونجح الإسرائيليون اليمينيون من أمثال شارون، الذين يمثلون إيديولوجية «إسرائيل الكبرى» التي تعتبر فلسطين التاريخية كلها وطناً لليهود، بشكل خاص في أن تكون رؤيتهم للمنطقة هي السائدة وسط مؤيدي إسرائيل الأميركيين. وبث التلفزيون الأميركي الصيف الماضي تعليقاً لعوزي لاندو، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي (من حزب ليكود)، مفاده أن كل هذا الكلام على «الاحتلال» هو هراء. نحن شعب يعود إلى وطنه. ولم يوجّه إليه أي سؤال حول هذا المفهوم البالغ الغرابة من قبل مقدم البرنامج مورت زكرمان، الذي يملك أيضاً مجلة «يو إس نيوز أند وورلد ريبورت» ويرأس «مجلس رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية». لكن الصحافي الإسرائيلي أليكس فيشمان كتب في «يديعوت آحرنوت» في 6 أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن «الأفكار الثورية» لكوندوليزا رايس ورامسفيلد (الذي يشير أيضاً إلى «ما يسمى بالأراضي المحتلة») وتشيني وبول وولفويتز ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل (الذي طلب إعداد البحث السيئ الصيت لمؤسسة «راند» الذي حدّد السعودية بكونها العدو واعتبر مصر غنيمة أميركا في العالم العربي)، ووصف تلك الأفكار بأنها متطرّفة على نحو مخيف لأنها تدعو إلى تغيير النظام في كل بلد عربي. وينقل فيشمان عن شارون قوله إن هذه المجموعة، التي ينتمي كثيرون منها إلى «جينسا» و«سي إس بي»، ويرتبطون بـ «معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى» العضو في «أبياك»، يهيمنون على تفكير بوش (إذا صحّ التعبير). ويقول شارون «بالمقارنة مع أصدقائنا الأميركيين يبدو إيفي إيتام [أحد أعضاء الحكومة الإسرائيلية المتشدّدين الأكثر قسوة] معتدلاً (من الحمائم) تماماً».

الجانب الآخر المفزع أكثر من هذا الافتراض المسلّم به هو أنه إذا لم نوجّه ضربة استباقية إلى الإرهاب (أو أي عدو محتمل آخر) فإننا سنندمّر. هذا هو الآن لبّ الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة التي يجري الترويج لها على الدوام في المقابلات والندوات التلفزيونية من قبل رايس ورامسفيلد وبوش نفسه. وأعلنت وجهة النظر هذه في وثيقة رسمية صدرت أخيراً تحمل عنوان «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة»، وأعدت كبيان شامل يعرض السياسة الخارجية الجديدة للإدارة في مرحلة ما

بعد الحرب الباردة. وتستند هذه الاستراتيجية على الافتراض بأننا نعيش في عالم خطر على نحو استثنائي مع شبكة من الأعداء موجودة بالفعل، وأنها تملك مصانع ومكاتب وعدداً لا يُحصى من الأعضاء، وأن وجودها بالكامل مكرّس لتدمير «نا»، ما لم نضربهم أولاً. هذا هو ما يؤطّر ويعطي الشرعية للحرب على الإرهاب وعلى العراق، التي يُطلب الآن من الكونغرس والأمم المتحدة التصديق عليها.

الأفراد والجماعات المتطرّفة موجودة فعلاً، بالطبع، وكثيرون من المتطرّفين يحبّذون عموماً بشكل ما إلحاق الأذى بإسرائيل أو الولايات المتحدة. من جهة أخرى، يُنظر إلى إسرائيل والولايات المتحدة على نطاق واسع في العالمين الإسلامي والعربي باعتبارهما أولاً تتحمّلان المسؤولية عن ظهور ما يسمّون بالمجاهدين المتطرّفين، الذين يعد بن لادن أشهرهم، وثانياً تنتهكان من دون اكتراث القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في سعيهما لتحقيق سياساتهما العدوانية والمدمّرة في هذين العالمين. وقال ديفيد هيرست في عمود نشرته صحيفته «غارديان» أرسله إليها من القاهرة أنّه حتى العرب الذين يعارضون أنظمتهم الاستبدادية «سيعتبرون [الهجوم الأميركي على العراق] عملاً عدوانياً ليس موجّهاً ضدّ العراق فحسب بل ضدّ العالم العربي كلّه. وما سيجعله مرفوضاً تماماً هو أنّه سينفّذ بالنيابة عن إسرائيل، التي تبدو حيازتها على ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل شيئاً مقبولاً بمقدار ما يبدو حيازتهم لها شيئاً مذموماً» (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

الحياة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة (٢)

أقول أيضاً إنّ هناك خطاباً فلسطينياً محدّداً، وكذلك، على الأقل منذ منتصف الثمانينيات، استعداداً رسمياً لمصالحة مع إسرائيل يتناقض تماماً مع التهديد الإرهابي الأحدث عهداً المتمثّل بـ «القاعدة» أو التهديد الزائف الذي يجسّده كما يزعم صدام حسين، وهو رجل فظيع بالطبع.. لكنّه أبعد ما يكون عن شنّ حرب عبر القارات. ولا يتمّ الاعتراف إلاً أحياناً من جانب الإدارة الأميركية بأنّه قد يكون تهديداً لإسرائيل، لكن هذا كما يبدو هو أحد آثامه الخطيرة. لا أحد من جيرانه يعتبر أنّه يشكلّ تهديداً. ويُقحم الفلسطينيون والعراق بهذه الطريقة التي لا تُدرك إلاً بصعوبة ليتحوّلوا إلى خطر تعيد وسائل الإعلام تأكيده مراراً وتكراراً. ومعظم التقارير التي تنشر في المطبوعات الأنيقة وذات النفوذ الواسعة الانتشار، مثل «نيويورك» ومجلة «نيويورك تايمز»، تظهر الفلسطينيين كصنّاع متفجرات ومتواطئين ومنفذي تفجيرات انتحارية، وهذا فحسب. ولم تنشر أي من هذه المطبوعات شيئاً من وجهة النظر العربية منذ ٩ أيلول.. لا شيء إطلاقاً.

لذا عندما يواصل أحد منتقدي الإدارة مثل دنيس روس (الذي كان مسؤولاً عن فريق كلينتون في مفاوضات تطبيق اتفاقات أوسلو، ولكنّه كان قبل وبعد إشغاله هذا المنصب عضواً في جماعة تابعة للوبي الإسرائيلي) القول بأنّ الفلسطينيين رفضوا

عرضاً إسرائيلياً سخياً في كامب ديفيد، فإنه يشوّه بفظاظة الحقائق التي تؤكّد، كما أظهرت مصادر موثوقة عدة، أنّ إسرائيل تنازلت عن مناطق فلسطينية غير متّصلة تطوقها مواقع أمنية ومستوطنات إسرائيلية، ومن دون حدود مشتركة بين فلسطين وأي دولة عربية (مثلاً مصر في الجنوب، والأردن في الشرق). أما لماذا ينبغي لكلمات مثل «سخي» و«عرض» أن تنطبق على أرض تسيطر عليها بشكل غير شرعي قوة محتلة في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فلا أحد كلّف نفسه أن يتساءل. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار قدرة وسائل الإعلام على أن تكرر، وتكرّر مجدداً، وتؤكّد ادّعاءات بسيطة، بالإضافة إلى مساعي اللوبي الإسرائيلي التي لا تكلّ لتكرار الفكرة نفسها - دنيس روس بالذات أظهر عناداً استثنائياً في إصراره على هذه الكذبة - فقد أصبح الآن شيئاً ثابتاً أنّ الفلسطينيين اختاروا «الإرهاب بدلاً من السلام». ولا ينظر إلى «حماس» و«الجهاد الإسلامي» كجزء (ربما كان مضللاً) من كفاح الفلسطينيين للتخلّص من الإحتلال العسكري الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً كجزء من رغبة الفلسطينيين عموماً في أن يروّعوا ويهدّدوا ويمتّلوا خطراً مثل العراق.

في أيّ حال، وبالارتباط مع آخر ادّعاء للإدارة الأميركية، وهو بعيد الاحتمال إلى حدّ ما، بأنّ العراق العلماني كان يوفّر الملاذ والتدريب لتنظيم «القاعدة» الثيوقراطي المتطرّف، يبدو أنّ الدعوى المقامة ضدّ صدام قد حُسمت. فالإجماع الرسمي السائد (ولكن ليس من دون اعتراض) هو أنّه مع الأخذ في الاعتبار أنّ مفتشي الأمم المتحدة لا يمكنهم التحقّق مما في حوزته من أسلحة دمار شامل، وما أخفاه، وما يمكن أن يفعله، فإنّه ينبغي أن يهاجم ويطاح به. والهدف من التوجّه إلى الأمم المتحدة للحصول على تفويض هو، من منظور الولايات المتحدة، الحصول على قرار متشدّد وعقابي لدرجة أنّه سواء امتثل صدام حسين أم لم يمتثل، سيتمّ تجريمه بسبب انتهاك «القانون الدولي» لدرجة تجعل مجرد وجوده يبيح تغيير النظام باستخدام القوة العسكرية. من جهة أخرى، أمرت إسرائيل في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في قرار تبنّاه مجلس الأمن بالإجماع (مع تحفّظ الولايات المتحدة)، بأنّ تنهي حصارها لمقر عرفات في رام الله وتتسحب من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها بشكل غير شرعي منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ (بذريعة «الدفاع عن النفس»). رفضت إسرائيل أن تنفذ القرار، وكان المبرر

الأميركي لعدم قيام الولايات المتحدة بشيء يذكر لفرض تنفيذ حتى موقفها المعلن هو أنّ «نا» نتفهم أنّه يجب على إسرائيل أن تحمي مواطنيها. أما لماذا يجري السعي للحصول على موافقة الأمم المتحدة في حالة ما، بينما يجري تجاهلها في حالة أخرى، فهو إحدى تلك المتناقضات التي تنغمس فيها الولايات المتحدة.

ويجري الترويج لمجموعة صغيرة من التعابير غير المدققة والملفّقة ذاتياً، مثل التحرُّك الاستباقي أو الدفاع الوقائي عن النفس، من جانب دونالد رامسفيلد وزملائه لإقناع الجمهور العام بأنّ الاستعدادات للحرب على العراق أو أي دولة أخرى بحاجة إلى «تغيير النظام» (أو «التدمير البناء»، وفقاً للتعبير الملطّف الآخر، الأندر إلى حدّ ما). ويتمّ إبقاء الجمهور في توترٍ وقلقٍ عبر حالات إنذار حمراء أو صفراء، ويُشجّع المواطنون على إبلاغ أجهزة الأمن عن أي سلوك «مريب»، وأُعتقل آلاف المسلمين والعرب والأشخاص من جنوب آسيا - اعتقلوا في بعض الحالات لمجرد الاشتباه بهم. جرى تنفيذ هذا كلّ بناء على أوامر الرئيس كأحد تجليات الوطنية والحب لأميركا. ما زلت غير قادر على فهم ماذا يعني أن يحب المرء بلداً (في الخطاب السياسي الأميركي، يستخدم حبّ إسرائيل أيضاً كتعبير في الوقت الحاضر)، لكن يبدو أنّه يعني إخلاصاً أعمى من غير تردّد للقوى الحاكمة التي تقوم عبر تكتمها ومراوغتها ورفضها المتعمّد في التفاعل مع جمهور يقظ، وهو جمهور لم يُستهزأ كما يبدو حتى الآن للتحرك بشكل متماسك أو منهجي، بإخفاء البشاعة والنزعة التدميرية التي تتصفّ بها سياسة إدارة بوش تجاه العراق والشرق الأوسط.

تملك الولايات المتحدة من القوة بالمقارنة مع معظم الدول الكبرى الأخرى مجتمعة ما يجعل من المتعدّر فعلاً تقييدها أو إجبارها على إطاعة أي قواعد سلوك دولية، حتى إذا كان وزير خارجيتها يرغب في ذلك. وإلى جانب الطابع التجريدي لمسألة ما إذا ينبغي لنا «نحن» أن نخوض حرباً ضدّ العراق على بعد ٧ آلاف ميل، يجرّد النقاش حول السياسة الخارجية غيرنا من أيّ هوية إنسانية حقيقية. فحين يُنظر إلى العراق وأفغانستان من مهداف أحد الصواريخ الذكية أو على شاشة التلفزيون، فهما في أحسن الأحوال رقعة شطرنج نقرّر «نحن» أن ندخلها أو ندمرها أو نعيد تشكيلها، أو لا

ن فعل، كما نشاء. وتؤدِّي كلمة «الإرهاب»، وأيضاً الحرب عليه، دورها على نحو مناسب لإدامة هذا الإحساس، لأنَّ الغالبية العظمى من الأميركيين، بالمقارنة مع كثير من الأوروبيين، لم يكونوا على تماس أو عاشوا تجارب مع البلدان والشعوب الإسلامية، وبالتالي فإنَّهم لا يتحسَّسون نسيج الحياة الذي ستمزِّقه إرباً حملة قصف متواصلة (كما في أفغانستان). وإذ يُنظر إلى الإرهاب كشيء انبثق من مدارس دينية تتلقَّى تمويلًا جيدًا، بناء على «قرار» اتَّخذه أشخاص يكرهون حرياتنا وينظرون بحسد إلى حرياتنا، فإنَّه يصبح موضوع جدل عنيف في نقاشات متهورة تفتقر إلى الموضوعية والمحتوى السياسي. اختفى التاريخ والسياسة، وكلّ ذلك لأنَّه جرى الحط عملياً من الذاكرة والحقيقة والوجود الإنساني الفعلي. فلا يمكن أن تتحدّث عن معاناة الفلسطينيين أو إحساس العرب بالإحباط لأنَّ وجود إسرائيل في الولايات المتحدة يمنع ذلك. وخلال تظاهرة مؤيِّدة بحماس لإسرائيل في أيار/مايو الماضي، أشار بول وولفوفيتز عرضاً إلى معاناة الفلسطينيين، لكنَّه قوبل بصيحات استهجان ولم يتمكَّن أبداً من الإشارة إليها مرة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، الأرجح أن سياسة متماسكة على صعيد حقوق الإنسان أو التجارة الحرة تلتزم بثبات القيم التي يجري تأكيدها من دون انقطاع بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية والاقتصادات الحرة، والتي يفترض أننا ندافع عنها إنطلاقاً من تكويننا، ستتعرَّض إلى التقويض داخلياً بواسطة جماعات المصالح الخاصة (كما يتجلَّى في نفوذ جماعات الضغط الإثنية، وصناعات الصلب والدفاع، وكارتيل النفط، وقطاع المزارعين، والمتقاعدین، واللوبي المؤيِّد لحيازة الأسلحة.. وهذه كلّها لا تشكّل سوى بضعة أمثلة). توجد في كل واحدة من دوائر الكونغرس الـ ٥٠٠ المثلة في واشنطن، على سبيل المثال، صناعة عسكرية أو ذات صلة بالدفاع. لذا كانت القضية الحقيقية في حرب الخليج الأولى، كما قال وزير الخارجية جيمس بيكر مباشرة قبل تلك الحرب على العراق، هي «الوظائف». عندما يتعلَّق الأمر بالسياسة الخارجية، من المفيد أن نتذكَّر أنَّه لا يملك سوى نسبة تراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المئة من أعضاء الكونغرس جوازات سفر (بالمقارنة مع الـ ١٥ في المئة من الأميركيين الذين سافروا فعلاً خارج البلاد)، وأنَّ ما يقولونه أو يفكِّرون به لا علاقة له بالتاريخ أو الفلسفة أو المثل بمقدار ما يتعلَّق بمن

يملك التأثير في الحملة الانتخابية لعضو الكونغرس ويرسل المال... إلخ، وتعرض النائبان إيرل هيلارد من ألباما وسينثيا ماكني من جورجيا، وهما يؤيدان حق تقرير المصير للفلسطينيين وينتقدان إسرائيل، لهزيمة أخيراً على أيدي مرشّحين مغمورين نسبياً حصلوا على دعم مالي جيّد من مصادر تمويل، أشير علناً إلى أنّها من نيويورك (أي يهودية)، من خارج ولايتيهما. وكان النائبان هدفاً لحملة عنيفة شنّتها الصحافة التي وصمتها بالتطرف واللاوطنية.

والمقدار ما يتعلّق الأمر بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فليس هناك نظير للوبي الإسرائيلي الذي حوّل الجهاز التشريعي للحكومة الأميركية إلى ما وصفه السناتور السابق جيم أبو رزق ذات مرة بأرض تحتلّها إسرائيل. وليس هناك لوبي عربي يمكن أن يضاويه، ناهيك عن امتلاك القدرة على التحرك بفاعلية. ومن الأمثلة على ذلك أنّ مجلس الشيوخ يصدر بشكل دوري قرارات من دون أن يطلب منه ذلك، ويبحث بها إلى الرئيس، تؤكّد وتعيد تأكيد تأييد أميركا لإسرائيل. وصدر قرار كهذا في أيار/مايو الماضي، تماماً في الوقت الذي كانت القوات الإسرائيلية تحتل وتدمر عملياً كلّ المدن الرئيسية في الضفة الغربية. ومن بين السلبات الناجمة عن هذه المصادقة الواسعة لأشدّ سياسات إسرائيل تطرفاً هو أنّها على المدى البعيد ستؤثر سلّماً على مستقبل إسرائيل كبلد شرق أوسطي. وجادل توني جات بشكل جيّد دفاعاً عن هذا الرأي، ملمحاً إلى أنّ الأفكار ذات النهايات المسدودة التي تتبنّاها إسرائيل بشأن البقاء على أرض فلسطين لن تقود إلى نتيجة وسترجى الانسحاب المحتوم فحسب.

لقد سمحت موضوعة الحرب على الإرهاب لإسرائيل ومؤيديها بأن يقترفوا جرائم حرب ضدّ السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، الذين يبلغ عددهم ٣,٤ مليون، وتحوّلوا (وفقاً للتعبير الدارج) إلى أضرار جانبية وسط غير المقاتلين. وأصدر تيري رود لارسن، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لإدارة الأراضي المحتلة، تقريراً للتوّ يتهم فيه إسرائيل بالتسبّب في كارثة إنسانية: بلغت البطالة ٦٥ في المئة، ويعيش ٥٠ في المئة من السكان على أقلّ من دولارين يومياً، وتحطّم الاقتصاد، ناهيك عن حياة الناس. بالمقارنة مع ذلك، تبدو معاناة إسرائيل وإحساسها بعدم الأمان أقلّ بكثير: لا

وجود لدبابات فلسطينية تحتلّ أيّ جزء من إسرائيل، أو حتى تتحدّى المستوطنات الإسرائيلية. وقتلت إسرائيل خلال الأسبوعين الماضيين ٧٥ فلسطينياً، الكثير منهم كانوا أطفالاً، ودمّرت منازل وشرّدت أشخاصاً وقامت بتجريف أراض زراعية ثمينة، وفرضت على كلّ السكان أن يمكثوا داخل بيوتهم بموجب حظر تجوّل على مدى ٨٠ ساعة من دون توقّف، ولم تسمح لمدنيين بأن يجتازوا حواجز التفتيش أو تسمح لسيارات إسعاف ومساعدات طبية بالمرور، وقطعت كالعادة الماء والكهرباء. وتعجز المدارس والجامعات عن العمل. وعلى رغم أنّ هذه الأشياء هي أحداث يومية مستمرة، مثل الاحتلال ذاته والعشرات من قرارات مجلس الأمن، منذ ما لا يقل عن ٢٥ عاماً، فإنّها لا تذكر إلّا أحياناً في وسائل الإعلام الأميركية، كهوامش في نهاية مقالات طويلة حول النقاشات في الحكومة الإسرائيلية، أو التفجيرات الانتحارية الكارثية التي وقعت. ويمثّل التعبير الصغير «يشتهه في كونه إرهابياً» المبرّر وفي الوقت نفسه النقش على ضريح كلّ من يختار شارون أن يُقتل. ولا تعترض الولايات المتحدة إلّا بأكثر التعبيرات اعتدالاً، كان تقول مثلاً إنّ هذا غير مفيد، لكنّ ذلك لا يفعل شيئاً يذكر لدرء الموجة التالية من أعمال القتل.

نحن الآن أقرب إلى جوهر المسألة. فمصالح إسرائيل في هذا البلد تجعل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمحور حول إسرائيل. وشهدت مرحلة ما بعد ٩ أيلول وضعاً مخيفاً، يلقي فيه اليمين المسيحي واللوبي الإسرائيلي ونزعة الحرب شبه الدينية لإدارة بوش عقلنة نظرية من جانب الصقور المحافظين الجدد، الذين يقوم منظورهم للشرق الأوسط على تدمير أعداء إسرائيل. وهو ما يوصف أحياناً بشكل ملطّف بتعبير إعادة رسم الخريطة عبر نقل تغيير النظام و«الديموقراطية» إلى البلدان العربية الأكثر تهديداً لإسرائيل. (راجع: «ديناميات اللانظام العالمي: أي إله وإلى جانب من؟»، لإبراهيم وردة، مجلة «لوموند ديبلوماتيك»، أيلول ٢٠٠٢، و«الصهاينة الجدد» بقلم كين سيلفرستين ومايكل شيرر، مجلة «مودر جونز»، تشرين الأول ٢٠٠٢). ولا تمثّل حملة شارون لإصلاح المؤسسات الفلسطينية سوى الجانب الآخر لمساعيه لتدمير الفلسطينيين سياسياً، وهو الحلم الذي راوده طيلة حياته. وتعرّضت مصر والسعودية وسورية وحتى الأردن إلى تهديدات متنوّعة، على رغم أنّ الولايات المتحدة وقّرت لهذه

الأنظمة، مهما كانت طبيعتها السيئة، الحماية والدعم منذ الحرب العالمية الثانية، كما كانت حال العراق بالفعل.

لكن من الواضح لكل من يعرف شيئاً من العالم العربي ووضعه المفكك أنه سيواجه المزيد من التدهور عندما تبدأ الولايات المتحدة هجومها على العراق. وبدلي مساندو سياسة الإدارة بين حين وآخر بتصريحات غائمة عن التطورات المثيرة هناك، عندما نأتي بالديموقراطية إلى العراق والدول العربية الأخرى، من دون اهتمام يذكر بمعنى ذلك على صعيد الحياة اليومية للبشر هناك، خصوصاً بعد التدمير الذي لا يعرف الرحمة للأرض والسكن من جانب قاصفات «بي ٥٢». إنني لا أستطيع تصور عراقي أو عربي واحد لا يريد ذهاب صدام حسين. وإذ تجمع كل المؤشرات على تأثير العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمر على الحياة اليومية للسكان العاديين، فإن هذا لا يكاد يذكر مقارنة بالقلق العميق والتشوُّهات النفسية والسياسية المفروضة على مجتمعهما.

وليس اليوم للمعارضة العراقية، التي غازلتها بين حين وآخر إدارتان أميركيتان متواليتان، أو الجنرالات الأميركيون مثل تومي فرانكس، مصداقية كحكّام لعراق ما بعد صدام. كما لا يبدو أنّ هناك الكثير من التفكير في احتياجات العراق بعد تغيير النظام، بعد أن تبدأ القوى الداخلية بالتحرك، وإكمال تطهير حزب البعث من سمومه. وربما وجدنا بالتجربة أنّ الجيش العراقي لن يحرك ساكناً دفاعاً عن صدام، لكن من المثير للانتباه في جلسات الاستماع التي عقدها الكونغرس أنّ ثلاثة من جنرالات القيادة المركزية السابقين أبدوا تحفّظات جدية، بل يمكن القول إنّها قاطعة في سلبيتها، حول هذه المغامرة برمّتها كما يجري التخطيط لها عسكرياً. لكن حتى هذه الشكوك لا تتناول بما يكفي ما في العراق من التكتلات المتباينة والديناميات الإثنية - الدينية، خصوصاً بعد ثلاثين سنة منهكة من حكم البعث، وعقوبات الأمم المتحدة، وحربين رئيسيتين (بل ثلاثة حروب عندما تشن أميركا هجومها). كما لا يعرف أحد في الولايات المتحدة ما قد يحصل في العراق أو في بلدان عربية مجاورة بعد تدخل عسكري كبير. وهناك ما يكفي من المخاوف عندما نرى أن المستشارين الأهم للإدارة في هذا الشأن، هما: فؤاد عجمي

وبرنارد لويس، المعروفان بعدائهما للعرب والفاقدان المصدقية لدى غالبية المختصين في هذا الحقل. إنّ لويس نفسه لم يسبق له السكن في العالم العربي، وآراؤه عن ذلك العالم لا تتجاوز الهراء الرجعي المعتاد. أما عجمي فهو من جنوب لبنان، وكان سابقاً تقدّمياً مؤيداً للكفاح الفلسطيني.. لكنّه انتقل إلى أقصى اليمين واحتضن الصهيونية والإمبريالية الأميركية بلا تحفّظ.

كان يمكن للصدمة التي أحدثتها مجزرة ١١ أيلول الإجرامية أن تدفع الأميركيين إلى التمعّن في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وإذ لا بدّ من مواجهة إرهاب كهذا بكلّ قوة، فإنّني أرى أنّ من الضروري التفكير بنتائج ذلك الردّ أولاً، قبل الاندفاع التلقائي العنيف نحوه. ولا أعتقد أنّ هناك من يرى أنّ وضع المواطن الأفغاني، حتى بعد هزيمة الطالبان، أفضل وأمن بكثير مما كان عليه سابقاً. ومن الواضح أنّ «بناء الأمم» ليس من بين أولويات الولايات المتحدة، إذ يمنعها تركيزها على المعركة المقبلة من الاهتمام بميدان المعركة السابقة. إضافة إلى ذلك ماذا يمكن أن يعني للأميركيين «بناء أمة» تختلف عنهم حضارياً وتاريخياً مثل العراق؟ إنّ العالم العربي والولايات المتحدة مجتمعات أعقد أوضاعاً وحركية مما تقترضه شعارات الحرب أو الخطب الرئّانة عن إعادة البناء. ويشكّل وضع أفغانستان بعد الهجوم الأميركي عليها مثلاً واضحاً على ذلك.

ويزيد في تعقيد الأمر وجود أصوات معارضة مهمة في الثقافة العربية اليوم، وحركات إصلاحية على جبهات واسعة. وينطبق ذلك أيضاً على الولايات المتحدة، أخذاً في الاعتبار تجربتي أخيراً عندما ألقيت سلسلة من المحاضرات في عدد من الجامعات، حيث لمست في كل مكان قلقاً عميقاً من غالبية السكان تجاه الحرب، خصوصاً مع كلّ الشعارات «الخلاصية» العدوانية والغموض في الأهداف. أثناء ذلك، كما قالت مجلة «ذي نيشن»، تستمرّ الأمة في السير نحو الحرب وهي في حال من الذهول. فيما تخلّي الكونغرس، عدا حالات قليلة لكن متزايدة، عن مهمة تمثيل مصالح الشعب. وما أجده مخيفاً كشخص عاش كلّ حياته في الثقافتين العربية والغربية أنّ فكرة «صدام الحضارات»، بكلّ تبسيطيتها وابتذالها، أصبحت القائدة في مجالي الفكر والعمل. إنّ

علينا بالمقابل وضع إطار شمولي يتعامل مع صدام حسين مثلما مع شارون أو حكّام
مينا مار أو سورية أو تركيا وغيرهم في بلدان تتحمّل انتهاكاتهم من دون مقاومة كافية.
إنّ على الكل معارضة أعمال مثل تدمير المساكن والتعذيب والحرمان.. وحقّ التعلّم
حيثما وجدت. ولا أعرف سبيلاً لخلق استعادة إطار كهذا سوى من خلال التعلّم وتشجيع
النقاش الحرّ والنزاهة الفكرية، التي تترفّع عن المصالح الذاتية الخفية والتهديدات
بالحرب والتطرّف الديني ونظريات «الدفاع» الاستباقي. لكن هذا للأسف يتطلّب وقتاً
طويلاً. وعلينا خلاله بذل كلّ ما في طاقتنا لإثارة النقاش وطرح الأسئلة المحرّجة، التي
تعرقل؛ وفي النهاية توقف التوجّه نحو الحرب، الذي لم يعد أمراً عملياً فحسب بل
نظري أيضاً.

الحياة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

أوروبا مقابل أميركا

زرت انكلترا عشرات المرات، لكنني لم أبقَ فيها أكثر من أسبوع أو أسبوعين كل مرة. أما هذه السنة فإنني أقيم لمدة شهرين تقريباً في جامعة كمبردج، حيث استضافتني واحدة من الكليات لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن الإنسانية.

أول ما يمكن قوله إن الحياة هنا أقلّ توتراً وأهدأ وتيرة بكثير منها في جامعتي كولومبيا في نيويورك. وربما كان سبب ذلك، ولو في جزء منه، أن بريطانيا لم تعد قوة دولية. لكنّه قد يكون أيضاً ذلك المفهوم الجدير بالإعجاب للجامعات العريقة على أنّها أمكنة للتأمل والدرس، وليس مراكز اقتصادية لإنتاج الخبراء والتكنوقراطيين الذين سيخدمون الشركات الكبرى والدولة. لقد وجدت هذه البيئة الما بعد كولونياية مريحة تماماً مقارنة بالولايات المتحدة خصوصاً مع حمى الحرب المقيتة التي تجتاحها الآن. وإذا أقمت في واشنطن وكنت على صلة بالنخب الحاكمة، تبدو لك بقية العالم خريطة مبسوفة تغري بالتدخل في أي مكان وزمن شئت. بالمقابل، فإنّ النبرة السائدة في أوروبا ليست فقط أكثر اعتدالاً وفكرية، بل هي أقلّ تجرّيداً وأغنى بالإنسانية والتعقيد والتميز. كما أنّ في أوروبا عموماً وبريطانيا على وجه الخصوص جاليات إسلامية بمواقع أهم في حياة البلاد مما في الولايات المتحدة. وتشكّل آراء تلك الجاليات جزءاً من النقاش حول الحرب في الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، ولذا يعكس النقاش

على الحرب المزمعة على العراق، أو الحرب على الإرهاب، تلك الآراء في شكل يفوق بكثير ما نجده في أميركا، حيث يعتبر المسلمون والعرب «الطرف الآخر»، ذلك التوصيف الغامض الذي ليس من بين أقل ما يعنيه أن المشمول به مؤيد أعمد لصدام حسين وأنه «لا أميركي». ويرغم استنكار الأميركيين العرب والمسلمين الشديد لتهمة التأييد الأعمى لصدام حسين وتنظيم «القاعدة»، فإنها ثابتة في أذهان الكثيرين. (بالمناسبة، لا أعرف بلداً آخر يستعمل أداة النفي «لا» مضافة إلى الانتماء لتوصيف عدو مشترك لذلك الانتماء. فليس من يصف أحداً بأنه «لا إسباني» أو «لا صيني». إنه اختراع أميركي يدعي البرهنة على أننا كلنا «نعشوق» بلدنا. لكن كيف يمكن فعلاً «عشوق» شيء على هذا القدر من التجريب والغموض مثل بلد ما؟)

الفرق الرئيسي الثاني بين أوروبا وأميركا كما لاحظت هو أن الإيديولوجيا والدين يلعبان دوراً في الثانية أقوى بكثير من الأولى. وكشف استطلاع للرأي أخيراً أن ٨٦ في المئة من الأميركيين يعتقدون أن الله يحبهم، فيما يعلو الضجيج الهستيري ضد التطرف الإسلامي والجهاديين المؤمنين بالعنف باعتبارهم لعنة على هذه الأرض. وهم كذلك فعلاً، مثل أي من المتعصبين الذين يدعون أنهم يعملون بحسب إرادة الله ويخوضون المعارك باسمه. لكن أغرب ما في الأمر وجود ذلك العدد الهائل من المتعصبين المسيحيين في الولايات المتحدة، الذين يشكلون الدعامة الرئيسية لجورج بوش. إنهم القطاع الانتخابي الأكبر في تاريخ أميركا، إذ لا يقل عددهم عن ٦٠ مليون نسمة. وإذا تشهد إنكلترا تراجعاً حاداً في حضور الكنائس نجد أنه وصل في أميركا إلى نسب لا سابق لها، حيث تشكل الكنائس الأصولية العجيبة في تنوعها خطراً على العالم، لأنها توفر لإدارة بوش تبريرات القضاء على «الشر» أينما وجد، فيما تحكم على شعوب بأكملها بحياة الخضوع والفقير.

ويشكل الالتقاء بين اليمين المسيحي هذا وما يسمى «المحافظون الجدد» القوة الدافعة لأميركا نحو التصرف الأحادي والبلطجة والشعور بأن لها رسالة مقدسة. وكان تيار المحافظين الجدد بدأ في السبعينيات على شكل مجموعات تقوم إيديولوجيتها على العداء المستميت للشيوعية والإيمان بتفوق أميركا. وقد اخترع تعبير «القيم الأميركية»

الذي يجري على كل الألسن في معرض الوعظ والتعنيف إلى بقية العالم، أشخاص مثل ارفنغ كريستول ونورمان بودوريتس ومينغ ديكر وغيرهم، من الذين كانوا ماركسيين ثم انقلبوا بما يشبه الإيمان الديني إلى الجانب الآخر. ومن بين مسلماتهم المطلقة الدفاع عن إسرائيل باعتبارها قلعة للديموقراطية والحضارة الغربية ضد الإسلام والشيوعية. الكثير من هؤلاء، لكن ليس كلهم، من اليهود. لكنهم رحبوا تحت إدارة بوش بالدعم الإضافي لموقفهم الذي يقدمه اليمين المسيحي، التيار المستكلب في دعمه لإسرائيل واللاسامي في الوقت نفسه. (تفسير هذا التناقض الظاهري أن هؤلاء المسيحيين، الكثير منهم من المعمدانيين الجنوبيين، يؤمنون أن تجمع كل يهود العالم في إسرائيل من شروط عودة المسيح، التي ستأتي بالخلاص إلى اليهود الذين يتحولون إلى المسيحية فيما يساق الباقون إلى الجحيم). وتتنمي الشخصيات الرئيسية في الإدارة الحالية - مثل ريتشارد بيرل وريتشارد تشيني وبول ولفوفيتز وكوندوليزا رايس ودونالد رامسفيلد - إلى الجيل الثاني من المحافظين الجدد، وكلهم من المتحمسين للحرب على العراق، وهي القضية التي لا أعتقد أن في الإمكان ثني بوش عنها. أما كولن باول بشخصيته المبالغ في الحذر والحرص على مستقبله السياسي والمفتقرة إلى قدر كاف من المبدئية، فهو لا يشكل خطراً على هذه المجموعة، التي تتمتع أيضاً بدعم صفحات التحرير في «واشنطن بوست» وعشرات المعلقين والشخصيات الإعلامية وشبكات «سي أن أن» و«سي بي أس» و«أن بي سي» والمجلات السياسية الأسبوعية، التي تلوك الكيشيات نفسها عن ضرورة نشر الديموقراطية الأميركية مهما كلف ذلك من حروب في أنحاء العالم.

بالمقابل، لم أجد أثراً من كل هذا في أوروبا. وليس فيها تلك التركيبة القاتلة من المال والسلطة، على ذلك النطاق الذي يتيح السيطرة على الانتخابات والسياسة الوطنية. وليس لنا أن ننسى أن بوش أنفق أكثر من مئتي مليون دولار ليدخل البيض الأبيض، فيما أنفق عمدة نيويورك مايكل بلومبيرغ ستين مليون دولار ليفوز بمنصبه. هل هذه هي الديموقراطية التي تتطلع إليها أو تحاول تقليدها بقية الشعوب؟ لكنه وضع يبدو مقبولاً بلا تردد من جانب غالبية الأميركيين وتعتبره تجسيدا للحرية والديموقراطية، مهما أشار الآخرون إلى نواقصه الفاضحة. الولايات المتحدة، أكثر من

أي بلد آخر اليوم، لا تخضع لسيطرة غالبية المواطنين، بل للشركات الكبرى ومجموعات الضغط التي تتصرف كما يحلو لها بإرادة الشعب، تاركة فرصة لا تكاد تذكر لأي معارضة حقيقية أو تغيير سياسي. من الأمثلة الأخيرة على ذلك «الصك على بياض» لشن الحرب الذي تسلّمه بوش من الديموقراطيين والجمهوريين، وذلك بولاء وحماس جارفين يدعون إلى الشك في أنّهم فكّروا بعناية قبل اتخاذ القرار. ويتلخّص الموقف الإيديولوجي لكلّ المنتمين إلى النظام في أنّ أميركا هي الأفضل، وأن قيمها تبلغ حد الكمال، وتاريخها لا تشوبه شائبة.. وأن أعمالها ومجتمعها يمثلان قمة العظمة وأرفع الانجازات الإنسانية. أما أي انتقاد لهذا الموقف - إذا كانت هناك فرصة للانتقاد أصلاً - فهو يقود فوراً إلى تهمة «اللاميركية» أي أنّه ليس انتقاداً نزيهاً بل ينبع من الحقد على كل ما في أميركا من طهر وخير.

لا غرابة إذن في أنّ أميركا لم تشهد يساراً منظماً أو حزباً معارضاً حقيقياً مثلما هي الحال في أوروبا. إنّ جوهر الخطاب الأميركي هو الفصل الحاد بين الأبيض والأسود، الخير والشر، «نحن» و«هم». ولا بد أن محاولة تغيير هذه الازدواجية المانوية المتجذّرة تستغرق حياة بكاملها. وهذا ما يراه أكثر الأوروبيين، الذين يعترفون لأمركا بفضلها في إنقاذهم في الماضي وحمائتهم الآن ويضيقون ذرعاً في الوقت نفسه بحضانها الثقيل. ولهذا يبدو لأجنبي مثلي أنّ توني بليز، في مسانדתه المطلقة لموقف أميركا، يشكّل لغزاً. وأثار ارتياحي أن حتى شعبه يراه حالة شاذة ثقيلة الظل، كأوروبي قرّر عملياً إلغاء هويته لصالح هوية أخرى: تلك التي يمثلها جورج بوش. إنني لا أعرف متى ستصحو أوروبا، المؤهلة تاريخياً وبسبب حجمها، بدورها في موازنة النفوذ الأميركي. لأنّها إذا لم تفعل ذلك ستواصل الحرب تقدّمها نحونا من دون عائق.

الحياة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

معلومات مضلّلة عن العراق

سيل التقارير والتسريبات والمعلومات المضلّلة عن الحرب الأميركية المقبلة على ديكتاتورية صدام حسين في العراق يستمرّ ويتصاعد. لكن من المستحيل أن نعرف، على سبيل المثال، كم من هذه المواد لا يزيد على أن يكون جزءاً من حرب نفسية ذكية، وكم منها مؤشّر إلى تخبط إدارة لا تعرف ماذا ستكون خطوتها التالية. وفي أي حال، أجد من المستحيل من جهة أنّ الحرب ستقع، وبالقدر نفسه استحالة عدم وقوعها. الشيء المؤكّد أنّ الحملة العدائية الكلامية على العراق تشنّ بشراسة لا سابق لها، والنتيجة استحالة التأكّد من أيّ شيء تقريباً. إذ لا يستطيع أحد أن يؤكّد بشكل مستقلّ تلك التحرّكات للجيش والأساطيل التي تحفل بها الصحف يومياً، كما أنّ غموض جورج بوش وتقلّبات ذهنيته تجعل من الصعب قراءة نيّاته الحقيقية. ولكن لا شكّ في أنّ ما يقلق العالم، بل يثير خوفه العميق، هو تلك الفوضى الكارثية التي ستخلفها حملة جوية على شعب العراق مشابهة لتلك التي شنت على أفغانستان.

ومع ذلك، فإنّ أحد أوجه هذا السيل الجارف من الآراء والحقائق، الأشدّ إزعاجاً بحدّ ذاته من دون إشارة إلى هدفه الفعلي، يتمثّل في فيض المقالات المتعلّقة بعراق ما بعد صدام. ومن بين ما أرغب في مناقشته بشكل خاص هو ما يبدو بوضوح جزءاً من جهد متواصل يبذله مغترب عراقي، كنعان مكية، ليقدّم نفسه بوصفه مبتكر ما يقول أنّه

بلد «غير عربي» ونظام لامركزي في مرحلة ما بعد صدام. أولاً، من الواضح تماماً لكل من لديه أدنى اهتمام بشأن عذابات هذا البلد الغني والمزدهر في الماضي أن سنوات حكم البعث كانت كارثية، على رغم برنامج التنمية والبناء الذي نفّذه النظام في البداية. لذا لا يمكن المرء أن يعترض على محاولة تصور الحال المحتملة للعراق إذا أطيح صدام إما بتدخل أميركي أو بإنقلاب داخلي. وكانت مساهمة مكية في هذا الجهد مثابرة، سواء في مقابلات إذاعية أو في صحف بارزة حيث يُعطى منبراً لنشر آرائه التي سأنتكلم عليها بعد قليل. لكن ما لم يبيّن بالقدر ذاته من الوضوح هو من يكون وما هي الخلفية التي برز منها. وأعتقد بأنّ من المهم معرفة هذه الأشياء، أقلّها لتقدير أهمية مساهمته ولإدراك الميزة الخاصة لأفكاره ومقاصده على نحو أكثر دقة.

يجري التعريف بمكية عادة بكونه على صلة بهارفرد في مجال الأبحاث وكبروفسور في جامعة برانديس (كلاهما في بوسطن). لكنّه كان، عندما عرفته للمرة الأولى في بداية السبعينيات، على صلة وثيقة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان آنذاك، بحسب ما أتذكّر، يدرس الهندسة المعمارية في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا «إم أي تي»، لكنّه لم يقل شيئاً يذكر خلال المرات التي رأيته فيها. ثم اختفى عن الأنظار، أو بالأحرى عن أنظارني. وظهر إلى السطح في ١٩٩٠ تحت اسم سمير خليل، مؤلفاً لكتاب حظي بإشادة عنوانه «جمهورية الخوف» وتضمن وصفاً لحكم صدام حسين بقدر كبير من الترويع والإثارة. ويبدو أنّ «جمهورية الخوف»، الذي كان أحد الأعمال المثيرة إعلامياً خلال حرب الخليج الأولى، كُتب - بحسب ما جاء في مقابلة متملّقة مع مكية نشرت في مجلة «نيويورك» - عندما ترك مكية العمل كشريك في المكتب المعماري التابع لوالده في العراق بالذات. واعترف في المقابلة بأنّ صدام، بمعنى ما، مؤلّ تأليف كتابه بشكل غير مباشر، برغم أنّ أحداً لم يتّهم مكية بالتواطؤ مع نظام من الواضح أنّه يمقته.

في كتابه الثاني «القسوة والصمت»، هاجم مكية المثقفين العرب الذين اتّهمهم بالانتهازية واللاأخلاقية، لأنّهم إما أشادوا بأنظمة عربية مختلفة أو لزموا الصمت على الانتهاكات التي تقترفها الحكومات المختلفة ضد شعوبها. لم يقل مكية شيئاً، بالطبع، عن تاريخ صمته هو بالذات واشتراكه في الجريمة كأحد المستفيدين من سخاء النظام،

على رغم أنه كان يملك الحق، بالطبع، في العمل مع من يشاء. لكنّه تقوّه بأخس الأشياء عن أشخاص مثل محمود درويش وعني لكوننا قوميين، ونؤيد التطرّف بحسب ما زُعم، ولأنّ درويش كتب قصيدة لصدّام. كان معظم ما كتبه مكية في الكتاب، بحسب رأيي، مثيراً للاشمئزاز، إذ استند إلى تعريض جدير بالازدراء وتفسير مضللّ. لكنّ الكتاب حظي، بالطبع، بشعبية لفترة وجيزة لأنّه أكّد وجهة نظر في الغرب أنّ العرب مسايرون أنذال يتّصفون بالدناءة. وبدا أنّ لا غضاضة في أن يكون مكية ذاته اشتغل لصدّام أو أنّه لم يكتب إطلاقاً أي شيء عن الأنظمة العربية حتى صدور كتابه «جمهورية الخوف»، أي حتى أصبح خارج العراق وأنهى خدمته هناك. وجرت الإشادة به هنا وهناك في أميركا لكونه رجل ضمير شجاعاً، ولأنّه تحدّى الرقابة على الذات التي يمارسها المثقفون العرب. لكن هذه الإشادة كانت تنهال عادة على مكية من أشخاص كانوا يجهلون حقيقة أنّ مكية ذاته لم يكتب أبداً في بلد عربي، أو أنّ أيّاً من نتاجه الشحيح كتب تحت اسم مستعار وفي حياة مرفهة وأمنة في الغرب.

وباستثناء هذين الكتابين ومقالة تحضّ الإدارة الأميركية على احتلال بغداد خلال حرب الخليج الأولى، لم يسمع الكثير بعد ذلك عن مكية. وفي العام الماضي، أنتج رواية ثقيلة الظل تثبت بطريقة ما أنّ قبة الصخرة بناها في الواقع يهودي. وكان الناشر بعث بها إليّ، لذا كنت تصفّحتها قبل أن تصدر رسمياً، لكنني صُعقت لرداء الأسلوب الذي كتبت به وللهوامش التي تطفح بها، في ما يعكس رغبة لا تقاوم للتباهي بعدد الكتب التي قرأها المؤلف، وهو بالتأكيد شيء غير مألوف بالنسبة إلى ما يزعم أنّه عمل روائي. لكن الرواية لفّها النسيان وعاد مكية إلى صمته.

وحتى انطلاق الحملة على العراق بتحريك من الحكومة الأميركية قبل بضعة شهور، لم يكن مكية نطق بشيء يذكر عن الحرب على الإرهاب وأحداث ١١ أيلول والحرب في أفغانستان. صحيح أنّه أعدّ ما يشبه التعليق لمجلة نصف شهرية أميركية شعبية عن كراس تعليمات إرهابي إسلامي يفترض أنّه لمحمد عطا، ولكنّه كان أداءً تافهاً حتى وفقاً لمقاييسه. لكنني أتذكّر بوضوح أنّني سمعت بالصدفة أواخر الصيف الماضي مقابلة إذاعية أجريت معه، ذكر فيها للمرة الأولى أنّه يرأس مجموعة تابعة لوزارة

الخارجية الأميركية تخطط لعراق ما بعد الحرب، وما بعد صدام. وكان اسمه لم يظهر بين أولئك الذين جرت الإشارة إليهم كجزء من جماعات المعارضة العراقية التي تمولها الولايات المتحدة، كما لم يساهم بأي شيء يمكن أحداً من الجمهور العام أن يقرأه عن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أو أي قضية أخرى من قضايا الشرق الأوسط.

ونشرت خطة مكية الأوسع للعراق بعد غزو أميركي، التي أعدها في إطار عمله الحالي كموظف مقيم في وزارة الخارجية الأميركية، في «بروسبكت» في عدد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وهي مجلة شهرية بريطانية ليبرالية جيدة لدي اشتراك فيها. يبدأ مكية «مشروعه» بسرد الافتراضات البالغة الغرابة التي تقف وراء أفكاره، ومن بينها افتراضان لا يمكن تصورهما بذاتهما. الأول هو أن «عزل» صدام ينبغي ألا يحدث بعد حملة جوية. ولا بد أن مكية يعيش على المريخ كي يتصور أنه، في حال وقوع حرب، لن يكون هناك هجوم جوي ضخم على رغم أن كل خطة متداولة لتغيير النظام في العراق تثبت بوضوح أنه ينبغي قصف العراق بلا رحمة. الافتراض الثاني ليس أقل تخيلاً، إذ يبدو أن مكية يعتقد، خلافاً لكل الأدلة، بأن الولايات المتحدة ملتزمة الديمقراطية وبناء الدولة في العراق. ولا أستطيع أن أفهم لماذا يعتقد بأن العراق يشبه ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية (كلاهما أعيد بناؤه بسبب الحرب الباردة). كما أنه لا يشير إطلاقاً إلى حقيقة أن الولايات المتحدة مصممة على إسقاط النظام العراقي بسبب احتياطي البلاد النفطي ولأن العراق عدو لإسرائيل. وهكذا، يبدأ بتثبيت افتراضات تتناقض ببساطة مع كل الأدلة.

ثم يواصل طرح مشروعه، غير مكترث بمثل هذه الاعتبارات غير المهمة. فيقول إن العراقيين ملتزمون الفيديريالية بدلاً من حكم مركزي. وما يقدمه لإثبات ذلك تافه تماماً. ومثل كل محاولاته الأخرى لإقناع قارئ مقالته بأنه يطرح أفكاراً شديدة الأثر، يبدو منطقته ضعيفاً إلى حد بعيد لأنه يقوم هو أيضاً على افتراض خيالي وعلى تأكيدات الشخصية المشكوك فيها إلى حد كبير. فهو ملتزم الفيديريالية، ويقول إن الأكراد يتبنون الموقف ذاته. أما من أين يفترض أن تأتي الفيديريالية كنظام (سوى من طاولته في وزارة الخارجية الأميركية) فإنه لا يكلف نفسه الإفضاح عن ذلك. ومن الواضح أنه ينوي فرضها من الخارج، على رغم أنه يدعي من دون إثبات يذكر بأن «الجميع» متفقون على أن

الفيديرالية في العراق ينبغي أن تكون الحصيلة. وهذا «يعني تحويل السلطة من بغداد إلى الأقاليم» بجرّة قلم، كما يبدو، من الجنرال تومي فرانكس. وهكذا، يبدو كما لو أنّ يوغوسلافيا ما بعد تيتو لم تكن موجودة إطلاقاً وأنّ الفيدرالية المأسوية في هذا البلد حققت نجاحاً تاماً. لكنّ مكية بيدي تمسكاً بأرائه كمنظر فوق العادة للحكم لدرجة أنّه يتجاهل ببساطة العواقب والتاريخ والشعب وفئات المجتمع والواقع بأكمله كي يعرض فكرته المشكوك فيها بشكل مثير للسخرية. هذا هو، بالطبع، وبالضبط، ما تريده الحكومة الأميركية، أي أن يكون لديها مثقفون عرب من اتجاهات شتى، لا يخضعون لمساءلة من أحد، يحضون العسكريين الأميركيين على شنّ الحرب فيما يتظاهرون بتحقيق «الديموقراطية» للبلاد في تناقض مع الأهداف الحقيقية أميركا وممارساتها الفعلية في الماضي. ويبدو أنّ مكية لم يسمع بعمليات التدخل المدمرة التي نفذتها الولايات المتحدة في الهند الصينية وأفغانستان وأميركا الوسطى والصومال والسودان ولبنان والفلبين، أو بتورط الولايات المتحدة عسكرياً في الوقت الحاضر في حوالي ٨٠ بلداً.

وتتمثّل ذروة تبرير مكية لغزو العراق من جانب الولايات المتحدة في اقتراحه أن يكون العراق الجديد غير عربي. (وفي معرض كلامه، يتحدث بازدراء عن الرأي العام العربي الذي لن يكون له، بحسب قوله، أي شأن إطلاقاً. وهذا يمهد بالطبع لطرح تكهناته الخيالية بشأن المستقبل والماضي على السواء). أما كيف سيتحقق هذا الحلّ السحري بنزع الهوية العربية، فإنّ مكية لا يفصح، كما هي الحال أيضاً في ما يتعلق بتوضيح كيف سيتمّ تخليص العراق من هويته الإسلامية وقدراته العسكرية. إنّه يشير إلى خاصية مبهمة يطلق عليها «الإقليمية»، ويتابع ليبيّن على ذلك قلعة أخرى من الرمل كأساس لدولة العراق المقبلة. لكنّه يتطوّع في النهاية بالقول إنّ هذا كلّه سيضمن «من الخارج» من جانب الولايات المتحدة. أما أين حدث مثل هذا الشيء إطلاقاً من قبل فإنّه ليس قضية تقلق مكية، كما لا يبدو على نحو مماثل قلقاً بشأن نزعة التفرّد والتدمير غير الضروري.

يكاد المرء لا يدرى هل يضحك أم يبكي لمواقف مكية. فمن الواضح أنّ هذا رجل لا يملك أي خبرة في الحكم، أو حتى في المواطنة. فبعد التقلّب بين بلدان وثقافات ومن دون التزام واضح تجاه أي شيء (سوى طموحه إلى التسلّق)، وجد الآن ملاذاً في أعماق

الحكومة الأميركية يستخدمه ليفذّي تهويماته المسرفة في الخيال. وهو، كشخص يسرف في توبيخ نظرائه بشأن مسؤولية المثقف والرأي المستقل، لا يعطي مثلاً على هذا أو ذاك. بل العكس تماماً... وأجد أنه أمر لا يصدّق أن يسمح مكية لنفسه بمثل هذا النفاق والغرور، ولكن لم لا يفعل ذلك؟ إنّه لم يشترك أبداً في مناقشة علنية مع أي من زملائه العراقيين، ولم يكتب أبداً لجمهور عربي، ولم يرشّح نفسه أبداً لمنصب أو لأي دور سياسي يتطلّب شجاعة والتزاماً شخصيين. فقد اعتاد إما الكتابة باسم مستعار أو مهاجمة أشخاص لا يملكون أي فرصة للردّ على افتراءاته.

من المحزن أن يلمح مكية ضمناً إلى أنّ صوته هو الصوت والمثال لعراق المستقبل. ومحزن أيضاً أن نرى إزهاق أرواح الألوّف جراء عقوبات وحشية فرضها راعيه. أو أن توشك أرواح وحياة المزيد منهم أن تدمّر بحرب الكترونية تشنّها على بلاده حكومة جورج بوش. لكن لا شيء من ذلك إطلاقاً يقلق هذا الرجل. فهو يواصل هذره، متجرّداً من الرأفة أو الإدراك الفعلي، ليخاطب جمهوراً من الأنكلو - أميركيين الذين يشعرون بالرضا كما يبدو لأنّهم عشرّوا أخيراً على عربي يظهر الاحترام اللائق لقوتهم وحضارتهم، بغض النظر عن الدور الذي لعبته بريطانيا في التقسيم الإمبريالي للعالم العربي، أو الأذى الذي ألحقته الولايات المتحدة بالعرب عبر دعمها لإسرائيل وأنظمة حكم ديكتاتورية عربية.

يمثّل مكية ظاهرة زائلة. لكنّه عَرَضٌ لأشياء عدة في آن. إنّه يمثّل المثقف الذي يخدم السلطة من غير تردّد، وكلما كانت السلطة أعظم أصبحت شكوكه أقل. إنّه رجل مغترّب لا يبدي أي رأفة وأيّ تحسُّس للمعاناة الإنسانية. ويتجرّده من أي مبادئ أو قيم ثابتة، يبدو على شاكلة الصقور المناهضين للعرب المستهترين أخلاقياً (مثل ريتشارد بيرل ويول ولفوفيتز ودونالد رامسفيلد) الذين ينتشرون في إدارة بوش مثل الذباب على كعكة. فلا يبدو أنّ الإمبريالية البريطانية أو سياسات الاحتلال الوحشية الإسرائيلية أو الغطرسة الأميركية تعوقه ولو للحظة. الأسوأ من هذا كلّّه، أنّه رجل يمتاز بالتفاخر والسطحية، مطرباً نفسه لمعقوليته، حتى عندما يحكم على شعبه بمزيد من العذاب ومزيد من التشريد.. وأسفاه للعراق!

الحياة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

ضرورات ملحة

النزف في أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم يتسارع كل يوم بلا انقطاع. وتنقل وسائل الإعلام العربية والغربية تقارير مثيرة على نحو مفرغ عن عمليات تفجير انتحارية، معززة بالصور والأسماء مع تفاصيل مريعة. ولن أتردد في الإعلان هنا مرة أخرى بأن هذه الأعمال مثيرة للاشمئزاز أخلاقياً، وكارثية سياسياً، بالإستناد إلى منطلقات عدة. لكنني أرى أن ما لا يقلّ شناعة هو حقيقة أن إسرائيل تقتل عدداً أكبر بكثير من المدنيين الفلسطينيين العزل في الغالب - رجالاً مسناً في التسعين من العمر هنا، وعائلة بالكامل هناك، وفتى متخلّفاً عقلياً اليوم، وممرضة أمس، وهلم جراً - وترفض أن توقف أو تضع قيوداً بأي شكل على جنودها الذين أنزلوا الأذى المتعمد بالفلسطينيين من دون انقطاع على مدى الأشهر الماضية. لكنّ هذه المذابح الفظيعة يجري تغطيتها معظم الوقت على الصفحات الأخيرة للصحف، ولا تذكر أبداً في التلفزيون. أما بالنسبة إلى عمليات الاغتيال التي لا تزال مستمرة في انتهاك للقانون، فإنّ إسرائيل يُسمح لها بأن تنجو من الحساب بتعايير من صحافيين يستخدمون كلمات مثل «يُزعم» أو «يقول مسؤولون» كي يخفوا موقفهم اللامسؤول كمراسلين. وتزخر صحيفة «نيويورك تايمز» بشكل خاص بمثل هذه التعابير في تقاريرها عن الشرق الأوسط (بما في ذلك العراق) لدرجة أنه يمكن إعادة تسميتها بـ «قال مسؤولون».

بمعنى آخر، تُحجب حقيقة أنّ الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية تستمر في تقتيل السكان المدنيين الفلسطينيين، وتخفى عن الأنظار، على رغم أنّها تتواصل بثبات طوال الوقت. بطالة تبلغ ٦٥ في المئة، و٥٠ في المئة من السكان في حال فقر (يعيشون على أقل من دولارين في اليوم)، ومدارس ومستشفيات وجامعات وأوساط تجارية تخضع لضغوط عسكرية متواصلة: لا تمثل هذه سوى المظهر الخارجي لجرائم إسرائيل ضد الإنسانية. ويعاني أكثر من ٤٠ في المئة من السكان الفلسطينيين سوء التغذية، وتعتبر المجاعة الآن خطراً فعلياً يهدد المجتمع كلّه. وفي ظلّ حظر التجوّل المتواصل وعمليات مصادرة الأراضي التي لا تنتهي وبناء المستوطنات (عددها حالياً يكاد يبلغ ٢٠٠ مستوطنة) وتدمير المحاصيل والأشجار والمنازل، أصبحت الحياة لا تطاق بالنسبة إلى الفلسطينيين العاديين. ويرحل الكثيرون، أو يجبرون على الرحيل كما هي الحال بالنسبة إلى سكان قرية يانون، لأنّ الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون ضدهم، وإحراق منازلهم والتهديدات التي تستهدف حياتهم، تجعل بقاءهم مستحيلًا. هذا كلّه يتعلّق بعملية تطهير عرقي، على رغم أنّ خطة شارون الشيطانية تقوم على تنفيذها بخطوات صغيرة يومية، لن تحظى بتغطية إعلامية كما ينبغي، ولا يُنظر إليها إطلاقاً بشكل تراكمي كجزء من نهج عام. ومع الدعم غير المشروط الذي تقدّمه إدارة بوش لشارون ليس غريباً أن يتمكّن من القول «لا نضع أي قيود على عملياتنا. لا تخضع إسرائيل لأي ضغوط لا أحد ينتقدنا أو يملك الحق في أن يفعل ذلك. نحن نتكلّم هنا على حقّ إسرائيل في أن تحمي مواطنيها» (بحسب تقرير لـ «رويترز» في «انترناشونال هيرالد تريبيون»، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢). إنّ عدم التصدي لمثل هذه الغطرسة أو عدم ربطها فوراً بذلك النوع من التهم، التي يحاكم بسببها الآن سلوبودان ميلوشيفيتش في لاهاي هو مؤشّر إلى مدى الرياء الذي انحدر إليه المجتمع الدولي. بحماية الولايات المتحدة يقتل شارون الفلسطينيين كما يشاء تحت ستار مكافحة الإرهاب.

وإذا لم يكن هذا سيئاً بما فيه الكفاية، فإنّ هناك الوضع المزري للحياة السياسية للفلسطينيين والعرب الذين لم يكن زعماءهم ونخبهم أكثر فساداً وأكثر إيذاءً لشعوبهم مما هم عليه الآن. فهؤلاء الزعماء والنخب لم يضعوا، سواء بشكل جماعي أو فردي، أي استراتيجية منهجية، ناهيك عن الاحتجاج بشكل منهجي على الخطط المعلنة للولايات

المتحدة بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بعد غزو العراق. فكل ما يمكن لهذه الأنظمة أن تفعله الآن كما يبدو هو إما أن تسوّق نفسها باعتبار أنّها لا غنى عنها للولايات المتحدة أو أن تقمع أي مؤشّر إلى معارضة في صفوفها، أو الاثنان معاً. وتقدّم حال الخصام والفضوى غير اللائقة التي أظهرتها المعارضة العراقية في لندن - تحت إشراف المبعوث الأميركي زلماي خليل زاد، خريج الجامعة الأميركية في بيروت، الذي كان في وقت مضى جاراً لي في نيويورك وأصبح الآن من المحافظين الجدد ويحظى برعاية تشيني وولفوفيتز - مثلاً جيداً على وضعنا. ممثلون لا يمثلون سوى أنفسهم، والوصاية المستبدة المتعالية لقوة توشك أن تدمّر بلداً كي تستحوذ على موارده، والأنظمة المحلية الاستبدادية والمفضوحة (التي يمثل نظام صدام أسوأها) التي تحكم بالإرهاب، وغياب أي أثر للديموقراطية داخل، وخارج، مثل هذه الأنظمة: إنّها ليست آفاقاً مطمئنة للمستقبل. وما يمكن ملاحظته بشكل خاص، وعلى نحو صارخ بالفعل، بشأن الوضع العام هو عجز وصمت الغالبية العظمى من الشعب، التي تعاني الإذلال في أجواء لامبالاة وقمع. كل شيء في العالم العربي يجري إما من فوق، من جانب الحكّام، أو من وراء الستار من جانب وسطاء غير معنيين ولكنهم دهاة. وتجري المقايضة بالموارد أو تباع من دون مساءلة، ويخطّط المستقبل السياسي وفق مشيئة الأقوياء ومتعهديهم الثانويين المحليين، ولا توجد مؤسسات تعني بالرفاة الإنسانية ورعاية رفاه المواطنين.

الوضع الفلسطيني يجسّد هذا كلّه بشكل درامي مروّع. فقد أمضى الجيش الإسرائيلي الأشهر التسعة الماضية، متوجّحاً احتلاله العسكري المستمر منذ ٢٥ عاماً، في تدمير البنية التحتية الأولية للحياة المدنية في الضفة الغربية وغزة. يعيش الناس هناك، عملياً، في أقفاص، مع أسوار مكهربة وكونكريتية لمراقبتهم وحرمانهم من حرية الحركة. ويبدو أنّ ياسر عرفات ورجاله، الذين يتحمّلون مسؤولية في الشلل والخراب الحاليين لا تقل عن مسؤوليتهم بما تنازلوا عنه في أوصلو، ولأنّهم منحوا الشرعية للاحتلال الإسرائيلي، لا يزالون صامدين في كلّ حال، حتى في الوقت الذي تنتشر قصص عجيبة عن فسادهم وثرواتهم غير المشروعة في كل وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية والعالمية. وما يثير القلق بقوة أنّ كثيرين من هؤلاء الرجال شاركوا أخيراً في مفاوضات سرية مع الاتحاد الأوروبي، ومع وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي إيه)، ومع البلدان

الاسكندنافية على أساس صدقيتهم السابقة كوكلاء وخدم لعرفات. في غضون ذلك، يواصل «مستر فلسطين» ذاته إصدار الأوامر والإدانات المضحكة، وكلها عقيمة أو تأتي متأخرة سنوات. أحد الأمثلة على ذلك هجومه الأخير على أسامة بن لادن، وكذلك قبوله المتأخر لخطة كلينتون في العام ٢٠٠٠. ومع ذلك، يواصل وأتباعه مثل محمد رشيد (الذي يعرف أيضاً باسم خالد سلام) استخدام كميات كبيرة من المال للرشوة والإفساد وإطالة أمد حكمهم متجاوزين كلّ الأصول. ولا أحد كما يبدو يعير أيّ اهتمام عندما تعلن «اللجنة الرباعية» عن مؤتمر سلام وإصلاح بصوت واحد ذات يوم، لتسحب المشروع في اليوم التالي، بينما تشجّع إسرائيل في قمعها في اليوم الثالث.

ماذا يمكن أن يكون أكثر شناعة من الدعوة إلى إجراء انتخابات فلسطينية، وهو ما يعلنه عرفات من بين كلّ الناس، على رغم أنّه محبوس في كمامشة إسرائيلية، ليتراجع عنها ثم يؤجّلها ويعاود إعلانها. ويتكلّم الجميع على الإصلاح ما عدا الناس الذين يتوقّف مستقبلهم عليه، أي مواطني فلسطين الذين كابدوا وضحوًا بالكثير حتى مع تزايد فقرهم وبؤسهم طوال الوقت. أليس ما يدعو إلى السخرية، إن لم يكن شنيعاً، أن يجري في كل مكان باسم هذا الشعب، الذي يقاسي منذ أمد بعيد، تدبير مشاريع حكم، إلّا من جانب هذا الشعب بالذات؟ لا ريب أنّ السويديين والإسبان والبريطانيين والأميركيين وحتى الإسرائيليين يدركون تماماً أنّ المفتاح الرمزي لمستقبل الشرق الأوسط هو فلسطين، وهذا هو السبب وراء قيامهم بكل ما في وسعهم لضمان إبقاء الفلسطينيين أبعد ما يمكن عن القرارات بشأن المستقبل. ويجري هذا خلال حملة محمومة لحرب ضد العراق، يعلن خلالها العديد من الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين بشكل صريح أنّ هذا هو الوقت المناسب لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والإتيان بالديموقراطية.

لقد حان الوقت لفضح الأمبراطور الذي يدّعي أنّه يرتدي ثياباً جديدة، يطلق عليها ديموقراطية، كي يكشف على حقيقته كدجال. فالديموقراطية لا يمكن أن تستورد أو تُفرض: إنّها حقّ مقصور على مواطنين يمكن أن يصنعوها ويرغبون في العيش في ظلّها. إنّ البلدان العربية تعيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أوضاع متنوّعة من

«حال طوارئ» سمحت لحكّامها بأن يفعلوا ما يشاؤون باسم الأمن. حتى الفلسطينيون في ظلّ اتفاق أوسلو كان لديهم نظام فرض عليهم، وكان موجوداً أولاً وقبل كل شيء ليخدم أمن إسرائيل، وثانياً ليخدم (ويساعد) نفسه.

لأسباب شتى، من بينها أنّ قضية فلسطين (مثل تحرير جنوب أفريقيا في ظلّ نظام الفصل العنصري) كانت دائماً نموذجاً للعرب والناس المثاليين غير المتحيّزين في كل مكان، فإنّها مهمة ملحة اليوم أن يتّخذ الفلسطينيون خطوات كي يعيدوا إلى أيديهم رسم مصيرهم. فالساحة السياسية في فلسطين منقسمة حالياً بين بديلين غير جذابين وغير قابلين للتطبيق. فهناك، من جانب، ما تبقى من سلطة عرفات. ومن الجانب الآخر، هناك الأحزاب الإسلامية. ولا يمكن لأي منهما أن يضمن مستقبلاً لائقاً لمواطني فلسطين. فصدقية السلطة الفلسطينية ضعفت إلى حد كبير، وفشلها في بناء مؤسسات يتجلّى بوضوح، وتاريخها يزخر بالفساد والاستهتار الأخلاقي لدرجة أنّها لا يمكن أن تؤتمن على المستقبل. لن يدعي خلاف ذلك سوى محتالين، كما يتظاهر حالياً بعض قادة أجهزتها الأمنية ومفاوضيها البارزين. أما بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية، فإنّها تقود أفراداً يائسين إلى حيز سلبي من نزاع ديني لا ينتهي وتدهور مناهض للحدثة. إذا كنّا نتكلّم على الصهيونية باعتبارها فشلت سياسياً واجتماعياً، فكيف يكون مقبولاً أن نتّجه مذعنين إلى ديانة أخرى ونفتش هناك عن خلاص دنيوي؟ إنّه شيء مستحيل. فالبشر يصنعون تاريخهم، ولا تصنعه معجزات. وتطهير الأرض من «الغرباء»، سواء جاهر بذلك مسلمون أو مسيحيون أو يهود، هو تدنيس للحياة الإنسانية كما يعيشها بلايين الناس المختلفين من حيث العرق والتاريخ والهوية العرقية والدين أو القومية.

لكن غالبية كبيرة من الفلسطينيين - وكذلك الإسرائيليين كما أعتقد - تعرف كلّ هذا. ولحسن الحظ فإنّ البديل السياسي متوافر بالفعل، وهو ليس «حماس» أو السلطة الفلسطينية. أشير بهذا إلى تلك التشكيلة المثيرة للإعجاب من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي أطلقت في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ «المبادرة الوطنية». ومن بين قادتها الدكتور مصطفى البرغوثي والدكتور حيدر عبد الشافي وراوية الشوا وكثيرون من الشخصيات المستقلة التي تدرك أنّ المجتمع الفلسطيني، في وضعه الضعيف

الحالي، أصبح هدفًا لـ «الإصلاح» من جانب أطراف تكمن مصالحها الحقيقية في تصفية فلسطين كقوة سياسية وأخلاقية لسنين في المستقبل. فيما يهدف الكلام الفارغ من عرفات ومسؤوليه إلى تطمين الأطراف الخارجية إلى أنّ الديمقراطية في الطريق. لكنّها حقيقة أبعد ما تكون عن الواقع، لأنّ هؤلاء لا يريدون سوى الاستمرار - بكل وسيلة ممكنة من ضمنها الخداع - على ممارساتهم الفاسدة المفسدة. علينا أن نتذكّر أنّ انتخابات ١٩٩٦ أجريت على أساس عملية أوصلو التي كان هدفها الرئيسي إدامة الاحتلال الإسرائيلي تحت عنوان مختلف. وكان المجلس التشريعي عاجزًا تمامًا أمام أوامر عرفات والفيتو الإسرائيلي. وما يقترحه شارون واللجنة الرباعية الآن يشكّل استمراراً لهذا النظام المرفوض. وهذا هو السبب في كون «المبادرة الوطنية» الخيار الحتمي للفلسطينيين في كل مكان، ذلك أنّها في الدرجة الأولى، وعكس السلطة الفلسطينية، تنادي بالتحرُّر من الاحتلال الإسرائيلي وليس التعاون معه. وهي ثانيًا تمثل القاعدة العريضة للمجتمع المدني، ولا تضم تبعاً لذلك أيًا من العسكريين أو المسؤولين الأمنيين أو من المعتاشين في بلاط عرفات. ثالثًا، إنّها تدعو إلى التحرُّر وليس إلى تحوير شكل الاحتلال ليناسب النخب و«الشخصيات البالغة الأهمية».

الأهم أنّ «المبادرة» - التي أوّيدها بحماس - تطرح فكرة سلطة وطنية موحّدة تجري انتخابات لخدمة الشعب وتلبية حاجته إلى التحرُّر والحريات الديمقراطية والنقاش العام المفتوح والمساءلة - وكلّها أمور طال انتظارها أكثر مما يجب. أما الفروق القديمة بين «فتح» و«الجبهة الشعبية» و«حماس» فقدت معناها اليوم. ولا يمكننا تحمّل كلّ هذه المزايدات المضحكة، لأنّنا كشعب تحت الاحتلال بحاجة إلى قيادة هدفها الرئيسي وقف الانتهاكات الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي، وتوفير نظام يليّ حاجتنا إلى الاستقامة والمنظور الوطني والشفافية والتعبير الحرّ المباشر. إنّ تاريخ عرفات مليء بالرياء والمخاتلة، فيما يتّخذ البرغوثي، على سبيل المثال، خطأ مبدئيًا سواء كان يخاطب الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو وسائل الإعلام الأجنبية. وهو يحظى باحترام الشعب بسبب الخدمات الصحية التي يقدمها للقوى. كما أنّ استقامته وصفاته القيادية تلهم كل من له علاقة به. وأرى أنّ من المهمّ تمامًا الآن أن تتوافر للشعب الفلسطيني قيادة حديثة راقية الثقافة تضع قيم المواطنة في قلب منظورها للأوضاع. أما حكامنا

اليوم فلم يكونوا أبداً من المواطنين، ولم يقفوا في تلك الصفوف الطويلة لشراء الخبز، ولم يتكلموا أبداً ثمن التطبيب أو التعليم، ولم يخبروا الوحشية والقلق المصاحبين للاعتقال الاعتيابي أو البلطجة العشائرية أو التسلُّط التأمري. في المقابل، فإنّ المثال الذي يقدّمه عبد الشافي والبرغوثي وجميع الشخصيات الرئيسية في «المبادرة» يخاطب في شكل مباشر حاجتنا إلى الاستقلال الفكري والمواطنة الحديثة المسؤولة. لقد انتهت المرحلة القديمة والواجب دفنها بأسرع ما يمكن.

أختم بالقول إنّ التغيير الحقيقي لا يتحقّق إلاّ بالإرادة الشعبية الفاعلة. وإنّ المعارضة العراقية ترتكب خطأ رهيباً عندما تضع مصيرها في يد الأميركيين من دون اهتمام كاف بحاجات شعب العراق التي يزرع تحت القمع التسلُّطي البشع، وسيتعرّض قريباً للقصف الأميركي الذي لن يقل بشاعة. وفي فلسطين هناك إمكان إجراء الانتخابات الآن، لكن ليس من أجل إعادة تنصيب الفريق العرفاتي المهلهل، بل لاختيار مندوبين إلى مجلس تأسيسي دستوري يمثّل الشعب حقيقة. الواقع المؤسف أنّ عرفات خلال السنين العشر من حكمه السيئ، وعلى رغم كل ادّعاءاته المضحكة عن «الديموقراطية الفلسطينية»، نجح في منع إصدار الدستور. وستكون تركته ليست الدستور أو حتى القانون الأساسي بل تلك المافيا المتهاككة المحيطة به. لكن على رغم ذلك وعلى رغم حلم شارون المحموم بإنهاء الحياة الوطنية الفلسطينية، فإنّ مؤسساتنا الشعبية والمدنية لاتزال تعمل وسط ظروفنا البالغة الصعوبة والقسوة. هكذا نجد أنّ المعلمين على رغم كل شيء يستمرون في التعليم والمرضات في التمريض والأطباء في التطبيب.. إلخ. هذه النشاطات اليومية لم تتوقف أبداً لأنّها ضرورات ملحة تتطلّب كل الجهد والتضحية. وعلى هذه المؤسسات وهؤلاء الناس الذين خدموا مجتمعهم حقيقة أن يتقدّموا لصياغة الإطار الأخلاقي والفكري للتحرُّر والديموقراطية، وذلك بوسائل سلمية وبأهداف وطنية حقيقية. إنّها مسؤولية كلّ الفلسطينيين، سواء كانوا تحت الاحتلال أو في الشتات. وربما كان لهذه المبادرة الوطنية أن تكون قدوة ديموقراطية لكلّ العرب.

الحياة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

العجز المرفوض في الواقع العربي

يفتح القارئ صحيفة «نيويورك تايمز» كل يوم ليجد تقريراً جديداً عن استعدادات الولايات المتحدة للحرب: إرسال هذه الفرقة الإضافية أو تلك، وحاملة طائرات أو أكثر مع مجموعاتها القتالية، إلى الخليج. وأعلنت واشنطن نهاية الأسبوع عن إرسال ٦٢ ألف جندي إضافي. لكن فيما تواصل أميركا حشد قوة عسكرية هائلة عبر البحار تستمر التقارير من الداخل عن تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتذمر المتزايد تبعاً لذلك. الآلة الرأسمالية الجبارة التي تستمر في طحن الغالبية الساحقة من المواطنين تبدو في حال من التعثر. مع ذلك يقترح الرئيس جورج بوش خفض الضرائب لفئة الأثرياء التي لا تتجاوز واحداً في المئة من السكان. النظام التعليمي الحكومي يواجه أزمة رئيسية، وليس هناك ضمان صحي لخمسين مليون مواطن، فيما تتصاعد نسبة البطالة يوماً بعد يوم. وتطالب إسرائيل بـ ١٥ بليون دولار من الضمانات الإضافية للقروض.

لكن الجدير بالملاحظة أن الاستعدادات لحرب خيالية الكلفة تتواصل أمام رأي عام لا يبدي موافقة واضحة أو رفضاً درامياً لما يجري. إنها اللامبالاة العامة (التي ربما تخفي الكثير من الخوف والجهل والتوجس) تجاه سعي الإدارة المحموم إلى الحرب مترافقاً مع ضعفها المستغرب تجاه التحدي الأخير من كوريا الشمالية - ويا له من فارق

مهين بين الاحتقار للعرب والاحترام لكوريا الشمالية، تلك الديكتاتورية التي لا تقل تجهماً وقسوة.

والوضع يبدو أغرب في العالمين العربي والإسلامي. ففي أميركا يكرّر السياسيون والخبراء الإقليميون ومسؤولو الإدارة والصحافيون منذ نحو سنة التهم التي أصبحت مألوفة ضدّ الإسلام والعرب. وقد بدأت غالبية هذه الجوقة عملها قبلها ١١ أيلول، كما بيّنت في كتابي «الاستشراق» و«تغطية الإسلام». إلا أنّ هذه المعزوفة التي تحظى بما يشبه الإجماع تتلقى الدعم اليوم من تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم العربي، الذي أكّد على تخلف العرب الكبير عن بقية العالم في مجالات الديمقراطية والمعرفة وحقوق المرأة. ويقول الكل (ولهم ما يبرّر ذلك إلى حدّ ما بالطبع) بحاجة الإسلام إلى الإصلاح وأنّ نظام التعليم العربي يشكّل كارثة، باعتباره عملياً مدرسة للمتطرفين الدينيين والمفجّرين الانتحاريين. وليس من عرب «طيبين» سوى الذين يظهرون في وسائل الإعلام للتديد المطلق بالوضع العربي الراهن ثقافة ومجتمعاً، وهم يفعلون ذلك بنبرة مية، لأنّهم في افتقارهم لأي إيجابية عن أنفسهم أو شعبهم أو لغتهم، لا يزيدون على ترديد الصيغ الأميركية المتهافئة التي تفيض بها شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد. إنّه يتحدّثون عن افتقارنا إلى الديمقراطية، وكيف أنّنا لم نواجه ما يكفي من التحدي إلى الإسلام، وحاجتنا إلى عمل المزيد لإبعاد شبح القومية العربية ومطلب الوحدة العربية. وهذا كلّ هراء إيديولوجي مدحوض. ويؤكدون أنّ لا حقيقة سوى ما نقوله «نحن» وأساتذتنا الأميركيون عن الإسلام، أي تلك الكليشيهات الاستشراقية الغائمة التي يستعيدها دون كلل شخص متواضع القيمة مثل برنارد لويس. أما غيرها من الآراء فهي ليست واقعية أو براغماتية بما يكفي. «نحن»، كما يقولون، بحاجة للانضمام إلى الحداثة، حيث تعني الحداثة عملياً التوجّه الغربي والعمولة والسوق الحرة والديموقراطية - مهما كان معنى تلك الكلمات بالنسبة للمستمع. (لو توفّر الوقت لكان هناك ما يكفي لمقال عن الأسلوب النثري لأشخاص مثل عجمي وجرجس ومكية وتلحمي وفندي.. إلخ، أولئك الأكاديميون الذين تفوح من لغتهم روائح الخنوع والرياء والتقليد الببغائي السقيم المفروض عليهم).

إنّ للانتصار المفترض في «صدام الحضارات»، الذي يحاول جورج بوش وأعوانه اصطناعه لتغطية حريهم الاستباقية على العراق من أجل النفط والهيمنة، أن ينتهي إلى بناء الأمة وتغيير النظام والتحديث الإجمالي على الأسلوب الأميركي. ولا يهمّ لأجل هذا كل القصف والدمار والعقوبات، بل إنّها لا تجد ذكراً. إنّها ستكون حرباً تطهيرية هدفها إزاحة صدام حسين وأعوانه واستبدالهم بخريطة جديدة للمنطقة بأسرها - أي سايكس بيكو جديدة، ووعده بلفور جديد، و«نقاط ولسن الـ ١٤» جديدة، بل عالم جديد. وأنّ الشعب العراقي، كما يقول المعارضون العراقيون، سيرحب بذلك التحرير وربما ينسى كل ما تحمله من عذاب.. ربما!

في الأثناء تستمر وتتصاعد عملية قتل الفلسطينيين جسداً وروحاً. ولا يبدو أنّ هناك قوة يمكنها وقف شارون وموفاز اللذين يزعمان التحدي في وجه العالم: سمنع، سنعاقب، سنحظر، سنكسر، سندمر. ويتواصل شلال العنف الضاري ضد شعب بكامله. وقد تسلّمت أثناء كتابة هذه السطور نبأ يقول أنّ جرافات إسرائيلية أميركية الصنع بوزن ٦٠ طناً لكلّ منها توشك على اجتياح قرية الدبة في منطقة قلقيلية في الضفة الغربية. وسيخسر ٢٥٠ فلسطينياً مساكنهم التي يبلغ عددها ٤٢ مسكناً، و٧٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، ومسجداً ومدرسة ابتدائية لـ ١٢٢ طفلاً. ولا تفعل الأمم المتحدة سوى الوقوف مكتوفة الأيدي والتفرّج فيما تنتهك إسرائيل مقرراتها على مدار الساعة. والمحزن أنّ جورج بوش يتعاطف مع شارون، وليس مع صبي فلسطيني عمره ١٦ سنة يستعمله الجنود الإسرائيليون درعاً بشرياً.

خلال ذلك تعرض السلطة الفلسطينية العودة إلى محادثات السلام، أي عملية أوصلو كما نفترض. ولا يمكن أن نفهم أنّ عرفات يريد العودة إلى هذه العملية بعدما اكتوى بنارها طيلة عشر سنوات. ويواصل أعوانه إطلاق التصريحات وتديبج المقالات التي تعبّر عن الرغبة في قبول أي شيء تقريباً. لكنّ المثير أنّ جموع هذا الشعب البطل تبدو مستعدة للمضي قدماً، دون سلام أو راحة، وبرغم الثمن اليومي من الدمار والجوع والموت. إنّ لها من الكرامة والثقة بعدالة القضية ما يمنعها من الخضوع المشين لإسرائيل الذي ارتضاه قادتها. وماذا يمكن أن يكون أكثر إحباطاً لإنسان من غزّة يواصل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من رؤية قادته وهم ينحنون أمام الأميركيين؟

ما يسترعي الانتباه، في هذا المشهد الموحش، السلبية والعجز الكاملين من العالم العربي عموماً. إذ تواصل أميركا وخدمها إعلان النوايا وحشد الجنود والمعدات فيما لا يكاد العرب، فرادى وكمجموع، أن يردّوا بأكثر من الاعتراض المؤدّب (الذي لا يتجاوز في حدّه الأقصى رفض استعمال أميركا قواعدها في أراضيهم) الذين يتراجعون عنه بعد أيام.

ما السبب في هذا الصمت والعجز المذهلين؟

إنّ القوة العسكرية الأكبر في التاريخ على وشك الانطلاق، معلنة العزم على شن الحرب على دولة عربية ذات سيادة يحكمها حالياً نظام بشع، والواضح أنّها حرب لا تهدف إلى تدمير نظام البعث فحسب بل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة - حيث لا يخفي البنتاغون أنّ خططه تشمل إعادة رسم خريطة العالم العربي بأسره، ربما مع تغيير أنظمة أخرى وتعديل الكثير من الحدود. إنّها كارثة ستعم الجميع عندما تأتي (أو إذا أتت، لأنّها حتى الآن ليست مؤكدة). لكن لا نسمع بالمقابل سوى صمت طويل، تتبعه بعض الاعتراضات الخجولة. إنّها عملية تؤثّر على حياة الملايين من البشر. وها هي أميركا تخطط لمستقبلهم باحتقار من دون مشاورتهم. هل نستحقّ هذا الاستهتار العنصري؟

إنّ هذا ليس مرفوضاً فحسب بل يستحيل على التصديق. كيف لمنطقة يسكنها ٢٠٠ مليون عربي أن تنتظر بهذه السلبية انهيار الضربات والانتظار من دون اطلاق صيحة جماعية للمقاومة والاحتجاج والطرح القوي لبدائل؟ هل تلاشت الإرادة العربية تماماً؟ فحتى السجين الذي على وشك مواجهة الإعدام يريد عادة قول كلمة أخيرة. لماذا لا نجد الآن شهادة أخيرة على حقبة تاريخية وحضارة توشك أن تواجه السحق والتغيير الشامل، على مجتمع لا يزال يعمل بالرغم من النواقص ونقاط الضعف. فالأطفال لا يزالون يولدون كل ساعة، والصبية يذهبون إلى المدارس، والرجال والنساء يتزوّجون ويعملون وينجبون، ويلعبون ويضحكون ويأكلون، ويشعرون بالحزن، ويمرضون ويموتون. وهناك الحب والترافق، والصدقة والإثارة. نعم، العرب مقموعون ويعانون من أبشع أنواع سوء الحكم، لكنّهم يتمكّنون بالرغم من كل شيء من الاستمرار في حياتهم. وهذه

هي الحقيقة التي يغفلها الحكّام العرب وكذلك الولايات المتحدة، عندما يقعون تلك الترضيات الفارغة إلى «الشارع العربي» الذي اخترعه المستشرقون الخاملون.

لكن من يطرح الآن الأسئلة الوجودية عن مستقبلنا كشعب؟ إنّها مهمة لا يمكن تركها لزعيق المتعصبين الدينيين من جهة أو الخانعين المستسلمين لمصيرهم من الجهة الثانية. لكن يبدو أنّ هذا هو الواقع. فالحكومات العربية - بل غالبية البلدان العربية من القيادة إلى القاعدة - تكثفي بالجلوس والانتظار فيما تعرض أميركا عضلاتها وتجيّش وترسل المزيد من الجنود وطائرات «أف ١٦» لتوجيه الضربة - وكل ذلك أمام صمت عربي يصم الآذان.

كل هذه السنين الطويلة من التضحيات والكفاح، والعظام المكسورة في مئات السجون وغرف التعذيب من المحيط إلى الخليج، والمعاناة والفقر الذي لا حد له! كل هذه الجيوش الهائلة الكلفة! ما الجدوى من كلّ هذا؟

إنّنا ليست مسألة حزب أو إيديولوجية أو تيار، بل ما كان يسميه اللاهوتي العظيم بول تيليتش «الجدية الأعلى»: فالجواب على ما يتهدّدنا الآن كشعب ليس التكنولوجيا والتحديث، وبالتأكيد ليس العولمة. بل إنّ لنا في تقاليدنا خطاباً دينياً وعلمانياً متكاملًا يتناول البدايات والنهايات، الحياة والموت، والحب والغضب، والمجتمع والتاريخ. إنّهُ موجود بالتأكيد، لكن لا يبدو أنّ هناك صوتاً أو شخصية لها من الرؤية والسلطة الأخلاقية ما يكفي للاستقاء من ذلك الخطاب وتوجيه الأنظار إليه. نحن على حافة كارثة لا نستطيع قادتنا إزاءها سوى بعض الإدانة الخجولة، والهمس والغمز خلف الأبواب الموصدة، ورسم الخطط للنجاة من العاصفة بشكل أو آخر. إنّهم لا يفكّرون سوى بالبقاء، وربما أيضاً بالسماء. لكن من الموكّل بالحاضر، بعالمنا هنا والآن: الأرض والماء والهواء والحيوات التي تعتمد على بعضها بعضاً للعيش؟ لا أحد كما يبدو. هناك تعبير شعبي طريف بالإنكليزية ينطبق علينا تماماً ويصوّر المفارقة المريرة في عجزنا المرفوض وسلبيتتنا وعدم قدرتنا على مساعدة أنفسنا، في الوقت الذي نحن بأمسّ الحاجة إلى قوتنا. التعبير يقول: «يرجى من آخر المغادرين إطفاء الضوء!». إنّنا على حافة زلزال لن يبقى إلّا على أقل من القليل ولن يترك ما يستحقّ الذكرى، سوى ربما هذا التعبير الذي يشير إلى الحنين إلى الفناء.

ألم يحن الوقت لنا كمجموع لمحاولة صياغة بديل عربي حقيقي للخراب الذي يوشك أن يغطّي عالمنا؟ إنَّها ليست قضية تافهة مثل «تغيير النظام» - رغم أننا بالفعل بحاجة إلى الكثير من ذلك. وليست بالتأكيد قضية العودة إلى أوصلو وترجي إسرائيل القبول بوجودنا وتركنا لنعيش بسلام، أي تلك المناشدة الواهنة الخائفة بالرحمة. هل من سيقف في وضح النهار ليعبّر عن رؤيةٍ لمستقبلنا لا تقوم على سيناريو كتبه دونالد رامسفيلد وبول ولفوفيتس، هذان الرمزان للقوة الفارغة والصلف المطلق؟ كل أملي أن هناك من يسمعني.

الحياة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

قمة الرياء الأميركي !

سماع الأخبار أو مشاهدتها أصبح أخيراً أمراً يفوق الاحتمال. وقد قلت لنفسي دوماً أن لا بدّ من تصفّح الجرائد اليومية ومشاهدة الأخبار على التلفزيون مساءً للاطلاع على ماذا يفكّر فيه ويخطّط له «البلد»، لكن للصبر والمأزوخية حدوداً! وكان كولن باول وصل في خطابه إلى الأمم المتحدة، الهادف من دون شك إلى استثارة الشعب الأميركي وسوق الأمم المتحدة إلى الحرب، إلى حضيض جديد من الرياء الأخلاقي والغش السياسي. مع ذلك، فإنّ محاضرات دونالد رامسفيلد في ميونيخ نهاية الأسبوع الماضي تجاوزت حتى باول المتعترّ في الوعظ المدهن والتهكّم التسلّطي السمج. وسأصرف النظر حالياً عن جورج بوش وبطانته من المستشارين والمرشدين الروحيين والمديرين السياسيين مثل بات روبرتسن وفرانكلن غراهام وكارل روف، فهم كما يبدو لي عبيد لقوة تتجسّد في النبرة الأحادية الرتيبة للناطق باسمهم آري فلايشر (الذي اعتقد أنّه مواطن إسرائيلي). وقد سبق لفلايشر القول إنّ بوش على اتصال مباشر باللّه، أو على الأقلّ بالعناية الإلهية. وربما ليس من يستطيع محادثته سوى المستوطنين الإسرائيليين. لكن وزيرى الخارجية والدفاع ينتميان كما يبدو إلى عالمنا الأرضي، عالم الرجال الحقيقيين والنساء الحقيقيات، ولذا قد يكون من المناسب الاهتمام بما يقولان ويعملان.

أولاً، بعض المقدمات: الواضح أنّ الولايات المتحدة قرّرت خوض الحرب. لكن وقوع الحرب فعلاً أو عدم وقوعها (آخذاً في الاعتبار النشاط المضاد الذي تقوم به فرنسا وألمانيا وروسيا، وليس الدول العربية التي تواصل ترددها وشلها المعتادين) أمر آخر. مع ذلك فإنّ إرسال ٢٠٠ ألف جندي إلى الكويت وقطر والعربية السعودية، إضافة إلى انتشارات أصغر في الأردن وتركيا وإسرائيل، معنى لا يخفى على أحد.

ثانياً، إنّ مخططي هذه الحرب، كما وصفهم ببلاغة رالف نادر، هم من صنف «الصقور - الدجاج»، أي أنّهم من نوع من الصقور أجبن من أن يخوض القتال بنفسه. ذلك أنّ ولفوفيتز وبييرل وبوش وتشيني وغيرهم من هذه المجموعة التي تقتصر على المدنيين كانوا من المؤيدين الأقوياء لحرب فيتنام، لكنّهم تمّتّعوا بامتيازات أعفّتهم من الذهاب إلى تلك الحرب، بل حتى من الخدمة في صفوف القوات المسلّحة. ولذا فإنّ نزعتهم الحربية مدانة أخلاقياً، وهي بمعنى حرفي معادية للديموقراطية. إنّ ما تريده هذه الزمرة، التي ليس لها صفة تمثيلية، من الحرب على العراق لا علاقة له بأي اعتبار عسكري. ذلك أنّ العراق، مهما كان نظامه بشعاً مثيراً للتقزز، لا يشكّل خطراً حقيقياً على جيران مثل إسرائيل أو تركيا أو حتى الأردن (وكل منهم قادر على التعامل معه عسكرياً بسهولة إذا دعت الحاجة) ناهيك عن الولايات المتحدة. وكل مقولة غير هذه كاذبة تماماً وأبعد ما تكون عن الجدية. إنّ العراق، ببضعة صواريخ «سكود» تجاوزها الزمن وكمية ضئيلة من المواد البيولوجية والكيماوية التي قدمتها له الولايات المتحدة في الماضي (ونحن نعرف عن هذه، كما يقول نادر، لأنّ بحوزتنا الوصلات من الشركات الأميركية التي باعت تلك المواد إلى العراق)، قابل للاحتواء بسهولة وكان قيد الاحتواء بالفعل، على رغم الثمن اللاأخلاقي البشع لذلك الذي دفعه ويدفعه المدنيون العراقيون الذين طالت معاناتهم. ويصحّ تماماً في هذه الحال القول بتواطؤ بين النظام العراقي والقوى الغربية التي تفرض العقوبات.

ثالثاً، عندما تبدأ القوى الكبرى بأحلام «تغيير النظام» (وقد بدأت أميركا فعلاً بذلك بفضل بيرل وولفوفيتز وأمثالهم) فليس هناك نهاية منظورة لعملية كهذه. أليس من المثير لأشد الغضب أن تتشدّق هذه الشخصيات المشبوهة بإقامة

الديموقراطية والحدائة والليبرالية في الشرق الأوسط؟ الكل يعلم أن المنطقة بحاجة إلى ذلك، كما يؤكد المثقفون العرب والمسلمون والناس العاديون دوماً. لكن من عين هؤلاء لكي يكونوا واسطة التغيير؟ ومن أين لهم الحق في إلقاء المواعظ من دون خجل في الوقت الذي يشهد بلدهم ذلك القدر الكبير من المظالم والانتهاكات التي تتطلب المواجهة؟ ما يثير أشد المرارة أن شخصاً مثل بيرل، وهو الأبعد ما يكون عن قيم الديمقراطية والعدالة، كان مستشاراً انتخابياً بين ١٩٩٦ - ١٩٩٩ لحكومة بنيامين نتانياهو اليمينية المتطرفة، وكانت نصيحته إلى ذلك الإسرائيلي المارق إلغاء كل محاولات السلام وضم الضفة الغربية وغزة وطرد أكثر ما يمكن من الفلسطينيين. هذا الرجل نفسه هو من يتحدث الآن عن إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط، من دون أي اعتراض مهما كان خجولاً من الإعلاميين الذين يناقشونه على التلفزيون (وبأي ديبلوماسية وخنوع).

رابعاً، خطاب باول في الأمم المتحدة، الذي حفل بنقاط الضعف والأدلة المنتحلة والتسجيلات الملفقة والتصاوير المزورة كان صحيحاً في نقطة واحدة، وهي أن نظام صدام حسين انتهك الكثير من حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة. إنه أمر لا نقاش فيه ولا يمكن تبريره. لكن النفاق الهائل في موقف الولايات المتحدة يبرز عندما نرى أن كل اتهامات باول للبعثيين تتطابق حرفياً مع ممارسات حكومات إسرائيل منذ ١٩٤٨، خصوصاً منذ ١٩٦٧: التعذيب، الاعتقال اللاشعري، الاغتيال، الهجمات على المدنيين بالصواريخ والحوامات والمقاتلات، نقل المدنيين من مكان إلى آخر بقصد السجن، القتل الجماعي (كما في قانا وصبرا وشاتيلا والمجازر الكثيرة الأخرى)، حرمان المدنيين من حقوق التنقل الحر والتعليم والعناية الطبية، استعمال المدنيين دروعاً بشرية، الإهانة، معاقبة الأسر، النسف الجماعي للمساكن، تدمير الأراضي الزراعية، سرقة المياه، الاستيطان اللاقانوني، الإفقار الاقتصادي، الهجوم على المستشفيات وفرق الإنقاذ وسيارات الإسعاف، قتل مسؤولي الأمم المتحدة - وغيرها وغيرها من الانتهاكات. وقد قامت إسرائيل بكل هذا، كما علينا أن نؤكد، بدعم كامل غير مشروط من جانب الولايات المتحدة، التي لا تكتفي بتقديم الأسلحة والمعدات العسكرية والدعم الاستخباراتي إلى إسرائيل لتمكينها من ذلك، بل قدمت لها ١٣٥ بليون دولار من

المساعدات الاقتصادية، وهو مبلغ يفوق بما لا يقاس معدّل إنفاق الحكومة الأميركية على المواطنين الأميركيين.

إنّه سجل شنيع للولايات المتحدة، المتمثلة حالياً بشخص كولن باول. ذلك أنّه المسؤول عن سياسة أميركا الخارجية، وتقع عليه تبعاً لذلك مهمة التزام قوانين بلده وضمنان التمسك بحقوق الإنسان ودعم الحرية - وهي المهمة التي تشكّل المحور المعلن لسياسة أميركا الخارجية، على الأقل منذ ١٩٧٦ - والتأكد من تطبيق ذلك بالسوية ومن دون استثناءات أو شروط. لكن ما يصعب على التصديق أنّه يستطيع الوقوف، هو ورئيسه وزملاؤه، أمام العالم والتشدّد بالمواعظ عن العراق مع الإغفال التام لمشاركة أميركا لإسرائيل في انتهاكاتهما لحقوق الإنسان. مع ذلك لم نسمع بين الانتقادات المحقة الكثيرة لخطاب باول الرئيسي في الأمم المتحدة أي تركيز على هذه النقطة - ولا حتى من ألمانيا وفرنسا المتظاهرتين دوماً بالاستقامة والصلاح. إنّ الأراضي الفلسطينية المحتلة تقف اليوم على شفير مجاعة كبرى، وتشهد أزمة في الخدمات الصحية وصلت إلى مستوى الكارثة، وموجة متواصلة من القتل اليومي معدلها ١٢ إلى ٢٠ شخصاً في الأسبوع، وانهيار اقتصادي شامل، وحرمان مئات الألوف من المدنيين الأبرياء من العمل والدراسة والتنقّل بفعل ما لا يقل عن ٣٠٠ حاجز أمني، ونسف وتجريف المساكن (٦٠ منها في يوم واحد أخيراً). وكل هذا بمعدات أميركية ودعم سياسي أميركي وتمويل أميركي. فيما يعلن بوش أنّ شارون، مجرم الحرب بكلّ المقاييس، «رجل سلام».. وكأنّه بذلك يبصق على حياة الفلسطينيين الأبرياء التي تتعرّض يومياً للخراب والدمار على يد شارون وجيشه المجرم. وبلغ من صفاقة بوش أنّه يدّعي العمل باسم الله، وأنّه (وإدارته) يعملون لخدمة «رب عادل أمين». والأكثر إذهالاً أنّه يحاضر العالم عن انتهاك صدام حسين لقرار الأمم المتحدة، فيما يدعم إسرائيل التي تضرب عرض الحائط، يومياً ومنذ نصف قرن، بما لا يقل عن ٦٤ من تلك القرارات. لكن الأنظمة العربية وصلت إلى حدّ من الجبن والفضّل لا تجرؤ معه على ذكر أي من هذا علناً. والسبب أنّ الكثير منها بحاجة إلى مساعدات اقتصادية من أميركا، كما أنّ غيرها يخاف شعبه ويحتاج إلى دعم أميركا للبقاء. ويواجه كثير منها الاتهامات بجرائم مماثلة ضد الإنسانية. لهذا تستمرّ هذه الأنظمة في الصمت، آملة متضرّعة أن تمرّ عاصفة الحرب وتتركها في السلطة كما كانت دوماً.

لكن هناك أيضاً، وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، الواقعة العظيمة والنبيلة المتمثلة بموجات الاحتجاج الشعبي ضد الحرب وذلك قبل وقوعها وليس خلالها. إنَّها أمر لا سابق له، ويجب أن يكون الحقيقة السياسية المركزية للمرحلة المعولة الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة، القوى العظمى الوحيدة، على عالمنا اليوم. وما تبرهن عليه حركات الاحتجاج هذه هو أنه على رغم القوة الرهيبة التي في يد طغاة مثل صدام حسين وأعدائه الأميركيين، وعلى رغم تواطؤ وسائل الإعلام التي (برضاها أو رغماً عنها) تسرّع المسيرة إلى الحرب، وعلى رغم لامبالاة وجهل الكثيرين، فإنَّ العمل الشعبي والاحتجاج الشعبي على أساس وحدة الإنسانية وضرورة الحفاظ عليها يبقيان سلاحاً قوياً من أسلحة المقاومة الإنسانية. ولنسمه سلاح الضعفاء، إذا شئنا. لكنَّه على الأقل في إرباكه مخططات «الصقور - الدجاج» في واشنطن ومسانديهم في دوائر الأعمال، وكذلك الملايين من المتطرفين الدينيين (المسيحيين واليهود والمسلمين) الذين يؤمنون بالحروب الدينية، يعطي أملاً لزمنا. ومهمتنا كعرب هي ربط معارضتنا للحرب الأميركية على العراق بحقوق الإنسان في العراق وفلسطين وإسرائيل وكردستان وكل مكان في العالم العربي، وأن نطلب من الآخرين أيضاً فرض الربط نفسه على الجميع - عرباً وأميركيين وأفريقيين وأوروبيين وأستراليين وآسيويين. إنَّها قضايا عالمية، قضايا إنسانية، وليست مجرد مسائل متروكة للولايات المتحدة والقوى الرئيسية الأخرى.

لا يمكننا مطلقاً أن نقف صامتين إزاء مخطط الحرب كما أعلنه البيت الأبيض، الذي يشمل إطلاق ٣٠٠ - ٥٠٠ صاروخ كروز يومياً (٨٠٠ صاروخ في اليوم الأول لوحده) على المدنيين في بغداد، توفلاً إلى ما يسمونه «الصدمة والهول»، أو حتى كارثة إنسانية تقود، بحسب الدكتور هارلان ألان الذي يفخر بالتخطيط لها، إلى مفعول على شعب العراق يشابه مفعول الهجوم النووي على هيروشيما. ولنلاحظ أنَّ القصف الجوي الذي استمرَّ ٤١ يوماً خلال حرب الخليج الأولى في ١٩٩١ لم يلحق بالعراق هذا المقدار من الدمار. وقد أعدت الولايات المتحدة لهذا الغرض ٦٠٠٠ صاروخ «ذكي». لكن أي إله، كما يزعمون، يطلب منهم العمل بمخطط كهذه؟ وكيف له الادعاء بوقاحة أنَّ ذلك سيُجلب الديمقراطية والحرية ليس لشعب العراق فحسب بل لكلِّ الشرق الأوسط؟

إنَّها أسئلة لن أحاول الإجابة عنها. لكن أعرف أنّ فرض عذاب كهذا على أي شعب في العالم سيكون جريمة، وسيكون المخطّطون له مجرمي حرب بحسب قوانين نورمبرغ التي لعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في صياغتها. ولا غرابة أنّ شارون وشاول موفاز يرحّبون بالحرب ويشيدون بجورج بوش. ومن يعلم ما هي الشرور الإضافية التي ستأتي، وكلّها بحسب مشيئة إلهية كما يزعمون؟ إنّ على كلّ واحد منّا أن يرفع صوته عالياً ويشارك في مسيرات الاحتجاج. نحن بحاجة إلى الفكر الخلاق والعمل الجريء لدرء هذا الكابوس الذي تخطّط له الأجهزة البيروقراطية المطواعة في أمكنة مثل واشنطن وتل أبيب وبغداد. وإذا كان هدفهم كما يقولون هو «الأمن» فإنّ الكلمات فقدت معناها المعتاد. إنّ من الواضح أنّ بوش وشارون ينظران باحتقار إلى غير البيض من البشر. والسؤال هو إلى متى سيتمكنان من الإفلات من عواقب ذلك؟

الحياة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣

من يدير الدفة في الولايات المتحدة

لا شكّ في أنّ هرولة إدارة بوش نحو حرب أحادية متسارعة الخطى أمر مقلق للجميع لأسباب عدة. لعلّ الاستعراض المبتدل بأكمله أقرب إلى مشهد إخفاق كبير في الديمقراطية بالنسبة إلى المواطنين الأميركيين على الأقل. فقد اختلقت زمرة من الأفراد - لا نجد في صفوفها منتخباً، ما يجعلهم بمنأى عن ضغط الشارع العام - جمهورية فاحشة الثراء وبالغة النفوذ لتقلبها رأساً على عقب. ولا نبالغ عندما نقول إنّ هذه الحرب أقلّ الحروب شعبية عالمياً في التاريخ المعاصر على الإطلاق. فعدد معارضيه في هذا البلد وحده، وهي لم تر بعد النور، أكبر من المشاركين في التظاهرات المناهضة للحرب الفيتنامية في أوجها بين الستينيات والسبعينيات، علماً بأنّ هذه التظاهرات استمرّت لسنوات عدّة بعد بداية الحرب. أما حربنا نحن فلم تأزف ساعتها بعد، على رغم أنّ الولايات المتحدة ودميتها المخلصة المتمثلة بحكومة توني بليز الهزلية خطت خطوات عدائية عدة نحو تحقيقها.

تلقيت أخيراً انتقادات عدّة في شأن مواقفي المناهضة للحرب، وهي من أميين يدعون أنّ في كلامي دفاعاً مبطناً عن صدام حسين ونظامه المروع. هل لي أن أذكر هؤلاء بأنّني عارضت علناً البعثية أثناء زيارتي اليتيمة للكويت عام ١٩٨٥، عندما اتّهمت وزير التربية آنذاك حسن الإبراهيم ونظامه، في حوار مفتوح معه، بمساعدة الفاشية

العربية وتحريضها عبر توفير الدعم المادي لصدام حسين. قيل لي آنذاك إنَّ الكويت فخورة بتخصيصها بلايين الدولارات لحرب صدام حسين ضدَّ «الفرس»، كما كانوا يسمّونهم بازدراء، وبأنَّ ذلك النضال يبلغ من الأهمية ما يعجز أمثالي عن استيعابه. كما أذكر أنني حدّرت هؤلاء من صدام حسين ونَيْتِه السيئة حيال الكويت، من دون أن تلقى تحذيراتي آذاناً صاغية. كنت معارضاً للنظام العراقي منذ تسلّمه مقاليد السلطة في السبعينيات: لم أزر العراق يوماً، ولم يخدعني أبداً إدعاؤه الزائف بالعلمنة والتمدُّن (بينما عمل عدد كبير من زملائي في العراق أو احتفلوا به كصمام الترسانة العربية ضد الصهيونية، وكنت أعتبرها فكرة سخيفة)، وما أخفيت يوماً احتقاري لسبيل حكم هذا النظام وتصرفه الفاشي. وعندما أتحدّث اليوم عن الوقعة السخيفة لبعض أعضاء المعارضة العراقية كدمى متبخترة بسوء طالعها تحركها الإمبريالية الأميركية، أتهم بأنني لا أفقه شيئاً عن الحياة من دون ديموقراطية (وسأتحدّث المزيد عنها لاحقاً في المقالة)، لذا لا يسعني لمس نبل أخلاقهم ولا ينتبه أحد أن البروفسور مكية يندد اليوم بالولايات المتحدة وخططها لإنشاء حكومة بعثية في العراق تلي نظام صدام العسكري، بعد مرور أقل من أسبوع على تمجيده تمسك الرئيس الأميركي جورج بوش بالديموقراطية. وعندما يعتاد الأفراد على تبديل الآلهة التي يعبدون سياسياً يتعدّر علينا أن نحصي التغيرات في مواقفهم، قبل أن يلحقوا العار بأنفسهم في نهاية المطاف، ويطويهم النسيان وهو خير مصير لهم بلا شك.

لنعد إلى الولايات المتحدة وما تقوم به حالياً. ما التقيت بعد في أسفاري ولقاءاتي المتعدّدة أي شخص يؤيّد الحرب. بل أكثر من ذلك، فإنَّ معظم الأميركيين يشعر بأنَّ الحشد لهذه الحرب بلغ حدّاً بات من الصعب كبح جماحه، وبأنَّ البلد على شفير الهاوية. يكفي أن نذكر أنَّ الحزب الديموقراطي، مع بعض الاستثناءات، انضوى تحت جناح الرئيس في عرض جبان لوطنية زائفة. فعندما تلقي نظرةً إلى الكونغرس تلمس دلائل اللوبي الصهيوني أو اليمين المسيحي أو التجمّع العسكري - الصناعي، ثلاث أقليات متطرّفة بالغة النفوذ، يجمع بينها العداء للعالم العربي وقناعة خرقاء بأنهم من أنصار الملائكة. وأمسى لكلّ واحدة من المقاطعات الخمسمئة في هذا البلد نشاطها الدفاعي، بحيث أضحت الحرب مسألة وظائف وليست مسألة أمن. وقد يتساءل المرء

مستغرباً كيف لحرب باهظة الكلفة أن تؤمّن حلولاً للركود الاقتصادي مثلاً، والإفلاس شبه المحتوم لنظام الضمان الاجتماعي، والدين المحلي المتزايد، والفشل الذريع الملحوظ في نظام التربية العام في هذا البلد؛ طبعاً لا تأتي الحرب بأي فائدة في هذا المجال على الإطلاق، وعلى رغم ذلك مازال الفريق المؤيد للحرب يمضي قدماً نحوها بخطى متسارعة لا تقف في طريقها أية عثرة. وفسرت التظاهرات المكثفة كمجرد شكل آخر من أشكال عمل العصابات، فيما تحوّلت الأكاذيب المتميّزة بدرجة الخبث فيها حقائق مطلقة من دون توجيه أي انتقاد أو رفع أي اعتراض. وتحول الإعلام إلى مجرد جناح لبذل الجهود التي تتطلبها الحرب. وبتنا لا نسمع في أي من المحطات صوت المعارضة أو حتى ما شابه المعارضة. فتوظف كل محطة كبرى اليوم الجنرالات المتقاعدين وعملاء الاستخبارات المركزية الأميركية السابقين، وخبراء الإرهاب، ومحافظين حديثي العهد، كـ «مستشارين» يتقنون اللهجة المقززة التي صممت كآلية موثوق بها، لينتهي بها الأمر إلى تأييد كل ما تقوم به الولايات المتحدة، من مجلس الأمن حتى رمال الجزيرة العربية. وحدها صحيفة يومية كبرى في بالتي مور نشرت كل ما قيل عن استراق الولايات المتحدة السمع، وتخصّتها واعتراضها الرسائل بين الدول الست الصغيرة، العضو في مجلس الأمن، والتي مازالت مترددة في شأن التصويت على قرار يسمح بالحرب. فنحن لا نقرأ أي مقالة معارضة ولا نسمع صوت أي من المعارضين في وسائل الإعلام الكبرى في هذا البلد، عربياً أو مسلمين (وقد ألحق هؤلاء بالجملة بقافلة المتعصّبين والإرهابيين في العالم)، لا انتقادات لإسرائيل، لا على محطة البثّ العام، ولا في «نيويورك تايمز»، أو «سي أن أن»، أو «يو أس نيوز وورلد ريبورت» أو غيرها من الوسائل. وعندما تذكر هذه المؤسسات خرق العراق لسبعة عشر قراراً لمجلس الأمن كذريعة للحرب، لا نجدتها تذكر قط القرارات الأربع والستين التي ضريت بها إسرائيل عرض الحائط (بدعم من الولايات المتحدة) ناهيك عن مآسي الشعب العراقي خلال السنوات الإثنتي عشرة المنصرمة. فما قام به صدام من فظاعات قامت به إسرائيل وشارون بمساندة أميركية. وعلى رغم ذلك لا نسمع أي تعليق على فظاعات هذا الأخير، في حين تنهال الانتقادات على الأول بغزارة. ويجعل هذا الواقع من التوبيخ الذي يوجّهه بوش وأمثاله إلى الأمم المتحدة بضرورة تقيدها بقراراتها أمراً مضحكاً للغاية.

وهكذا نشهد نية متعمّدة في خداع الشعب الأميركي، فقد شوّهت مصالحه وبترت من عقالها، وطمست الأغراض الحقيقية لحرب بوش الابن الخاصة طمساً يلامس حدّ الغطرسة. لننس أنّ لفوفيتز وفايث وبيزل - وكلّهم مسؤولون غير منتخبين يعملون لدى دونالد رامسفيلد غير المنتخب بدوره في البنتاغون - دافعوا علناً عن ضمّ إسرائيل للصفة الغربية وغزة وإيقاف «عملية أوسلو»، ودعوا للحرب ضدّ العراق (وإيران لاحقاً)، وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية (أثناء حملة نتانياهو الناجحة لرئاسة الوزراء في العام ١٩٩٦) بصفتهم مستشارين لديه، وبأنّ هذا الأمر تحوّل اليوم عرفاً أميركياً.

لننس السياسات الإسرائيلية المجحفة بحقّ الفلسطينيين التي لا تذكر إلاّ في هامش المقالات (هذا إذا ذكرت أساساً) ومقتل الآلاف من المواطنين الأبرياء، لا تقارن أبداً بجرائم صدام، فهي إن لم توازِ فظاعات هذا الأخير تتخطاها بأشواط في بعض الحالات، وتقتطع ضريبتها من الشعب الأميركي من دون استطلاع رأيه أو الحصول على موافقته. ففي السنتين المنصرمتين أصيب ما يفوق الأربعين ألف فلسطيني بإصابات بالغة، وقتل حوالي ٢٥٠٠ بوحشية همجية على يد الجنود الإسرائيليين المدربين على إذلال الشعب بأكمله ومعاقبته، في ما بات يعرف اليوم بأطول احتلال عسكري شهده التاريخ المعاصر.

ولننس أنّ ما من صوت ناقد عربي أو مسلم قد سمع أو عرض على محطات الإعلام الأميركي، أكانت متحرّرة أو معتدلة أو رجعية، منذ دخلت التحضيرات للحرب مرحلتها الأخيرة. ولنعلم أيضاً أن لا أحد من المخطّطين الكبار في هذه الحرب، وطبعاً لا أحد ممن يسمّونهم بالخبراء أمثال برنارد لويس أو فؤاد عجمي، واللذان لم يسكن أحد منهما بلداً عربياً أو حتى دنا منه لعصور، ولا السياسيين والعسكريين أمثال رايس أو باول أو تشيني أو حتى بوش نفسه، الذي لا يعرف شيئاً عن العالم العربي أو الإسلامي، إن لم يكن بمنظار إسرائيل أو شركة نفض أو بمنظار عسكري.. ليس لأحد من هؤلاء أدنى فكرة عمّا قد تولّده حرب بهذا الحجم من نتائج وخيمة على شعب تلك المنطقة.

ولنعلم أيضاً أن زمرة المتفطرسين أمثال ولفوفيتز ومساعديه المدعويين للإدلاء بشهادتهم عما للحرب من نتائج وتكاليف أمام كونغرس مخدرّ في أغلبيته قد سمحوا لهؤلاء بملازمة الصمت حيال الكثير من التجاوزات، لاسيما في ما يتعلّق بالإجابة على مجرد سؤال بديهي - معترضين بذلك على برهان رئيس أركان الجيش أو طاعنين فيه - عندما تحدّث عن قوة احتلال عسكرية يصل عديدها إلى حوالى الأربع مئة ألف لسنوات عشر بكلفة حوالى تريليون دولار - أو أسئلة من هذا النوع، فيخدعون الشعب الأميركي أكثر مما هو عليه، هذا الشعب الذي لم ينشد وجودهم أساساً.

إنّ ديموقراطية مطعونة ومخدوعة، ديموقراطية ممجّدة ولكنّها في الواقع مهانة بل داستها مجموعة صغيرة من الرجال، الذين بكل بساطة استولوا على مقاليد الأمور في هذه الجمهورية كما لو لم يكن من مسألة أكثر إلحاحاً، من ماذا، من بلد عربي؟ أيقن لنا أن نسال هنا عمّن يدير دقّة الولايات المتحدة الأميركية، بما أنّه بات واضحاً أنّ الشعب غير ممثّل في هذه الحرب التي تستعدّ الإدارة لشنّها على عالم يزرع بما يكفيه من المآسي والفقّر. كما أنّ الإعلام يواظب على خداع الشعب الأميركي، فمجموعة صغيرة من الرجال تشطب كلّ ما من شأنه أن يقضّ مضجع الحكومة أو حتى يزعجها. أما بالنسبة إلى الديماغوجيين ورجال الفكر الخانعين الذين يرون الحرب من منظار خيالهم الجامح! فمن سمح لهم بالتآمر بهدف إلحاق المآسي بملايين اقتصرت جريمتهم على أنّهم مسلمون أو عرب؟ من بين الأميركيين، ما خلا هذه المجموعة الصغيرة يودّ فعلاً زيادة الشعور المتعاطف أبداً بمناهضة أميركا؟ لا أحد على ما أعتقد.

جوناثان سويفت كان ينبغي أن تحيا في هذا الزمن!

الحياة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣

الحرب الغبية !

سيل التقارير والتعليقات الإعلامية عن الحرب، بكل ما فيه من الكذب الصارخ والتعميم والتأكيدات الفارغة يكاد أن يحجب عن الأذهان مدى الفناء الإجرامي في مجالات التخطيط والدعاية والتبرير لهذه الحرب (التي لا يزالون يؤكّدون أنّها حرب «الحلفاء»، فيما هي حرب أميركية مع بعض المساعدة من بريطانيا). وقد قضيت الأسبوعين الأخيرة في جولة في مصر ولبنان، محاولاً خلالهما متابعة المعلومات والتضليلات المتدفّقة من العراق والكويت وقطر والأردن - التي يتّسم الكثير منها بالتفاؤل الغبي، لكن بعضها مرعب تماماً في مغازيه وآنيته الجارحة. ويمكن القول إنّ الفضائيات العربية - «الجزيرة» الآن أشهرها وأقواها فاعلية - تعطي على العموم منظوراً مناقضاً تماماً لذلك الذي يبثّه المراسلون «المزروعون» في الوحدات الغازية - من ضمنه التكهّنات عن عدد العراقيين الذين أعدموا لرفضهم القتال، والانتفاضة الشعبية في البصرة، و«سقوط» أم قصر والفاو الذي تكرر الإعلان عنه أربع أو خمس مرات، وكلّها مرفقة بالطبع بصور لأولئك المراسلين الضائعين، مثل جنود تلك الوحدات، وسط الأعاصير الترابية. بالمقابل كان لـ «الجزيرة» مراسلها في الموصل وبغداد والبصرة والناصرية، من بينهم تيسير علوني الطافح بالنشاط الذي اكتسب الخبرة من تغطيته لحرب أفغانستان. وقدّم مراسلو «الجزيرة» تغطياتهم المباشرة والأكثر تفصيلاً بكثير عن القصف المدمر لبغداد والبصرة، والمقاومة الرائعة وغضب العراقيين الذين كان يفترض

أنهم شعب مقهور ينتظر التحرير ويستقبل محرريه (كلّ منهم نسخة مطابقة لكلينت ايسنودود!) بباقات الزهر.

لنتناول رأساً مدى حمق وهلهلة هذه الحرب، طارحين جانباً في الوقت الحالي قضايا مثل لاشرعيتها والكره الواسع لها، وأيضاً تاريخ الحروب التي شنتها أميركا خلال السنين الخمسين الماضية، المتشابهة كلّها في التخبط واللاإنسانية وشمولية التدمير. والأمر الأكيد هنا، أولاً، هو انعدام أي أدلة مقنعة على امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل تشكّل تهديداً مباشراً لأميركا. كما ليس من خلاف، خصوصاً في العالمين العربي والإسلامي، على أنّ العراق، بنظامه المكروه والمحتقر، على درجة من الانهك أوصلته إلى مستوى يقلّ حتى عن العالم الثالث. ولذا فإنّ الادّعاء بأنّ هذا البلد المحاصر يشكّل تهديداً لأي طرف مضحك في سخطه. مع ذلك لم يفكّر أي من الصحافيين المتخمين المتحلّقين حول البنتاغون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض بإخضاع هذه الفكرة الغبية للتساؤل.

على رغم ذلك، كان يمكن للعراق، نظرياً على الأقل، أن يشكّل يوماً ما خطراً على إسرائيل، لأنّه البلد العربي الوحيد الذي يملك من الموارد الإنسانية والطبيعية والبنى التحتية ما قد يكفي مستقبلاً للتصدي لوحشية إسرائيل وصلاتها - لكن بالتأكيد ليس أميركا. وكان ذلك وراء القصف الوقائي الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي في ١٩٨١. ويمكننا تبعاً لذلك أن نلاحظ كيف أنّ الولايات المتحدة في حملاتها أو حروبها الوقائية بعد ١١ أيلول استتسخت بالتدريج الفرضيات والتكتيكات الإسرائيلية (وكّلها خاطئة إلى حدّ كبير كما سأيّين). وكم من المؤسف أنّ الإعلام الأميركي الجبان لا يجرؤ على تناول هذه السيطرة الليكودية المتزايدة على التفكير العسكري والسياسي الأميركي في ما يخصّ العالم العربي. وبلغ من تخوُّف الكلّ من تهمة اللاسامية التي تطلق جزافاً - حتى من جانب عميد جامعة هارفرد - أن تسلّط المحافظين الجدد واليمين المسيحي وتلك الحفنة من صفور البنتاغون أصبح أمراً واقعاً يفرض على أميركا بأسرها مواقف العداء والسلبية التامة. ويكاد المرء يفتنح بأننا كنّا في طريقنا إلى محرقة شاملة جديدة لولا سيطرة أميركا على العالم.

ثانياً، لم يكن ممكناً إذا أخذنا الطبيعة البشرية في الحساب توقع ترحيب شعب العراق بالقوات الأميركية الغازية والغارات الجوية الرهيبة التي شنتها على بلدهم. ويشير تحوّل هذه الفكرة الخرقاء إلى حجر الأساس في السياسة الأميركية إلى نجاح المعارضة العراقية وحاملي لواء الاستشراق المشهودين برنارد لويس وفؤاد عجمي في إقناع الإدارة الأميركية بهذا الهراء. ونعلم أنّ قسماً كبيراً من هذه «المعارضة» منقطع الصلة ببلده منذ سنين، ومع ذلك فقد أقنع الإدارة الأميركية، تطلّباً لمصالحه بعد الحرب، بأنّ عملية الغزو ستكون بالغة السهولة.

المؤرّخ لويس الآن في الثمانينيات من العمر. وقد جاء إلى الولايات المتحدة قبل نحو ٢٥ سنة للتدريس في جامعة برنستون، وضمن له عداؤه الشديد للشيوعية وسخريته الجارحة بالعرب والإسلام (عدا تركيا الحديثة) موقعاً في طبيعة الحملات المؤيّدة لإسرائيل في العقد الأخير من القرن الماضي. إنّه مستشرق من الطراز القديم، ومنذ زمن تجاوزه التقدّم الذي أحرزته علوم الاجتماع والإنسانيات والجيل الجديد من الباحثين الذين يعاملون العرب والمسلمين كبشر حقيقيين وليس كأقوام متخلفة. اعتبر لويس تعميماته الكبيرة حول الإسلام والتخلّف الحضاري لدى «العرب» سبباً إلى حقيقة لا يراها إلا هو والخبراء أمثاله. واستبعد في ذلك أي نظرة متعلّقة إلى التجربة الإنسانية، مرحّباً بدلاً من ذلك بصيغ مجلجلة مثل «صدام الحضارات» (استقى هنتنغتون مفهومه المفيد مادياً هذا من واحدة من مقالات لويس الزاعقة عن «عودة الإسلام»). ووجد هذا الإيديولوجي المولع بالتعميمات والاستعانة السفسطائية بعلم أصول الكلمات جمهوراً جديداً له ضمن اللوبي الصهيوني في أميركا، مستعملاً مجلة «كومينترى» ولاحقاً «نيويورك ريفيو أوف بوكس» لنشر مواظه المزيفة الداعمة في جوهرها للتمييط السلبي السائد للعرب والمسلمين.

واكتسبت أعمال لويس قدرتها على التأثير بسبب خلو الجو من الآراء الأخرى، ما أدّى إلى اقتناع الكثيرين من الأميركيين بها، خصوصاً أصحاب القرار. وسرعان ما أصبح لويس، بفضل هذا العامل وأيضاً شخصيته المتباعدة المتعجرفة، «المرجع» الرئيسي في ما يخصّ العرب والمسلمين، على رغم أنّه لم يزر بلداً عربياً منذ عقود.

وأصبح كتابه الأخير «ماذا كان الخطأ؟» واحداً من بين الأكثر مبيعاً بعد ١١ أيلول؛ وسمعت أنه شبه ملزم لكلّ العسكريين الأميركيين، وذلك على رغم بلاهته ومقولاته غير المدعومة أو الخاطئة عن العرب خلال القرون الخمسة الأخيرة. ويعطي الكتاب لدى قراءته الانطباع بأنّ العرب مجموعة من البدائيين العديمي الجدوى تسهل مهاجمتهم وتدميرهم أكثر من أي وقت مضى.

كما صاغ لويس المقولة التي لا تقل عن هذا تدليساً في أنّ دول الشرق الأوسط تنقسم إلى ثلاثة أقسام: دول بحكومات وشعوب تؤيد الولايات المتحدة (الأردن، مصر، المغرب)، ودولتان بشعبين مؤيدين للولايات المتحدة وحكومتين معارضتين لها (العراق وإيران)، ودولتان بحكومتين وشعبين معارضين للولايات المتحدة (سورية وليبيا). وقد رشح هذا التقسيم كما يمكن أن نرى إلى مخططي البنتاغون، خصوصاً أنّ لويس واصل بثّ هذه التخريصات الساذجة على التلفزيون والصحافة اليمينية. ومن هنا اقتنع الكلّ بأنّ العرب لن يقاتلوا وأنهم لا يعرفون الحرب، وأنهم سيستقبلوننا بالترحاب، والأهمّ من كلّ ذلك أنّهم سينصاعون تماماً لكلّ أملاء أميركا.

أما عجمي فهو لبناني شيعي درس في الولايات المتحدة، وبرز اسمه أول الأمر كمعلق مساند للفلسطينيين. وفي أواسط الثمانينيات أصبح بروفيسوراً في جامعة جونز هوبكنز وإيديولوجياً شديد العداء للقومية العربية، وتباه بسرعة اللوبي الصهيوني اليميني (وهو يعمل الآن لأشخاص مثل مارتن بيريتز ومورت زوكرمان) وهيئات مثل «مجلس العلاقات الخارجية». ويسعده وصف نفسه بأنّه «نايبول» لكن من دون الروايات، ويردّد مقاطع من كونراد لكن بتصنّع عاطفي مثل خليل جبران. إضافة إلى ذلك فهو ماهر في صوغ العبارات الخاطفة التي تبدو لمأحة، وهو ما يناسب التلفزيون، لكن لا يساعد على الفكر المتأنّي. وأصبح العجمي، مؤلف كتابين أو ثلاثة مليئة بسوء النية والجهل، عنصراً إعلامياً مؤثراً، نظراً إلى خلفيته العربية - أي أنّه «شاهد من أهلها» - التي تساعده على نفث سمومه وإلهاب مشاعر المشاهدين عندما يؤكّد لهم أنّ العرب دون مستوى البشر وأنّ وجودهم وحياتهم لا تعني شيئاً. وبدأ قبل نحو عشر سنوات باستعمال تلك الـ «نحن» الإمبريالية الواثقة بأنّها تمثّل الخير كلّها، تماماً مثل إسرائيل، وأنّ المسؤولية كلّها تقع على العرب ولذا فقد استحقوا كامل احتقار (نا) وعداوت (نا).

وخصّ العجمي العراق بأبشع سمومه. وكان من أوائل المطالبين بحرب ١٩٩١ على العراق، واعتقد أنه تقصّد تضليل الذهنية الاستراتيجية الأميركية، الجاهلة أصلاً، ودفعها إلى الاقتناع بأنّ قوت «نا» قادرة على حلّ كلّ المشاكل وإقرار كلّ الأوضاع. وفي خطاب مهم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ استشهد نائب الرئيس ريتشارد تشيني بقوله إنّ العراقيين سيستقبلون «نا» بالترحيب كمحرّرين في «شوارع البصرة» - البصرة التي لاتزال تقاتل عند كتابة هذه السطور. والعجمي، مثل لويس، لم يسكن العالم العربي منذ سنين طويلة، لكن يشاع أنّه قريب من السعوديين، وتكلّم أخيراً عنهم باعتبارهم نموذجاً لما يجب أن يكون عليه الحكم في العالم العربي.

إذا كان عجمي ولويس المفكرين الرئيسيين وراء الخطط الأميركية تجاه الشرق الأوسط، فلا غرابة في أن نجد أنّ المخططين في البنتاغون والبيت الأبيض، الأحمّل والأضعف عقلاً حتى منهما، وقد وظّفوا «أفكاراً» كهذه في سيناريو يصوّر غزو العراق بأنّه نزهة سهلة في بلد صديق. أما وزارة الخارجية فهي بعد تطهيرها ممن كانوا يسمّونهم «المستعربين» تخلو من أي رأي معارض، كما علينا أن نتذكّر أنّ كولن باول لا يتجاوز أن يكون خادماً مطيعاً للسلطة. وهكذا تمّ استهداف عراق صدام حسين وتقرّر تدميره عسكرياً وسياسياً بسبب قدراته الكامنة التي قد تثير المتاعب لإسرائيل يوماً ما، وذلك بغض النظر عن تاريخ العراق ومجتمعه المعقّد وحركياته وتناقضاته. وكان هذا بالضبط ما صرّح به بول ولفوفيتز وريتشارد بيرل عندما عملا مستشارين لحملة بنيامين نتانياهو الانتخابية في ١٩٩٦. إنّ صدام حسين بالتأكيد ديكتاتور بشع، لكن ذلك لا يعني، على سبيل المثال، أنّ غالبية العراقيين لم تعانِ الأمرين من العقوبات الأميركية، وأنّها أبعد ما يكون عن السرور بالمزيد من المعاناة، لأنّ ذلك، بشكل أو آخر، ربما يأتي لها بـ «التحرير». لكن أي مغفرة هناك بعد «تحرير» كهذا؟ وهنا يكفي النظر إلى الحرب على أفغانستان، التي شهدت المزيج نفسه من القنابل والسندويشات الأميركية! نعم كرازي الآن في السلطة، إذا كانت سلطته تستحقّ الاسم. لكنّ الطالبان والاستخبارات الباكستانية وأمراء الحرب وحقول الخشخاش عادت كلّها إلى المسرح. وهو ما لا يبشّر بالخير لمشروع العراق، الذي يختلف تماماً عن أفغانستان في أي حال.

المعارضة العراقية في الخارج خليط متنوع. وقائدها أحمد الجلبلي شخصية لامعة، لكنّه متهم بالاختلاس في الأردن ولا قاعدة له غير بول ولفوفيتز في البنتاغون. ونجح هو ومساعدوه (مثل تلك الشخصية الرثة كنعان مكية، الذي قال إنّ القصف الجوي الوحشي «له وقع الموسيقى على أذني») إضافة إلى حفنة من البعثيين السابقين وعدد من رجال الدين الشيعة وغيرهم، في بيع صفقة خاسرة إلى البيت الأبيض عن الحروب السريعة والجنود الفارين والحشود المرحبة، وغير ذلك مما لا تدعمه الأدلة أو التجربة الملموسة. لا يمكن بالطبع لوم هؤلاء على رغبتهم في تخليص العالم من صدام حسين، لأنّ ذهابه أفضل للجميع. المشكلة هي تزوير الواقع واختلاق سيناريوات إيديولوجية أو ميتافيزيقية وبيعها إلى الجهلة الذين يخطّطون سياسة أميركا، وفرضها في شكل لا ديموقراطي على رئيس أصولي ورأي عام مضللّ. ويبدو العراق من خلال كل هذا وكأنّه على القمر والبيت الأبيض وكأنّه أكاديمية لاغادو بحسب جوناثان سويفت.

من الفرضيات العنصرية الأخرى للحملة على العراق المقولة المفتقرة إلى أي عقل في القدرة على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وجلب الديموقراطية له بحسب نظرية «أحجار الدومينو»، والإصرار على أنّ العراقيين بمثابة صفحة بيضاء يمكن لمفكرين يمينيين «عميقين» مثل وليام كرستول وروبرت كاغان أن يسطّروا عليها كل ما يشاؤون. لكنّ أفكاراً كهذه، كما قلت في مقال لي في «لندن ريفيو أوف بوكس»، تشابه تلك التي حاول آرييل شارون تطبيقها في لبنان في ١٩٨٢، ثم في فلسطين عندما تسلّم السلطة قبل سنتين. وكانت النتيجة الكثير من الدمار، لكن ليس ما يذكر لجهة الأمن أو السلام أو الإخضاع. لكن هذا لا يهمّ، فالقوات الأميركية الخاصة أكملت تدريبها على اقتحام مساكن المدنيين الأبرياء، وذلك على يد الجيش الإسرائيلي في جنين! لكن من الصعب أن نعتقد، مع تقدّم هذه الحرب السيئة التخطيط على العراق، أنّ النتيجة ستختلف كثيراً عن الأحداث الدامية هناك، أو الانتصار في العراق، مع استهداف دول أخرى مثل سورية وإيران، النظامين المهزوزين أصلاً، ووصول غضب الرأي العام العربي إلى نقطة الغليان، سيشابه تلك الأساطير الساذجة التي يطرحها بوش وبطانته.

لكن ما يثير الاستغراب حقيقة هو استمرار الإيديولوجية السائدة التي تؤكد أنّ أميركا قوة للخير وإنكار الذات في سبيل الآخرين. وهذا ما يفسّر السخط الشديد لدى المسؤولين والمعلقين الأميركيين على «وقاحة» العراقيين عندما يقاومون القوة الغازية، أو عرض أسرى الحرب الأميركيين على التلفزيون العراقي. ويعتبرون أنّ ممارسة كهذه أسوأ بكثير من: أ) قصف أسواق ومدن بكاملها، وب) عرض صفوف الأسرى العراقيين المجبرين على الركوع أو الانبطاح على الأرض. ونسمع فجأة الاحتجاج باسم موثيق جنيف، لكن ليس في ما يخصّ معتقلات غوانتانامو بل صدام حسين، وأنّ قواته مخالطة عندما تختفي في المدن، فيما القصف الاشباعي من ارتفاع ٢٠ ألف قدم ممارسة صحيحة عادلة.

إنّها الحرب الأغبي والأكثر تهوُّراً في العصور الحديثة. وجوهرها العنجهية الإمبريالية والافتقار إلى الحكمة في التعامل مع العالم، والتخلي عن أي اعتبار أو أتعاض بالتجربة التاريخية ومدى التعقيد في شؤون البشر. إنّها حرب لا حدود لعنفها الوحشي الذي توفّره لها أحدث تقنيات القتل، ولا يشكّل القول بأنّها حرب «تقوم على الإيمان» سوى إهانة كبرى للإيمان. وليس من تجسيد أفضل لهذه الحرب الأميركية على العراق، بخطوط الأمداد الطويلة المكشوفة، والبلاغات الغبية والقصف الأعمى العشوائي، وسوء التخطيط اللوجستي، والتبريرات المتحذلقة المملّة، من جورج بوش نفسه عندما يحاول جاهداً أداء الدور بحسب التلقين المسبق أو قراءة النصوص المكتوبة له، التي لا يفكّ حروفها إلاّ بالكاد، أو دونالد رامسفيلد بنزقه الدائم وتعايبه السقيمة وهو يرسل الجنود الشباب إلى الموت أو قتل أكبر عدد ممكن من الآخرين. إنّنا لا نجرؤ حتى على تصوّر ما سيقود إليه الانتصار، أو حتى الهزيمة، في حرب كهذه. وليس أمامنا غير الألم والحزن العميقين لحال المدنيين العراقيين الذين عليهم أن يتحمّلوا الكثير والكثير قبل «تحريرهم» في نهاية المطاف.

الحياة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

ماذا يحصل للولايات المتحدة؟

في خطاب إلى مجلس الشيوخ الأميركي في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، يوم إطلاق الحرب على العراق، تساءل السناتور الديموقراطي روبرت بيرد، وهو من بين أبلغ خطباء الكونغرس: «ما الذي يحصل لهذا البلد؟ متى أصبحنا أمة تتجاهل أصدقاءها وتهينهم؟ متى قررنا المخاطرة بالنظام الدولي عن طريق اتخاذ موقف راديكالي متعصب باستعمال قوتنا العسكرية المهولة؟ كيف يمكننا التخلي عن الديبلوكاسية في الوقت الذي يتطلب العالم هذه الديبلوماسية بإلحاح؟». ولم يهتم أحد بالإجابة. لكنّ الأسئلة تطرح نفسها بقوة اليوم، مع بوادر تهيؤ الآلة العسكرية الأميركية الجبّارة التي زرعت في العراق للاستدارة إلى أهداف أخرى - وذلك باسم الشعب الأميركي وحبّه للحرية وقيمه العميقة - وما يشير إليه ذلك من الفشل أو الفساد الذي تعاني منه ديموقراطيتنا.

لنتفحص أولاً نتائج السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط منذ تولي جورج بوش السلطة قبل نحو ثلاث سنوات - وذلك من خلال قرار من المحكمة العليا وليس التصويت: الخطوة الأولى من الفريق الرئاسي، قبل ١١ أيلول كانت إطلاق يد أرييل شارون وحكومته لاستيطان الضفة الغربية وغزة، وممارسة كلّ ما يحلو لهم من أعمال القتل والسجن والطرّد، ونسف المساكن ومصادرة الأراضي واحتجاز السكان بمنع التجوّل والمئات من الحواجز العسكرية، وتحويل حياة الفلسطينيين عموماً إلى جحيم لا

يطاق. بعد ١١ أيلول سارع شارون إلى ربط نفسه بـ «الحرب على الإرهاب»، وضاعف من انتهاكاته ضد سكان مدنيين لا حامي لهم، يرزحون تحت الاحتلال منذ ٣٦ سنة على رغم العشرات من قرارات من مجلس الأمن التي تطالب إسرائيل بالانسحاب ووقف جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٢ وصف بوش شارون بأنه «رجل السلام»، وواصل دفع المساعدات التي تبلغ خمسة بلايين دولار من دون أدنى تلميح بأن الانتهاكات الإسرائيلية المتفاقمة قد تعرّض تلك المساعدات إلى الخطر.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أطلق بوش الحملة على أفغانستان، بدءاً بقصف جوي من ارتفاعات عالية (ذلك التكتيك العسكري ضد «الإرهاب»، الذي يشابه إلى حدّ كبير ذلك الإرهاب نفسه). وتمكن بوش بحلول كانون الأول/ديسمبر من أن ينصّب على ذلك البلد المدمّر نظاماً عميلاً لا سلطة فعلية له خارج بضعة شوارع في كابول. ولم تشهد أفغانستان من وقتها أي محاولة جادة لإعادة الإعمار، وهناك كلّ ما يدلّ على أنّها عادت إلى سابق وضعها البائس، من ضمن ذلك عودة بعض عناصر «طالبان»، وازدهار اقتصاد المخدرات.

وشنت إدارة بوش منذ صيف ٢٠٠٢ حملة على كلّ الجبهات ضدّ النظام الديكتاتوري في بغداد. وبعد أن فشلت في إخضاع مجلس الأمن لرغباتها بادرت بمشاركة بريطانيا إلى شنّ الحرب على العراق. ويمكن القول إنّ وسائل الإعلام الرئيسية بدأت تخلو من أي صوت معارض منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فيما واصلت بثّ ذلك السيل من التصريحات والتعليقات من الجنرالات السابقين ومسؤولي الاستخبارات السابقين وغيرهم من الخبراء في الإرهاب من مؤسسات الأبحاث اليمينية في واشنطن. وكان مصير كل من حاول الاعتراض، ونجح في الوصول إلى شاشات التلفزيون الاتهام بالعداء لأميركا، وذلك من قبل أكاديميين فاشلين نظّموا موقعاً على الانترنت لتسجيل أسماء الأكاديميين الذين يرفضون الانصياع. فيما انهالت على البريد الإلكتروني للشخصيات العامة القليلة التي حاولت التعبير عن موقفها رسائل الشتم والتهديد بالقتل، وقوبلت آراؤهم بموجة من التسخيف والاستهزاء يطلقها مقدّمو البرامج الإخبارية، الذين اعتبروا أنفسهم مراسلين «مزروعين» في جيش الإعلام الأميركي!

وظهرت في كل مكان مقالات وتعليقات - الفج منها والراقي - لا تطابق بين ديكتاتورية صدام حسين والشرّ فحسب، بل تربطها بكل ما أمكن من الجرائم. وإذا كان ذلك صحيح جزئياً فالذي يجري إغفاله دوماً هو دور الولايات المتحدة وأوروبا في رعاية صعود صدام حسين وتغذية حروبه الدامرة وإدامة سلطته. وكان السيئ الصيت دونالد رامسفيلد نفسه من بين أهم الشخصيات التي زارت صدام حسين أوائل الثمانينيات للتأكيد على دعم الولايات المتحدة لحربه الكارثية على إيران. أما الشركات الأميركية التي جهزت العراق بالمواد النووية والكيمياوية والبيولوجية اللازمة التي يفترض أننا حاربنا من أجل التخلص منها، فقد تم محوها بكل بساطة من السجل العام.

إلا أن الحكومة الأميركية ووسائل الإعلام، في سعيها إلى اختلاق ذريعة لإلحاق المزيد من التدمير بالعراق، تقصدت أن تلمس كل هذا. وقد وصل تهويل الخطر الذي يمثله العراق وزعيمه المتبخر حداً من المطلقية غطى على حقيقة واضحة، وهي أن قواته المسلحة المهلهلة والمنهارة معنوياً لا تشكل تهديداً لأحد. لكنّه أيضاً غطى على ما هو جوهري فعلاً في العراق، أي ثقافته الغنية ومجتمعه المعقد وشعبه الطويل المعاناة، وذلك من أجل تسهيل تدمير ذلك البلد الذي يبدو من هذا المنظور وكأنه لا يضم سوى اللصوص والقتلة. لقد اتهم صدام حسين، من دون برهان أحياناً وبأدلة مزوّرة أحياناً أخرى، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل تهدد الولايات المتحدة على بعد سبعة آلاف ميل من العراق. وتمت المطابقة بين صدام حسين والعراق، ذلك البلد الصحراوي «في مكان ما» هناك (غالبية الأميركيين حتى اليوم لا تعرف أين يقع العراق وما تاريخه وماذا فيه غير صدام حسين)، الذي لا مصير له سوى الخضوع لسطوة أميركا التي أطلقت حريها اللاشريعة عليه لتخويف العالم بأسره، ضمن حملة مهووسة لإعادة تشكيل الواقع وفرض الديمقراطية على الكلّ. وفي الداخل الأميركي أصدر الكونغرس قوانين «الوطنية» و«الإرهاب» التي توفّر للسلطات قبضة خانقة على الحياة المدنية. وتتقبّل غالبية السكان بخنوع مؤسف تلك الترهات التي تصوّر على أنّها حقائق عن هجمات إرهابية وشيكة، وما أدّى له ذلك من الاحتجازات الوقائية والتتصّات اللاشعري والأجواء الأمنية الثقيلة في كلّ مكان - حتى الجامعات - التي تجعل أميركا مكاناً صعباً لكلّ من يحاول التمسك بحرية الفكر والتعبير.

وبدأت النتائج المريعة للتدخل الأميركي والبريطاني في العراق تتكشف للتو فقط. فهناك أولاً الدمار الذي حُطط له بحساب بارد ولحق ببنيته التحتية الحديثة، ثم نهب وحرق واحدة من أغنى حضارات العالم، وأخيراً سعي أميركا باستهتار أخلاقي تام لإشراك زمرة من «المنفيين» المتفافرين زائداً شركات كبيرة متنوعة في عملية إعادة البناء المفترضة للبلاد، وعدم الاكتفاء بالاستحواذ على نطق العراق بل ومصيره أيضاً. ورداً على مشاهد النهب والحرب المفزعة التي تتحمل مسؤوليتها في النهاية القوة المحتلة، استطاع رامسفيلد أن يضع نفسه في مرتبة تتخطى حتى هولوكو. فأعلن في إحدى المرات أنّ «الحرية غير منظمة»، وقال معلّقاً في مناسبة أخرى أنّ «أموراً (كهذه) تقع». ولم يكن هناك إطلاقاً أي مؤشّر إلى إحساس بالندم أو الأسف.

ويبدو الجنرال جاي غارنر، الذي أختير بعناية كبيرة للمهمة، أشبه بشخص جاء مباشرة من مسلسل «الاس» التلفزيوني. ولح المنفي المفضل لدى البنتاغون أحمد الجليبي، على سبيل المثال، علناً أنّه ينوي التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل، وهي بالتأكيد ليست فكرة عراقية. ومُنحت شركة «بكتل» بالفعل عقداً ضخماً. وجرى هذا أيضاً باسم الشعب الأميركي. إنّ المسألة برمتها لا تختلف كثيراً عن الغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢.

إنّه فشل كلي في الديمقراطية. فشل ديموقراطيّتنا نحن كأميركيين، لا فشل العراق. ويفترض أنّ ٧٠ في المئة من الأميركيين يؤيدون هذا كلّه، لكن ليس هناك ما هو أكثر خداعاً وتضليلاً من استطلاعات لآراء عدد عشوائي من الأميركيين الذين يسألون ما إذا كانوا «يؤيدون رئيسنا وقواتنا أثناء الحرب». وكما قال السناتور بيرد في كلمته فإنّ «هناك نزعة سائدة للتعجّل والمخاطرة وترك الكثير جداً من الأسئلة من دون جواب... لقد خيّم جوّ قائم كئيب على مجلس الشيوخ. إنّنا نتجنّب واجبنا الجدي بأن نناقش الموضوع الوحيد الذي يشغل بال كل الأميركيين، حتى الوقت الذي يؤدي فيه أبنائنا وبناتنا واجيهم بأمانة في العراق». من الذي سيوجّه الأسئلة الآن بعدما أصبح الفتى المزارع من غرب وسط أميركا، الجنرال تومي فرانكس، يجلس منتشياً مع هيئة أركانه حول إحدى موائد صدام في أحد قصور بغداد؟

إنني مقتنع بأن هذه الحرب كانت، على كل مستوى تقريباً، حرباً جرى التلاعب بها، ولم تكن ضرورية أو تحظى بشعبية. وتخلق مؤسسات «الأبحاث» المفرقة في رجوعيتها في واشنطن، التي أنتجت ولفويتز وبيبرل وأبرامس وفايث وغيرهم، جواً ثقافياً وأخلاقياً غير صحي. ويجري تداول أوراق نقاش لرسم السياسة من دون مراجعة عميقة، وتبناها حكومة تحتاج إلى ما يبدو تبريراً منطقياً (وحتى أخلاقياً) لسياسة ملتبسة، غير شرعية بالأساس، تهدف إلى تحقيق الهيمنة عالمياً. ولهذا السبب جرى تبني عقيدة العمل العسكري الاستباقي، التي لم يصوت عليها أبداً سواء من قبل الأميركيين أو ممثليهم النصف نائمين. كيف يمكن للمواطنين أن يتصدوا للإغراءات التي تقدمها للحكومة شركات مثل هاليبرتون وبوينغ ولوكهيد؟ أما بخصوص تخطيط ورسم الوجهة الاستراتيجية لمؤسسة عسكرية تنال أسخى دعم في التاريخ، وذات قدرة كلية على أن تجرنا إلى نزاعات لا تنتهي، فإن هذه المهمة تترك لجماعات الضغط المؤدلجة المتنوعة مثل الزعماء المسيحيين الأصوليين، على شاكلة فرانكلين غراهام، الذين أطلق لهم العنان مع كتبهم المقدسة لينقضوا على العراقيين المعدمين، إضافة إلى المؤسسات الخاصة الثرية، وجماعات ضغط مثل لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك)، إلى جانب مراكز الأبحاث والدراسات المرتبطة بها.

ويبدو إجرامياً على نحو مهول أن كلمات جيدة ونافعة مثل «الديموقراطية» و«الحرية» حُطفت، واستغلت كقناع للنهب والسلب ولاقتحام أراضٍ عنوة وتصفية حسابات. ولا يختلف برنامج أميركا للعالم العربي عن برنامج إسرائيل. فإلى جانب سورية، يمثل العراق الخطر العسكري البعيد المدى الوحيد بالنسبة إلى إسرائيل، وتعيّن بالتالي تعطيله على مدى عقود. ماذا يعني أن تُحرر بلداً وتقيم فيه ديموقراطية عندما لم يطلب أحد منك أن تفعل ذلك! وعندما تقوم في سياق ذلك باحتلاله عسكرياً وتفشل في الوقت نفسه بشكل مزر في حفظ الأمن والنظام؟ إن مزيج السخط والارتياح لاختفاء صدام على نحو جبان، الذي يشعر به معظم العراقيين، لم يلق أي تفهم أو رافة سواء من قبل الولايات المتحدة أو من الدول العربية الأخرى، التي وقفت متفرجة تتنازع بشأن نقاط إجرائية ثانوية بينما كانت بغداد تحترق. ويا لها من مسخرة للتخطيط الاستراتيجي عندما تفترض أن «أهل البلد» سيرحبون بوجودك بعدما قصفتهم وفرضت

عليهم الحجر طيلة ثلاثة عشر عاماً. وسادت طريقة التعامل الخرقاء حقاً التي تظهر أميركا كجهة محسنة، مع نزعة بيوريتانية متعالية بشأن ما هو صحيح وباطل، في أدقّ مستويات التغطية الإعلامية. وفي تقرير حول أرملة بغدادية يبلغ عمرها ٧٠ عاماً كانت تدير مركزاً ثقافياً من منزلها - هُدم في الغارات الجوية الأميركية - وكانت تحتدم غيظاً، لجأ دكستر فيليكينز مراسل «نيويورك تايمز» إلى معاقبتها ضمناً لكونها عاشت «حياة مريحة في ظلّ صدام حسين»، ورفض بعدئذٍ بشكل مرثي كلامها العنيف ضدّ الأميركيين: «وهذا من إحدى خريجات جامعة لندن».

وبالإضافة إلى التضليل بشأن الأسلحة التي لم تكن موجودة، ومعارك ستالينغراد التي لم تقع، ودفاعات المدفعية المرعبة التي تلاشت، لن يثير استغرابي أن يكون صدام اختفى فجأة لأنّ صفقة أبرمت في موسكو تسمح له بأن يخرج مع عائلته وأمواله مقابل تسليم البلد. فالحرب سارت على نحو سيئٍ بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الجنوب، ولم يكن بوش يريد أن يجازف بالمزيد من ذلك في بغداد. في ٦ نيسان/أبريل، غادرت قافلة روسية بغداد. وظهرت كوندوليسا رايس مستشارة الأمن القومي الأميركي في روسيا في ٧ نيسان/أبريل. بعد ذلك بيومين، سقطت بغداد في ٩ نيسان/أبريل، ويمكن للقارئ أن يستخلص استنتاجاته، لكن أليس من المحتمل أنّ صدام تمكّن نتيجة لمداولات مع الحرس الجمهوري، كما أشار إلى ذلك رامسفيلد، من إبرام صفقة تضمن خروجه مقابل التخلي عن البلد كلّهُ للأميركيين وحلفائهم البريطانيين ليعلنوا عندئذٍ نصراً رائعاً.

لقد خُذع الأميركيون، وعانى العراقيون وضِعاً لا يطاق، ويبدو بوش مثل المكافئ الأخلاقي لعمدة بلدة من رعاة البقر قاد لتوّه أتباعه الصالحين إلى مواجهة حاسمة ظافرة ضدّ عدو شرير. وعلى صعيد أمور بالغّة الخطورة بالنسبة إلى ملايين المواطنين، أنتهكت مبادئ الدستور وكذب على الناخبين بشكل لا أخلاقي. نحن الذين يجب أن نستعيد ديموقراطيتنا.. كفانا تضليلاً وخداعاً وكلاماً معسولاً.

الحياة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

حال العرب

انطباعي أنّ الكثيرين من العرب اليوم يشعرون بأنّ ما حصل في العراق منذ شهرين لا يقلّ عن كارثة كبرى. نعم، لقد كان نظام صدام حسين من كلّ الوجوه جديراً بأشدّ الاحتقار ومستحقاً للتدمير. كما من الصحيح أنّ الكثيرين شعروا بالغضب إزاء المدى المذهل الذي وصله النظام في الوحشية والتسلّط، وما جاء به للعراقيين من عذاب. لا شكّ أيضاً أنّ الكثير من الحكومات والأفراد تواطأ على إدامة صدام حسين في السلطة، وتجاهل ممارساته تجاه العراق والعراقيين. ومع ذلك فإنّ هجوم الولايات المتحدة وبريطانيا على البلد وتدمير حكومته لم يقم على أي اعتبار أخلاقي أو عقلائي بل القوة العسكرية الصراح. فبعد سنين طويلة من دعم البعث وصدام حسين أعطى الأميركيون والبريطانيون أنفسهم حقّ إنهاء تواطئهم مع ديكتاتوريتهم وتدمير تلك الديكتاتورية، ومن ثمّ الادّعاء بأنّهم جاؤوا لتحرير العراق من ذلك النظام الكريه. لكن ما يبرز الآن في العراق خلال / وبعد الحرب اللاشرعية على شعب وحضارة تمثّل جوهر العراق يشكّل تهديداً للشعب العربي ككلّ.

لهذا من المهم هنا أن نركّز أولاً على أنّ العرب، رغم كثرة الانشقاق والخلاف، هم شعب واحد وليس مجموعة اعتباطية من البلدان التي تنتظر بسلبية التداخل الخارجي والسيطرة الخارجية. إنّ هناك خطأ من التواصل الأمبراطوري من بداية الحكم العثماني على العرب في القرن السادس عشر إلى يومنا هذا. وبعد الحرب العالمية

الأولى حلّت بريطانيا وفرنسا محل العثمانيين، ثم حلّت محلّهما إثر الحرب العالمية الثانية أميركا وإسرائيل. ومن بين التوجّهات الفكرية الأكثر إيذاءً في الاستشراق الأميركي - الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، والتي تتبدّى بوضوح في السياسة الأميركية والإسرائيلية منذ أواخر الأربعينيات، العداء المسموم والعميق للقومية العربية والإرادة السياسية لمعارضتها وقتالها في كل شكل ممكن. فالمسألة الأساسية للقومية العربية بمعناها الأوسع هي أنّ البشر الذين يتكلّمون العربية وينتمون إلى الثقافة العربية، على تنوعهم وتعدّدتهم شكلاً ومضموناً، هم عرب ومسلمون (لنسمّهم الشعوب الناطقة بالعربية كما فعل البرت حوراني في آخر مؤلفاته) ويشكّلون أمة وليس مجموعة من الدول المتأثرة بين شمال أفريقيا وحدود إيران الغربية. وقد تعرّضت كل محاولة للتعبير عن هذه المسألة إلى الهجوم، كما في حرب السويس في ١٩٥٦ والحرب الكولونiale الفرنسية على الجزائر، وحرب الاحتلال والسلب الإسرائيلية، والحملة على العراق التي كان هدفها المعلن تغيير النظام هناك فيما كان الهدف الحقيقي تدمير البلد العربي الأقوى. ومثلما كانت حملة فرنسا وبريطانيا وإسرائيل وأميركا على عبد الناصر تهدف إلى تحطيم قوة أعلنت صراحة عن طموحها إلى توحيد العرب ليشكّلوا كتلة سياسية مستقلة وقوية، فالهدف الأميركي اليوم هو إعادة رسم خريطة العالم العربي بما يلائم المصالح الأميركية وليس العربية. إنّها سياسة تقوم على ما تراه أميركا من تشرذم العرب وعجزهم الجماعي وضعفهم العسكري والسياسي.

إنّ من الحقم القول إنّ من الأفضل لكل من الدول العربية حصر مساعيها الوطنية ضمن كياناتها المنفصلة - سواء كانت تلك مصر أو سورية أو الكويت أو الأردن - بدل مخطط للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وإذا كنت، بالتأكيد، لا أرى حاجة إلى اندماج كامل، فلا بد أنّ أي نوع من التعاون والتخطيط المشترك سيكون أفضل من مؤتمرات القمة المشينة التي شوّهت حياتنا القومية، كما رأينا خلال الأزمة العراقية على سبيل المثال. وي طرح كلّ عربي، مثلما يطرح الكثيرون من الأجانب، السؤال: لماذا لا يوحد العرب قدراتهم للقتال في سبيل القضايا التي يدعون رسمياً دعمها، من بينها تلك التي تساندها شعوبهم بكلّ طاقتها وجوارحها مثل القضية الفلسطينية؟

لن أضيع الوقت في القول بأنّ كلّ الخطوات التي اتخذت دعماً لقضية القومية العربية مبرّرة، على رغم مما صاحبها من انتهاكات وقصر نظر وتضييع للجهد وقمع وحماقة. إنّ السجل هنا ليس جيداً. لكن أريد أن أوّكّد على أنّ العرب منذ بداية القرن العشرين لم يستطيعوا التوصل إلى استقلالهم الحقيقي الكامل أو الجزئي بسبب مطامع القوى الخارجية في أراضيهم وأهميّتها الاستراتيجية والثقافية. ولا نجد اليوم دولة عربية حرّة في التصرف بمقدراتها أو اتخاذ المواقف التي تراها ملائمة لمصالحها، خصوصاً إذا بدا أنّ المصالح تهدّد سياسات الولايات المتحدة. وفي السنين الخمسين أو أكثر، منذ توصلّ الولايات المتحدة إلى موقعها العالمي المسيطر، قامت سياستها تجاه الشرق الأوسط على محورين لا ثالث لهما: حماية إسرائيل وضمّان تدفّق النفط، وكلاهما يتعارض في شكل مباشر مع القومية العربية. وقد عاملت واشنطن تطلّعات الشعب العربي - مع استثناءات قليلة - بكلّ ازدراء وعدوانية، على رغم أنّها لم تلق تحدياً يستحقّ الذكر من قادة العرب منذ وفاة عبد الناصر، بل إنّ الكل يتهافت على القيام بكلّ ما تطلبه.

وقد أبدى العرب ضعفاً جماعياً مذهلاً كلّما تعرّض جزء من عالمهم إلى الصدمات والاضغوط، مثل الغزو الإسرائيلي للبنان، والعقوبات على العراق التي هدفت إلى إضعاف الشعب والدولة عموماً، وقصف ليبيا والسودان، والتهديدات لسورية، والاضغوط على المملكة العربية السعودية. وعلى رغم قوتهم الاقتصادية الكبرى وإرادات شعوبهم فإنّ أيّاً من الدول لم توجه تحدياً مهماً كان رمزياً إلى الولايات المتحدة. نجحت سياسة «فرق تسد» الاستعمارية في تجزئتهم، وأصبحت الأولوية لكلّ من الدول المحافظة على علاقاتها الثنائية مع أميركا. وأصبح هذا الاعتبار سابقاً على كلّ ما عداه، مهما كان إلحاح الظروف. وهناك من بين الدول هذه التي تعتمد على المعونات الاقتصادية الأميركية، وتلك التي تعتمد على الحماية العسكرية.. وهكذا. ذلك أنّ كلاً من الدول قرّرت أنّ لا يثق بالبقية، كما لا يهتمه رفاه وتقدّم الشعب، مفضلاً بدل ذلك الاعتماد على الأميركيين بكل ما لديهم من الاحتقار للعرب والتعالي عليهم، وهو ما تزايد أضعافاً منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوى العظيمة الوحيدة في العالم. وقد كانت هذه الدول دوماً أكثر استعداداً لقتال بعضها بعضاً منها إلى مواجهة العدوان الخارجي.

النتيجة اليوم، بعد غزو العراق، الشعور العميق بالإحباط والهزيمة لدى الأمة العربية، التي لا تجد أمامها سوى الانصياع إلى مخططات أميركا المعلنه لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لمصلحتها ومصالحة إسرائيل بالطبع. ولم يجد هذا المشروع المنفلت في شموليته حتى الآن رداً موحداً من الدول العربية، مهما كان ضعيفاً أو عمومياً. بل يبدو أنّ هذه الدول لا تجد سوى الوقوف مكتفة الأيدي في انتظار ما يأتي، فيما يواصل بوش ورامسفيلد وباول والآخرين إطلاق القنابل هنا وتوزيع التهديدات هناك وترسيم الخطط وتوجيه الإهانات والقيام بالزيارات الأمبراطورية لهذه الدولة أو تلك. وما يضيفي مرارة خاصة على كلّ هذا أنّ العرب وافقوا من دون شروط على خريطة الطريق الأميركية (والرباعية) التي تبدو كأنّها خرجت من عالم أحلام اليقظة الذي يعيش فيه جورج بوش، فيما أحجم الإسرائيليون بكلّ برود عن أي موافقة، إذ ما هو شعور الفلسطيني وهو يرى قائداً من الصف الثاني مثل أبو مازن، الذي كان دوماً من الأتباع المخلصين لعرفات، وهو يحتضن كولن باول والأميركيين، فيما يتّضح حتى للأطفال أنّ خريطة الطريق صممت لفرضين: أولاً إشعال حرب أهلية فلسطينية، وثانياً إخضاع الفلسطينيين من دون مقابل للمطلب الأميركي - الإسرائيلي بـ «الإصلاح». هل هناك حضيض أعمق من هذا لسقوطننا؟

أما في ما يخصّ الخطط الأميركية للعراق، فما لا يقبل الشكّ أنّ ما سيحصل سيكون وضعاً كولونياً من الطراز التقليدي، يشابه الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٦٧. إنّ فكرة جلب الديمقراطية بالأسلوب الأميركي إلى العراق تعني أساساً إخضاعه للسياسة الأميركية، أي معاهدة سلام مع إسرائيل وإعادة تنظيم أسواق النفط ضمناً للربح الأميركي، مستوى من الأمن الداخلي لا يتجاوز الحد الأدنى الممكن، بما لا يسمح بمعارضة حقيقية أو بناء حقيقي لمؤسسات الدولة. وربما كانت فكرتهم، ولو أنّي لا أعرف ذلك يقيناً، تحويل العراق إلى وضع لبنان أثناء الحرب الأهلية. لكن يكفيننا مثال صغير واحد على نوع «التخطيط» الذي يقومون به للعراق. فقد نقلت الصحافة الأميركية أخيراً أنّ نوح فيلدمان (٣٢ سنة)، البروفسور المساعد في مادة القانون في جامعة نيويورك، سيكون المسؤول عن إعداد دستور عراقي جديد. وجاء في التقارير عن التعيين لهذا المنصب الرئيسي أنّ فيلدمان خبير لامع في القانون الإسلامي، وقد درس

العربية منذ أن كان عمره ١٥ سنة، وأنه نشأ يهودياً محافظاً. لكنّه لم يمارس القانون في أي بلد عربي، ولم يزر العراق، ولا يبدو أنّ له أي خلفيات تساعده عملياً على فهم مشاكل عراق ما بعد الحرب. ويا لها من إهانة صريحة، وليس فقط للعراق، بل للألوف من القانونيين العرب والمسلمين الذي يمكنهم بجدارة القيام بمهمة كهذه خدمة لمستقبل العراق. لكن كلا. أميركا تريد إسناد المهمة إلى هذا الشاب العديم الخبرة، لكي تستطيع القول: «ها نحن نعطي العراق الديموقراطية!». إنّه بالتأكيد احتقار ما بعده احتقار.

هذا العجز العربي الفاضح إزاء ما يجري يبعث على أشد الإحباط، وليس فقط لغياب المساعي الحقيقية لتشكيل رد جماعي متماسك على الحملة الأميركية. ذلك أنّني من منظوري كشخص في الخارج أجد أنّ من المذهل أنّنا لن نسمع طوال هذه الأزمنة أي نداء من الحكّام إلى شعوبهم طلباً للدعم أمام الخطر الذي يهدّد الجميع. فيما لا يخفي المخطّطون العسكريون الأميركيون أنّهم يتهيّأون للقيام بتغييرات جذرية في العالم العربي، وهي تغييرات يمكنهم فرضها بقوة السلاح، لأن ليس هناك قوة تستحقّ الذكر في مواجهتهم. إضافة إلى ذلك، فالفكرة خلف هذه المخططات كما يبدو لا تقلّ عن تدمير الشعور الوحدوي الكامن لدى العرب مرة وإلى الأبد، والتغيير الحاسم لكلّ أسس حياتهم وتطلّعاتهم.

ولا أرى من جهتي سبيلاً لردع استعراض القوة الهائل هذا إلا بقيام تحالف لا سابق له بين الحكّام العرب وشعوبهم. لكن هذا يتطلّب بالتأكيد تعهد كلّ الحكومات العربية بفتح مجتمعاتها لشعوبها وإلغاء كلّ الإجراءات الأمنية القمعية لتشكيل معارضة منظمة للإمبريالية الجديدة. إنّ الشعوب التي تجبر على خوض الحروب أو التي تعاني من الإخراس والقمع لا يمكنها الوصول إلى مستوى التحدي للخطر الداهم. والمطلوب أن يكون لنا مجتمعات عربية تحرّرت في شكل تام من حال الحصار المفروضة ذاتياً بين الحاكم والمحكوم. لماذا إذن لا نرحّب بالديموقراطية دفاعاً عن الحرية وحقّ تقرير المصير؟ لماذا لا نقول إنّنا نريد تعبئة كلّ مواطن يرغب في القيام بالمهمة في جبهة موحّدة ضدّ العدو المشترك؟ إنّنا بحاجة من كلّ مثقف وكلّ قوة سياسية إلى التكاتف ضدّ المشروع الاستعماري لإعادة صياغة حياتنا من دون موافقة منّا. لماذا نترك مهمة المقاومة للتطرّف والمفجّرين الانتحاريين اليائسين؟

يمكن القول استطراداً إنني لاحظت أثناء قراءتي لتقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم العربي قلة تركيزه على التدخل الاستعماري في العالم العربي، وما له من تأثيرات عميقة وطويلة العهد. إنني لا أقول إن الخارج هو مصدر كل مشاكلنا، لكن في الوقت نفسه أرفض الرأي القائل بأنها كلها من صنع أنفسنا. لكن لا شك أن السياق التاريخي ومشاكل التجزئة السياسية تلعب دوراً كبيراً لا يعيره التقرير اهتماماً يذكر. إن غياب الديمقراطية يعود في جزء منه إلى التحالف بين القوى الغربية من جهة وأنظمة أو أحزاب الأقليات الحاكمة من الجهة الثانية، وبالتالي فالقضية ليست أن العرب لا يريدون الديمقراطية، بل لأن الديمقراطية مثلت خطراً بالنسبة للكثير من الأطراف في هذه الحلبة. إضافة إلى ذلك، لماذا علينا اتّخاذ النموذج الأميركي للديموقراطية (وهو التعبير اللطّف عن حرية السوق وعدم الاهتمام بما للإنسان من حقوق والحاجة إلى الخدمات الاجتماعية) وكأنه الوحد المطروح. إنّه موضوع يحتاج إلى نقاش أوسع بكثير ممّا تتحمّله هذه المقالة، ولذا سأعود إلى نقطتي الرئيسية.

لنتصوّر كيف كان للموقف الفلسطيني ضدّ الهجمة الأميركية الإسرائيلية أن يكون أكثر فاعلية لو قام على وحدة فلسطينية صلبة، بدل التسابق المهيّن على الانضمام إلى الفريق المكلف مقابلة كولن باول. ولم أفهم عبر السنين سبب فشل قادة الفلسطينيين في تطوير استراتيجية مشتركة في وجه الاحتلال ورفض الدخول في مفاوضات مثل خطط ميتشل أو تينيت أو «الرباعية» الحالية. لماذا لا نقول لكلّ الفلسطينيين إننا نواجه عدواً واحداً بأطماع معروفة في أرضنا وحياتنا، ويجب التوحّد للكفاح ضدّه؟ المشكلة الجذرية في كلّ مكان وليس فقط فلسطين هي الانقسام العميق بين الحاكم والمحكوم، وهو من النتائج المشوّهة للاستعمار. إنّه الخوف من المشاركة الديمقراطية، وكأنّ مقداراً زائداً من الحرية يؤدّي إلى خسارة النخب الحاكمة دعم القوة الاستعمارية. النتيجة بالطبع ليست فقط غياب أي تعبئة حقيقية لخضوع الصراع المشترك، بل أيضاً إدامة التجزئة والانقسامات الداخلية. وها نحن نجد أمامنا الوضع الحالي الذي يتلخّص في استبعاد غالبية المواطنين العرب عن المشاركة في معركة المصير هذه.

الشعب العربي اليوم، أراد أم لم يرد، يواجه هجوماً شاملاً على مستقبله من قبل القوة الاستعمارية الأكبر، أميركا، التي تعمل بالتنسيق مع إسرائيل لإخضاعنا وتحويلنا

إلى إقطاعات متصارعة أولويتها ليست الولاء لشعوبها بل لتلك القوة الاستعمارية ووكلائها المحليين. إنها الحقيقة الجلية التي لا يعني عدم إدراكها سوى التعامي المتقصّد. ما نحتاجه الآن هو كسر القيود الحديد التي تكبّل المجتمعات العربية وتحيلها إلى عُصب مكبوتة تغلي بالغضب الصامت، وقيادات لا تشعر بالاطمئنان في مواقعها، ومثقفين مهمّشين. إنّها أزمة لا سابق لها، ولذا لا بدّ لمواجهتها من وسائل جديدة. الخطوة الأولى إذن هي إدراك حجم المشكلة، ثم العمل على التغلّب على تلك العوامل، التي تقصر تفاعلنا معها على الغضب العاجز وردود الفعل المبتسرة. لكن البديل أمامنا كما ذكرت، وهو يقدم الكثير من الأمل.

الحياة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣

أحدث خطة سلام: خريطة طريق إلى ماذا وإلى أين؟

في أوائل أيار/مايو، بينما كان كولن باول يقوم بزيارته إلى إسرائيل والأراضي المحتلة، اجتمع مع محمود عباس، رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، وبشكل منفصل مع مجموعة من نشطاء المجتمع المدني، من ضمنهم حنان عشراوي ومصطفى البرغوثي. وبحسب البرغوثي فإن باول عبّر عن دهشته وامتعاضه إلى حد ما من الخرائط المعدّة بالكومبيوتر للمستوطنات والجدار الذي يبلغ ارتفاعه ٨ أمتار، والعشرات من نقاط التفتيش التابعة للجيش الإسرائيلي التي تجعل الحياة بالغة الصعوبة والمستقبل قاتمًا للغاية بالنسبة إلى الفلسطينيين. تبدو رؤية باول للواقع الفلسطيني، في أحسن الأحوال، ناقصة على رغم موقعه المهيّب، لكنّه طلب بالفعل تزويده وثائق ليأخذها معه، والأهم من ذلك أنّه طمأن الفلسطينيين إلى أنّ جهداً يماثل ما بذله بوش على صعيد العراق سيكرّس الآن لتطبيق خريطة الطريق. وجرى تأكيد النقطة ذاتها في الأيام الأخيرة من أيار/مايو من جانب بوش ذاته، في سياق مقابلات أجرتها معه وسائل الإعلام العربية، ولو أنّه أكّد كعادته على عموميّات بدلاً من أيّ شيء محدّد. واجتمع بوش مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين في الأردن، وقبل ذلك مع أبرز الزعماء العرب، باستثناء الرئيس السوري بشار الأسد، بالطبع. هذا كلّهُ هو جزء مما يبدو الآن أشبه باندفاع أميركية كبيرة إلى أمام. وكون أرييل شارون قبل خريطة الطريق (مع تحفّظات تكفي لنسف موافقته) يبدو نذيراً لدولة فلسطينية لا تملك مقومات البقاء.

يُفترض أن تتحقق رؤية بوش (لهذه الكلمة نبرة حاملة غريبة في ما يفترض أن يكون خطة سلام عملية ومحدّدة بوضوح وذات مراحل ثلاث) عبر سلطة يعاد هيكلتها، وإزالة كلّ أشكال العنف والتحرّيز ضدّ الإسرائيليين، وتنصيب حكومة تلبي احتياجات إسرائيل و«الرباعية» (الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) التي أعدت الخطة. وتتعهد إسرائيل من جانبها بتحسين الوضع الإنساني، وتخفيف القيود ورفع حظر التجوّل، على رغم عدم وجود تحديد للمكان والزمان. وبحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٢، يفترض أن تتضمن «المرحلة الأولى» أيضاً تفكيك نقاط الاستيطان غير الشرعية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، على رغم أن لا شيء يذكر عن إزالة بقية المستوطنات، التي تضم ٢٠٠ ألف مستوطن على الضفة الغربية وغزة، ناهيك عن الـ ٢٠٠ ألف مستوطن إضافي في القدس الشرقية. «المرحلة الثانية»، التي توصف بأنّها مرحلة انتقالية تمتدّ من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ستركّز الاهتمام، على نحو غريب نوعاً ما، على «خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة ورموز سيادية» - من دون تحديد أي شيء من ذلك - لتتوجّ بمؤتمر دولي يصادق ثم «ينشئ» دولة فلسطينية، تكون مرة أخرى ذات «حدود مؤقتة». «المرحلة الثالثة» يفترض أن تنهي النزاع كلياً، أيضاً عبر مؤتمر دولي ستكون مهمته تسوية القضايا الأكثر تعقيداً: اللاجئين، المستوطنات، القدس، الحدود. ودور إسرائيل في هذا كلّه أن تتعاون، فيما يلقي العبء الفعلي على الفلسطينيين، الذين يتعيّن عليهم أن يواصلوا تنفيذ التزاماتهم بتعاقب سريع، بينما يبقى الاحتلال العسكري في مكانه تقريباً، على رغم تخفيفه في المناطق الرئيسية التي تعرّضت للفرز خلال ربيع ٢٠٠٢. ولا تتضمن الخطة أي عنصر مراقبة، ويترك التماثل المضلل لهيكلتها لإسرائيل إلى حد كبير السيطرة على ما سيحدث. أما بالنسبة إلى حقوق الإنسان للفلسطينيين، التي تعاني حالياً القمع أكثر من التجاهل، فإنّ الخطة لا تحتوي على أي معالجة محدّدة: يعود إلى إسرائيل، كما يبدو، استمرار الوضع مثل السابق أم لا.

للمرة الأولى، كما يقول جميع المعلقين المعتادين، يعرض بوش أملاً حقيقياً لتسوية في الشرق الأوسط. ولحقت تسريبات محسوبة من البيت الأبيض إلى لائحة عقوبات محتملة ضد إسرائيل إذا بالغ شارون في تعنته، لكن ذلك نُفي بسرعة ثم اختفى. وهناك

إجماع متزايد في وسائل الإعلام تُعرض بموجبه محتويات الوثيقة - الكثير منها مأخوذ من خطط سلام سابقة - باعتبارها نتيجة للثقة التي يشعر بها بوش إثر انتصاره في العراق. وكما هي حال معظم النقاشات ذات الصلة بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فإنّ الكليشيهات المتلاعب بها والافتراضات المبالغ بها، وليس حقائق النفوذ والتاريخ الحي، هي التي تصوغ نسق الخطاب. ويُحَى المشكّكون والنقاد جانباً باعتبارهم مناهضين لأميركا، في الوقت الذي دان جزء كبير من القيادة المنظمة لليهود خريطة الطريق باعتبار أنّها بحاجة إلى كثرة كثيرة من التنازلات الإسرائيلية. لكنّ الصحافة السائدة تواصل تذكيرنا بأنّ شارون تحدّث عن «احتلال» وهو ما لم يعترف به إطلاقاً حتى الآن، وأعلن في الواقع نيّته أن ينهي حكم إسرائيل المفروض على ٢,٥ مليون فلسطيني. لكن هل هو مكترث حقاً بما ينوي إنهاءه؟ كتب جدعون ليفي الملقّب في «هآرتس» في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ أن شارون، مثل معظم الإسرائيليين، لا يعرف شيئاً «عن الحياة في ظلّ حظر التجوّل في تجمّعات السكان التي تخضع للحصار منذ سنوات. ماذا يعرف عن الإذلال عند نقاط التفتيش، أو عن إجبار أشخاص على السفر على دروب الحصى والطين، معرّضين حياتهم للخطر، كي يوصلوا امرأة توشك أن تلد إلى مستشفى؟ عن الحياة على حافة مجاعة؟ عن بيت مهدّم؟ عن أطفال يرون آباءهم وأمّهاتهم يتعرّضون للضرب والإذلال في منتصف الليل؟»

ومن القضايا الأخرى التي أغفلت بشكل مثبّط من خريطة الطريق «الجدار العازل» الضخم الذي يجري تشييده الآن في الضفة الغربية من قبل إسرائيل: ٣٤٧ كيلومتراً من الكونكريت الذي يمتدّ من الشمال إلى الجنوب، نُصب منه بالفعل ١٢٠ كيلومتراً. ويبلغ ارتفاعه ٢٥ قدماً وسمكه عشرة أقدام، وتقدر كلفته بـ ١,٦ مليون دولار لكلّ كيلومتر. والجدار لا يفصل فحسب إسرائيل عن دولة فلسطينية مفترضة على أساس حدود ١٩٦٧: إنّهُ يضمّ في الواقع مساحات جديدة من أراضي فلسطين، تمتدّ أحياناً خمسة أو ستة كيلومترات. والجدار محاط بخنادق وأسلاك كهرباء وخنادق مائية، وهناك أبراج مراقبة على مسافات منتظمة. وبعد عقد تقريباً على انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، يرتفع هذا الجدار العنصري البشع من دون أن يرتفع صوت يذكر من غالبية الإسرائيليين أو حلفائهم الأميركيين الذين سيدفعون،

شاؤوا أم أبوا، معظم كلفته. ويعيش سكان بلدة قلقيلية الفلسطينيون البالغ عددهم ٤٠ ألف شخص في منازلهم على جانب من الجدار، بينما تقع الأرض التي يزرعونها ويعيشون منها على الجانب الآخر منه. ويقدر أنه عندما يُنجز الجدار - فيما تواصل الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون على الأرجح الجدل بشأن قضايا إجرائية على مدى شهر من غير انقطاع - سيكون حوالى ٣٠٠ ألف فلسطيني قد فصلوا عن أراضيهم. تلزم خريطة الطريق الصمت عن هذا كله، كما هي الحال أيضاً بشأن موافقة شارون أخيراً على جدار على الجانب الشرقي للضفة الغربية، الذي سيقطع، في حال إنشائه، من حجم الأراضي المتاحة للدولة التي يحلم بها بوش إلى حوالى ٤٠ في المئة من المنطقة. وهذا هو ما كان يخطط له شارون طول الوقت.

يكمن تفسير غير معلن وراء موافقة إسرائيل المقترنة بتعديلات كثيفة على الخطة والتزام الولايات المتحدة الواضح بها: النجاح النسبي للمقاومة الفلسطينية. ويصحّ هذا بغض النظر عن الموقف من بعض وسائلها وشجبتها، وكلفتها الباهظة، والخسائر الجسيمة التي ألحقتها بجيل آخر من الفلسطينيين الذين لم يستسلموا كلياً في وجه التفوق الساحق للقوة الإسرائيلية - الأميركية. وقدمت أنواع الأسباب شتى لظهور خريطة الطريق: إن ٥٦ في المئة من الإسرائيليين يؤيدونها، وإن شارون رضخ أخيراً للواقع الدولي، وإن بوش يحتاج إلى غطاء عربي - إسرائيلي لمغامراته العسكرية في أماكن أخرى، وإن الفلسطينيين ثابوا أخيراً إلى رشدهم وقدموا أبو مازن (الاسم الأكثر شيوعاً لمحمود عباس)، وهلم جراً. بعض هذا صحيح، لكنني ما زلت أجادل أنه لولا حقيقة رفض الفلسطينيين العنيد القبول بأنهم «شعب مهزوم»، كما وصفهم أخيراً رئيس الأركان الإسرائيلي، لما كانت هناك خطة سلام. مع ذلك، يخطئ كل من يعتقد أن خريطة الطريق تطرح أي شيء يقرب من تسوية أو يعالج القضايا الأساسية. فهي، مثل الكثير من خطاب السلام السائد، تلقي الحاجة إلى ضبط النفس والتخلي عن العنف والتضحية بالكامل على أكتاف الفلسطينيين، وتتجاهل بذلك ثقل تاريخ الفلسطينيين وأهميته المطلقة. فقراءة خريطة الطريق تعني أن يصطدم المرء بوثيقة تقع خارج سياق الزمان والمكان وتتعاقل عنهما.

خريطة الطريق، بمعنى آخر، ليست خطة للسلام بمقدار ما هي خطة للتهديئة: إنها تدور حول وضع حدّ لفلسطين كمشكلة. من هنا تكرر تعبير «الأداء» في خطاب

الوثيقة الجاف. أي، بكلمة أخرى، كيف يُتوقع أن يتصرف الفلسطينيون، بالمعنى الاجتماعي تقريباً للكلمة. لا عنف، ولا احتجاج، ومزیداً من الديموقراطية، وزعماء ومؤسسات أفضل، وكل ذلك بالاستناد على فكرة أنّ المشكلة في الأساس تتمثل في ضراوة المقاومة الفلسطينية، وليس الاحتلال الذي تسبّب في نشوئها. ولا يتوقع أي شيء مماثل إطلاقاً من إسرائيل باستثناء أنّ المستوطنات الصغيرة التي أشرت إليها أعلاه، التي تعرف بـ «نقاط استيطان غير شرعية» (وهو تصنيف جديد كلياً يلمح إلى أنّ بعض الكيانات المزروعة في أراضي فلسطين هي شرعية)، يجب أن يجري التخلي عنها، وأن «تجمّد» المستوطنات الكبيرة، نعم، لكن لن يجري إزالتها أو تفكيكها. ولا ترد أي كلمة عمّا عاناه الفلسطينيون منذ ١٩٤٨، ومرة أخرى منذ ١٩٦٧، على أيدي إسرائيل والولايات المتحدة. ولا شيء عن إلغاء تنمية الاقتصاد الفلسطيني كما تصف ذلك الباحثة الأميركية سارة روي في كتاب يصدر قريباً («العلم والسياسة: مختارات من أعمال سارة روي عن التجربة الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٥ - ٢٠٠٣»). هدم المنازل، واقتلاع الأشجار، وخمسة آلاف سجين أو أكثر، وسياسة الاغتيالات المستهدفة، وعمليات الإغلاق منذ ١٩٩٣، ودمار البنى التحتية بالجملة، والعدد المروّع للقتلى والمشوّهين - هذا كلّه وأكثر، يمرّ من دون كلمة.

إنّ العدوان الوحشي والموقف الأحادي المتغطرس للفريقين الأميركي والإسرائيلي معروفان بالفعل. أما الفريق الفلسطيني فإنّه لا يبعث أي ثقة تذكر، إذ يتألف من عناصر مستهلكة وهرمة من أعوان عرفات. وبالفعل، يبدو أنّ خريطة الطريق منحت ياسر عرفات فرصة أخرى للحياة، على رغم كل المساعي المدروسة من جانب باول ومساعديه لتجنّب زيارته. فهو لا يزال متحكّمًا بمجريات الأمور على رغم سياسة إسرائيل الغيبية بالسعي إلى إذلاله بمحاصرته في مقرّ قُصف بقوة. وهو ما يزال الرئيس المنتخب لفلسطين، ويمسك بيديه الخيوط التي تتحكّم بكيس المال الفلسطيني (لم يعد الكيس منتفخاً). أما بالنسبة إلى مكانته، فلا أحد من فريق «الإصلاح» الحالي (الذي يتألف من أعضاء الفريق القديم بعد تغيير مواقعهم، باستثناء إضافتين أو ثلاث إضافات جديدة مهمة) يمكن أن يضاهاى شخصية الرجل الكهل الجذابة ونفوذه.

لنأخذ أولاً أبو مازن، التقيته للمرة الأولى في آذار/مارس ١٩٧٧ في أول اجتماع أحضره للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة. كانت كلمته الأطول، وألقاها بالأسلوب الوعظي الذي لا بدّ أنّه أتقنه أولاً كمعلّم مدرسة ثانوية في قطر، وبيّن للنواب الفلسطينيين المجتمعين الفروقات بين الصهيونية والمعارضة الصهيونية. وكانت مداخلة جديدة بالانتباه، لأنّ معظم الفلسطينيين لم تكن لديهم أي فكرة في تلك الأيام بأنّ إسرائيل لم تكن تتألف من صهاينة أصوليين كان كلّ عربي يبغضهم، بل تضمّ أيضاً صفوفاً شتى من دعاة السلام والنشطاء. وإذا تأملنا في أحداث الماضي، سنرى أنّ خطاب أبو مازن أطلق حملة منظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم اجتماعات، كان معظمها سرّياً، بين فلسطينيين وإسرائيليين أجروا حوارات طويلة في أوروبا حول السلام، ومارسوا تأثيراً كبيراً إلى حدّ ما في مجتمعاتهم بخلق قاعدة التأييد التي جعلت اتفاق أوسلو ممكناً.

مع ذلك، لم يشكّ أحد في أنّ عرفات كان أعطى موافقته على كلمة أبو مازن والحملة اللاحقة، التي كلفت رجالاً شجعاناً مثل عصام السرطاوي وسعيد حمامي حياتهم، وبينما جاء المشاركون الفلسطينيون من قلب المشهد السياسي الفلسطيني (أي «فتح»)، كان الإسرائيليون مجموعة مهمّشة صغيرة من مؤيدي السلام المنبوذين الذين كانت شجاعتهم موضع تقدير لهذا السبب بالذات. وخلال السنوات التي أمضتها منظمة التحرير في بيروت بين عام ١٩٧١ و١٩٨٢، كان أبو مازن موجوداً في دمشق، لكنّه انضم إلى عرفات المنفي وموظّفه في تونس على امتداد العقد التالي، وقد رأيتّه هناك مرات عدة ولفت انتباهي مكتبه الحسن التنظيم، وأسلوبه البيروقراطي الهادئ، واهتمامه الواضح بأوروبا والولايات المتحدة كمجالين يمكن للفلسطينيين فيهما أن ينجزوا عملاً مفيداً بالترويج للسلام مع الإسرائيليين. وبعد مؤتمر مدريد في ١٩٩١، قيل إنّّه جمع بين موظفين تابعين لمنظمة التحرير ومثقفين مستقلين في أوروبا وحوّلهم إلى فرق لإعداد ملفات تقاوض حول مواضيع مثل المياه واللاجئين والديموغرافيا والحدود، قبل ما أصبح يُعرف لاحقاً بقاءات أوسلو السرية في ١٩٩٢ و١٩٩٣، على رغم أنّه، على حدّ علمي، لم يُستخدم أيّ من الملفات، ولم يشارك أيّ من الخبراء الفلسطينيين بشكل مباشر في المحادثات، ولم يؤثّر أيّ من نتائج هذا البحث في الوثائق النهائية التي صدرت.

في أوسلو، حشد الإسرائيليون مجموعة من الخبراء المدعومين بخرائط ووثائق وإحصاءات، وما لا يقل عن ١٧ مسودة مسبقة لما سيوقَّع عليه الفلسطينيون في النهاية، بينما قصر الفلسطينيون للأسف مفاوضاتهم على ثلاثة رجال مختلفين كلياً من منظمة التحرير، لا أحد منهم يعرف الإنكليزية أو يملك خلفية في التفاوض الدولي (أو أي نوع آخر سواه). ويبدو أنّ عرفات كان يهدف من إرسال فريق بشكل أساسي إلى أن يبقى نفسه في العملية، خصوصاً بعد خروجه من بيروت وقراره الكارثي بالوقوف إلى جانب العراق خلال حرب الخليج في ١٩٩١. وإذا كانت هناك أهداف أخرى في باله، فإنّه لم يُعدّها لها بشكل فاعل، كما كانت حاله دائماً. وفي مذكرات أبو مازن («عبر القنوات السرية: الطريق إلى أوسلو»، ١٩٩٥)، وفي تقارير محكية أخرى عن محادثات أوسلو، يشار إلى مساعد عرفات باعتباره «مهندس» الاتفاق، على رغم أنّه لم يفادر تونس إطلاقاً. ويذهب أبو مازن إلى حدّ القول بأنّه احتاج إلى سنة بعد احتفالات واشنطن (حيث ظهر إلى جانب عرفات ورابين وبيريز وكلينتون) كي يقنع عرفات بأنّه لم يحصل على منزلة أو مكسب من أوسلو مع ذلك، يؤكّد معظم التقارير عن محادثات السلام حقيقة أنّ عرفات كان يحرك كلّ الخيوط. لا عجب إذاً أن تؤدّي مفاوضات أوسلو إلى جعل الوضع الإجمالي للفلسطينيين أكثر سوءاً بكثير. ودأب الفريق الأميركي بقيادة دنيس روس، الموظّف السابق في اللوبي الإسرائيلي - وهي وظيفة عاد إليها الآن - على تأييد الموقف الإسرائيلي الذي انطوى، بعد عقد كامل من المفاوضات، على إعادة ١٨ في المئة من الأراضي المحتلة للفلسطينيين وفق شروط غير مؤاتية إلى حدّ كبير، بترك الجيش الإسرائيلي مسؤولاً عن الأمن والحدود والمياه. لذا كان من الطبيعي أن يرتفع عدد المستوطنات إلى أكثر من الضعف.

ومنذ عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة في ١٩٩٤، بقي أبو مازن شخصية من الصف الثاني، يُعرف عالمياً بـ «مرونته» مع إسرائيل، وتبعيته لعرفات، وافتقاره التام لأي قاعدة سياسية منظمة، على رغم أنّه أحد مؤسسي «فتح» وعضو في لجنتها المركزية وأمينها العام منذ وقت طويل. وهو على حدّ علمي لم يُنتخب أبداً إلى أيّ شيء، وبالتأكيد لم يُنتخب إلى المجلس التشريعي الفلسطيني. وتفتقر منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بقيادة عرفات إلى الشفافية. فلا يُعرف شيء يذكر عن

الطريقة التي اتخذت بها القرارات، أو كيف تُنفق الأموال، وأين هي، ومن يتمتع إلى جانب عرفات بدور في اتخاذ القرار. لكن الجميع يتفقون بأنّ عرفات لا يزال الشخصية المحورية على كل المستويات. ولهذا السبب يرى معظم الفلسطينيين أنّ ترقية أبو مازن إلى مكانة رئيس الوزراء المسؤول عن الإصلاح، التي تُسعد كثيراً الأميركيين والإسرائيليين، هي أشبه بنكته، وأنّها الوسيلة التي يلجأ إليها الرجل الهرم للتمسك بالسلطة بابتكار أداة تحايل جديدة. وينظر إلى أبو مازن عموماً على أنّه شخصية باهتة ولا يحمل أي أفكار واضحة خاصة به، سوى أنّه يريد أن يرضي الرجل الأبيض.

ومثل عرفات، لم يُقم أبو مازن أبداً في أي مكان خارج منطقة الخليج وسورية ولبنان وتونس، والآن فلسطين المحتلة. وهو لا يعرف أيّ لغات عدا العربية، ولا يعد متحدثاً يجيد الخطابة أو يفرض حضوره في مناسبات عامة. وبالمقارنة معه، يبدو محمد دحلان، المسؤول الجديد للأمن من غزة - الشخصية الأخرى التي جرى الترويج لها كثيراً وبينى الإسرائيليون والأميريكيون عليها آمالاً عريضة - أكثر شباباً وذكاءً وقاسياً تماماً. وخلال السنوات الثماني التي أدار خلالها إحدى منظمات الأمن الـ ١٤ أو ١٥ التابعة لعرفات، كانت غزة تعرف بـ «دحلانستان». وقد استقال العام الماضي ٢٠٠٢، لكن سرعان ما أوكلت إليه مهمة «رئيس الأمن الموحد» من جانب الأوروبيين والأميريكيين والإسرائيليين، على رغم أنّه هو أيضاً كان دائماً أحد رجال عرفات. ويتوقع منه في الوقت الحاضر أن يتخذ اجراءات صارمة ضدّ «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وهي أحد المطالب الإسرائيلية المتكررة التي يكمن وراءها الأمل في أن يكون هناك ما يشبه حرب أهلية فلسطينية، ويتوق إليها العسكريون الإسرائيليون.

في كل الأحوال، يبدو واضحاً لي أنّه مهما كان «أداء» أبو مازن مثابراً ومرناً، فإنّه سيكون مقيداً بثلاثة عوامل. أحدها بالطبع هو عرفات ذاته، الذي لا يزال يسيطر على «فتح» التي هي أيضاً، نظرياً، قاعدة نفوذ أبو مازن. العامل الآخر هو شارون (الذي يُفترض أن تقف الولايات المتحدة وراءه إلى نهاية الشوط)، وفي لائحة من ١٤ «ملاحظة» حول خريطة الطريق نُشرت في صحيفة «هآرتس» في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، كشف شارون القيود الصارمة جداً على أي شيء يمكن اعتباره مرونة من جانب إسرائيل. العامل الثالث هو بوش وبطانته. فانطلاقاً من الطريقة التي تعاملوا بها مع

أفغانستان والعراق ما بعد الحرب، لا يملك هؤلاء الرغبة أو الجدارة لعملية بناء الأمة التي ستكون مطلوبة بالتأكيد. وقد شرعت قاعدة بوش المسيحية اليمينية في الجنوب بالفعل في الاحتجاج بصخب على تسليط ضغوط على إسرائيل، وانطلق اللوبي الأميركي الموالي لإسرائيل ذو النفوذ الكبير، مع تابعه الطبع المتمثل بالكونغرس الأميركي الذي تحتله إسرائيل، متحركاً ضد أي تلميح باستخدام القسر ضد إسرائيل، على رغم أنّ ذلك سيكون حاسماً الآن مع بدء مرحلة نهائية.

قد أبدو متفائلاً على نحو مفرط إذا قلت إنّ الآفاق ليست قاتمة إطلاقاً، حتى إذا كانت الآفاق القريبة كالحة من منظور فلسطيني. أعود إلى العناد الذي أشرت إليه أعلاه، وحقيقة أنّ المجتمع الفلسطيني - المدمر، والمهدم تقريباً، واليائس من نواح كثيرة - يشبه طائر الدجّ في رواية هاردي، نافشاً ريشه بعد إطلاق النار عليه، إذ لا يزال قادراً على أن يبسط روحه الوثابة على الكتابة المتزايدة. لا يوجد مجتمع عربي آخر يماثله في عناده وجموحه، ولا نظير لما يحفل به من مبادرات مدنية واجتماعية ومؤسسات فاعلة (بما في ذلك معهد موسيقي نابض بالحياة على نحو رائع). وعلى رغم أنّ فلسطيني الشتات غير منظمين في الغالب ويعيشون في بعض الحالات حياة بائسة من النفي وعدم الانتماء إلى دولة، فإنّ المشاكل المتعلقة بمصيرهم الجماعي لاتزال تحركهم بقوة، وكلّ من أعرفه يحاول دائماً بطريقة ما أن يخدم القضية. ولم يجد سوى جزء ضئيل جداً من هذه الطاقة سبيله إلى السلطة الفلسطينية، التي بقيت باستثناء شخصية عرفات المتناقضة إلى حدّ كبير ذات تأثير هامشي بالنسبة إلى المصير المشترك. وبحسب استطلاعات للرأي أجريت أخيراً فإنّ «فتح» و«حماس» يتقاسمان بينهما تأييد حوالى ٤٥ في المئة من الناخبين الفلسطينيين، فيما تتوزع الـ ٥٥ في المئة المتبقية على تشكيلات سياسية مختلفة تماماً ذات آفاق مشجّعة أكثر بكثير.

ولفت إحدى هذه التشكيلات انتباهي بشكل خاص لأهميتها (وربطت نفسي بها) نظراً إلى أنّها الوحيدة ذات القاعدة الشعبية، وتتأى بنفسها بعيداً عن الأحزاب الدينية وسياساتها الطائفية، وعن النزعة القومية التقليدية التي يمثّلها نشطاء «فتح» القدامى (وليس الشباب) التابعين لعرفات. وقد أطلق عليها اسم «المبادرة السياسية الوطنية»، والشخصية الرئيسية فيها هو مصطفى البرغوثي، الطبيب الذي تلقى تعليمه في

موسكو، وكان عمله الأساسي مدير «لجنة القرى للإغاثة الطبية» المثيرة للإعجاب، التي وفّرت الرعاية الطبية لأكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني في المناطق الريفية. والبرغوثي، الناشط السابق في الحزب الشيوعي، منظم وقائد يتحدث بنبرة خافتة، اجتاز مئات العقبات المادية التي تعترض حركة الفلسطينيين أو سفرهم ليحشد تقريباً كل فرد ومنظمة مستقلة ذات شأن وراء برنامج سياسي يعد بالإصلاح الاجتماعي، بالإضافة إلى التحرر متجاوزاً الانتماءات العقائدية. وعمل البرغوثي، متحرراً على نحو فريد من اللغة الطنانة التقليدية، مع إسرائيليين وأوروبيين وأميركيين وأفارقة وآسيويين وعرب لبناء حركة تضامن كفوءة تمارس التعددية والتعايش اللذين تبشّر بهما. ولا ترفع «المبادرة السياسية الوطنية» يديها بوجه نزع العسكرة السائبة للانتفاضة. إنها تعرض برنامج تدريب للعاطلين عن العمل وخدمات اجتماعية للمحرومين انطلاقاً من أنّ ذلك يستجيب للظروف الحالية والضغط الإسرائيلي. وقبل كل شيء تسعى «المبادرة السياسية الوطنية»، التي توشك أن تصبح حزباً سياسياً منظماً، إلى تعبئة المجتمع الفلسطيني في الداخل وفي المنفى من أجل انتخابات حرة: انتخابات أصيلة تمثل مصالح الفلسطينيين، بدلاً من مصالح إسرائيل أو الولايات المتحدة. هذا الإحساس بالأصالة هو ما يبدو مفقوداً في الطريق الذي اختطّ لأبو مازن.

الرؤية هنا ليست دولة موقته مصطنعة على ٤٠ في المئة من الأرض، مع التخلي عن اللاجئين واحتفاظ إسرائيل بالقدس، بل أرض ذات سيادة تُحرّر من الاحتلال العسكري عبر تحرك جماهيري يشمل العرب واليهود حيثما أمكن ذلك. ولأنّ «المبادرة السياسية الوطنية» حركة فلسطينية أصيلة، أصبح الإصلاح والديموقراطية جزءاً من ممارستها اليومية. وقد انتمى إليها بالفعل المئات من أبرز النشطاء والمستقلين في فلسطين، وعقدت اجتماعات تنظيمية، وفي النية عقد المزيد منها في الخارج وفي فلسطين على رغم الصعوبات الفظيعة التي تسببها قيود إسرائيل على حرية الحركة. ويشعر المرء ببعض العزاء، إذ يرى، في الوقت الذي تتواصل المفاوضات والمبادرات الرسمية، أنّ هناك مجموعة بدائل غير رسمية لم يتم احتواؤها، وتمثّل «المبادرة السياسية الوطنية» وحركة تضامن عالمية متنامية في الوقت الحاضر المكونات الرئيسية لهذه البدائل.

الحياة ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣

عن الكرامة والتضامن

في مطلع أيار/مايو، كنت في سياتل لإلقاء محاضرات على مدى بضعة أيام. وأثناء وجودي هناك، تناولت العشاء مع والديّ راشيل كوري وشقيقتها الذين كانوا لايزالون في حال صدمة منذ جريمة قتل ابنتهم في ١٦ آذار/مارس الماضي في غزة ببلدوزر إسرائيلي. وأبلغني السيد كوري أنّه شخصياً كان يقود بلدوزرات، على رغم أنّ البلدوزر الذي قتل ابنته بصورة متعمّدة، لأنّها كانت تحاول ببسالة أن تمنع تدمير منزل فلسطيني في رفح، كان شيئاً ضخماً يزن ٦٠ طناً صمّمته «كاترييلر» خصيصاً لتدمير المنازل، وهو ماكينة أكبر بكثير من أي شيء سبق أن شاهده أو قاده. واستوقفني شيئان بشأن زيارتي القصيرة ولقائي والديّ كوري. الأول هو ما قالاه عن عودتهما إلى الولايات المتحدة مع جنّمان ابنتهما. فقد اتصلا فوراً بعضوي مجلس الشيوخ عن ولايتهما، باتي موراى وماري كانتول، وكلاهما ديموقراطي، وأبلغاهما ما جرى وتلقيا التعابير المتوقعة عن مشاعر الصدمة والحنق والغضب ووعوداً بإجراء تحقيق. لكن منذ عودة كلا المرأتين إلى واشنطن لم يسمع والدا كوري أي شيء آخر منهما، ولم يجرِ التحقيق الموعود. فكما هو متوقّع، تولّى اللوبي الإسرائيلي توضيح الحقائق لعضوي مجلس الشيوخ، وتراجعا كلاهما عن وعودهما. هكذا، قُتلت مواطنة أميركية بصورة متعمّدة على أيدي جنود دولة تابعة للولايات المتحدة من دون أن يثير ذلك، ولو مجرد احتجاج رسمي خافت، أو حتى إجراء التحقيق المطلوب الذي وُعدت به عائلتها.

لكنّ الجانب الثاني والأهم بكثير في حكاية راشيل كوري بالنسبة إليّ، كان موقف الشابة ذاته، المتّصف بالبطولة والشعور بالكرامة في الوقت نفسه. ولدت راشيل ونشأت في أوليمبيا، وهي مدينة صغيرة تبعد ٦٠ ميلاً جنوب سياتل، وانضمت إلى «حركة التضامن العالمية» وذهبت إلى غزة للوقوف إلى جانب بشر معذبين لم تكن لها أي صلة بهم من قبل. وتمثّل الرسائل التي كانت تبعث بها إلى عائلتها واثق رائعة حقاً عن إنسانيتها العادية، وتترك قراءتها أثراً عميقاً في النفس، خصوصاً عندما تصف مشاعر الودّ والقلق التي كان يبديها إزاءها كلّ الفلسطينيين الذين تصادفهم. ويبدو واضحاً أنّهم كانوا يرحّبون بها كواحدة منهم، لأنّها تعيش معهم كما يفعلون تماماً، تقاسمهم حياتهم ومخاوفهم، بالإضافة إلى فضائع الاحتلال الإسرائيلي وأثاره المروّعة حتى على أصغر طفل. إنّها تعي مصير اللاجئين، وما تسمّيه المحاولة الفادرة من قبل الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ نوع من الإبادة يجعل إمكان بقاء هذه المجموعة من البشر على قيد الحياة شيئاً يكاد يكون مستحيلاً. ويهزّ تضامنها المشاعر إلى حدّ أنّه يلهم جندي احتياط إسرائيليّاً اسمه داني كان رفض أداء الخدمة العسكرية أن يكتب إليها قائلاً: «إنّك تقومين بشيء جيّد. شكراً لما تفعلينه».

وما يبرز بقوة عبر كلّ الرسائل التي بعثت بها إلى عائلتها، والتي نُشرت في وقت لاحق في صحيفة «ذي غارديان» البريطانية، هو المقاومة المدهشة التي يبديها الفلسطينيون أنفسهم، أولئك البشر العاديون الذين حشروا في وضع شنيع للغاية من المعاناة واليأس.. ولكنّهم يواصلون الصمود على رغم ذلك. لقد سمعنا الكثير أخيراً عن «خريطة الطريق» وأفاق السلام لدرجة أنّنا غفلنا عن الحقيقة الأساسية الأولى، وهي أنّ الفلسطينيين رفضوا أن يذعنوا أو يستسلموا حتى في ظلّ العقاب الجماعي الذي ينزله بهم جبروت الولايات المتحدة وإسرائيل معاً. هذه الحقيقة الاستثنائية هي السبب وراء جود «خريطة الطريق» وكلّ ما سبقها ممّا يسمّى بخطط السلام، وليس أبداً لأنّ الولايات المتحدة وإسرائيل والمجتمع الدولي اقتنعوا لأسباب إنسانية بأنّ القتل وأعمال العنف يجب أن تتوقف. إذا أغفلنا هذه الحقيقة عن ثوة المقاومة الفلسطينية (التي لا أقصد بها إطلاقاً عمليات التفجير الانتحارية، التي تلحق الأذى أكثر بكثير من أي نفع)، بالرغم من كلّ إخفاقاتها وكلّ أخطائها، فإنّنا نغفل كلّ شيء. كان الفلسطينيون يمثّلون

دائماً مشكلة بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، وقدّم دائماً بانتظام ما يسمّى بالحلول التي تهدّئ المشكلة إلى أدنى حدّ بدلاً من حلّها. وكانت السياسة الإسرائيلية الرسمية، بغضّ النظر عما إذا كان شارون يستخدم كلمة «احتلال» أو لا، وبغضّ النظر عن قيامه أو عدم قيامه بتفكيك برج أو برجين صديئين وغير مستعملين، تقوم دائماً على رفض قبول التعامل بنديّة مع الفلسطينيين أو الاعتراف إطلاقاً بأنّ حقوقهم انتهكت بشكل مخز كل الوقت من جانب إسرائيل. وفي الوقت الذي حاول بضعة إسرائيليين شجعان على مدى السنين أن يتعاملوا مع هذا التاريخ الآخر المخفي، فإنّ معظم الإسرائيليين وما يبدو أنّه غالبية اليهود الأميركيين بذلوا قصارى جهدهم لإنكار أو تحاشي أو إلغاء الواقع الفلسطيني. هذا هو سبب عدم وجود سلام.

بالإضافة إلى ذلك، لا تقول «خريطة الطريق» شيئاً عن العدل أو عن العقاب التاريخي الذي أنزل بالشعب الفلسطيني طوال عقود لا تُحصى. لكن ما كشفه عمل راشيل كوري في غزة هو بالضبط الثقل النوعي للتاريخ الحي للشعب الفلسطيني كمجموعة بشرية ذات خصائص وطنية، وليس مجرد مجموعة لاجئين محرومين. هذا هو ما كانت راشيل تتضامن معه. وعلينا أن نتذكّر بأنّ هذا النوع من التضامن لم يعد مقصوراً على عدد ضئيل من الأشخاص الشجعان هنا وهناك، بل أصبح معروفاً في أرجاء العالم. القيتُ في الأشهر الستة الماضية محاضرات في أربع قارات أمام آلاف الأشخاص. وكان ما يجمعهم هو فلسطين وكفاح الشعب الفلسطيني، الذي أصبح الآن كلمة متداولة مرادفة للتحرّر والاستتارة، بغضّ النظر عن كلّ أنواع الذم والإساءة التي يرميهم بها أعداؤهم.

وكلّما تُكشّف الحقائق، يجري الإقرار فوراً بعدالة القضية الفلسطينية والتعبير عن أعمق درجات التضامن مع الكفاح الباسل للشعب الفلسطيني. وكان شيئاً استثنائياً أن تكون فلسطين قضية محورية هذه السنة خلال اجتماعات بورتو اليفري المناهضة للعولة، وأيضاً خلال اجتماعيّ دافوس وعمان، وهما قطبا الطيف السياسي للعالم كله. لكنّ الأميركيين بشكل عام يحملون فكرة سيئة جداً عن العرب والفلسطينيين، وهو شيء ينبغي أن لا يثير الاستغراب أخذاً في الاعتبار أنّهم يلقمون من جانب وسائل الإعلام مزيجاً من الجهل وتشويه الحقائق يتّصف بتحيزّ فظيع، عندما لا يشار أبداً إلى

الاحتلال بالطريقة الشنيعة التي توصف بها الهجمات الانتحارية، ولا تعرض «سي إن إن» وشبكات التلفزيون أبداً جدار الفصل العنصري الذي تشيّد إسرائيل وبلغ ارتفاعه ٢٥ قدماً وسمكه خمسة أقدام ويمتدّ ٢٥٠ كيلومتراً (ولا يشار إليه حتى بشكل عابر طوال العرض الباهت لـ «خريطة الطريق»)، ولا تُعرض جرائم الحرب، والتدمير والإذلال بلا مبرر، والتشويه الجسدي، وهدم المنازل، ودمار الزراعة، والموت الذي يُفرض على المدنيين الفلسطينيين، كما هي معاناتهم بالفعل يومياً وبشكل روتيني تماماً. فتذكروا رجاءً أنّ كلّ الأجهزة الرئيسية لمؤسسات الإعلام المهيمنة، من الاتجاه الليبرالي اليساري وصولاً إلى اليمين المتطرّف، هي بالإجماع مناهضة للعرب ومناهضة للمسلمين ومناهضة للفلسطينيين. انظروا إلى جبن وسائل الإعلام خلال فترة التهيئة لحرب غير شرعية وغير عادلة ضد العراق، ولاحظوا مدى ضآلة التغطية آنذاك للأذى الهائل الذي لحق بالشعب العراقي من جراء العقوبات، وقلة التقارير التي تناولت الحملات الضخمة المناهضة للحرب في أرجاء العالم. لم يجرؤ صحافي باستثناء هيلين توماس على توبيخ الإدارة لما أطلقتها من أكاذيب شنيعة و«حقائق» مركبة بشأن العراق مدعية أنّه كان يمثل خطراً وشيكاً على الولايات المتحدة قبل الحرب، تماماً كما يُسمح حالياً لخبراء الدعاية ذاتهم في الحكومة، الذين يجري الآن تناسي ما اختلقوه ولقّوه بشكل لا أخلاقي من «حقائق» حول أسلحة الدمار الشامل والأدعاء بأنّها ليست ذات صلة، أن يفلتوا من الحساب من وسائل الإعلام الجديدة عند مناقشة الوضع المريع، الذي لا يمكن تبريره إطلاقاً، والذي خلقته الولايات المتحدة لشعب العراق بشكل أحادي ولا مسؤول. ومهما كانت المسؤولية التي تُلقى على صدام حسين كطاغية وحشي، وهو ما كان بالفعل، فإنّه وقرّ للشعب العراقي بنية تحتية للخدمات، مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم، أفضل من أي بلد عربي. ولم يعد هناك أي شيء من ذلك.

لا غرابة إذن، إزاء الخوف من تهمة اللاسامية عند انتقاد إسرائيل بسبب جرائمها اليومية ضدّ المدنيين الفلسطينيين العزل، أو تهمة العداء لأميركا عند انتقاد حربها اللاشرعية واحتلالها العسكري، إنّ الحملة الشرسة من الحكومة ووسائل الإعلام على المجتمع العربي وتاريخه وثقافته وذهنيته بقيادة أشخاص بدائيين مثل برنارد لويس ودانيال بايبس أزهبت كثيرين منّا وأقنعتهم بأنّ العرب حقيقة قوم متأخرون عاجزون ولا

مستقبل لهم، وأنّ الفشل في التطوّر والديموقراطية يجعلهم الوحيدين في العالم في التخلّف والرجعية. لكنّ هذه هي النقطة التي يجب عندها تعبئة كلّ مشاعر الكرامة والفكر التاريخي النقدي كي نميّز بين الحقيقة والدعايات.

لا إنكار أنّ البلاد العربية اليوم تخضع لأنظمة لا شعبية لها، وأنّ أعداداً غفيرة من الشبيبة العربية الفقيرة والمحرومة تبقى معرّضة للأصولية الدينية في أقصى أشكالها. لكن من الكذب المحض القول، كما تكرر «نيويورك تايمز»، إنّ المجتمعات العربية تخضع للسيطرة التامة وليس هناك أي حرية للتعبير ولا مؤسسات مدنية أو حركات اجتماعية نشيطة. فعلى رغم قوانين النشر يمكنك في قلب عمان اليوم شراء صحيفة شيوعية أو إسلامية، فيما نجد في مصر ولبنان الكثير من الصحف والمجلات التي تشير إلى مستوى من النقاش يفوق ما يتوقع عادة من تلك المجتمعات، ناهيك عن الفضائيات التي تبثّ تشكيلة مذهلة التضارب من الآراء والتوجّهات. أما المؤسسات المدنية فهي تعمل بحيوية في مختلف أنحاء العالم العربي في مجالات مثل الخدمات الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمل النقابي ودور الأبحاث. وإذ لا يزال الكثير مما يجب عمله قبل التوصل إلى المستوى المطلوب من الديمقراطية فإنّنا في الطريق إليها.

وفي فلسطين وحدها أكثر من ألف منظمة غير حكومية، ويعود إلى هذا النوع من النشاط الفضل في إدامة المجتمع بالرغم من كلّ جهود أميركا وإسرائيل لتدميره. هذا المجتمع لم يصب بالهزيمة أو يصل إلى مرحلة الانهيار، ولا يزال الأطفال يذهبون إلى المدارس، ويواصل الأطباء والمرضون والمرضات العناية بالمرضى، ويذهب الرجال والنساء إلى العمل، وتعمد المنظمات اجتماعاتها ويستمرّ الناس في العيش - وهو ما يشكّل كما يبدو تحدياً لشارون وغيره من المتطرفين الذي لا يريدون للفلسطينيين سوى السجن أو التهجير. لكنّ الحلّ العسكري لم ينجح ولن ينجح. ولماذا يجد الإسرائيليون صعوبة في فهم ذلك؟ إنّ علينا مساعدتهم على الفهم، لكن ليس بالتفجيرات الانتحارية بل بالنقاش العقلاني والعصيان المدني والشعبي والاحتجاج المنظم هنا وفي كلّ مكان.

ما أريد إثباته أنّ علينا تناول العالم العربي عموماً وفلسطين على وجه الخصوص بمنظور يعتمد على المقارنة والنقد، وليس من خلال مؤلّفات سطحية مستهينة مثل:

كتاب لويس «أين حصل الخلل؟» أو تصريحات بول ولوفويتز الجاهلة عن جلب الديمقراطية إلى العالم العربي والإسلامي. ومهما كانت الآراء في العرب فإن في مجتمعاتهم ديناميكيات فاعلة لأنهم بشر حقيقيون في مجتمعات حقيقية تحفل بالتيارات المتقاطعة والمتعارضة، ولا يمكن بسهولة وصفها بأنها بؤر للتعصب الجماعي والعنف. والكفاح الفلسطيني من أجل العدالة هو في شكل خاص ما يمكن التعبير عن التضامن معه، بدل الانتقاد الذي لا نهاية له والإحباط المتماذي والشقاق المشلّ.

أريد الآن الكلام على الكرامة، التي لها بالطبع مكانة خاصة في كل ثقافة يعرفها المؤرّخون والأنثروبولوجيون وحملة الثقافة الإنسانية. وسأبدأ فوراً بالقول إنّ من العنصرية والاستشراق بالمعنى السيئ القبول بأنّ العرب، على خلاف الأوروبيين والأميركيين، لا يملكون شعوراً بقيمة الفرد ولا احتراماً لحياة الإنسان ولا قيم الحبّ والحميمية والتفهم، لأنّ هذه تنحصر بأوروبا وأميركا اللتين مرّتا بمراحل النهضة والإصلاح الديني والاستتارة. وهناك، من بين آخرين، ذلك الشخص الغبي والمبتذل توماس فريدمان، المتاجر ببيضاعته الساقطة التي قبلها منه بعض المثقفين العرب الذين لا يقلّون غباءً وضلالاً عنه - لا حاجة هنا لذكر الأسماء - الذين وجدوا في أحداث 11 أيلول برهاناً على أنّ العالم العربي والإسلامي هو الأكثر اعتلالاً واضطراباً في العالم، وأنّ الإرهاب يشكّل مؤشراً إلى تشويه أوسع مما في بقية الثقافات.

لنترك جانباً أنّ أميركا وأوروبا حملتا خلال القرن الماضي مسؤولية العدد الأكبر من أعمال القتل والدمار، فيما لم يحمل العالم العربي والإسلامي ما يذكر بالمقارنة. وهناك خلف كلّ هذا الهذيان عن الحضارات الخيرة والأخرى الشريرة شبح ذلك النبي الكذاب صموئيل هنتغتون الذي دفع كثيرين إلى الاعتقاد بإمكان تقسيم العالم إلى حضارات منفصلة تصارع بعضها بعضاً إلى الأبد. لكنّ الحقيقة هي العكس. وهنتغتون على خطأ تام في كلّ نقطة يوردها. إذ لا ثقافة تقف مكتفية بذاتها، وليس بينها ما يختصّ من دون غيره بالتركيز على قيمة الفرد والاستتارة، كما ليس لأي منها الوجود من دون روحية الجماعة والحب والتركيز على قيمة الحياة الإنسانية. إنّ القول بغير هذا، كما يفعل هنتغتون، لا يعدو أن يكون عنصرية بحتة، مشابهة للقول بأنّ الأفارقة بطبيعتهم أقلّ من غيرهم في القدرة العقلية، أو أنّ الشرقيين في جوهرهم مهيتّون

للعبودية، وأن الأوروبيين هم العنصر الأرقى. إن نوعاً من محاكاة المنظور الهتلري واستعماله في شكل خاص ضدّ العرب والمسلمين، وعلينا بالتأكيد أن نرى بأنفسنا عن مناقشة موقف كهذا، لأنّه هراء في هراء. بالمقابل هناك الموقف الآخر الأكثر صدقية بكثير، القائل بأنّ حياة العرب والمسلمين، مثل غيرهم من البشر، تتضمّن في جوهرها قيمة وكرامة يعبر عنهما العرب والمسلمون في أسلوبهم الثقافي الفريد، وأن لا ضرورة أن تكون تلك التعبيرات نسخة عن نموذج واحد يجب على الكلّ اتباعه.

النقطة الجوهرية حول التنوع الإنساني أنّه في النهاية شكل من التعايش العميق بين أنماط مختلفة من التجارب، التي لا يمكن اختزالها إلى نمط متفوق واحد، كما في الحجة الكاذبة التي يفرضها علينا «الخبراء» الذين ينعون على العالم العربي افتقاره إلى التقدم والمعرفة. وكلّ ما علينا كي نردّ عليها النظر إلى التنوع الهائل في الأدب والسينما والمسرح والرسم والموسيقى والثقافة الشعبية التي ينتجها العرب للعرب من المغرب إلى الخليج. لأنّ المؤكّد أنّ كل ذلك يحتاج إلى التعامل والتحليل كمؤشّر إلى مدى تطوّر العرب أو افتقارهم إلى التطوّر، وليس درجة التطوّر أو عدمها كما تبينها الإحصاءات عن الإنتاج الصناعي.

إلا أنّ النقطة الأهمّ هي التفاوت الكبير اليوم بين ثقافتنا ومجتمعاتنا من جهة وتلك المجموعات الصغيرة التي تحكمها. وندر في التاريخ أن يجمع هذا المقدار من السلطة في مجموعات بهذا الصغر، مثل هؤلاء الملوك والسلاطين والجنرالات والرؤساء الذين يحكمون العرب اليوم. وأسوأ ما في هؤلاء أنّهم لا يمثلون أفضل ما في شعوبهم. المسألة هنا ليست مجرد انعدام الديموقراطية، بل استهانتهم بأنفسهم وبشعوبهم في شكل يعزلهم عن كلّ شيء، ويضعهم موضع الرفض والخوف من أي تغيير، خصوصاً لجهة فتح مجتمعاتهم أمام شعوبهم، مع الرعب الدائم الأكبر من إغضاب «الأخ الكبير»، أي الولايات المتحدة. إنّهم لا يرون في مواطنيهم مورداً إنسانياً يغني الأمة، بل متأمّرين آثمين يسعون إلى اغتصاب سلطة الحاكم.

هذا هو الفشل الحقيقي، كيف أنّه خلال الحرب الفظيعة ضدّ الشعب العراقي لم يملك أي زعيم عربي الثقة بالنفس ليقول شيئاً بشأن النهب والاحتلال العسكري، الذي تعرّض له واحد من أهم البلدان العربية. حسناً، كان شيئاً ممتازاً أن يزول نظام صدام

حسين المريخ، لكن من الذي نصّب الولايات المتحدة لتكون الناصح المخلص للعرب؟ من الذي طلب من الولايات المتحدة أن تحتلّ العالم العربي بالنيابة عن مواطنيه، كما يُزعم، وأن تجلب له شيئاً يسمّى «ديموقراطية»، خصوصاً في وقت يتدهور النظام المدرسي والنظام الصحي والاقتصاد كلّه في أميركا إلى أسوأ مستوى منذ الركود الكبير في ١٩٢٩ لماذا لم يرتفع صوت العرب الجمعي ضد التدخل اللاشعري السافر للولايات المتحدة، الذي ألحق الكثير من الأذى والكثير من الإذلال بالأمة العربية كلّها؟ إنّه حقاً فشل هائل على مستوى الجلد، والكرامة والتضامن الذاتي.

ومع كلّ كلام إدارة بوش عن الهداية من الخالق، ألا يملك زعيم عربي واحد ما يكفي من الشجاعة ليقول إنّنا، كشعب عظيم، نهتدي بأفكارنا وتقاليدينا وديننا؟ لكن لا شيء، ولا كلمة، فيما يعيش مواطنو العراق المساكين محناً فظيعة وترتجف بقية بلدان المنطقة، بل يخشى كلّ واحد منها أن يصبح الهدف التالي. ألم يكن هناك من يملك الجرأة ليذكر جورج دبليو بما فعله لإذلال العرب وتعميق معاناتهم أكثر من أي شخص قبله؟ أين هو الدعم الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الضروري لإدامة حركة مناهضة للاحتلال في الضفة الغربية وغزة؟ بدلاً من ذلك، كل ما يسمعه المرء هو أنّ وزراء الخارجية يعظون الفلسطينيين بأن يصلحوا سلوكهم وينبذوا العنف ويواصلوا مفاوضات السلام، حتى بعدما أصبح واضحاً تماماً أنّ اهتمام شارون بالسلام يكاد يقرب من الصفر. ولم يكن هناك أي رد عربي منسّق على الجدار العازل، أو على عمليات الاغتيال، أو على العقاب الجماعي، بل مجرد مجموعة من الكليشيهات المبتذلة التي تكررّ الصيغ المهترئة المسموح بها من وزارة الخارجية الأميركية.

ربما كان الشيء الذي يستأثر باهتمامي، باعتباره يمثل المستوى الأدنى لعجز العرب عن إدراك كرامة القضية الفلسطينية، هو ما يتجسّد في الحالة الراهنة للسلطة الفلسطينية. فقد أختير أبو مازن لهذا المنصب من جانب عرفات وإسرائيل والولايات المتحدة بالضبط، لأنّه لا يملك قاعدة نفوذ، ولأنّه ليس خطيباً أو منظّماً عظيماً، أو أي شيء في الحقيقة سوى كونه مساعداً لياسر عرفات. كيف يمكن حتى لأبو مازن أن يقف هناك في العربة لينطق بكلمات يتحدث فيها باطراء عن معاناة اليهود، لكنّه بعدئذٍ وبشكل مذهل، يكاد لا ينطق بكلمة عما يقاسيه شعبه على يد إسرائيل؟ كيف

يمكن أن يقبل لنفسه دوراً ملتويًا إلى هذا الحدّ، وكيف يمكن أن ينسى كرامته الشخصية كممثلّ لشعب يكافح ببطولة من أجل حقوقه منذ أكثر من قرن؟ وعندما تقول إسرائيل فحسب أنّه ستكون هناك دولة فلسطينية «موقّته»، من دون أي ندم عن الأذى الهائل الذي ألحقته، وجرائم الحرب التي لا تحصى، والإذلال المنهجي السادي تمامًا لكلّ فلسطيني، رجلاً وامرأة وطفلاً، يجب أن اعترف بأنّه يصعب عليّ كلياً أن أفهم لماذا لا يكفّ زعيم أو ممثّل لهذا الشعب، الذي يقاسي منذ أمد بعيد، نفسه أن يأخذ ذلك في الاعتبار.. هل فقد بالكامل شعوره بالكرامة؟

هل نسي أنّه لم يعد مجرد فرد بل يحمل أيضاً مصير شعبه في لحظة حاسمة بشكل خاص؟ هل يوجد من لم يُصب بخيبة أمل مريرة لهذا الفشل التام في أن يرتفع إلى مستوى الحدث ويقف بكرامة - الكرامة المستمدّة من تجربة شعبه وقضيّته - وأن يعبر عنها بفخر، ومن دون مساومة، من دون غموض، ومن دون النبرة نصف الخجولة ونصف الاعتذارية التي يستخدمها الزعماء الفلسطينيون عندما يستجدون قليلاً من الشفقة من زعيم أبيض لا يستحق الاحترام إطلاقاً؟

لكن، هكذا كان سلوك الحكّام الفلسطينيين منذ أوصلو، بل منذ الحاج أمين، مزيج من التحدّي الصبياني المضلّ والتوسّل البائس. لماذا يعتقدون دائماً أنّ من الضروري أن يتلوا نصوصاً كتبت لهم من قبل أعدائهم؟ إنّ الإحساس الأساسي بالكرامة في حياتنا كعرب في فلسطين، وفي أرجاء العالم العربي، وهنا في أميركا، هو أنّنا أسياد أنفسنا، نملك إرثاً، وتاريخاً، وتقاليد، وقبل كلّ شيء لغة هي أكثر من كافية لمهمة تمثيل طموحاتنا الفعلية، لأنّ هذه الطموحات مستمدة من تجربة التشرّد والمعاناة التي فرضت على كلّ فلسطيني منذ ١٩٤٨. لا يتحدّث أي من الناطقين السياسيين باسم الفلسطينيين - وينطبق الشيء ذاته على العرب منذ عهد جمال عبد الناصر - باحترام للذات وبكرامة عمّا نمثّله، وما نريده، وما فعلناه، وإلى أين نريد أن نذهب.

لكن الوضع يتغيّر ببطء والنظام القديم الذي يتألف من أمثال أبو مازن وأبو عمار يرحل، وسيُستبدل تدريجاً بمجموعة جديدة من الزعماء الذين يبرزون في أرجاء العالم العربي. والمجموعة الواعدة أكثر تضمّ أعضاء «المبادرة الفلسطينية الوطنية»، وهؤلاء نشطاء يعملون على مستوى القواعد ولا يتضمّن نشاطهم الرئيسي العمل وراء مناضد،

أو التلاعب بأرصدة مصرفية، أو البحث عن صحافيين كي ينتهبوا إليهم، بل جاؤوا من صفوف المهنيين، وفئات العمال، والمثقفين والنشطاء الشباب، والمعلمين، والأطباء، والمحامين، والمعاملين الذين مكّنوا المجتمع من الصمود وفي الوقت نفسه صد الاعتداءات الإسرائيلية اليومية. ثانياً، هؤلاء أشخاص ملتزمون بذلك النوع من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الذي لا تحلم به «السلطة»، وتعني فكرة الديمقراطية لديهم الاستقرار والأمان لذاته. وأخيراً، إنهم يقدمون خدمات اجتماعية للعاطلين عن العمل، وخدمات صحية لمن لا يتمتع بتأمين وللفقراء، وتعليمًا علمانيًا لائقًا لجيل جديد من الفلسطينيين الذين يجب أن يُعلّموا حقائق العالم الحديث، وليس فقط القيمة الفريدة للعالم القديم. ومن أجل برامج كهذه تثبتت «المبادرة الفلسطينية الوطنية» أنّ التخلّص من الاحتلال هو الطريق الوحيد إلى أمام، وأنّه لتحقيق ذلك ينبغي أن تُنتخب بحرية قيادة موحدة وطنية تمثيلية كي تحلّ مكان الأعوان، والأشياء البالية، والعز الذي أبتلي به الزعماء الفلسطينيون على مدى القرن الماضي.

إذا احترمنا أنفسنا كعرب وأميركيين، وأدركنا الكرامة الحقيقية لكفاحنا وعدالته، عند ذلك فقط يمكن أن نقدر لماذا؟ على رغم منّا تقريباً، شعرت هذه الكثرة من الناس في أرجاء العالم، ومن ضمنها راشيل كوري والشابان اللذان أصيبا بجروح معها وينتميان إلى «حركة التضامن العالمية»، توم هرنال وبرايان إيفري، أنّ بإمكانها التعبير عن التضامن معنا.

أختم بالإشارة إلى مضارقة أخيرة. أليس من المدهش أن تتجلى كلّ مؤشرات التضامن الشعبي الذي تلقاه فلسطين والعرب من دون أي مؤشّر مشابه إلى التضامن ومشاعر الكرامة تجاه أنفسنا، وأن ينظر الآخرون إلينا بإعجاب واحترام أكثر مما نفعل نحن؟ ألم يحن الوقت لأن نرتقي إلى مستوى مكانتنا، ونتأكد من أنّ ممثلينا هنا وفي أماكن أخرى يدركون، كخطوة أولى، أنّهم يكافحون من أجل قضية عادلة ونبيلة، وأنّه لا يوجد إطلاقاً ما يستوجب الاعتذار عنه أو الخجل بشأنه؟

على العكس تماماً، ينبغي أن يكونوا فخورين بما فعله شعبهم وفخورين أيضاً بتمثيله.

الحياة ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣

المنظور الإمبريالي

لم تحافظ الأمبراطوريات الكبرى الحديثة على نفسها باستعمال القوة العسكرية فحسب، بل من خلال العنصر المحرّك لتلك القوة، الذي يستعملها ويدعمها بممارسات يومية تجسّد السيطرة والثقة بالذات والسلطة. وقد حكمت بريطانيا أقاليم الهند الشاسعة بواسطة بضعة آلاف من الضباط البريطانيين إضافة إلى بضعة آلاف من الجنود، الكثير منهم من أبناء الهند. وهذا أيضاً ما فعلته فرنسا في شمال أفريقيا والهند الصينية، والهولنديون في أندونيسيا، والبرتغاليون والبلجيك في أفريقيا. العنصر الجوهرى في هذا كان المنظور الإمبريالي: رؤية الواقع الأجنبى البعيد في شكل يخضعه لتلك النظرة، ويعيد تشكيل تاريخه من المنطلق الإمبريالي، ويرى شعوبه أقواماً خاضعة لا تقرّر مصيرها لنفسها بل يقرّره لها مسؤولون في العواصم الإمبريالية البعيدة بحسب ما يرون أنّه الأفضل لتلك الشعوب. إنّه المنظور الذي أنبت مقولات معيّنة كانت لها فاعليّتها، من بينها أنّ الإمبريالية ظاهرة إيجابية ضرورية. وفي تعليق حكيم على الإطار الفكرى الذى يحفظ للإمبريالية تماسكها، كتب الروائى الإنكليزى البولندى الكبير جوزيف كونراد أنّ «الإستحواذ على العالم، الذى يعنى غالباً أخذه من شعوب تختلف عنّا من حيث اللون أو درجة فطاحة الأنف، ليس بالأمر الجميل إذا أنعمت النظر فيه. وما يدعمه هو الفكرة فقط، الفكرة التى تكمن خلفه. إنّها ليست عاطفة سطحية مفتعلة، بل فكرة، وإيمان بها يقوم على نكران الذات - إنّها شيء يمكنك تنصيبه أمامك والانحناء له والتضحية من أجله».

هذا الأسلوب أثبت نجاحه طالما توهم كثيرون من القادة المحليين أن لا خيار أمامهم سوى التعاون مع السلطة الكولونيالية. لكنّ العلاقة الجدلية بين المنظورين الإمبريالي والمحلي خلافية في جوهرها وزائلة بالضرورة، ومن هنا فلا بدّ يوماً ما أن يستعصي الصراع الحتمي بين الحاكم والمحكوم على الاحتواء وينفجر في حرب كولونيالية شاملة، مثلما حصل في الجزائر والهند.

لا نزال بعيدين عن هذه المرحلة في ما يخصّ سيطرة أميركا على العالمين العربي والإسلامي. وقد اقتضت مصلحة أميركا الإستراتيجية هناك، على الأقلّ منذ الحرب العالمية الثانية، على ضمان تدفّق النفط (بل السيطرة على ذلك المورد)، وثانياً ضمان تفوق إسرائيل، مهما كلف أميركا ذلك، على جيرانها فرادى ومجتمعين.

لقد أكّدت كلّ من الإمبراطوريات، من ضمنها الأميركية، لنفسها دوماً بأنّها تختلف عن البقية، وأنّ هدفها ليس النهب والسيطرة بل تثقيف وتحرير الشعوب المحكومة من قبلها مباشرة أو في شكل غير مباشر. لكن لتلك الشعوب منظورها المختلف، والمناقض في حالات كثيرة، لهذه الادّعاءات. سوى أنّ ذلك لم يمنع أجهزة الإعلام والسياسة وصنع القرار الأميركية من فرض منظورهم، وليس فقط على العرب والمسلمين بل على الأميركيين أنفسهم، الذين يعانون في أيّ حال من نقص فادح في المعلومات عن العرب والإسلام.

ويسري هذا النقص على الدبلوماسية الأميركية، التي يعيقها منذ زمن الهجوم المنظم التي شنّه اللّوبي الإسرائيلي على ما يسمونه «المستعربين» في أجهزتها. وليس هناك بين الـ ١٥٠ ألف جندي أميركي في العراق اليوم سوى حفنة من الذين يعرفون العربية. وأبرز ديفيد أغناتايوس هذه النقطة في مقالة ممتازة في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٢ بعنوان «واشنطن تدفع ثمن افتقارها إلى المستعربين» في: <http://www.dailystar.com.lb>. ونقل في المقالة عن فرانسيس فوكوياما قوله إنّ المشكلة هي أنّ «المستعربين لا يساندون قضية العرب فحسب، بل يشاركون هؤلاء في الميل إلى خداع الذات». والوضع في أميركا الآن أنّ معرفة اللغة العربية والتقدير للإرث الثقافي العربي الغني بيدوان وكأنّهما مصدر خطر على إسرائيل. وتحفل الصحف بأقذر أنواع النمذجة العنصرية للعرب (مثلاً، المقالة

الهتلرية من سينثيا أوزيك في «وول ستريت جورنال» في ٣٠ حزيران/يونيو تتكلم فيها على الفلسطينيين باعتبارهم يشكلون «انتهاكاً للقيم الحياتية، وقد حولوا تعصبهم الفئوي إلى ديانة شريرة» - وهي كلمات تبدو كأنها مستقاة من إجتماعات النازيين في نورمبرغ).

تعودت أجيال متتابعة من الأميركيين النظر إلى العالم العربي على أنه مكان خطير ينتج الإرهاب والتعصب الديني، حيث تتعلم الناشئة كره الأميركيين على يد رجال دين يتسمون باللامسامية ورفض الديمقراطية. لا ساميين. وفي حالات كهذه يبدو هذا النوع من الجهل وكأنه معرفة أكيدة. وما لا يلاحظ دوماً أنّ الأميركيين يفترضون، عند بروز قائد محلي يثير إعجاب(نا) - مثل شاه إيران أو أنور السادات - أنّ ذلك يعود إلى شجاعة ذلك القائد وبعد نظره عندما يتخذ تلك الخطوات لمصلحتنا وبحسب أساليبنا بناءً على مشاركته لنا في المبادئ، وليس لأنه يفهم اللعبة الإمبريالية، أي المحافظة على وجوده عن طريق استرضاء القوة المهيمنة. وما نحن بعد ربع قرن على اغتيال السادات نجد أنه منسي ولا يتمتع بالشعبية، لأنّ غالبية المصريين ترى أنّه خدم أميركا في الدرجة الأولى وليس مصر.

وينطبق الشيء نفسه على شاه إيران. كما أنّ قدوم حكّام جدد بعد السادات والشاه أقل مقبولة بالنسبة إلينا لا يشكّل، حسبنا نعتقد، برهاناً على صحة رأينا، بل أنّ التشويهات في المنظور الإمبريالي تقود إلى تشويهات في مجتمعات الشرق الأوسط، تديم المعاناة وتستثير أنواعاً متطرّفة من المقاومة وفرض الذات سياسياً.

هذا ما يصحّ في شكل خاص على الفلسطينيين، الذين يعتبرون الآن قد أنجزوا مهمة «إصلاح» أنفسهم من خلال القبول بمحمود عباس (أبو مازن) قائداً لهم بدل ياسر عرفات الذي واجه الكثير من الإدانة. لكن هذا يعود إلى المنظور الإمبريالي وليس إلى الحقيقة. ذلك أنّ إسرائيل والولايات المتحدة اعتبرت عرفات عائقاً أمام تسوية تفرض على الفلسطينيين لإنهاء مطالبهم التاريخية، وتشكّل الانتصار النهائي لإسرائيل الذي يلغي ما أسماه بعض الإسرائيليين «خطيئتها الأصلية»، أي تدمير المجتمع الفلسطيني في ١٩٤٨ وتحويل الشعب إلى لاجئين محرومين من المواطنة أو خاضعين للاحتلال إلى اليوم. ولا يهمّ في هذا أنّ عرفات، الذي طالما انتقدته عبر السنين في الإعلام العربي والغربي، لا يزال في نظر الكلّ القائد الحقيقي للفلسطينيين، لأنّه منتخب قانونياً في

١٩٩٦ وحصل على شرعية أوسع بما لا يقاس من أي فلسطيني، خصوصاً أبو مازن، ذلك البيروقراطي المنصاع لعرفات سابقاً والمفتقر إلى أي شعبية. إضافة إلى ذلك هناك الآن معارضة فلسطينية متماسكة («المبادرة الوطنية المستقلة») التي تقف في وجه عرفات من جهة والإسلاميين من الجهة الثانية. لكنّها لا تحظى بأيّ اهتمام، لأنّ الأميركيين والإسرائيليين يريدون محاوراً فلسطينياً خاضعاً لا يستطيع إثارة أيّ مشاكل لهم. أما عن إمكان نجاح عملية كهذه فهو سؤال يمكن للمهمنين تأجيله إلى يوم آخر. إنّه قصر النظر، بل الغرور والعمى في المنظور الإمبريالي. وهو يتكرّر في المنظور إلى العراق والعربية السعودية ومصر والبقية. المشكلة في هذا المنظور هو تهافته وإيديولوجيته. فهو لا يقدم إلى الأميركيين أفكاراً عن العرب والمسلمين، بل ما يريد الأميركيون أن يكون عليه هؤلاء. إنّ من المضحك لبلد عظيم وعلى هذا المقدار من الثراء مثل أميركا أن يكون احتلاله للعراق على هذا القدر من سوء التهيئة والتخبُّط. كما أنّ من المذهل أن يستطيع بيروقراطي على قدر متواضع من الذكاء مثل بول ولفوفيتز إطلاق سياسات فاشلة كهذه، وأن يقنع الكلّ بأنّه يعرف ما يفعل.

يكن خلف المنظور الإمبريالي هذا موقف استشراقي لا يعترف للعرب كأمة بحقّ تقرير المصير. فهو يراهم اناساً مختلفين، يفترقون إلى المنطق وإلى القدرة على قول الحقيقة، إضافة إلى كونهم أساساً مخربون وقتلة. وشهد العالم العربي بأسره منذ غزو نابليون لمصر في ١٧٩٨ حضوراً إمبريالياً متواصلاً أنتج ما لا حصر من التعاسة (وأيضاً، كما يصحّ القول، بعض الفوائد) للغالبية الكبيرة من السكان. لكنّ الرأي العام الأميركي اعتاد الآن تخرصات «مستشارين» أميركيين مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي، الذي يوجهون حقدهم إلى العرب عبر كلّ الطرق الممكنة، إلى درجة إلى أنّنا نعتقد أنّ ما نعمله هو الصحيح لأنّ هذه هي طبيعة العرب. وما يصبّ الزيت على النار هنا أنّ هذه أيضاً هي الفكرة الإسرائيلية المتأصلة التي تشاركها فيها عصابة المحافظين الجدد في قلب الإدارة الأميركية. هكذا نجد أنفسنا أمام سنين طويلة مقبلة من الفوضى والتعاسة في منطقة من العالم من بين مشاكلها، إذا أردنا أقصى ما يمكن من الوضوح، التسلُّط الأميركي. لكن ماذا سيكون الثمن على الجميع؟ وما هي الغاية؟

الحياة ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣

أحلام وأوهام

خلال الأيام الأخيرة من تموز/يوليو ٢٠٠٣، أفصح النائب توم ديلاي (جمهوري) من تكساس، وهو زعيم الغالبية في مجلس النواب ويوصف عادةً باعتباره أحد الرجال الثلاثة أو الأربعة الأقوى نفوذاً في واشنطن، عن آرائه في ما يتعلّق بخريطة الطريق ومستقبل السلام في الشرق الأوسط. وما صرّح به كان يقصد منه الإعلان عن رحلة قام بها في وقت لاحق إلى إسرائيل وبلدان عربية عدة حيث عبّر بوضوح، كما أُفيد، عن الرسالة ذاتها. لم يترك ديلاي مجالاً للشكّ في أنّه يعارض تأييد إدارة بوش لخريطة الطريق، خصوصاً ما تتضمنه بشأن قيام دولة فلسطينية. وقال بلهجة حازمة إنّها «ستكون دولة إرهابية»، مستخدماً كلمة «إرهابية» كما أصبح مألوفاً في الخطاب الأميركي الرسمي من دون اعتبار لظرف أو تعريف أو خصائص ملموسة. وتابع قائلاً إنّّه توصل إلى أفكاره بشأن إسرائيل بفضل ما وصفه بمعتقداته كـ «صهيوني مسيحي»، وهو تعبير لا يعد مرادفاً لتأييد كلّ ما تفعله إسرائيل فحسب بل أيضاً لحقّ الدولة العبرية الثيولوجي في أن تواصل القيام بما تقوم به، بغضّ النظر عمّا إذا كان سيلحق الأذى في سياق ذلك ببضعة ملايين فلسطيني «إرهابي».

ويراوح العدد الكلي للأشخاص الذين يفكّرون على شاكلة ديلاي في جنوب غربي الولايات المتحدة بين ٦٠ و٧٠ مليون شخص، وينبغي أن يُلفت إلى أنّ من ضمنهم جورج

دبليو بوش الذي يعد أيضاً من المسيحيين الذين عادوا بحماس إلى ديانتهم، ويُفترض بالنسبة إليهم أن يؤخذ حرفياً بكلّ ما يتضمّنه الكتاب المقدّس. وبوش هو زعيمهم وسيعتمد بالتأكيد على أصواتهم في انتخابات ٢٠٠٤ التي لن يفوز بها، بحسب اعتقادي. ولأنّ رئاسته معرّضة للخطر بسبب سياساته المدمّرة داخل البلاد وخارجها، فإنّه والمخططين الإستراتيجيين لحملته الانتخابية يحاولون أن يجتذبوا المزيد من اليمينيين المسيحيين من مناطق أخرى في البلاد، خصوصاً الوسط الغربي. إجمالاً إذاً، تمثل آراء اليمين المسيحي (بالتحالف مع أفكار ولوبي حركة المحافظين الجدد المؤيِّدة بتطرف لإسرائيل) قوة هائلة في الحياة السياسية للولايات المتحدة، وهي الفضاء الذي يدور فيه - واحسرتاه.. الجدل حول الشرق الأوسط في أميركا. وعلى المرء أن يتذكّر دوماً أنّ فلسطين وإسرائيل تعتبران في أميركا أموراً محلية وليس شؤوناً تتعلّق بالسياسة الخارجية.

هكذا، لو أنّ تصريحات ديلاي كانت مجرد أفكار أحد المتحمّسين المتدينين أو هذراً غامضاً لحالم غير ذي شأن، يمكن للمرء أن يصرف النظر عنها بسرعة باعتبارها هراء. لكنّها تمثّل في الحقيقة لغة سلطة لا تقاوم بسهولة في أميركا، حيث يؤمن الكثير من المواطنين بأنّهم يخضعون مباشرة لتوجيه الله في ما يرونه ويعتقدونه، وأحياناً في ما يفعلونه. ويقال إنّ وزير العدل جون اشكروفت يبدأ كلّ يوم عمل في مكتبه بصلاة جماعية. حسناً، يريد الناس أن يصلّوا، وهم يتمتّعون بحرية دينية كاملة بموجب الدستور. لكن في حالة ديلاي، عندما يصرّح بما قاله ضدّ شعبه بأكمله، الفلسطينيون، بأنّهم سيقومون بلداً كاملاً من «الإرهابيين»، أي من أعداء البشرية بحسب تعريف واشنطن الحالي للكلمة، فإنّه يعرف على نحو خطير تقدّمهم في اتجاه تقرير المصير، ويمضي شوطاً في فرض مزيد من العقاب والمعاناة عليهم، وكلّ ذلك بالاستناد إلى منطلقات دينية. بأيّ حقّ؟

لننظر في وحشية موقف ديلاي وغطرسته الإمبريالية: من موقع مهيب يبعد عشرة آلاف ميل يمكن لأشخاص مثله، ممن لا يعرفون شيئاً عن الحياة الفعلية للفلسطينيين العرب، أن يتّخذوا عملياً قراراً ضدّ تحرُّر الفلسطينيين ويؤخّرونه،

ويضمنوا سنوات أخرى من الاضطهاد والمعاناة، لمجرد أنه يعتقد أنهم جميعاً إرهابيون، ولأنّ صهيونيّته المسيحية - حيث لا يعني الإثبات أو المنطق شيئاً - تبغفه ذلك. إذًا، بالإضافة إلى اللّوبي الإسرائيلي هنا، ناهيك عن الحكومة الإسرائيلية هناك، يتعيّن على رجال ونساء وأطفال فلسطين أن يتحمّلوا مزيداً من المعوقات ومزيداً من العقبات التي تعترض طريقهم في الكونغرس الأميركي.. هكذا ببساطة.

ما لفت انتباهي أيضاً بشأن تصريحات ديلاي ليس افتقارها حسّ المسؤولية واستهانتها غير المتحضّرة (وهو تعبير شائع الاستخدام كثيراً في ما يتعلّق بالحرب ضدّ الإرهاب) بالألوف من الأشخاص الذين لم يلحقوا به أيّ أذى إطلاقاً فحسب، بل أيضاً الواقع الزائف المضلل الذي تشترك فيه تصريحاته مع الكثير مما يصدر عن واشنطن بقدر ما يتعلّق الأمر بالنقاشات حول (والسياسة تجاه) الشرق الأوسط والعرب والإسلام. وقد بلغ هذا مستويات جديدة من التجريد الانفعالي، وحتى الفارغ، في الفترة منذ أحداث ١١ ايلول/سبتمبر. ويسود الفضاء العام الغلو، أي أسلوب ابتكار المزيد والمزيد من التصريحات المتشدّدة لوصف وضع ما والإفراط في وصفه، إبتداءً بالطبع من بوش ذاته، الذي نقلت تصريحاته الغيبية بشأن الخير والشر، ومحور الشر، ونور الله، ومقولاته المكررة المقرّزة للنفس بشأن شرور الإرهاب، اللغة التي تتحدّث عن التاريخ الإنساني والمجتمع إلى مستويات جديدة مختلفة من الجدل التجريدي الذي لا يقوم على أساس. ويتداخل هذا كلّ مع عظات وإعلانات مهيبة إلى بقية العالم للتحلي بالبراغماتية، وتجنّب التطرف، وإظهار التحضّر والعقلانية، حتى في الوقت الذي يمكن لصناع السياسة الأميركيين بما لديهم من سلطة غير مقيّدة أن يشرّعوا لتغيير نظام هنا، وغزو هناك، و«إعادة بناء» بلد في مكان آخر، كلّ ذلك من داخل مكاتبهم المترفة المكيفة الهواء في واشنطن. هل هذا أسلوب لوضع معايير لنقاش حضاري ولتطوير قيم ديموقراطية، بما في ذلك فكرة الديموقراطية بالذات؟

كانت إحدى الأفكار الرئيسية لخطاب الاستشراق كلّ منذ منتصف القرن التاسع عشر أنّ اللغة العربية والعرب مبتلون بذهنية، وأيضاً بلغة لا فائدة منها للواقع. وصدّق عرب كثيرون هذا الهراء العنصري، كما لو أنّ لغات وطنية بأكملها مثل العربية والصينية

والإنكليزية تمثّل بشكل مباشر عقول مستخدميها. وهذه الفكرة هي جزء من الترسانة الإيديولوجية ذاتها التي أستخدمت في القرن التاسع عشر لتبرير الإضطهاد الإستعماري: «الزنج» لا يستطيعون النطق كما ينبغي ولذا يجب، وفقاً لتوماس كارلايل، أن يبقوا مستعبدين. و«اللغة الصينية» معقدة وبالتالي فإنّ الرجل أو المرأة الصينية، وفقاً لإنست رينان، شخص مراوغ وينبغي أن يقمع، وهلم جراً.. لا أحد يأخذ مثل هذه الأفكار على محمل الجدّ في الوقت الحاضر، إلّا عندما يتعلّق الأمر بالعرب واللغة العربية والمستعربين.

في ورقة بحث كتبها قبل بضع سنوات فرانسيس فوكوياما، الفيلسوف المتعطرس اليميني، الذي أحتفي به لفترة وجيزة لفكرته الحمقاء حول «نهاية التاريخ»، قال إنّ وزارة الخارجية الأميركية ستحسن صنعاً إذا تخلّصت من المستعربين والناطقين باللغة العربية لديها، لأنّهم بتعلّم هذه اللغة تعلّموا أيضاً «أوهام» العرب. وفي الوقت الحاضر، يهذر كلّ فيلسوف متخلف في وسائل الإعلام، بما فيهم خبراء مثل توماس فريدمان، بالطريقة ذاتها، ليضيفوا في توصيفاتهم العلمية للعرب بأنّ أحد الأوهام الكثيرة للغة العربية هو تلك «الأسطورة» الشائعة التي يحملها العرب عن أنفسهم كشعب. وبحسب خبراء من أمثال فريدمان وفؤاد عجمي فإنّ العرب هم مجموعة مفكّكة من المتشردين، وقبائل تحمل رايات، متظاهرين بأنّهم ثقافة وشعب. ويمكن للمرء أن يلفت إلى أنّ هذا بالذات وهم استشراقي يتّصف بالهلوسة، لا يختلف عن اعتقاد الصهاينة بأنّ فلسطين كانت خالية من السكان، وأنّ الفلسطينيين لم يكونوا موجودين هناك ولا يعتبرون بالتأكيد شعباً. ونادراً ما يحتاج المرء إلى المجادلة ضدّ صحة مثل هذه الافتراضات، فهي تتبع بجلاء من الخوف والجهل.

لكنّ الأمر لا يتوقّف عند هذا الحدّ. فالعرب يويّخون بقوة دوماً لعجزهم عن التعامل مع الواقع، وتفضيلهم اللغة الطنانة على الحقائق، والانغماس في الرثاء للذات وتبجيل الذات بدلاً من انغماسهم في سرد رصين للحقيقة. والموضة الجديدة هي أن يُشار إلى تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الذي صدر العام الماضي [٢٠٠٢]، باعتباره عرضاً «موضوعياً» لإدانة العرب لأنفسهم. ويتم تجاهل حقيقة أنّ هذا التقرير،

كما بيّنت سابقاً، أشبه بورقة بحث لطالب جامعة في علم الاجتماع، تمتاز بسطحيتها وافتقارها إلى التأمّل بعمق وأعدت لإثبات أنّ العرب يمكن أن يقولوا الحقيقة عن أنفسهم، وهو أدنى بكثير من مستوى عقود من الكتابة النقدية للعرب منذ زمن ابن خلدون وحتى الوقت الحاضر. يُطرح هذا كلّه جانباً، كما هو أيضاً حال السياق الإمبريالي الذي يتجاهله مؤلّفو التقرير من دون اكتراث، وربما كان ذلك مفضلاً أكثر للبرهنة على أنّ تفكيرهم يتوافق مع البراغماتية الأميركية.

وغالباً ما يقول خبراء آخرون أنّ العربية، كلفة، تفتقر إلى الدقّة وعاجزة عن التعبير عن أيّ شيء بدقّة حقيقية. ومثل هذه الملاحظات، بحسب رأيي، عابثة إيديولوجياً لدرجة أنّها لا تستدعي المجادلة. لكن أعتقد أنّه يمكن الحصول على فكرة عمّا يحرك مثل هذه الآراء بإلقاء نظرة، كمقارنة مفيدة، على أحد النجاحات الكبرى للبراغماتية الأميركية وكيف يبيّن الطريقة التي يتعامل بها زعمائنا وسلطاتنا الحالية مع الواقع بأسلوب متزن وواقعي. وأمل بأن تتضح بسرعة المفارقة المثيرة للسخرية في المسألة التي أناقشها. المثال الذي يخطر ببالي هو التخطيط الأميركي للعراق في مرحلة ما بعد الحرب. ونشرت صحيفة «فايننشال تايمز» تقريراً مفزِعاً بهذا الشأن في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ يشير إلى أنّ دوغلاس فايت وبول ولفويتز، وهما مسؤولان غير منتخبين يعدّان من الأقوى نفوذاً وسط المحافظين الجدد «الصقور» في إدارة بوش، وتربطهما علاقات وثيقة على نحو إستثنائي بحزب ليكود في إسرائيل، كانا يديران مجموعة خبراء في البنتاغون «أدركوا منذ البداية أنّ هذه (الحرب وما يعقبها) لن تكون مهمة تنجز بسهولة فحسب، إذ إنّ (الأمر كلّه) سيستغرق ٦٠-٩٠ يوماً، يعقبه تغيير سريع وتسليم... إلى الجلبى والمؤتمر الوطني العراقي. ويمكن لوزارة الدفاع الأميركية آنذاك أن تنفض يديها من المسألة كلّها وترحل بسرعة، وسلاسة، وخفة. وسيكون هناك، في أعقاب ذلك، عراق ديموقراطي متجاوب مع رغباتنا وطلباتنا. وهذا هو كلّ ما يقتضيه الأمر».

نعرف الآن، بالطبع، أنّه جرى خوض الحرب بالفعل وفقاً لهذه المنطقات، وجرى احتلال العراق عسكرياً بناءً على هذه الافتراضات الإمبريالية المستبعدة كلياً في الواقع.

فسجل الجلبى كمخبر ومصرفي لم يكن، في أيّ حال، جيداً. ولا أحد بحاجة الآن إلى التذكير بما حدث في العراق منذ سقوط صدام حسين. فالفوضى الفضيعة، من سلب ونهب المكتبات والمتاحف (وهو ما يتحمّل مسؤوليّته كلياً الجيش الأميركي كقوة محتلة)، والانهيّار التام للبنية التحتية، ومشاعر العداة وسط العراقيين - وهم ليسوا، بأية حال، مجموعة واحدة منسجمة - تجاه القوات الأنكلو أميركية، وفقدان الأمن وغياب الكثير من متطلّبات الحياة اليومية في العراق، وأولاً وقبل كلّ شيء الافتقار البالغ الغرابة إلى الأهلية البشرية - أشدّد على كلمة «بشرية» - لدى غارنر وبريمر وكلّ مرؤوسيهم وجنودهم، للتعامل على نحو ملائم مع مشاكل العراق في مرحلة ما بعد الحرب... هذا كلّه دليل على ذلك النوع من البراغماتية والواقعية الزائفة المدمّرة للتفكير الأميركي، الذي يُفترض أنّه في تناقض صارخ مع براغماتية وواقعية أشباه الشعوب الأقلّ شأنًا مثل العرب الممثلين بالأوهام فضلاً عن لغة معيبة. وحقيقة الأمر هي أنّ الواقع لا يخضع لمشيئة الفرد (مهما كان قوياً)، كما أنّه لا يخلص الولاء لبعض الشعوب والذهنيات أكثر من غيرها. فالحالة البشرية تتألّف من التجربة والتأويل، وهذان شيئان لا يمكن إخضاعهما كلياً بالقوة: إنّهما أيضاً المجال المشترك للبشر في التاريخ. والأخطاء المريعة التي ارتكبتها ولفويتز وفايت ترجع إلى الاستعاضة على نحو متعجرف بالتجريد، وبلغة جاهلة في النهاية عن واقع أكثر تعقيداً وعناداً بكثير. وها هي النتائج المروعة لا تزال ماثلة أمامنا.

إذا دعونا لا نقبل بعد الآن الديماغوجية الإيديولوجية التي تترك اللغة والواقع ملكاً وحيداً للقوة الأميركية، أو لما يسمّى بالمناظير الغربية. إنّ جوهر الأمر هو بالطبع الإمبريالية، أي تلك المهمة المتغطّسة (التافهة في النهاية) بتخليص العالم من أشرار مثل صدام باسم العدالة والتقدّم. وهناك التبريرات المعدّلة لغزو العراق والحرب الأميركية على الإرهاب، التي أصبحت إحدى القضايا الأسوأ المستوردة من أميراطورية فاشلة سابقة، بريطانيا، وساهمت في إضفاء فظاظة على الخطاب وتشويه الحقائق والتاريخ بفصاحة مفرّعة.. تلك التي يطلقها صحافيون بريطانيون مغتربون في أميركا ممن لا يملكون الأمانة كي يقولوا بشكل صريح، نعم، نحن متفوقون ولدينا الحقّ في أن نلقّن السكان الأصليين درساً في أيّ مكان في العالم نشعر فيه بأنّهم أشرار ومتخلفون.

ولماذا نملك هذا الحق؟ لأن أولئك السكان الأصليين ذوي الشعر الأصوف فشلوا، ونحن نعرفهم من تجربتنا في إدارة أمبراطوريتنا طوال ٥٠٠ عام، ونريد الآن لأميركا أن تقتدي بها: إنهم يعجزون عن فهم حضارتنا، وهم مدمنون على الخرافة والتعصب، وهم طغاة متمسكون بعناد بتقاليد بالية ويستحقون العقاب، ونحن، والله، من سينفذ المهمة باسم التقدم والحضارة. وإذا كان بعض بهلوانات الصحافة المتقلبين (الذين خدموا سادة كثيرين لدرجة أنه لم تعد لديهم أية معايير أخلاقية إطلاقاً) يستطيع أن يستشهد بماركس وعلماء ألمان - على رغم عدائهم المعلن للماركسية وجهلهم التام بأي لغات أو علوم غير إنكليزية - لدعم ما يقولونه، فإنهم سيبدون أكثر ذكاءً بكثير. لكنّها في الواقع عنصرية فحسب، مهما جرى تجميلها.

المشكلة هي في الواقع أعمق وأكثر إثارة للاهتمام مما تخيل المجادلون بعنف لمصلحة القوة الأميركية ووكلاء الدعاية لها. فالناس في أرجاء العالم يعانون المأزق الذي آلت إليه ثورة في الفكر ومفردات اللغة، أصبحت الليبرالية الجديدة و«البراغماتية» الأميركية تمثل فيها، من جهة، على أيدي صنّاع السياسة الأميركيين معياراً شمولياً، في حين أنّ هناك - كما رأينا في مثال العراق الذي أشرت إليه أعلاه - شتى أنواع الزلاّت والمعايير المزدوجة في استخدام كلمات مثل «الواقعية» و«البراغماتية»، وكلمات أخرى مثل «علماني» و«ديموقراطية» بحاجة إلى إعادة نظر وإعادة تقويم كاملتين. فالواقع أكثر تعقيداً وتنوعاً من أن يستسلم لصياغات تافهة مثل «سيؤدّي ذلك إلى عراق ديموقراطي متجاوب معنا». ومثل هذا التفكير لا يمكن أن يجتاز اختبار الواقع. إنّ المعاني لا تُفرض من ثقافة على أخرى، مثلما لا تملك لغة بمفردها أو ثقافة بمفردها سرّ كيفية إنجاز الأشياء بكفاءة.

لقد سمحنا، كما أرى، كعرب وكأميركيين لوقت أطول مما يجب لبضع شعارات جرى الزعيق بها كثيراً «عندنا» وعن طريقنا» أن تؤدي مهمة النقاش والجدل والحوار. واحد الإخفاقات الكبيرة لمعظم المثقفين العرب والغربيين في الوقت الحاضر هو أنّهم قبلوا من دون نقاش أو تمحيص دقيق تعابير مثل العلمانية والديموقراطية، كما لو أنّ كلّ شخص يعرف ما تعنيه هذه الكلمات. لدى أميركا حالياً سجناء أكثر من أيّ بلد في

العالم، كما تنفذ فيها عمليات إعدام أكثر من أي بلد في العالم. وكى ينتخب المرء رئيساً للولايات المتحدة، لا يحتاج إلى الفوز بأصوات الناخبين بل يتعين عليه أن ينفق أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. كيف تجتاز هذه الأشياء اختبار «الديموقراطية الليبرالية»؟

إذاً، بدلاً من تنظيم شروط النقاش من دون شكوكية حول بضعة مصطلحات غير متقنة مثل «الديموقراطية» و«الليبرالية»، أو حول مفاهيم غير مدروسة عن «الإرهاب» و«التخلف» و«التطرف»، ينبغي أن ندفع باتجاه نوع أكثر تطلباً من النقاش يجري فيه تعريف المصطلحات من وجهات نظر متعددة ووضعها دوماً في ظروف تاريخية ملموسة. ويكمن الخطر الكبير في أن يُقدّم التفكير «السحري» الأميركي على طريقة وولفويتز وتشيني وبوش على نحو مضلل باعتباره المعيار الأسمى الذي ينبغي أن تتبعه كل الشعوب واللغات. لذا علينا، بحسب اعتقادي، وإذا كان العراق مثلاً بارزاً، ألا نسمح لهذا الأمر أن يحدث من دون نقاش جاد وتحليل معمق، ويجب ألا نسمح بتخويفنا لنتصور بأن قوة واشنطن مرعبة على نحو لا يقاوم. وبقدر ما يتعلّق الأمر بالشرق الأوسط، يجب أن يتضمن النقاش العرب والمسلمين والإسرائيليين واليهود كمشاركين متساوين. وأحضّ كل شخص على أن يشارك في هذا النقاش ولا يخلي ميدان القيم والتعاريف والثقافات من دون نزال. إنها قطعاً ليست ملك بضعة مسؤولين في واشنطن، مثلما هي ليست مسؤولية بضعة حكام في الشرق الأوسط. يوجد ميدان مشترك لمشروع إنساني يجري إنشاؤه وإعادة انشائه، ولا يمكن لأيّ قدر من الصخب المتبجح الأمبراطوري أن يخفي هذه الحقيقة أو يلغيها.

الحياة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣